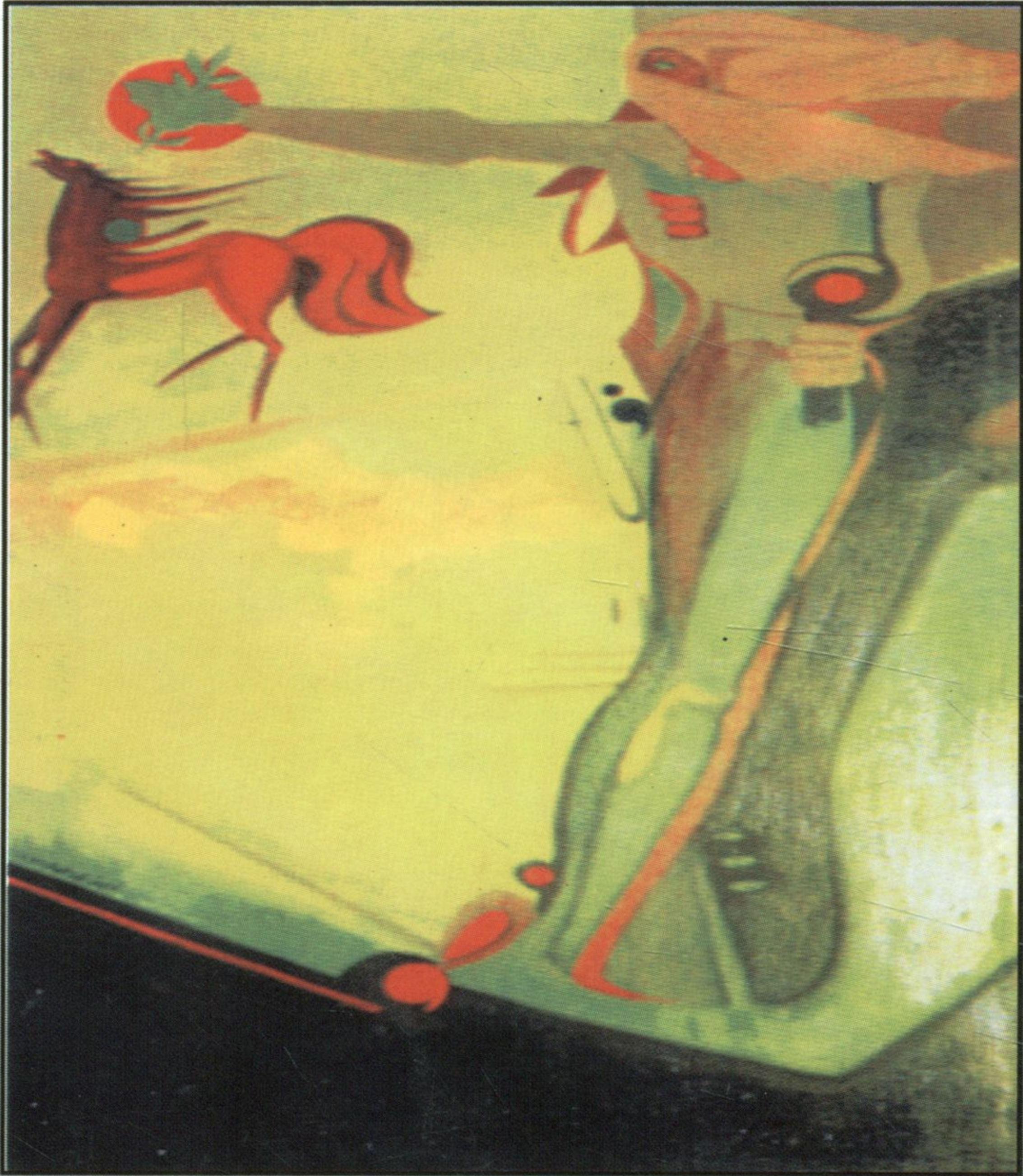


زكريا شاهين

شتلات الزّعر
وجنازير الدبابات

قراءة في حقائق الصراع العربي-الصهيوني



المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

**تقتلات الزعتر
وجنازير العبلات**

سنت الزعتر وجنازير الديابات

قراءة في حقائق الصراع
العربي - الصهيوني

2003

زكريا شاهين

ردمك : 1- 046 - 26 - 9959 ISSN

حقوق الطبع محفوظة

رقم الاداع 2003 / 5583

للمركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر

ص.ب : 4491/80984 طرابلس - الجماهيرية العظمى

هاتف : 00218 21 3406312

بريد مصور : 00218 21 3403344

البريد الإلكتروني : www.greenbookstudies.com

info@greenbookstudies.net

تحسس مفتاحه مثلاً يتحسس
أعضاءه ،، واطمأن . . .
وقال له ، وهما يعبران ، سياجاً من الشوك
يا ابني تذكر :
هنا صلب الإنكليز أباك على
شوك صبارة ليلتين ،، ولم يعترف أبداً
سوف تكبر يا ابني ، وتروي لمن يرثون
بنادقهم
سيرة الدم فوق الحديد

محمود درويش

مقدمة

كل طريق يؤدي إلى طريق ..

ولكل يوم شهادته .

وحتى لا نستسلم في لحظة ما ، لوهم يطبق علينا ، حين نتواري خلف
فصول جديدة للتاريخ ، تتجدد ونحن بعيدون كل البعد عن الفعل .

فصول ، تخالها كالزمن ، والزمن كالمظلة ، ان لم تفتح ، سقط حاملها دون
أمل بإنقاذه ، ليسحق تحت وطأة الانحدار والهبوط .

ثمة ما يتكرر في حياتنا ، فمنذ زمن ليس بالبعيد ، حمل أهلنا في فلسطين
مفاتيح بيوتهم ، لتظل هذه المفاتيح ، معلقة على جدران المنافى والشتات ،
تهمس عن أحلام العودة ، وتحدث عن وطن سنعود إليه ، وبعد نصف قرن من
الزمان ، تتكرر الحكاية مع مفاتيح أخرى نحملها للمرة الثانية ، وربما الثالثة
في بعض الأحيان ، رغم أنها لم تكن سوى مفاتيح بيوت اللجوء ، حيث يتكرر
المشهد .

وحتى لا تبقى الصفة البكائية ، تخط مراثيها ، علينا أن نواجه الحقيقة
والخيار معاً .

في حكايانا .. تستنفر الرموز ألقها ، لتؤكد الانتماء رغم الفجيعة ، إذ منذ
الفتى اليبوسي الأول ، والذي أنشد أرض كنعان ، كانت الأرض انتماء ،
والحجر انتماء ، والشجر والورد انتماء ، والزعتر انتماء .

منذ زمن غارق في القدم ، ظلت شتلات الزعتر رمزاً ثقافياً لطهارة الأرض ،
التي نحب ، ومعلماً من معالم التلال التي تكاد تلامس نجوم السماء ، من
الكرمل إلى جرزيم ، ومن تخوم الجليل ، إلى تل الزعتر ، الذي كان تلاً للجوء ،
حملنا إليه اسماً يحفز الذاكرة ، وقصيدة تغنينا بها ، فيما الذين يسرقون
أحلامنا ، وأرضنا ، يحاولون طمس معالم الحقيقة ، مدعين بأن أرضنا هي
الوعد ، لا حدود لها ، إلا حيث تصل جنازير دباباتهم . نحن ، وعلى مدى أكثر

من نصف قرن مضى ، حاولنا أن نكتب تاريخاً مغايراً لما أريد أن يفرض علينا،
وعلينا إذن .. وبعد ما وصلنا إليه ، أن نقف عبر قراءة متأنية ، لقراءة هذا
التاريخ ، ومحاكمته !

ان الافتقار إلى الجرأة في قراءة ومحاكمة التاريخ وأحداثه ، هو أوسع
الأبواب التي يمكن للتاريخ أن يكرر نفسه من خلالها ، وعندها ، لا مفر من
وقوع المآسي والمهازل الجديدة .

لقد أريد أن يكتب تاريخنا بإعادة صياغة التاريخ نفسه على أساس تصحيح
حالة تاريخية ، وليس بالرجوع إلى الحالة التاريخية الطبيعية .
ولعل الجهل بالتاريخ ، يفسر كثرة المشعوذين .

علينا أن نصبح جزءاً من هذا العالم ..

**ان السرد التاريخي لقضية فلسطين ، لا يعني أننا نستنجد بالماضي في
سبيل حلول مشاكل العصر ، ولكن ، كيف يمكن الجمع ما بين القرية الكونية
وبين الأسلاك الشائكة ؟**

وهل تقاوم شتلات الزعتر ، جنازير الدبابات ؟

ان أدوات القرن الماضي ، لن تصلح حتماً لحل مشاكل هذا القرن ، وان هوة
سحيقة تقف بيننا وبين امتلاك أدوات العصر ..

- نحن ممنوعون من التنمية .. ومن الإبداع ، ومن العلم والتقدم .

**- ونحن مهاجرون في الزمان والمكان ، في الوطن وفي اللجوء ، لماذا يتمنى من
يمتلك العلم والخبرة منا أن يهاجر ؟**

علينا أن ننظر إلى الواقع ، واقع لا يعني واقعية التسليم بالأمر ، لكنه العمل
من أجل منح هذا الواقع فرصة لفهمه ، وللاستفادة منه لصالحنا .

ربما يقول البعض ، إننا وحين نحس بالصدمة ، نستنجد بالتاريخ ، بتسهيل
العودة إلى الماضي ، نفتش عن بصيص أمل ، عبر أمجاد لم تعد سوى كلمات،
نقول : إن الأمر هنا ، يبدأ عن وعي وإدراك ، وتحرر من الماضي وقيوده ، نحن
لا نقف عند الماضي ، لكنه ماضٍ يشكل حاضرننا ، متكرراً منذ أكثر من نصف
قرن ، فلماذا لا نعيد القراءة ، ومن ثم المحاكمة ؟

نحن حين نتحدث عن الواقعية ، نعرف أنها يجب أن لا تشكل ذريعة للاستسلام ، إن الواقعية ، يجب أن تسمح بانتهاج الممكن للوصول إلى الهدف ، ولكن مع استلهاهم الثوابت في الكفاح الطويل ، دون التسرع لقطف " ثماره المحرمة " .

ثمة الكثير من الأسئلة ، والقليل من الأجوبة ، وما سيأتي في سياق هذا الكتاب ، ربما سبق وأن نشر بعضه في العديد من الكتب والدراسات ، لكن الواقع ، فرض علينا استدعاء الحقائق ، بإعادة كتابة ما كان ، علّنا نستطيع قراءته بعقل أكثر إدراكاً ، وعمل أكثر مسؤولية .

كل شيء هو في العراء الآن ، لقد سقطت الأقنعة ، ربما العديد منها ، إلا الحقائق ،،،

الحقائق ،، دمننا هو الذي يسيل ، وأطفالنا هم من يشردون ، وأمتنا هي التي تزداد تمزقا ووهناً .

إن الصراع الذي فرض علينا ، تجاوز في فعله ظروف المكان ، وعلينا أن نتلمس طريقنا بانتباه ، لأن أخطر ما في موقف البعض ، عدم الإدراك ، بأن الذين يحاولون كتابة تاريخنا على طريقته ، إنما يفسحون المجال لنفينا وتهميشنا .

علينا أن نحافظ على نسيجنا ونحميه من التآكل ، ومرة أخرى .. ندرك الحقيقة ، والخيارات معاً .. فالعالم ، لم يعد يركز على قيم ومثل وحضارات راسخة ، إنه عالم ظالم ومتناقض ، وهذا لا يعني أن نتخلى عن قيمنا ، بل أن نتألف معها بطريقة تؤصل اتجاهاتنا نحو الانعتاق من أوهام لم تزدنا إلا انفكاكاً عن أهدافنا ، فيما نكاد أن نصل إلى حافة الهاوية .

ذات تاريخ ، وفي يوم من أيام حصار بيروت عام 1982 حضر وفد صهيوني برئاسة الكاتب والصحفي - اورى افنيرى - لمقابلة ياسر عرفات ، وقد وصل الوفد على متن مجنزرة صهيونية ، اجتازت منطقة الفصل في نهاية امتداد شارع كورنيش المزرعة ، لتصل إلى حيث كان عرفات ، لكن ما لفت نظري آنذاك ، امرأة كانت ضمن الوفد ، كانت تضع على معطفها لجهة القلب ،

مشبكاً ذهبياً يمثل شتلة زعتر ، قالت إن اسمها " **عناة** " حين تم التعريف بأعضاء الوفد ، ألا يعني هذا الكثير .. أليست " **عناة** " هي الآلهة الكنعانية " آلهة الخصب والحب والجمال ، **ليس الزعتر جزءاً من تراثنا الثقافي الذي ينتمي للأرض فلسطين ؟**

على كل حال ، لعل ما في هذا الكتاب ، وبقراءة جديدة ، يعيد لنا تشخيص الحدث ، مع استلهام التعامل معه بطريقة أكثر جرأة ، وأكثر نبلاً وتفانياً ، حتى لا نظل على هامش الأمل .

زكريا شاهين

مدخل

فلسطين الأرض .. فلسطين التاريخ

■ فلسطين ، بلد صغير ، تبلغ مساحته " 27027 كيلو متراً مربعاً ، بينها " 26323 كيلو متراً مربعاً من البحر ، و 704 كيلومترات مربعة من الأراضي المغمورة بالمياه ، وهي تشكل نصف مساحة البحر الميت ، وبحيرة طبريا وبحيرة الحولة .

تتألف فلسطين من الوجهة الطبيعية من أربع مناطق رئيسية هي :

1 - السهل الساحلي .

2 - المنطقة الجبلية .

3 - وادي الأردن .

4 - الصحراء الجنوبية .

ويتراوح عرض السهل الساحلي بين نحو ستة كيلو مترات في الشمال ، ونحو 30 كيلومتراً في الجنوب ، وتنحدر المنطقة الجبلية إلى الجنوب من مدينة الخليل ، بحيث تلتقي بالمنطقة الجنوبية الصحراوية من البلاد ، أما وادي الأردن ، فإنه يمتد من بحيرة الحولة في الشمال ، حتى البحر الميت في الجنوب ، وتقع معظم أجزاء هذه المنطقة على مستوى أدنى من مستوى سطح البحر . تبلغ الأراضي البرية من فلسطين " 26.323 " كيلو متراً مربعاً بينها «2.500» كيلو متر مربع من الأراضي الصحراوية ، أما ما تبقى من الأراضي ، فتتراوح مدى خصوبتها وصلاحياتها للزراعة في تفاوت كبير ، وبصورة عامة تعتبر السهول الفلسطينية أرضاً طيبة خصبة ، أما أراضي المنطقة الجبلية ، فهي متوسطة الجودة ، في حين أن أراضي وادي الأردن ، تتراوح بين أراض متوسطة الحال ، وأراض قاحلة ، باستثناء المنطقة الواقعة إلى الجنوب من بحيرة طبريا ، فهي ذات تربة جيدة .⁽¹⁾

● التكوين التاريخي لفلسطين :

لقد اثبت علم الآثار ، وكذلك ما جاء في الكتب السماوية ، والمخطوطات القديمة ، أن أرض فلسطين ، سكنها الكنعانيون منذ 3000 عام قبل الميلاد ، ولم تعرف فلسطين كدولة منذ خمسة آلاف عام حتى عهد الاحتلال البريطاني عام 1917 ف ، سوى ثلاث لغات : الكنعانية أولاً ، والآرامية ثانياً " وهي لغة السيد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام " ، والعربية ثالثاً ، والمعروف تاريخياً ، أن اليبوسيين ، وقبل أربعة آلاف عام قبل الميلاد ، أقاموا بلدة يبوس على جزء من موقع القدس الحالي كما دلت جميع الحفريات الأثرية ، حتى الحديثة منها ، واليبوسيون ، هم فرع من العشائر الكنعانية ، وقد حكم فلسطين بعد ذلك ، أي حوالي 1000 ق . م ، داود عليه السلام ، بعد أن وحد قبائل " إسرائيل " التي خرجت من مصر باتجاه فلسطين ، حيث بلغت مملكة إسرائيل ذروة قوتها في عهد ابنه سليمان - 930 - 970 ق . م - ، وبعد وفاة سليمان ، انقسمت المملكة إلى قسمين ، أي مملكتين منفصلتين هما ، إسرائيل ويهوذا التي غدت القدس عاصمتها ⁽²⁾ .

الآشوريون ، قضوا على مملكة إسرائيل عام 720 ق . م تقريباً ، ثم قاموا بسبي سكانها اليهود ، وفي عام 583 ق . م ، دمر البابليون مدينة القدس ، وقاموا هم أيضاً بسبي السكان منها ، حيث سيقوا إلى بابل ، وكتبوا توراتهم التي ظلت متداولة حتى الآن ، واستخدمت لدى المستشرقين في الغرب أحياناً كمرجع وحيد لتاريخ المنطقة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وقبل ظهور علم الآثار الحديث ، الذي كشف الكثير من مغالطات هذا المرجع ، لقد تأثر اليهود في مملكة بابل بالأساطير التي كان أشهرها - جلجامش " 2 والغريب ، أن التوراة المتداولة الآن ، تم كتابتها بعد 500 عام من نزول الديانة اليهودية على موسى ، وعندما تغلب كدرش ملك الفرس على بابل عام 528 ق . م حرر اليهود من السبي فعاد منهم نحو 40 ألفاً إلى فلسطين .

وفي القرن التالي ، قهر الاسكندر المقدوني الفرس ، واستولى على سوريا ،

واخضع غزة ، وفتح القدس سلماً ، وحين توفي الاسكندر ، انقسمت دولته بين قادته ، فكانت فلسطين من نصيب القائد " انتيجونس " الذي قهره البطالمة في غزة عام 312 ق.م ، وضموا فلسطين إلى مصر ، إلى أن تغلب عليهم حاكم سوريا (انطيخوس) الثالث عام 198 ق . م وبعد ذلك ظلت فلسطين تعيش حالة اضطراب وحروب ، حيث تعددت عليها الدول ، من موكابين وانباط ورومان .

● فلسطين وصدر الإسلام :

كانت غزوة مؤتة بداية الصراع بين المسلمين والبيزنطيين ، وقد جهز النبي محمد (صلعم) جيشاً بقيادة أسامة بن زيد ، حيث أنفذه ابوبكر الصديق رضي الله عنه ، فوصل إلى حدود الأردن ، ثم عاد لنجدة الخليفة الصديق في حروب الردة ، ثم تكرر إرسال الجيوش الإسلامية ، حيث استطاعت وفي عام 633 ف ان تهزم الروم في وادي عربية ، وأن تتوغل حتى غزة جنوب فلسطين ، حيث حققت انتصارات كبيرة في اجنادين ، وفتحت فحل وبيسان وغزة ونابلس واللد ويافا ، ثم توحدت الجيوش وانتصرت في معركة اليرموك⁽³⁾ ، وقد دخل المسلمون القدس ، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، وبالصلح مع أهلها ، وفي القرن الرابع عشر الميلادي ، وصلت جموع الصليبيين فلسطين ، فاحتلت مدينة الرملة ثم يافا ودمرتها ، ثم استولت على القدس عام 1099 ف ، وذهبت سكانها ، حتى زاد عدد القتلى عن سبعين ألفاً .

أقام الصليبيون مملكة لاتينية ، ثم مدو نفوذهم إلى عسقلان ، واستقروا في طبريا بعد احتلالهم لعكا ، ورغم هذا الاحتلال ، لم تتوقف المقاومة حيث استطاع عماد الدين زنكي استعادة بعض المدن والإمارات ، ونجح صلاح الدين في استرداد بيت المقدس ، حين هزم الصليبيون في موقعة حطين عام 1187 ف⁽⁴⁾ ثم استطاع السلطان المملوكي قلاوون ، أن يطهر البلاد من بقاياهم مع نهاية عام 1291 ف ، كما دافع المماليك عن فلسطين ضد المغول

، وانتصر قطز والظاهر بيبرس عليهم انتصاراً فاصلاً في عين جالوت القريبة من الناصرة عام 1259 ف ، ثم قام المماليك بتقسيم فلسطين إلى سناجق " وحدات إدارية " ، وأقاموا فيها المدارس والمساجد والعمران .⁽⁵⁾

● العهد العثماني :

ظلت فلسطين ، تابعة للدولة العثمانية على مدى أربعة قرون ، ولم تتغير الصورة الإدارية والعسكرية لفلسطين عما كانت عليه أيام المماليك ، وقد استطاع ظاهر العمر ، شيخ صفد أن يضم إليه طبريا ونابلس والناصرة وعكا عام 1750 ف إلى أن ضم أحمد الجزار ، سوريا كلها ، واستطاع أن يرد حملة القائد الفرنسي نابليون بونابرت عن عكا عام 1799 ف⁽⁶⁾ ، ثم حكم إبراهيم باشا " نجل محمد علي " فلسطين لمدة عشر سنوات ، إلى أن استعادتها الدولة العثمانية ، وفي السنوات الأخيرة من العهد العثماني ، كانت فلسطين من الناحية الإدارية تقسم إلى قسمين :

الأول : متصرفية القدس المستقلة ، والمرتبطة بوزارة الداخلية في اسطنبول ، وكانت أقضية " جمع قضاء " بئر السبع والخليل وغزة ويافا ، تابعة لها ، إضافة إلى بيت لحم .

الثاني : شمال فلسطين الذي كان يضم لواءين ، لواء نابلس ومن أعماله طولكرم وجنين وطوباس وبيسان ، ولواء عكا ، ومن أعماله صفد وطبريا والناصرة وحيفا .

أما من الناحية العسكرية فكانت فلسطين تتبع القيادة العسكرية العامة في سوريا . " انظر الخرائط الملحقة " ، وقد ظلت فلسطين ، تحت الحكم العثماني ، إلى أن دخلها البريطانيون عام 1917 ف⁽⁷⁾ .

● السكان :

ربما لا تتوفر إحصاءات موثوقة لعدد سكان فلسطين قبل الانتداب البريطاني ، فالإحصاءات المتوفرة ليست دقيقة تماماً كما يبدو ، ولكن يستدل من إحصاء تركي () أجري عام 1914 ف أن مجموع سكان فلسطين ، بلغ 689.275 " نسمة ، علماً أن هذا الإحصاء ، لا يشير بوضوح إلى ما إذا كان هذا الرقم

، يشمل أولاً يشمل عدد السكان البدو ، وقد قدر " آرثر روبين ⁽⁸⁾ عدد اليهود بين هذا العدد بما يتراوح بين 57000 نسمة و 62000 نسمة فقط ، أي أقل من 9 ٪ من عدد السكان بحسب الإحصاء السابق .

على أن أول إحصاء رسمي لسكان فلسطين ، اتبعت فيه الأصول الحديثة، جرى إبان الانتداب البريطاني ، وذلك في الحادي والثلاثين من شهر كانون (ديسمبر) عام 1922 ف ⁽⁹⁾ ، ويستفاد من هذا الإحصاء الذي يشمل البدو ، أن مجموع عدد السكان في فلسطين ، بلغ 757.182 نسمة بينهم 590890 مسلماً ، 83794 يهودياً ، و 73025 مسيحياً ، و 9.473 نسمة من مذاهب أخرى ، معظمها من الدروز ، ولما كان كل المسلمين والمسيحيين واتباع المذاهب الأخرى هم عملياً من العرب ، فمن الممكن وضع الأرقام على النحو التالي :

" 673388 " نسمة ، أي 89 ٪ من العرب ، و " 83794 " نسمة من اليهود ، أي بنسبة 11 ٪ فقط ، مع العلم ، أن 75 ٪ من اليهود ، كانوا يتركزون في مدينتي القدس ويافا ، أي أنهم لم يكونوا فلاحين ، ولا يعملون في الزراعة مما ينفي الادعاءات الصهيونية حول إشارتها إلى " المزارعون اليهود الذين يحرثون الأرض القديمة " ، كما أنه ليست هنالك مصادر يعتمد عليها ، يمكن أن نستدل منها على توزيع ملكية الأرض في تلك الحقبة ، لكن سلطات الانتداب البريطانية، اعتبرت أن مجموع مساحة الأراضي التي كان اليهود يمتلكونها قبل عام 1920 ف هي 650.000 دونم ، فإذا كان هذا الرقم مقبولاً بوجه عام ، فإنه يمثل 2.47 ٪ من مجموع مساحة أراضي فلسطين ، ومعنى ذلك ، أنه عندما عهدت عصبة الأمم إلى بريطانيا مهمة الانتداب على فلسطين كان اليهود يشكلون ما يتراوح بين 11 ٪ و 12 ٪ فقط من مجموع عدد سكان البلاد ويمتلكون نحو 2.5 ٪ فقط من مجموع مساحة أراضيها .

الفصل الأول

الاستعمار والصهيونية ، وإنشاء الكيان

"الشرائع غافية في حُسن القهر
وحمورابي يعتكف استنكاراً
كيف ذا المرامي
يصبح رياً !! "

وجيه مطر

الجدور الحقيقية للصراع العربي - الصهيوني

● من الواضح لمتتبعي هذا الصراع ، انه لم يكن بسبب جذور تاريخية دينية وحسب ، وانما كان أيضا ، لجذور توسعية استعمارية ، بدأت حتى قبل أن يفكر مؤسس الحركة الصهيونية - تيودور هرتزل - والأب الروحي لها ، بالمطالبة بوطن قومي يهودي في فلسطين .

وقد يبدو البحث في جذور دينية - تاريخية لصراع إقليمي معاصر ، أمراً مستهجناً ، لكن الاستهجان يزول ، عندما تتضح طبيعة العلاقة بين موضوع الدين اليهودي ، وبين اليهود ، فهي علاقة مختلفة عن العلاقة التي تربط بين المسيحيين أو المسلمين ، وبين الشعوب والأمم الذين ينتمون إليها ، إذ لا يوجد في تاريخ تكوين الشعوب ، مثل شبيه بتكوين اليهود ، فلا يهود ، لولا الديانة اليهودية ، ولا لغة عبرية ، لولا التوراة ، وفي تاريخ تطور الشعوب ، ينفرد اليهود بأن تاريخهم ، يبتدئ مع ديانتهم ، فضلاً عن أن تتطور هذا التاريخ ، قد اعتمد على الرابطة الدينية ، وعلى المؤسسات الدينية ، التي كانت تشكل العمود الفقري في ذلك التاريخ ، وعلى مر العصور اللاحقة ، وهكذا ، يتضح أن جذور الفرق والأحزاب الصهيونية ، علمانية كانت أم دينية ، هي الجذور الدينية المشتركة بينها جميعاً ، بل ان كلمة صهيون نفسها ، هي إحدى الدلالات على عمق الجذر الديني في تكوين الصهيونية الهرتزلية ، التي ادعت العلمانية عند طرحها ، وأيضاً ، فدلائل حكام الكيان الصهيوني منذ نشأته على تمسكهم بحرفية ما جاء في التوراة خدمة لأهدافهم السياسية ، هي أكثر من أن تحصى .

توراتيا ، تقوم " إسرائيل الكبرى " ، من مصر ، إلى النهر الكبير - أي الفرات - وهي الحدود التي تعرف بالشعار المعلق على جدار مبنى " الكنيست الإسرائيلي " - أرضك يا إسرائيل ، من الفرات إلى النيل .. هذه الحدود ، ترد في التوراة بشكل متتالٍ ،⁽¹⁰⁾ وفي وقت مبكر ، ولتأكيد ذلك ، نشر الحاخام

اليهودي - ايزاكس - عام 1917 ف دراسة كان قد أعدها في مطلع القرن ،
اعتبرت أول دراسة للأراضي وللحدود المطلوبة للدولة اليهودية ، وقد اعتمدت
الدراسة ، كذلك الخريطة المرفقة بها ، على النص التوراتي وبالتحديد ما ورد
في سفر العدد ⁽¹¹⁾ ، والخطورة في هذه الدراسة ، انها لم تعد تقتصر على
اعتبارها لسان حال الجناح المتدين في الفكر الصهيوني ، بل انها أصبحت
منذ عام 1917 ف مرجعاً وحجة للحركات الصهيونية المختلفة ، حتى العلمانية
منها ، معتبرة أن الدمج ما بين الشأن الديني ، والشأن التاريخي ، هو طريق
الخلاص من متاهة التناقضات التي يقع فيها الفكر الصهيوني .

وإذا كان ما ورد يمثل البعد الديني في العقيدة الصهيونية ، فانه لا يمكن
النظر لتاريخ الحركة الصهيونية ومراحل تطورها ، منذ أن كانت محض فكرة ،
حتى تجسدت على أرض الواقع ، دون ملاحظة العلاقة العضوية التي تربط
بينها وبين الظاهرة الاستعمارية ، وتجلياتها الفكرية " الأيديولوجية "
والسياسية والاقتصادية كذا العسكرية ، حتى أننا يمكن أن نقرر مطمئنين ، ان
الظاهرة الاستعمارية ، " ثم الإمبريالية ، والإمبريالية الجديدة بلامحها الراهنة
.. مثلت الحاضنة الطبيعية لخلق المشروع الصهيوني ، ومدته بأسباب القوة
والوجود ، ومبررات الحياة ، والدفاع عنه ضد " أعدائه الطبيعيين !! " وتغذيته
المستمرة بكل المقومات ، حتى كبر وتضخم ، واصبح له أظافر وأنياب ، وليس
هذا وحسب ، وإنما أيضا ، كان المجتمع الرأسمالي الغربي ، هو البيئة التي
أنتجت " المشكلة اليهودية " بكل تداعياتها ، ثم صدرتها إلى المنطقة العربية ،
واستثمرت تفاعلاتها ونتائجها . ⁽¹²⁾

● الجذور الاستعمارية :

قبل أن يتبلور المشروع الصهيوني مع مطلع القرن العشرين بنتائج
المعروفة، كان التنافس الاستعماري في القرنين الثامن والتاسع عشر ، يتسارع
تمددا وتنافساً بين الإمبراطوريتين القديمتين ، البريطانية والفرنسية حينذاك ،
وعلى خلفية هذا التنافس ، نشأ التفكير في زرع الدولة اليهودية في قلب الوطن
العربي ، وتحديدأ في فلسطين .

كانت البداية مع نابليون بونابرت ، القائد الفرنسي ، الذي رأى أن السيطرة على فلسطين ضرورة حيوية لحماية وتأمين مصالح الإمبراطورية الفرنسية ، فهي من جهة ، تأخذ لفرنسا نصيبها من تركة الخلافة العثمانية التي كانت تحتضر آنذاك ، ومن جهة أخرى ، تمكنه من الفوز في السباق مع منافسته بريطانيا ، كما تحقق له حلمه الكبير في السيطرة على مصر ، والتي كان يعتبرها أهم بلد في العالم .⁽¹³⁾

لقد أدت هذه الفكرة ، إلى الدفع بنابليون باتجاه النبش عن الأساطير اليهودية التي تتحدث عن " أرض الوعد " والتي استدعاها من دهاليز التاريخ ليلوح بفكرة - حق تقرير المصير - و - الوطن القومي - ، تلك الفكرة التي واكبت نمو " البرجوازيات " الأوروبية . وأصبحت إحدى أهم ملامحها كحافز مغرٍ ، حيث بدأ بعض المفكرين الفرنسيين الذين رافقوا حملة نابليون بونابرت إلى مصر ، بالاتصال ببعض حاخامات اليهود في فلسطين مثل موسى مردخاي ، وجاكوب الجازي ، لمعرفة ردود الفعل على هذه الفكرة ، في وقت لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز الألفي نسمة فقط ، وفي نفس الوقت ، قام نابليون بونابرت ، بتوجيه نداء إلى يهود العالم جاء فيه :⁽¹⁴⁾

"من نابليون بونابرت ، القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في أفريقيا وآسيا .

إلى ورثة فلسطين الشرعيين .

أيها الإسرائيليون ، أيها الشعب الفريد ، الذي لم تستطع قوى الفتح والطغيان ، أن تسلبه نَسَبُهُ ووجوده القومي ، وإن كانت سلبته أرض الأجداد فقط .

إن مراقبي مصائر الشعوب الواعين المحايدون ، وإن لم تكن لديهم مقدرة الأنبياء مثل اشعيا ويوئيل ، قد أدركوا ما تنبأ به هؤلاء بإيمانهم الرفيع ، أن - عبيد الله " كلمة اسرائيل " في اللغة العبرية تعني - أسير الله أو عبد الله " ، سيعودون إلى صهيون وهم ينشدون ، وسوف تعمهم السعادة حين يستعيدون مملكتهم دون خوف .

انهضوا بقوة ايها المشردون في التيه ، ان أمامكم حرباً مهولة يخوضها شعبكم بعد أن اعتبر أعداؤه ، أن أرضه التي ورثها عن الأجداد غنيمة تقسم بينهم حسب أهوائهم .

لابد من نسيان ذلك العار الذي أوقعكم تحت نير العبودية ، وذلك الخزي الذي شل إرادتكم لألفي عام ، ان الظروف التي لم تكن تسمح بإعلان مطالبكم أو التعبير عنها - بل ان هذه الظروف أرغمتكم بالقسر على التخلي عن حقكم ، فان فرنسا تقدم لكم يدها الآن ، حاملة ارث إسرائيل ، وهي تفعل ذلك في هذا الوقت بالذات ، وبالرغم من شواهد اليأس والعجز .

إن الجيش الذي أرسلتني العناية الإلهية به ، ويمشي بالنصر أمامه ، وبالعدل ورائه ، قد اختار القدس مقراً لقيادته ، وخلال بضعة أيام ، سينتقل إلى دمشق المجاورة ، التي استهانت طويلاً بمدينة داود واذلتها .

يا ورثة فلسطين الشرعيين :

إن الأمة الفرنسية التي لا تتاجر بالرجال والأوطان ، كما فعل غيرها ، تدعوكم إلى أرتكم بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء .

انهضوا ، واطهروا أن قوة الطغاة القاهرة ، لم تخمد شجاعة أحفاد هؤلاء الأبطال الذين كان تحالفهم الأخوي ، شرفاً لاسبرطة وروما ، وأن معاملة العبيد التي طالت ألفي عام لم تفلح في قتل هذه الشجاعة .

سارعوا ،، ان هذه هي اللحظة المناسبة ، التي قد لا تتكرر لآلاف السنين ، للمطالبة باستعادة حقوقكم ، ومكانتكم بين شعوب العالم ، تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين ، وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم ، وحقكم الطبيعي المطلق في عبادة ألهمكم " يهوه " طبقاً لعقيدتكم ، وافعلوا ذلك في العلن، وافعلوه إلى الأبد .

بونابرت

أما بريطانيا ، فقد كانت تملك حافزا أقوى لتبني مثل هذه الفكرة ، حافزاً لا يقل خطراً أو فاعلية ، وهو الخشية من النمو المتزايد لتطلعات وطموحات حاكم

مصر القوي - محمد علي باشا - الذي كان يحلم بدولة إقليمية قوية ، تمد - تحت رعايته - سلطانها على الممالك المحيطة ، فتجمعها في قبضته ، وتوحيدها تحت رايته ، وهو الذي حشد كل طاقاته لتحقيق هذا الحلم حين سيطر سيطرة تامة على مقاليد الأمور ، ومصادر الثروة في البلاد ، وأقام جيشاً قوياً ، وصناعة فتية واعدة ، ثم أسطولاً بحرياً ضخماً ، احتاج لتحالف قوى أوروبا الأربع الأساسية حتى يمكن التصدي له وهي - بريطانيا ، وفرنسا وروسيا وبروسيا - على الرغم من العداء التاريخي بينهم ، وتنافسهم على المستعمرات ومناطق النفوذ .

لقد اعتبر الفايكاونت بالمرستون ، زعيم حزب المحافظين ، ورئيس الوزراء البريطاني ، والشخصية الاستعمارية البارزة آنذاك ، أن توحيد القوى الأوروبية من أجل إجهاض مشروع محمد علي باشا ، ضرورة حتمية ، وأيضاً ، فإنه من أجل كسر شوكة محمد علي باشا ، لابد من إنشاء مستعمرة استيطانية في فلسطين ، بهدف تحطيم الحس العربي النابض ، وفصل وادي النيل عن الشرق ، ومن هنا ، لم تنقض سوى عقود معدودة ، حتى تبعت بريطانيا خطى بونابرت حين مدت بأبصارها إلى فلسطين ، وهي صاحبة الأطماع الاستعمارية التقليدية والاستراتيجية في المنطقة .

وهكذا ، وقبل ظهور الحركة الصهيونية إلى الوجود بما يزيد عن نصف قرن، كان " بالمرستون " يشرح في رسالة وجهها إلى السفير البريطانية في القسطنطينية ، " الفايكاونت بوتسوبي " لماذا يتوجب على السلطان العثماني تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين ، حيث جاء في الرسالة :

" إن عودة الشعب اليهودي بموافقة وحماية ودعوة السلطان ، سوف تجعله يقف حائلاً دون أية مخططات شيطانية مقبلة لمحمد علي أو لخليفته "

" من فايكاونت بالمرستون - إلى فايكاونت بوتسوبي "

مكتب السجلات العامة - أغسطس 1840⁽¹⁵⁾

وهكذا ، بدأ العديد من اليهود بالهجرة إلى فلسطين ، بمساعدة هيئات ومؤسسات وأشخاص مثل السير " موشي مونتفيدري وعائلته " ، عائلة

روتشيلد الغنية ، جمعية الأليانس الفرنسية ، حيث تركز القادمون في منطقة القدس ومحيطها ، خاصة بعد أن استطاع مونتفيوري إقامة عدة أحياء لليهود ، على أرض كان قد اشتراها لإقامة مستشفى ، لكن المخططات الجديدة دفعته لإقامة مساكن لليهود ، بعد تدخل السفير البريطاني في اسطنبول لدى السلطات العثمانية التي حاولت منع ذلك ؟ ، مما شكل فاتحة لتدخلات مماثلة فيما بعد ، وهكذا أصبحت هذه الأحياء ، نواة لبدء الاستيطان اليهودي المدعوم من قبل بريطانيا ، سواء قبل احتلالها لفلسطين ، أو أثناء الانتداب عليها ، وقد أخذ هذا الاستيطان يتمدد محاصراً القدس بشكل خاص ، وينتشر في أماكن أخرى من فلسطين ، ففي عام 1860 ف ، أقيمت ضاحية " مشكانوت شعنانيم " في مواجهة بوابة يافا ، وبعدها ببضع سنوات بادرت سبع عائلات يهودية ، بإقامة ضاحية " نحلات شيفع " على الطريق بين بوابة يافا ، ومدينة يافا ، ثم أقيم حي " متحانيه يسرائيل " وبعد ذلك وما بين عامي - 1875 1878 ف ، تأسست العديد من الأحياء اليهودية الأخرى ، وقد أقيمت هذه الأحياء ، على أراض استطاعت المؤسسات والجمعيات اليهودية أولاً ، ثم الوكالة الصهيونية فيما بعد ، شراءها عن طريق التحايل على القوانين التي كانت تمنع ذلك ، وبمساعدة القنصل البريطاني ، ومع دخول القوات البريطانية إلى القدس في " الكانون - ديسمبر - عام 1917 ف ، كانت المرحلة الأولى من المخططات الصهيونية قد تحققت ، مما شكل في الوقت نفسه قاعدة للمرحلة التالية .⁽¹⁶⁾

المشكلة اليهودية والغرب

● قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين ، كانت بريطانيا قد قطعت وعداً رسمياً عن طريق وزير خارجيتها لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين التي كانت تشكل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية في بلاد الشام ، وكان ذلك بتاريخ 2 الحرث (نوفمبر) 1917 ف ، وقد عرف هذا الوعد لاحقاً بوعد بلفور ، وقد جاء في نصه " ان : حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى

تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية .⁽¹⁷⁾

لقد جاء هذا الوعد ، بعد مجهودات كبيرة بذلت من قبل اليهود الذين تبناوا دعوة الصحافي مؤسس الحركة الصهيونية " تيودور هرتزل " لتتضافر هذه المجهودات مع التطلعات الاستراتيجية البريطانية وتتحالف معها لتفرز المشروع الصهيوني الراهن .

ولد تيودور هرتزل في شهر الماء (مايو) عام 1860 ف بمدينة بودابست ، العاصمة الثانية للإمبراطورية النمساوية ، وعمل مراسلاً صحفياً في باريس أعوام 1895 - 1891 ف لجريدة (نويين فرييه برس) ، ولم يكن كثير الاعتناء بـ (القضية اليهودية) ، بل كان من دعاة الاندماج الذين آمنوا بأن الحل الجذري للمشكلة اليهودية ، إنما يكون بتفاعل اليهود في محيطهم وذوبانهم فيه ، ومن باريس قيض له أن يشهد حدثاً هاماً آنذاك ، وهو اتهام ضابط المدفعية اليهودي (الفرد درايفوس) بالخيانة العظمى لوطنه فرنسا ، وحينما صدر الحكم بتجريد درايفوس من مرتبته العسكرية وسجنه سجنًا مؤبداً في أوائل عام 1894 ف ، واجه مشاعر الجماهير الغاضبة المستاءة التي حاصرت بصيحاتها الهادرة (الموت للخائن - الموت لليهود) ، وكانت هذه لحظة فاصلة في حياة هرتزل ، لقد انقلب بعدها من الدعوة للاندماج إلى داعية للانفصال ، وإلى اعتبار أن المشكلة اليهودية ، لا يمكن حلها إلا في إطار التمايز اليهودي في وطن قومي خاص⁽¹⁸⁾ ، وبدأ يطوف العالم بعد ذلك يدعو اليهود إلى هذه الفكرة ، التي صاغها في كراس صغير ، لم يلفت الانتباه في البداية ، ثم سرعان ما أصبح له في الواقع المأزوم للجماعات اليهودية دوي الانفجار الهائل .

يقول هرتزل في (دولة اليهود) : " ان كل المحاولات السابقة كانت بلا جدوى لأنها اعتمدت جميعها على فكرة إزابة اليهود في الأمم التي يعيشون بينها ، في حين أن الأمم التي يعيش بينها اليهود ، جميعها مناهضة للسامية بشكل علني أو مستتر ، والعداء للسامية بين الشعوب يتعاظم يوماً بعد يوم وساعة بعد

ساعة ، والحل في خطة هرتزل " . كان هرتزل يصورها ببساطة في كتابه " فلنمنح السيادة على جزء من الأرض ، يكفي للاحتياجات الحقيقية لأمة ، وسوف نتكفل نحن بالباقي ! " وترتكز خطة هرتزل كما بينها على ركيزتين : (19)

- 1 - جمعية لليهود ، تقوم بالأعمال التمهيدية في مجال العلم والسياسة .
- 2 - الشركة اليهودية ، وتنهض بأعباء الشق التطبيقي لتكوين هيكل الدولة .

ولكن أين الأرض التي ستتولى الجمعية اليهودية مهمة تحويلها إلى الدولة المنشودة ؟

يقول هرتزل : هناك منطقتان موضوعتان في الاعتبار .

الأولى فلسطين - الثانية الأرجنتين

وبالرغم من أن الأرجنتين التي تعد من أكثر بلاد العالم خصوبة ، تمتد على مساحات شاسعة يقطنها عدد قليل من السكان ، إلا أن لعاب الحركة الصهيونية ومخططات الغرب الاستعماري تتضافر باتجاه فلسطين ، ذلك ما دفع بهرتزل للقول : ان دولته المقترحة سوف تشكل جزءا من استحكامات أوروبا في مواجهة آسيا ، كموقع أمامي للحضارة في مواجهة (البربرية) ، علينا كدولة طبيعية ، أن نبقى على اتصال بكل أوروبا التي سيكون من واجبها ضمان وجودنا " . هذه هي الصيغة التي تم التحالف عليها " أن تحمي القوى الكبرى ، الدولة المزروعة وسط محيط معادٍ لها ، وأن تضمن وجودها في مقابل أن تلعب هذه الدولة ، دور موقع الحراسة الأمامي لهذه القوى ومصالحتها في مواجهة (البربرية) أي شعوب المنطقة التي كانت تكافح من أجل الحرية والاستقلال .

يتساءل هرتزل في كتابه : كيف يتم احتلال الأرض بالنسبة للمجموعات المحلية . أي ماذا نفعل في مواجهة شعب فلسطين صاحب الأرض ، ويجب وفي ذهنه الطريقة الأمريكية التي تمت من خلالها إبادة السكان الأصليين (الهنود الحمر) ، يجب : في أمريكا كانت طريقة الاحتلال للأرض الجديدة المفتوحة ، طريقة بدائية ، حيث يتجمع المستوطنون على الحدود ، وفي وقت

محدد ، يندفعون جميعاً في وقت واحد وبعنف لاحتلال الجزء الذي يقدرّون عليه ، لكن هذه الوسيلة يعتبرها ساذجة ، ولم تعد تصلح في عهد السلاح والاستعمار ، ومن الغباء على حد تعبيره العودة إلى المراحل الحضارية السابقة كما يريد العديد من الصهاينة أن يفعلوا ، فإذا توجب علينا أن نخلي أرضاً من الحيوانات المفترسة (ويقصد العرب هنا) ، فلن نقوم بالمهمة بنفس الطريقة التي اتبعها الأوروبيون في القرن الخامس عشر ، فلا يصح أن نأخذ رمحاً وحرية ، ونخرج أفراداً وراء الدببة ، بل ينبغي أن ننظم مجموعة قوية من الصيادين ، فنسوق الحيوانات لنجمعهم معاً في مكان واحد ، ثم نقذف وسطهم بقنبلة مدمرة ، وهكذا رسم هرتزل الطريقة التي مازال الصهاينة يتبعونها حتى اليوم في القتل وتنظيم المجازر التي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً .

لقد جاءت تحركات هرتزل ، متواكبة مع الأطماع الاستعمارية في فلسطين ، وسط بروز مشكلة اليهود في الغرب آنذاك ، هذه المشكلة التي يمكن البحث عنها في التاريخ الاقتصادي - السياسي للجماعة اليهودية ، وليس في الأساطير اليهودية أو الخرافات التاريخية التي حاولت أن تضيفي على المسألة طابعاً ثقافياً مزعوماً ، وسمات خلفية وأفكار مختلفة ، فلقد اجمع الدارسون والباحثون إلى أن كل ما تعرض له اليهود في حياتهم ، وما اصطبغ به تاريخهم من خصوصية ، يعود أساساً إلى دورهم الاقتصادي الذي لعبوه في العالمين القديم والإقطاعي وامتداداته على التاريخ المعاصر .⁽²⁰⁾

لقد دفع الموقع المحوري لفلسطين من ناحية وطبيعتها الجغرافية من ناحية أخرى اليهود إلى امتهان التجارة بدلاً عن الزراعة في العصر القديم ، وفي العصر الروماني ، حرم الاقتصاد العبودي على قطاعات المجتمع الروماني امتهان الزراعة ، فتنشطوا كجماعات تجارية مميزة واستمروا كجماعة وظيفية - في أداء دورهم المطلوب مع قدوم المجتمع الإقطاعي - لخدمة الطبقات الإقطاعية المهيمنة ، كوسيط تجاري بين الشرق والغرب ، وصّرّافين ومقرضين للنقود بالربا (مرابين) وجباة ضرائب .. مشكلين طبقة مغلقة منعزلة عن باقي الفلاحين المسيحيين ، كان لابد من إزاحة هذا المنافس العنيد القوي .. من هنا

ألقيت عليهم كل التهم ، والصق بهم ما يتيسر من النقائص ، وكتبت عنهم الروايات والكتب ، ولعل شخصية " شايлок " في تاجر البندقية ، دليلاً على ذلك ، وبدأت موجة العداء تتصاعد ضدهم وهي موجة كانت بغذيتها الطبقات الحاكمة ، لكي تصرف أنظار الجموع الثائرة دوماً عن السبب الحقيقي في محنتهم (الاستغلال الرأسمالي) .

ولما كان اليهود في أوروبا الغربية أقلية محدودة العدد ، استطاعوا - إلى حد بعيد - ان ينتشروا خلالها مستفيدين من مناخ التسامح الذي ولدته شعارات الثورة الفرنسية الحرة - الإخاء - المساواة . فحققوا مواقع مرموقة ومكانة مميزة ، ساعدهم في ذلك تراث الصهيونية غير اليهودية التي غذتها التربية التوراتية للنخب الغربية ، والتي جعلت الكثيرين منهم يتحركون بحوافز دينية تعلي من قيمة اليهود (الشعب المختار) ، ومن فكرة العودة إلى (أرض الميعاد) وغيرها ، على عكس ما كان يجري في أوروبا الشرقية التي كانت تعج باليهود ، الذين شكلوا عبئاً بارزاً على الأغلبية الساحقة من المواطنين الفقراء ، وهو ما جعل الطبقات الحاكمة تستخدمهم ككبش فداء ، ثم التضحية بهم إزاء ما نجم من ظروف معيشية منحطة وأزمات اقتصادية متفاقمة ، كما حدث في روسيا القيصرية وبولندا عام 1881 ف ، وهكذا تعرضت هذه الجماعات اليهودية للغضب والقهر والمذابح الذي بولندا وروسيا وأوكرانيا ، الأمر الذي دفع بعشرات الآلاف منهم إلى الفرار بحياتهم تجاه دول أوروبا الغربية ، قبل صعود النازية في ألمانيا .

وقد رأت الطبقات الحاكمة في هذه الموجات الواسعة من الهجرة خطراً لا يمكن قبوله ، وكذلك المجموعات اليهودية في دول أوروبا الغربية التي خشيت على مصالحها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية من مغبة هذا الأمر ، ومع بروز الأزمة الطاحنة التي هددت استقرار الإمبراطوريات الرأسمالية الاستعمارية ، ثم مقدمات الثورة البلشفية عام 1917 ف ، أضيف سبب آخر للقلق ، وهو الخشية من انضمام اليهود الفقراء إلى الثورة تلك ، والتقى كل ذلك مع بروز المشروع الصهيوني الرسمي للوجود على يد (تيودور هرتزل)

لكي تبدأ صفحة جديدة من معاناة المنطقة العربية بوجه عام ، وفلسطين بوجه خاص ، ولتسقط دعوة الاندماج والذوبان اليهودي في المجتمعات التي يعيشون بها ، فقد كان الحراك الفكري والسياسي في الأوساط اليهودية آنذاك ، يتحرك على مستويين متعارضين : ⁽²¹⁾

الأول : الدعوة للاندماج والذوبان في المجتمعات التي يعيش فيها اليهود (**الها سكالا**) .

الثاني : الدعوة للانغلاق على الذات ، والانكفاء للداخل .
الدعوة الأولى كانت تبشر بالانصهار مع باقي المجتمعات الإنسانية ، والتمازج معها ، والخروج من فكرة (**حارة اليهود**) - الغيتو - والدعوة الثانية كانت تترس خلف فكرة أن اليهود ، سيظلون مضطهدين إلى الأبد ، وأن معاداة السامية ، قدر لافكاك منه ، وأن لا سبيل لمواجهة هذه الوصمة التاريخية ، إلا بتكوين وطن خاص ، وفي هذا السياق وصف عالم الاجتماع اليهودي " جورج فريدمان " المسألة بقوله :

"لقد تم انتزاع الدين من جذوره الحية ، وعزله داخل قومية متكاملة "

لكن الواقع يؤكد أنها قومية ملفقة ، مصطنعة ، صنعت على قياس المطامع والغايات والسيطرة والنهب .

لكن السؤال الأهم في هذه المشكلة ، لماذا تنكر الصهاينة ، لتاريخ طويل من التسامح العربي والإسلامي ؟ .

ضد ألف عام من التاريخ عاشها اليهود في إطار علاقة تفاعل وتكامل مع الإسلام والمسلمين .. قابلها علاقة تنافٍ وتضاد مع الغرب المسيحي الأوروبي ، ضد ذلك . كانت الصهيونية تقف خلف كل ما حدث ، حيث حولت أصدقاء الأُمس إلى أعداء ، وهم العرب والمسلمون ، وحولت أعداء الأُمس إلى أصدقاء ، وهم المسيحيون الغربيون ، عبر البحث عن أطماعها في فلسطين . ومناطق استراتيجية مجاورة ، تعتبرها دولة الكيان الصهيوني من ضروراتها الأمنية .
هذه المسألة المهمة ، وجدت مساندتها في العديد من المصادر الفلسفية والتاريخية ، التي كتبها فلاسفة ومؤرخون ، جمعوا بين الإحاطة الموسوعية

وعمق التحليل ، أمثال الفيلسوف البريطاني - برتراند راسل - ومؤرخون يهود لم تنحرف أصولهم اليهودية بمنهجهم العلمي أمثال - غولدز يهروس ، وبولياكوف ، وكلود كاهن ، ومكسيم روبنسون .⁽²²⁾

يقول راسل " بعد القرن الأول الميلادي ، أصبحت اليهودية والمسيحية تواجه كل منهما الأخرى ، بوصفهما عقيدتين متميزتين ومتعارضتين ، ففي الغرب ، أثارت المسيحية شعوراً قوياً بالعداء للسامية ، بحيث أصبح اليهود منذ ذلك الحين ، يعيشون على هامش المجتمع ، مضطهدين ومستغلين ، حتى تم تحريرهم في القرن التاسع عشر ، وكان المكان الوحيد الذي ازدهروا فيه ، هو البلاد الإسلامية " ⁽²³⁾

وتقول بيان نويهض الحوت في كتابها فلسطين . القضية - الشعب - الحضارة ، ان العدد القليل من اليهود الذي بقى بعد تشتت هديران لهم ومنعهم من دخول القدس عام 135 ، كانوا يعتبرون الحكم الروماني كابوساً عليهم حتى حررهم العرب ، أما الموسوعة اليهودية ، فقد جاء فيها : ⁽²⁴⁾ ان المرحلة الأولى من الفتوحات العربية ، حملت الخلاص ليهود " حبرون " الخليل ، كما لبقية اليهود في فلسطين في أعقاب العهد البيزنطي الظالم .

المؤرخ " هنري بيرن " يذكر أن العرب ، لم يطاردوا اليهود أو يقتلوهم ، في الوقت الذي بقي المسيحيون فيه ثابتين على موقفهم العدائي منهم ، لذلك شكل اليهود الطبقة الوحيدة التي تعتاش على التجارة ، وانشأوا بفضل العلاقات التي حافظوا عليها فيما بينهم العلاقة الاقتصادية الوحيدة التي لم يبق سواها بين الإسلام والعالم المسيحي ، بل بين الشرق والغرب .

ورغم طردهم من مدينة الرسول (صلعم) وترحيل إحدى قبائلهم ، فان ذلك الحادث المعزول في تاريخ الدولة الإسلامية ، لم يؤسس لتقليد عدائي ، بدليل مسار تاريخي طويل ، وقف اليهود في أهم محطاته إلى جانب المسلمين .

فقد وجدت جيوش الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في اليهود الذين كانوا يقاومون ضغوط التنصير التي تمارسها الدولة البيزنطية المسيحية عليهم أعوانا نشطين ، كذلك انحاز اليهود إلى العرب ضد الفرس

الذين كانت تربطهم بهم علاقة مودة منذ أعادهم قورش إلى القدس بعد سبعين عاماً من السبي البابلي ، وهم الذين اعتادوا على التحالف مع الفرس ضد روما .

والثابت ان اليهود رحبوا بالفاتحين العرب ، بوصفهم محرريهم من القهر الديني والفوضى الاجتماعية - الاقتصادية ، وقد اعتمد العرب من جانبهم على الدعم القوي الذي قدمته هذه الأقليات في تسيير نظام الحياة العامة والخاصة .
و حين دخل العرب الإسكندرية ، رفضوا أبعاد اليهود عن المدينة ، وهكذا تم وضع حد لصراع الألفي عام بين الاسكندرية وجالياتها اليهودية ، والثابت أيضاً ان اليهود ، تولوا مناصب هامة في دولة الخلافة ، أسوة بغيرهم من الأقليات الدينية .

لقد أثبتت الوقائع التاريخية الكبرى ، ان مسارات ومصائر الجماعات اليهودية كانت متلازمة مع مسارات ومصائر الإمبراطوريتين العربية الإسلامية العثمانية ، ودولة العرب الأندلسية في صعودها وهبوطها ، فقد تلقى اليهود النتائج المأساوية ذاتها التي تلقاها العرب والمسلمون جراء الحروب الصليبية ، وغزوات المغول والتتار ، وسقوط غرناطة ، وخرق الدول الغربية لسيادة الدولة العثمانية ، وفرضها الرعاية القسرية على الأقليات المسيحية ، وقد مهد الغرب لحربه الصليبية على الشرق بمذبحة أجراها لـ " قتلة المسيح " - أي اليهود - على ضفاف الراين عام 1096م⁽²⁵⁾ وحين سقطت القدس عام 1099 ف حل السيف الصليبي على سكان المدنية دون تمييز بين أكثرية إسلامية وأقلية يهودية ، واحرق اليهود جماعياً في كنسهم ، وبينما كانت أسبانيا تنهياً لصد هجوم العرب المسلمين ، كان اليهود المضطهدون من قبل الكاثوليك الأسبان ، يتمنون نجاح الجيوش العربية والإسلامية في احتلال بلاد الأندلس ، إيماناً منهم بأن هذه الجيوش ستحررهم من قبضة مضطهديهم ، ويذكر هنري بيرينيه، ان الملك الأسباني " اجيكا " اتهم اليهود عام 694 بالتآمر مع المسلمين⁽²⁶⁾ ، وبعد سقوط غرناطة واجه اليهود الخيارات الإرهابية الثلاثة التي عرضت على المسلمين وهي ، التنصر ، المنفى أو الموت . وقد اختار نحو مائة ألف من اليهود ، اللجوء إلى دول المغرب والشرق العربي .

يذكر برنارد لويس في كتابه " المسيحيون واليهود في الإمبراطورية العثمانية، ان اليهود الأسباب ، كانوا من بين الملل الذمية كافة ، رعايا للمسلمين باختيارهم لا بقوة الاحتلال ، كما ان المصادر اليهودية في القرن السادس عشر وبعده ، تصف البلاد الإسلامية بأنها مرفأ الآمان .⁽²⁷⁾

كان الغرب المسيحي كارهاً لليهود ، ليس من مهنته الربوية وحسب ، بل لأن التجارة نفسها كانت محتقرة من وجهة نظر مسيحية ، وقد نال هذا الاحتقار من اليهود الذين دخلوا أوروبا في القرون الوسطى المبكرة بصفة تجار ووسطاء بين الشرق والغرب .

ومن وجهة اقتصادية اجتماعية أيضا ، أدى التنظيم النقابي لشتى القطاعات الإنتاجية في المجتمع الأوروبي الوسيط إلى حرمان اليهود من الانتساب إلى النقابات المسيحية ، وأهمها نقابات التجار ، ذلك لأن الانتساب كان مشروطاً بالقسم ، المسيحي ، وهو ما أدى إلى تحول التجار اليهود إلى مرابين ، فإذا أضفنا إلى ذلك حرمان اليهود حق تملك الأرض الزراعية ، وحرمانهم وظائف الدولة ، أدركنا العوائق التي كانت تعيق اندماجهم في المجتمعات - مجتمعات الأغلبية المسيحية ، والسؤال هنا :-

لماذا عكسوا مردود هذا التاريخ التعاشي ، إنها الصهيونية التي أخرجتهم من نتائج المردود الثقافي الإيجابي ، لزجهم في صراع دموي ، بعد محو الذاكرة التي استهدفت تاريخهم ، وكتابة ذاكرة جديدة ضد كل ما هو عربي .

لقد بنى الصهاينة قاعدة عامة تقول : " ان مصير اليهود في الدول الإسلامية ، لم يكن على مدى ألف عام ، اقل سوءا من مصيرهم في الغرب المسيحي " .⁽²⁸⁾

والآن ، وبعد الدخول إلى عصر العولمة ، اصبح صدام الحضارات وصراع الهويات بديلاً لصراع الطبقات والإيديولوجيات العلمانية والأنظمة السياسية ، حيث أعيد خلق العربي والمسلم على صورة الضد الحضاري المتنافي مع حضارات الغرب وقيمه ، وبذلك فهو يوفر من جديد للحركة الصهيونية وظيفة جديدة ، تحل محل وظيفة الشريك في الحرب الباردة سابقا ، ويمكن الكيان

الصهيوني من انتحال دور طليعي في الصدام الأمريكي - الأطلسي - ضد العدو الجديد ما بعد الحرب الباردة - الإسلام .

ويستمد الكيان الصهيوني من وظيفته الجديدة ، مشروعية تمديد العقد الذي وقعه هرتزل مع أوروبا الاستعمارية القديمة ، والذي تعهد فيه ان تكون الدولة - أي دولة الكيان الصهيوني - السور الأمامي الذي يحمي الحضارة الغربية من " البربرية الآسيوية " ، وهي حالة استعادها أحد المفكرين الصهاينة حين دعا اليهود المهاجرين إلى فلسطين " ، إلى أن يتحولوا إلى مثقفي (بالكسر) القطعان العربية المتوحشة ، وهكذا يأخذ صهيوني القرن الحادي والعشرون المهمة الاستعمارية التي أخذها الرجل الأبيض سابقا ، ومع أحداث " سبتمبر " في أمريكا ، تكاملت الصورة الأمريكية - الصهيونية ، وتحقق لأمريكا ومن ورائها الصهاينة المبرر القانوني والأدبي ، لتأكيد نظرية العدو البديل ، وما يحدث اليوم في فلسطين ، من إعادة الممارسات العنصرية والوحشية ، وإعادة القتل والدمار والاحتلال ، إلا نتيجة لتحالف القوتين الأمريكية والصهيونية ، عبر مسار واحد ، تعبر كل منهما عنه بطريقة واحدة ، مع اختلاف ربما في المكان .

المؤامرة الكبرى

● وحتى يكتمل المخطط البريطاني - الصهيوني ، وبعد احتلال فلسطين من قبل بريطانيا ، قامت بريطانيا بتعيين هربرت صموئيل الصهيوني كأول مندوب سام على فلسطين ، حيث أمسك بزمام السلطة العليا في البلاد ، وأخذ يفتح أبواب المناصب الكبيرة لليهود برغم قلة عددهم ، ثم بدأ بسن القوانين والشرائع اللازمة لخلق الوطن القومي اليهودي ، ونجحت بريطانيا في تضمين صك الانتداب على فلسطين الذي اقترته عصبة الأمم ، وعد بلفور في معظم بنوده ، حيث نصت المادة الثانية من صك الانتداب على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي ، ودعت المادة الرابعة إلى الاعتراف " بهيئة يهودية صالحة كهيئة عمومية لتشير وتتعاون مع إدارة فلسطين في جميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك ، مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين " .

المادتان السادسة والسابعة نصتا : " تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين " و " سن قانون للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود على الرعية الفلسطينية⁽²⁹⁾ ، وهكذا بدأت حملات الهجرة اليهودية تتكثف باتجاه فلسطين ، مما أثار حفيظة الفلسطينيين إضافة إلى السياسة البريطانية التي تلخصت بإقامة وطن قومي لليهود ، إذ تبين أن هذه الهجرة ستجعل العرب الفلسطينيين أقلية في بلادهم خلال فترة وجيزة ، فقام الشعب الفلسطيني بعدد من الانتفاضات والثورات ضد سياسة الهجرة واستغلال الأراضي والبنود التي تضمنها صك الانتداب عن الوطن القومي اليهودي ، وكان أبرز هذه الثورات والانتفاضات في أعوام . 1920 - 1929 - 1933 - 1936 - 1939

● يزعم البريطانيون انهم كانوا طيلة فترة الانتداب يحاولون التوصل إلى (تسوية) بين العرب واليهود ، وقد قدموا في هذا الصدد ، العديد من المشاريع

كانت في معظمها تعزز مكانة اليهود ، فعلى أثر ثورة عام 1929 ارتأت حكومة الانتداب تقسيم فلسطين إلى (كانتونات) مقاطعات ، بعضها عربي ، والبعض الآخر يهودي ، يتمتع كل منها بالحكم الذاتي في ظل الانتداب ، لكن العرب في فلسطين قاوموا هذا المشروع ، فعادت بريطانيا إلى فكرة تقسيم فلسطين عام 1936 ف وفي أعقاب ثورة فلسطينية كبيرة ، اذ عين في اثرها لجنة تحقيق ملكية (لجنة بيل) وانتهت هذه إلى التوصية متذرة (بضغط الظروف) بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية ، ووضع القدس تحت نظام دولي خاص ، لكونها (أمانة مقدسة في عنق المدينة) بحيث تشمل المنطقة الممتدة من شمالي القدس حتى جنوبي بيت لحم مع ممر بري إلى يافا ، وقد فشل هذا المشروع أيضا ، ثم ما لبثت بريطانيا ان تخلت عنه وفقاً لتوجيه لجنة من الخبراء (لجنة وودهيد) ، عينتها لبحث إمكان تنفيذ التقسيم وفقاً لمشروع لجنة بيل ، ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عادت بريطانيا بدورها السياسي إلى نفس الدور الذي لعبته أثناء الحرب العالمية الأولى ، وهو إصدار الوعود للعرب ، وتحقيق الأهداف للصهيونية العالمية ، ومن المفارقة هنا ، أن نذكر أن هذا الدور تقوم به الآن الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الأهداف ، متبعة نفس الطرق ، علماً أن الاطروحات نفسها القديمة تطرح الآن من قبل أمريكا ، كما كانت تطرح من قبل بريطانيا في السابق .

عام 1938 ف وفي شهر كانون " ديسمبر " ، عقد في لندن مؤتمر حضرته وفود من العرب واليهود ، واجتمعوا بمندوبي الحكومة الإنكليزية اجتماعات منفصلة دون التوصل إلى نتيجة ، وأمام فشل هذا المؤتمر ، صدر الكتاب الأبيض عام 1939 ف ، وتعدت بريطانيا بتنفيذ ما جاء فيه ومؤكدة ، ان تصريح بلفور الصادر في 2/11/1917 ف تضمن قيام وطن قومي يهودي ، وليس دولة يهودية في فلسطين ، وان تحقيق الوطن القومي اليهودي ، قد تم بالفعل ، وبالتالي ، يجب وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بعد تهجير ما يقارب 75.000 يهودي خلال خمس سنوات إليها ، وان سكان فلسطين الذين تألفوا في حينه من 1.250.000 عربي و 650.000 يهودي يجب ان

يتمتعوا بحقوقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وأن يحصلوا على استقلالهم في غضون 10 سنوات ، لكن بريطانيا ما لبثت ان تراجعت عن تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض أمام ضغوط الحرب العالمية الثانية ، وإغراءات الصهاينة ووعودهم بالمساعدة الدائمة للحلفاء ، وبعد انتهائها أعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها أرنست بيفن⁽³⁰⁾ عن عجزها عن حل القضية الفلسطينية، واعتزامها عرضها على الأمم المتحدة ، لوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية . بعد أن خلقت الأجواء الملائمة لذلك في فلسطين ، ومهدت أمام المجتمع الدولي ، الطريق لدعم اليهود ، حيث ألغت الكثير من القوانين التي تحدد الهجرة اليهودية ، وانتقال الأراضي إلى اليهود ، وعملت على إدخال الولايات المتحدة الأمريكية (عن طريق تشكيل لجنة التحقيق البريطانية - الأمريكية المشتركة عام 1945 كطرف في القضية لما لها من نفوذ في المنظمة الدولية .

■ تقسيم فلسطين

كانت السياسة البريطانية ترى أن تقسيم فلسطين هو أجدى الوسائل لتهويدها ، ثم تحويلها إلى دولة يهودية ، فقامت بوضع أكثر من مشروع لهذا الغرض أثناء انتدابها على فلسطين⁽³¹⁾ ، فشلت جميعها أمام مقاومة العرب لها .

فاتجهت بريطانيا إلى تحقيق ذلك عن طريق الأمم المتحدة مدفوعة بعدة اعتبارات أهمها أن استصدار قرار من الأمم المتحدة بشأن مصير فلسطين يكون له قيمة دولية كبيرة ، ويلزم دولاً كثيرة بتنفيذه ، ويوفر لها مخرجاً للتملص من تنفيذ ما تضمنه صك الانتداب من وعود للعرب وواجبات نحوهم ، وعندما تم تهيئة الجو الملائم دولياً ، أعلن وزير الخارجية البريطاني في 18 النوار (فبراير) 1947 عن اعتزام " حكومة صاحب الجلالة ، عرض المسألة لحكم الأمم المتحدة لتوصي بتسوية لها " ⁽³²⁾ ، وبعد مشاورات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الغربية الأخرى ، طلبت في 8 أيار " إبريل " 1947 ف إدراج مسألة فلسطين على جدول أعمال الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة . وعقد دورة استثنائية لتشكيل لجنة خاصة للنظر في مسألة

فلسطين ورفع تقرير عنها إلى الجمعية العمومية في الدورة العادية المقبلة ، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه ، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية طلب فيها مندوب بريطانيا ان تقتصر أعمالها على تشكيل لجنة تحقيق ، وقدمت الدول العربية اقتراحاً لإدراجه على جدول الأعمال يقضي " بإنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها " ، وقدم الاتحاد السوفياتي طلباً مشابهاً ، وقد فاز الاقتراح البريطاني بتشكيل " لجنة خاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين united nations special committee on palestine " (unscop) يكون من مهامها تفحص جميع القضايا والمسائل ذات العلاقة بمسألة فلسطين ، ودرس قضية فلسطين من جميع وجوها ، ودرس أحوال اليهود المشردين في أوروبا والموجودين في معسكرات الاعتقال ...! " (33) ، وبهذا نجحت بريطانيا في الربط بين قضية فلسطين ومشكلة اليهود المشردين في أوروبا كما جاء في النص البريطاني ، وأحالت الجمعية العامة قرارها إلى لجنتها السياسية التي أقرت تشكيل اللجنة في 22 الماء (مايو) 1947 ف .

تألفت اللجنة من 11 عضواً ، انقسمت على نفسها بشأن توصياتها ، فنص تقرير (فريق الأكثرية) على التوصية بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ، وأخرى يهودية ، وإنشاء نظام دولي خاص بالقدس ومنطقتها ، وإقامة وحدة اقتصادية بين الدولتين العربية واليهودية ، أما تقرير (فريق الأقلية) فقد أوصى بإقامة دولة اتحاد فيدرالي تكون للقدس فيها بلديتان مستقلتان ، عربية ويهودية ، وتكون المدينة الموحدة عاصمة هذه الدولة . وهكذا ولد قرار التقسيم ، بعد ان صادقت الجمعية العامة في دورتها الخاصة بقرارها رقم 181 (الدورة الثانية) الصادر في 29 الحرت (نوفمبر) 1947 والمعروف بقرار التقسيم ، على أن هذا القرار ، شأنه شأن قرار الانتداب ، خطط وفقاً لمصالح الصهيونية ، فقد منح 56 ٪ نحو (14.800.000) دونم من مساحة فلسطين للدولة اليهودية ، مع العلم ان هذه المنطقة تشمل معظم الأراضي الخصبة في البلاد ، في حين ان عدد اليهود كان يعادل نحو ثلث مجموع السكان ، ولا يملكون من الأراضي اكثر من 7 ٪ فقط .

انظر ملحق الخرائط - خريطة رقم (7) ، كما ان هذا القرار استثنى القدس بعد أن أوصى بوضع خاص لها كما ينص الجزء الثالث منه وجاء فيه : -⁽³⁴⁾
أ - نظام خاص : يجعل لمدينة القدس كيانا منفصلا (corpus sepratum) خاضعا لنظام دولي خاص ، وتتولى الأمم المتحدة ادارتها ، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة .
ب - حدود المدينة : تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية ، مضافا إليها القرى والبلدات المجاورة وأبعدها شرقا ابوديس ، وأبعدها جنوبا بيت لحم ، وأبعدها غرباً عين كارم ، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا .
لقد رفض العرب قرار التقسيم ، ولكن كل من منطوق ومصلحة .
وكان الفلسطينيون قد رفضوا التقسيم أيضا حتى قبل صدور القرار ، وبالتحديد بتاريخ 7 هانيبال (أغسطس) 1937 ف عندما نشرت الحكومة البريطانية تقرير (لجنة بيل) الذي أوصى بتقسيم فلسطين ، وقد وضحت الموسوعة الفلسطينية الأمر على النحو التالي :

"وصلت العمليات القتالية ذروتها عندما نجحت إحدى خلايا القساميين العاملين في المنطقة الشمالية في اغتيال حاكم منطقة الجليل لويس اندروز يوم 1937 / 9 / 26 ف ، وقتل مفتش الشرطة حليم بسطة في وقت سابق ، ويبدو أن تصفية حاكم الجليل ، كانت إشارة لاستئناف الثورة منطلقا من المنطقة الشمالية ، رداً على قرار لجنة بيل ، ان هذا يشير إلى ان العمليات التي لم تتوقف خلال أعمال اللجنة تصاعدت فوراً بعد إعلان تقريرها القاضي بالتقسيم ، أي ان دور الثوار كان واضحاً قبل اجتماع اللجنة العربية العليا ، وهي التي كان يترأسها الحاج أمين الحسيني ، وذلك هو السبب الأول في اتخاذ اللجنة قرار رفض التقسيم .

يقول ابو إبراهيم الكبير في ذكرياته :⁽³⁵⁾

"كان قرار لجنة بيل تقسيم فلسطين ، وإعطاء لواء الجليل لليهود بحجة انه لواء غير ثائر ، ونتيجة لذلك ، قرر القساميون إشعال الثورة في لواء الجليل بقيادتي وفي اللواء الجنوبي بقيادة الشيخ عطية " ، بمعنى آخر ، كانت توصية

اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين ، إسقاطاً لحجة اللجنة العربية العليا لإجراء المفاوضات وقبول إنهاء الإضراب ، وقبول الوساطات آنذاك والتي كان أهمها وساطة عراقية ، مما سمح لقادة الثورة بتعميم الثورة مجدداً وليس استئنافها ، لأنها لم تتوقف أصلاً ، ولأن اللجنة العربية العليا كانت عاجزة عن منع ذلك بعد مغادرة قوات القاوقجي ، التي كانت تمثل القوة العسكرية التابعة فعلاً للجنة العربية العليا ، ولم يكن باستطاعة اللجنة أن تفعل شيئاً لو أرادت منع اشتعال الثورة من جديد .

غير أن موقف الحاج أمين الحسيني برفض قرار التقسيم ، كان له سبب آخر ، وهو انه كان يعلم أن بريطانيا تريد أن تضم القسم العربي من فلسطين إلى دولة الأردن الناشئة ، وقد بين هذا الأمر حادثين ، الأول ، خروج حزب الدفاع بقيادة راغب النشاشيبي من اللجنة العربية العليا احتجاجاً على قرار رفض التقسيم الذي أقرته اللجنة العربية العليا بتأثير الحاج أمين الحسيني ، والحادث الثاني وقع عندما اجتمع الملوك العرب في مؤتمر بلودان في الفاتح (سبتمبر) 1937 ف ، حيث رفض الجميع قرار التقسيم باستثناء الأمير عبدالله ، أمير الأردن ، كاشفاً عن الاتفاق الذي كان قد تم بينه وبين حكومة الانتداب لضم القسم العربي من فلسطين لإمارته ⁽³⁶⁾ ، ولعله من المفيد هنا ، ان نستطلع جوانب مهمة في تلك المرحلة لتشابهها مع المرحلة الحالية رغم مرور الوقت والسنوات ، فنحن نستطلع الآن في عام 2002 ، ما كان في عام 1937 ف وما تلاه .

يلخص الباحث الفلسطيني عوني الصادق ، في قراءة في وثائق تاريخنا السياسي ⁽³⁷⁾ تلك المرحلة بمختلف جوانبها بالتالي : (انظر المفارقة - وما يحدث الآن في فلسطين) .

يتفق جميع الدارسين على أن هذه المرحلة ، شهدت تحولات هامة منها :
1 - كانت أشد عنفاً وأكثر اتساعاً ، وكانت السيادة فيها للعمل العسكري المسلح ، حيث ظهر قادة عسكريون جدد من صفوف الشعب ، أظهروا قدرتهم واثبتوا جدارتهم من مواقع القتال في غياب القيادة الرسمية .

2 - دخلت الأقطار العربية ، في هذه المرحلة ، كفريق أساسي ومباشر ، بعد أن دعتها الحكومة البريطانية للمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن عام 1939 ف بعد فشل قرار تقسيم 1937 ف .

3 - عادت بريطانيا إلى الاعتراف باللجنة العربية العليا ، ودعتها إلى المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة ، كممثل عن الفلسطينيين .

والحقيقة ان هذه التحولات جاءت تأكيداً لما أظهره سياق الأحداث منذ بداية الثورة من مواقف للأطراف المختلفة ، فاشتداد الثورة واتساعها بقيادة المقاومين من أبناء الشعب ، وفي غياب القيادة الرسمية ، أظهر حقيقة ان الشعب كان صاحب الثورة ، وأن المقاومين من جماعة القسام ، كانوا قادتها وجهازها العسكري بل والسياسي في الريف والجبال (المخيمات في هذه المرحلة) .

لقد دلت التقارير البريطانية ان مجموع العمليات العسكرية في عام 1937 ف وصل إلى 511 عملية ، بينما شهد عام 1938 ف ارتفاعاً ملحوظاً في عدد العمليات ونوعيتها ، واتساعاً في مساحة الأرض الخاضعة لسيطرة الثورة ، فبلغت العمليات في ذلك العام 4969 عملية مختلفة ، أما في عام 1939 ف ، فقد انخفض عدد العمليات إلى 952 عملية فقط ، نتيجة لشراسة المواجهة العسكرية الواسعة مع القوات البريطانية والصهيونية ، مما أدى إلى استشهاد عدد من قادة الثورة ، لقد بدأ زمام الأمر يفلت من أيدي الثوار ، بعد تشديد الحصار والعمليات القمعية التي عمت القرى والمدن من تفتيش ومصادرة الأسلحة والاعتقالات الجماعية .

"لقد أظهرت دراسة تناولت 282 قائداً عسكرياً ممن تولوا مختلف المناصب في الثورة ، أن 65 ٪ منهم كانوا فلاحين و 3 ٪ فلاحين استقروا في المدن و 22 ٪ من سكان المدن و 8 ٪ من البدو ، والبقية كانوا من الأقطار العربية المجاورة⁽³⁸⁾ ، بينما يرى دارسون آخرون أن 90 ٪ من الثوار هم من الفلاحين ، فمن بين أسماء 21 قائداً للثورة نجد 17 فلاحاً ، ولم يعرف من اسماء القادة الكبار غير القساميين سوى ثلاثة أسماء هي -

عبدالقادر الحسيني ، وكان قد اصاب في معركة وغادر فلسطين عام 1938 ف ، ولم يكن ايضا من جماعة المفتي الحسيني ، ثم استشهد في معركة القسطل قرب القدس ، وعبدالرحيم الحاج محمد ، وكان من المتأثرين بالقساميين ، وكذلك عارف عبدالرزاق .

اما وقد تطورت الأمور ، إلى حد كبير ، وجدت بريطانيا نفسها مضطرة إلى اللجوء مجددا إلى الدور غير المرئي الذي كانت تقوم به الأقطار العربية ، والذي لم يكن كافيا على ذمة البريطانيين (وهذا ما تفعله الولايات المتحدة الآن) ففكرت في إعطائها دوراً علنياً أكبر ، فدعت إلى مؤتمر المائدة المستديرة ، ولما كادت الأمور تفلت من بين أصابع السيطرة البريطانية ، وكذلك سيطرة اللجنة العربية العليا ، عزلت بريطانيا أمين جزاء عجزه ، ثم عادت في عام 1939 ف للاعتراف به كاحتياطي إضافي للثورة المضادة ، سيكون له دور في مرحلة الألاعيب السياسية .

في الشهر الثامن من عام 1938 ف ، عقد قادة الثورة مؤتمرا في طولكرم ، قرروا فيه الاستمرار في الجهاد حتى النصر ، ووضعوا خطة لخمس سنوات ، وتقرر في هذا المؤتمر ، استدعاء كل قادر على حمل السلاح ، وفي هذه الأثناء ، اندلعت الحرب العالمية الثانية مما خلق ظروفًا ومعطيات جديدة ، لم تكن لصالح الثورة ، أو لم تستطع قيادة الثورة الاستفادة منها وتوظيفها في خدمة أهدافها ، وكانت أول مهمة قام بها الحاج أمين الحسيني بعد تجديد الاعتراف به ، هي أن أرسل إلى قادة الثورة في فلسطين محمد عزة دروزة ، معتمد اللجنة العربية ، يطالبهم بوقف الثورة ، فاحتج الثوار على هذا الطلب ، فأحالهم دروزة إلى اللجنة العربية في لبنان ، حيث وجدوا الطلب نفسه بانتظارهم ، لكن الثوار أصروا على عدم وقف الثورة التي قدموا لها الكثير من الدم والشهداء .

لقد كانت نقطة الضعف الرئيسية والقاتلة لدى الثورة وقادتها الحقيقيين ، تتمثل في عدم قدرة هؤلاء القادة على احتلال المقاعد في الواجهة السياسية ، كما كانوا يستحقون فعلاً ، مما أتاح الفرص لسرقة الثورة والغدر بها وهزيمتها في تلك المرحلة .

يلخص الشهيد غسان كنفاني السباب هزيمة ثورة 1939 - 1936 فبقوله :

"إن الثورة الفلسطينية في سنوات 1939 - 1936 فخرت على مفاصلها الثلاثة :

المفصل الذاتي : بمعنى عجز وتذبذب وضعف وذاتية وفوضى قيادتها المختلفة .

المفصل العربي : بمعنى تواطؤ الأنظمة العربية على إجهادها .
المفصل العالمي : بمعنى الخلل الضخم في ميزان القوى الموضوعي والناشي عن تحالف مجموع المعسكر الاستعماري فيما بينه ، وكذلك فيما بينه وبين الحركة الصهيونية .

ولعل الأكثر دقة في هذا القول ، هو أن ثورة 1939 - 1936 فواجهت الغدر من قيادتها الرسمية في الأساس ، انطلاقاً من مصالحها وارتباطاتها ، أما العجز الحقيقي ، وكان في مثالية القيادة الثورية ، وعدم قدرتها على فضح وإسقاط ثم تجاوز القيادة الرسمية حفاظاً على وحدة الصف الفلسطيني !! ، إضافة إلى عدم توليها القيادة السياسية كما كانت في قيادتها العسكرية .
لقد كانت القيادة الرسمية الفلسطينية من نفس الطينة التي كانت منها زعامات الأنظمة العربية ، لكن اختلاف الأوضاع ، كان يفرض عليها أن تكون متقدمة ومختلفة فخضوع نوري السعيد مثلاً للسياسة البريطانية ، كان سيوصل إلى إعلان استقلال العراق ، ضمن معاهدة مع بريطانيا ، كما حدث فعلاً ، وكذلك مصر ، لكن خضوع القيادة الرسمية الفلسطينية للسياسة البريطانية ، رغم محاولات التمرد المؤقتة والتكتيكية . كان لابد أن يوصل إلى تنفيذ صك الانتداب وإقامة (الوطن القومي اليهودي) في فلسطين كما حدث فعلاً عام 1948 ف .

ويبدو أن السلطة الرسمية الفلسطينية آنذاك ، لم تكن تمانع في تنفيذ صك الانتداب ضمن اشتراطات معينة ، تحفظ لها ولشركائها مصالحهم ، بدليل موافقتها على مفاوضات راغب النشا شيببي مع بن غوريون منذ 1933

1934 ف وبدليل قبولها مبدأ المفاوضات مع بريطانيا طيلة الوقت ، أما مشروع التقسيم عام 1937 ف ، ورفضه ، فجاء لأنه حمل في طياته إخراجها من (المولد بلا حمص) حيث مخطط ضم الأراضي الفلسطينية للأردن ، وهذا ما يدفعنا للقول :

ان الافتقار إلى الجرأة في قراءة ومحاكمة التاريخ وأحداثه ، هو أوسع الأبواب التي يمكن للتاريخ أن يكرر نفسه من خلالها ، وعندها لا مفر من وقوع المآسي بل والمهازل الجديدة.

وحتى لا تكون الحكاية التي نرويها لأحفادنا ، مقتصرة على مفاتيح البيوت التي هناك ، وأشجار البرتقال وسور عكا ومآذن القدس ، يجب أن نتوقف لنحكي لهم حكايات حقيقية ، نحكي لجيلين بعد النكبة أثبتا انهما لم ينسيا فلسطين ، ولا شتلات الزعتر على تلالها ، وعليه ... فلنوقف زحف جنازير الدبابات .

الفصل الثاني

الحقوق المشروعة بين مفهومين

"استوقفني في منتصف الطريق .. قال :
أنت لم تبعد ..
أنت لم تصل ..
إنها البداية من جديد "

زكريا

الاحتلال البريطاني ، والحقوق المشروعة

● اذن ، احتلت القوات البريطانية فلسطين عام 1917 ، ورفعت بريطانيا مشروع الانتداب على فلسطين في الرابع والعشرين من شهر الصيف (يونيو) 1922 ف ، فلم توافق عليه عصبة الأمم حتى التاسع من الفاتح (سبتمبر) 1923 ف .

الحكومة البريطانية ، دمجت وعد بلفور بصك الانتداب على فلسطين ، فكرسته عصبة الأمم ، كما كرست المادة الثانية من الصك ان من واجب الدولة المنتدبة " ، أن تهئ البلاد من الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية ، ما يضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي " ⁽³⁹⁾ ، واذ كان الاحتلال البريطاني مخالفا لأبسط حقوق الإنسان التي ناضلت الأمم المتحدة من أجلها ، فإن وعد بلفور اعتداء على بديهيات أقرتها كل المواثيق الممثلة لمطامح البشر في التحرر والتقدم .

ومع ذلك قام واقع جديد في فلسطين يختلف عما كانت عليه الحال في كل المستعمرات والبلاد الواقعة تحت الانتداب ، ذلك أن فلسطين ، أصبحت تواجه مشكلتين ، الأولى مشكلة الاستعمار الذي احتل البلاد وأخضعها لسيطوته ، الثانية : مشكلة الوعد الذي يعد أناساً من كل أنحاء الأرض بدولة في فلسطين على حساب شعبها ، وعلى الرغم من كل ما أثير قانونياً حول وعد بلفور ، من أنه " لا ينص على أي التزام قانوني مهما كان نوعه " فإنه قاد البلاد تدريجياً ، وفي ظل انتداب الدولة صاحبة الوعد ، إلى قيام الكيان الصهيوني المحتل .

ثم جاءت سنة 1947 ف ، فقررت هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين يربط بينهما اتحاد اقتصادي ، ولم يشر القرار المذكور إلى حقوق الشعب الفلسطيني القومية ولا إلى حق تقرير المصير ، ولقد قامت دولة الاحتلال بعد ذلك ، لا على المساحة التي حددها القرار ، بل على ما يقارب

ثمانين بالمائة من أرض فلسطين ، واخضع ما تبقى من فلسطين للأردن الضفة الغربية " ، وغزة لمصر .⁽⁴⁰⁾

وأصدرت هيئة الأمم المتحدة في الحادي عشر من كانون (ديسمبر) 1948 قراراً بإنشاء لجنة التوفيق - وكان من مهمتها " ، اتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينهم " ⁽⁴¹⁾ ، ولم يشر القرار لغير العودة " في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم ، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر .. " ، وهكذا بدأت الأمم المتحدة ، رحلتها في طمس الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، ثم قبلت " إسرائيل " عضواً في الأمم المتحدة بتاريخ 1949 / 5 / 11 ⁽⁴²⁾ على أساس " ان " إسرائيل " دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق ، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك " ، واكتفت الأمم المتحدة بالإشارة إلى قراراتها الصادرة السابقة ، بالتصريحات والإيضاحات التي صدرت عن ممثل الكيان الصهيوني ، أمام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة .

" لكن دولة الاحتلال الصهيوني ، والتي قامت على أنقاض الوجود السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني ، لم تكن مستعدة ولا زالت لقبول حتى قرارات الأمم المتحدة ، وأصبحت القضية في الأمم المتحدة وخارجها قضية لاجئين ، المطلوب إعادتهم أو أغاثتهم أو تعويضهم ، وظل الأمر كذلك حتى عام 1970 ف ، عندما اتخذت الأمم المتحدة قرارها رقم - 2649 في 1970 / 11 / 30 والذي جاء فيه :

- تدين (أي الأمم المتحدة) تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق وخصوصاً - شعوب إفريقيا الجنوبية وفلسطين - وقد أكد القرار المذكور ما يلي : -

1 - تؤكد (أي الأمم المتحدة) شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية ، والمعترف بحقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها .

ومن قبيل المفارقة نذكر أن هذا القرار الذي صدر عام 1970 ف ، يؤكد حق المقاومة ضد جميع أنواع الاستعمار وابشعها الاحتلال ، يعامل من يحاول تطبيقه اليوم من خلال وصفه بالإرهاب ، تماماً كما يحدث في فلسطين الآن .

2 - تعترف للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية ، في ممارستها الشرعية لحقها في تقرير المصير ، في البحث عن جميع أنواع المعونة المعنوية والمادية وتلقيها ، بموجب قرارات الأمم المتحدة وروح ميثاق الأمم المتحدة .⁽⁴³⁾

3 - تدعو جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية إلى الاعتراف بذلك الحق واحترامه ، وفقاً للمواثيق الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروحه .

4 - تعتبر أن الاستيلاء على الأراضي ، والاحتفاظ بها ، يتنافى مع حق شعب تلك الأراضي في تقرير المصير لا يمكن قبوله ، ويشكل خرقاً فاحشاً للميثاق .⁽⁴⁴⁾

وعادت الأمم المتحدة ، فأصدرت قراراً في 8 / 12 / 1970 ف جاء فيه أن الأمم المتحدة :

1 - " تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق ، وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

2 - " وتعلن أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط " .⁽⁴⁵⁾

وعادت هيئة الأمم المتحدة ، فأكدت ما ذكرناه في قرارها المرقم 2787 المؤرخ ب 6 / 12 / 1971 ف .

إلى المطالبة بتنفيذ قرارها رقم 242 الذي لا يعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ، بل يمكن القول أن هذا القرار لا يعترف أصلاً بوجود الشعب الفلسطيني .

ان ما أريد قوله ، هو أن الأمم المتحدة ، ابتداء من العصبة وحتى الآن ، ظلت محصلة قوى الدول الكبرى ، بل إنها الآن تخضع لقوة كبرى واحدة ، وإنها

لذلك ، ظلت تخضع الحقوق القومية لكل الشعوب ، لمصالح القوى المسيطرة عليها ، ولقد جعل هذا أطروحتها النظرية تختلف كثيراً عن تدخلاتها العملية ، وعن ممارسة أعضائها الكبار منهم خاصة .

لقد أثبتت التجارب خلال أكثر من نصف قرن مضى ، ان الذي يحسم قضايا تحرر الشعوب ، هو قوتها الذاتية أولاً ، والمساندة التي تأتيها من خارج الأمم المتحدة ثانياً ، هكذا انتزعت الشعوب حقوقها القومية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولم يتحرر شعب واحد عن طريق الأمم المتحدة ، وحين تدخلت الأمم المتحدة تدخلاً مباشراً ، حصلت مأس كثيرة ، كما هي الحال في فلسطين ، وفي الكونغو ، ولم تكن قرارات التأييد أو الإدانة التي تصدرها الأمم المتحدة ، أكثر من قرارات ذات تأثير معنوي محدود ، ان الأمم المتحدة ، لم تستطع حتى الآن ، ان تجبر دولة الاحتلال الصهيوني ، على تنفيذ قرار واحد من قراراتها الكثيرة والخاصة بفلسطين - بل انها لم تستطع أن تفرض عليها ، دخول لجنة لتقصي الحقائق أقر دخولها المجتمع الدولي ، بعد ارتكابها لأفظع المجازر في مخيم جنين أثناء اجتياحه في الشهر الثالث من عام 2002 ف ، ثم عادت الأمم المتحدة بعد ذلك ، لتقول ، انه لم ترتكب مجازر في هذا المخيم ، رغم أن ممثلها الدائم - تيدي لارسون - أشار أثناء زيارته للمخيم بعد المجزرة، أن ما حدث هو جريمة حرب .

مفهوم الحقوق القومية

ومفهوم التسوية

● كانت أوروبا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، قد أخذت تضيق بقيودها ، كانت المؤسسات الإقطاعية قد أصبحت قيوداً تكبل نمو قوى الإنتاج الجديدة ، وأعجز من أن تفي بحاجات أوروبا في عهد الفتوح والسيطرة على العالم ، وأخذ الفكر يعبر عن تطلعات جديدة ، ولما كان الوضع القائم آنذاك يصادر حرية الإنسان ، يحرّمه من أن يفكر بحرية ، ويمنعه من أن يكون له رأي في اختيار دولته ، فقد اتجه الفكر إلى معالجة هاتين القضيتين :
فالفكر يجب أن يكون حراً ، وبذلك يستطيع أن يستخدم كل إمكانياته استخداماً سليماً ، يقول " كانت " في هذا المجال " يجب أن يكون الإنسان حراً ليتعلم كيف يستخدم إمكانياته بطريقة حرة ومفيدة " ⁽⁴⁶⁾ ، ولكن الحرية لا تعني أن يكون للإنسان حق في أن يفكر فقط ، انها تعني أن يشارك في الطريقة التي يحكم بها ، وكانت أوروبا ممزقة بين دول إقطاعية صغيرة ، ودول إمبراطورية تتجاوز حدود القوميات ، وكان لابد من أن ينتهي التمزق الداخلي ، وأن تسقط أشكال الدولة الإمبراطورية القديمة ، ولهذا كانت الدولة القومية هي الحل ، يقول " مل " من الشروط الضرورية بصورة عامة للنظم الحرة أن تنسجم حدود الحكومات انسجاماً كاملاً مع حدود القوميات " ⁽⁴⁷⁾ .

وقد انعكست فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر في بيان الاستقلال الأمريكي ، ويركز بيان الاستقلال الأمريكي على حقائق ثلاث :
الأولى : أن جميع الناس قد ولدوا متساوين ، وأن الخالق قد أنعم عليهم بحقوق معينة لا يمكن إنكارها ، وأن من بين هذه حق الحياة ، وحق التمتع بالحرية ، وحق البحث عن السعادة .

الثانية : " أن الحصول على هذه الحقوق يتطلب " أن تقام الحكومات لخدمة الناس ، على أن تستمد سلطاتها العادلة من تعاون المحكومين وموافقتهم " .
الثالثة : " وكلما أصبح أي شكل من أشكال الحكومة مصدر خطر على هذه

الأهداف ، فمن حق الناس أن يغيروا هذه الحكومة ، أو أن يلغوا وجودها إلغاءً ، ومن حقهم أن يقيموا حكومة جديدة على أسس من المبادئ المعينة ، وأن ينظموا سلطانها بطريقة خاصة بحيث تبدو لهم هذه المبادئ وتلك الطريقة ، قادرة على تأمين سلامتهم وتحقيق سعادتهم " . (48)

ان الثورة الأمريكية هذه التي كانت صدى للثورة السياسية في أوروبا وكانت مفعمة " بفلسفة العصر " ، كانت أيضا أول هزة للإمبراطورية البريطانية ، ولنظام الاستعمار في عنفوانه ، لقد أكدت هذه الثورة " حق المقاومة " ، الذي أكدته المفكرون .

ان أهمية الثورة الأمريكية تكمن في ناحيتين :

الأولى : انها أكدت في بيان الاستقلال ، أهم المبادئ التي دعا لها الفلاسفة الأحرار خلال قرن من الزمان .

الثانية : انها أكدت مع ذلك حق الشعوب في الاستقلال القومي وفي مقاومة الاحتلال .

ويجدر بنا هنا ، أن ننقل فقرة من خطاب لتوماس جيفرسون ألقاه في 24 / 6 / 1826 ف يقول فيها : " لعله (أي بيان الاستقلال) ان يكون للعالم ، ما أعتقد انه سيكون ، لبعض الأجزاء في القريب ، ولبعضها الآخر فيما بعد ، ولكن لكل في النهاية ، علامة هبوب الناس لتحطيم الأغلال ، التي دفعهم الجهل والإيمان بالخرافات إلى تقييد أنفسهم بها ، والاستمتاع بسعادة الحكم الذاتي وأمنه " (49) ، ان جيفرسون هنا يقول ما قاله مفكرو أوروبا الأحرار من قبل ، انه لا يريد التحرر والحكم الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية فقط ، انه يريد هما للعالم كله .

لكن الثورة الأمريكية لم تهز العالم كما هزته الثورة الفرنسية عام 1789 ف، لقد كانت أمريكا الشمالية من أطراف الإمبراطورية البريطانية ، ولم تكن آنذاك قاعدة صناعية أو أداة تأثير خارجي ، بسبب بعدها من جهة ، وقصور وسائل المواصلات ، ولأنها لم تكن تمثل آنذاك قوة على الصعيد العالمي ، أما الثورة الفرنسية ، فقد قامت وسط أوروبا ، وفي فرنسا بالذات ، إحدى قوى أوروبا

الأساسية ، وكانت فرنسا مهد حركة فكرية وسياسية قوية ، ترفض العالم القديم كله ، وتطرح مفاهيم جديدة لحياة جديدة .

وعندما قامت الثورة ، أعلنت بيان حقوق الإنسان والمواطن ، ومن أهم ما جاء في هذا البيان :

"وبناء عليه ، فإن المجلس الوطني يقر ويعلن الحقوق التالية للإنسان والمواطن :

- يولد الناس ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق ، ويمكن أن تقوم الامتيازات الاجتماعية على أساس المصلحة العامة فقط .

- ان هدف كل مؤسسة سياسية أن تحافظ على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا تبطل ، وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الاضطهاد .

- ان مبدأ السيادة كلها يقع بالضرورة في الأمة ، ولا تستطيع أية هيئة أو فرد ، أن يمارس السلطة ، إذا لم تأخذ أصولها من الأمة .

- وتكون الحرية في أن يتاح لك أن تعمل كل ما لا يؤذي الآخرين .

- ان القانون هو التعبير عن الإرادة العامة ، ويحق لكل المواطنين ، أن يشاركوا شخصياً ، أو بواسطة ممثليهم في وضعه .

- لا يجوز أن يضايق أحد في سبيل أفكاره ، حتى بسبب أفكاره الدينية ، شريطة ألا يزعج إعلانها النظام العام الذي يقيمه القانون .

- ان التبادل الحر للأفكار والآراء واحد من أغلى حقوق الإنسان .

- لأن الملكية حق مقدس لا يمس ، فلا يجوز أن يحرم منها أحد ، إلا عندما تقتضي الحاجة العامة ، المعلنة عن طريق القانون ، والتي تجعل ذلك ضرورياً ضرورة ملحة " .⁽⁵⁰⁾

وقد شهدت أوروبا بعد الثورة الفرنسية ، صراعاً دمويّاً طويلاً بين أباطرة أوروبا من جهة ، وبين أباطرة أوروبا وشعوبها من جهة أخرى ، ولم يمض بضعة سنوات على الثورة الفرنسية ، حتى كانت جيوشها تغزو أوروبا ، وتشتبك لا مع الأباطرة فحسب كما هي الحال مع بريطانيا والنمسا وروسيا ،

« ان امريكا الآن ، هي العدو رقم واحد للمتطعين إلى الحرية وإلى تقرير المصير ، وانها تعتبر المقاومين إرهابيين » .

بل مع الشعوب أيضا كما هي الحال مع أسبانيا وبلجيكا والمجر وبروسيا ، وما تلبث الولايات المتحدة ان تؤيد حرب الاستقلال في أمريكا الجنوبية مؤيدة " شرعية انفصالها " . وعندما هب الشعب اليوناني مناضلاً من أجل استقلاله ، أيدته الرأي العام الأوروبي ، وسانده مفكرون كبار مثل شاتوبريان ولورد بايرون وكان حق الشعب " ... في أن يقيم لنفسه إطاره الفردي الذي يتمشى مع إرادة حياته الجماعية .. ، ثم قامت ثورات 1848 ف في أوروبا ، فهزت العروش ، وفرضت الدساتير ، ولكنها لم تغير من تكوين أوروبا القومي ، ولذلك ظل مفكرو أوروبا وقادة الحركات القومية يطرحون قضية حق الشعوب باستقلالها ، وتعود فرنسا عام 1842 إلى إعلاء صوتها ، في حين يؤكد وزير خارجيتها آنذاك : " اما وساعة انبثاق بعض القوميات في أوروبا ، أو في غيرها ، قد دقتها العناية الإلهية ، فإنه اذا ما عانت سويسرا حليفتنا المخلصة الضغط أو التهديد ، وإذا تعرضت الدويلات الإيطالية المستقلة للغزو ، وإذا أقيمت العقبات أو القيود ، في وجه تطورها الداخلي ، وإذا ما انكر عليها أحد ما ، بقوة السلاح ، حقها في أن تتحالف فيما بينها من أجل إقامة " وطن قومي إيطالي " ، فان الجمهورية الفرنسية تجد من حقها ان تتسلح لتحمي هذه " الحركات الشرعية " حركات نمو الشعوب وحركات قومياتها "

إلا أن أوروبا التي شهدت هذه الصراعات القومية والتحررية ، تحولت فيما بعد إلى أداة غزو واستعمار بزي جديد وبقوى جديدة ، وهكذا نجد ان الثورة القومية طرحت مبادئ السيادة الشعبية والحقوق القومية ، ولكنها بالمقابل ، أوجدت سيطرة البرجوازية المستغلة في الداخل ، وسيطرتها على المستعمرات في الخارج ، لقد طرحت أفكاراً " مثالية " ولكنها أقامت دولا تدوس هذه الأفكار .⁽⁵¹⁾

الحقوق القومية في المؤسسات والاتفاقات الدولية :

● كانت الحرب العالمية الأولى ، صراعاً بين القوى العظمى في أوروبا على السيطرة ومناطق النفوذ ، ولكن الأمم ، كانت تطمح إلى التحرر ، وتأمل أن تنتهي الحرب بالحرية والسلام لكل المضطهدين ، وحين قامت ثورة أكتوبر عام 1917 ف ، أعلنت الاتفاقيات السرية التي كانت روسيا القيصرية على علم

بها، والتي كانت تتعلق باقتسام مناطق النفوذ ومنها بلادنا ، وقد قاد هذا الوضع قادة الدول المتصارعة . إلى تغطية مواقفهم بإعلان تبنيهم حق تقرير المصير ، وكان الاتحاد السوفياتي قد أعلن مبادئه في حق تقرير المصير ، مديناً النهب والغزو ، أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أعلنت على لسان رئيسها ولسن ، المبادئ الأربعة عشر ، التي وقفت إلى جانب حق تقرير المصير، ومع ذلك ، فقد كان هذا الموقف لولسن ، موقف شخصي أكثر منه موقفاً أمريكياً ، انه الموقف الذي عبر عن طموح الولايات المتحدة الأمريكية لوراثة الاستعمار القديم ، من خلال تحريض الشعوب المستعمرة ضد الاحتلال والوصاية ، قال ولسن في خطاب ألقاه يوم 2 / 1 / 1917 ف " أنني اقترح أن أي شعب وأمة أخرى ، وإن كل شعب يجب أن يترك وحاله ليقرر سياسته بنفسه ، كما يقرر طريق تقدمه دون عائق أو تهيب أو وجل ، ويسير الشعب الصغير ، بخطى متساوية مع الكبير القوي " ، وأضاف ولسن في خطاب آخر أمام الكونغرس ، " ان تقرير المصير ، لم يعد مجرد تعبير ، لقد أصبح تقرير المصير مبدأ يفرض العمل به ، ولا يمكن أن يتجاهله السياسة إلا على مسؤوليتهم " ولم يشذ لويد جورج في تصريحاته عن هذا الخط ، فأعلن ترحيبه بمبدأ تقرير المصير قائلاً " ، ان هنالك ثلاثة أسس للسلام الدائم ، أحدها حل مشاكل الأراضي على أساس حق تقرير المصير " ⁽⁵²⁾ ، ولكن قضية تقرير المصير ، تحولت إلى قضية نهب واقتسام غنائم في مؤتمر باريس ، وقد وصفت آنذاك بأنها " الحالة الأولى في التاريخ العالمي للسطو والعبودية والإخضاع والفقر والجوع المحمية بالشرعية " . وفي مؤتمر الصلح اقر نظام الانتداب ، وادخل في هيكل عصبة الأمم ، وفرض على بلادنا ، ومن ضمنها فلسطين .

لقد كرست اتفاقيات الصلح اقتسام مناطق النفوذ بين الدول المنتصرة ، كما أن ميثاق عصبة الأمم كرس هذا الواقع من خلال نظام الانتداب ، ولم يشر ميثاق عصبة الأمم إلى حق تقرير المصير ، بل اكتفى في المادة 23 ، " بالتعهد باستخلاص المساواة في المعاملة بين جميع السكان الذين يقطنون الأراضي (المستعمرة) و " النظر في صالح وتطوير هذه الشعوب " ، وجاء ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فالزم الأعضاء " بمنح الحكم المستقل " لهذه الشعوب " ومع

ذلك ، فقد ظلت الدول الاستعمارية تفرض أرائها على الكثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية ، فاصطدمت القوى الاستعمارية فيما بينها ، وشنت ألمانيا حربا واسعة على الاتحاد السوفياتي ، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية ان دخلت الحرب ، وقد أنهكت هذه الحرب الدول المتصارعة ، فهزمت ألمانيا الهتلرية وإيطاليا واليابان ، وضعفت فرنسا وبريطانيا ، بينما ازدادت الولايات المتحدة الأمريكية قوة ، وقد ساعدت هذه التطورات بعض الشعوب في إنجاز استقلالها الوطني ، لكن التدخل الأمريكي والحليف في كوريا ، والفرنسي في فيتنام ، قادا إلى حرب جديدة ، لكن معظم الشعوب ظلت تناضل حيث بقايا الاستعمار القديم ، وقد استقلت معظم شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ما بين 1945 - 1970 ف و انتهت سيطرة الاستعمار القديم ، ولكن الاستعمار الجديد ، اطل برأسه وثبت اقدمه بطرق أخرى .

تسوية .. أم تصفية !!

في تساءل واضح ، حاول الكاتب والمفكر الفلسطيني ناجي علوش في دراسة نشرت له في مجلة دراسات عربية (العدد 3 أي النار 1974 ف) ، ان يقارب ما جرى من تسوية في اعوام 46 - 49 ، تتعلق بفلسطين وما يجري في ذلك العام - أي 74 ف ، وما يمكن ان يجري بعد ذلك ، يقول :

ان استعادة ما جرى باختصار ما بين سنة 1946 - 1949 ف يساعدنا على استيعاب ما تخبئه لنا كواليس اللعبة الدولية ، وعلينا ان نوضح بادئ ذي بدء ، ان المنطق الذي يوجه التسوية واحد في الحالتين : التسوية الأولى التي " نفذت " من قبل ، والتسوية التي يراد تنفيذها ، ويتسم هذا المنطق بما يلي :

- 1 - انه لا يقر بمطامح الشعوب ومصالحها الحقيقية إلا اسما ، ومن خلال منظار " إمبراطوري " .
- 2 - انه يكرس موازين القوى القائمة ، الموازين التي تمثل الواقع ، ولا يعطي الموازين التي تمثل المطامح والإمكانات أي اهتمام .

3 - انه يكرس حق الدول العظمى والقوى الخارجية في فرض " الوقائع " .
4 - انه يعطي الدول العظمى والقوى القادرة ، حق الاستفادة من التسويات ، كل حسب قدرته و " شطارته " .

5 - انه يخضع أية قضية لموازن العلاقات العالمية والواقع الدولي ، ويجعلها واحدة من سلسلة قضايا ، ويعطيها من الاهتمام لا ما تستحق ، بل ما تريد القوى العظمى القادرة ان تعطيه في مرحلة تاريخية معينة ، وفي ظل موازن قوى معينة .

هنا نرى ان علوش ، شخص مبكراً في قراءته المستقبلية ، ما يمكن ان تكون عليه تسوية اليوم ، **يضيف :**

ان منطق التسوية هذا ليس حديثاً ، ولكنه تبلور واتضح مع إطلالة القرن التاسع عشر ، حيث بدأت حركات التحرر الوطني تواجه القوى الإمبريالية ، وحيث كان صراع القوى العظمى يقود إلى اتفاقات تحاول ان تقسم مناطق النفوذ مؤقتاً ، وكانت هذه الاتفاقات دائماً تضحي بمطامح الشعوب ومصالحها ، وتقرر واقعا جديدا تستفيد منه القوى العظمى عموماً ، والقوى الأكثر قدرة و سطوة خصوصاً ، ومادامت الدول العظمى تسعى دائماً لرسم خرائط العالم حسب مصالحها ، فان منطق التسويات الدولية يتأثر بهذه الحقيقة دائماً .

وإذا كان منطق التسوية هذا جزء من حياة البشر الحديثة ، وظاهرة بارزة من الظواهر السياسية في العصر الحديث ، فان هنالك أيضاً ظاهرة الثورات وحركات التحرر .

ما نود ذكره هنا ان الوطن العربي ، قد خضع لمنطق التسويات الدولية منذ بداية القرن العشرين ، وقد فرضت عليه أول تسوية بعد الحرب العالمية الأولى ، بعد أن قررت الدول الأوروبية اقتسام ارث الرجل المريض ، أي الإمبراطورية العثمانية ، وجاءت اتفاقية سيكس بيكو السرية بين بريطانيا وفرنسا عام 1916 ، تجسيدا لرغبة الدولتين الاستعمارييتين في اقتسام مناطق النفوذ ، ووقعت بعد الحرب العالمية الأولى اتفاقية سان ريمو التي رسمت خارطة ما بعد الحرب ، وكرست الوقائع التي جاءت بها .⁽⁵³⁾

ولقد أوجدت اتفاقية سان ريمو أوضاعاً لمصلحة بقاء الإمبريالية وسيطرتها، ولمصلحة تنفيذ وعد بلفور ، وعلى الرغم من ان اتفاقية سان ريمو قد ابرمت في أوائل العشرينات ، فان الواقع الذي فرضته ، لم يبدأ بالتزحزح إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن أخذت الظروف الداخلية والخارجية تتغير ، واخذ الكفاح الوطني على ضوء الظروف العالمية الجديدة يتصاعد .

ومع بداية هذا التصاعد ، جاءت مؤامرة تقسيم فلسطين ، وما تلاها من فرض تسويات مازالت قائمة حتى الآن ، انن ما الذي حدث عام 1947ف ؟

الذي حدث هو أن الدول العظمى ، رسمت مصير فلسطين من خلال الأمم المتحدة ، فقسمتها إلى دولتين عربية ويهودية ، وكان هذا تكريس لقرار الأغلبية التي وصلت إليه (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين " تقريباً ، وقد دعمت الدول العظمى تنفيذ القرار ، في حين رفض الشعب الفلسطيني هذا القرار ، وقدمت الدول العظمى دعماً للصهيونية ، من خلال الدعم الشرعي والمساندة السياسية والعسكرية التي جعلتها قادرة على إقامة دولة ، وكان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، ان تدعم وجود دولة الاحتلال في المنطقة العربية ، كل هذا حدث في ظل الرصاص ، الذي فرض تسوية تضمن " هدوء " المنطقة " ولو إلى حين .. ومن هنا يجب أن نتعلم الكثير ، ومن أهم ذلك .

1 - ان قوتنا الذاتية هي عمادنا الأساسي الذي يجب التعويل عليه ، وبدونها لا نستطيع ان نحافظ على حقوقنا القومية ، وأننا ان عجزنا عن بناء قوانا الذاتية ، خسرنا كل شيء .

2 - ان الدول العربية العاجزة والطامحة إلى تسوية ستعمل كل جهودها لتخضع الفلسطينيين للتسوية ، انها لن تسمح لهم بأن يظلوا خارج التسويات .

3 - ان القوى العظمى تأخذ حقائق الواقع والعلاقات الدولية بعين الاعتبار، فلذلك ان وجود دولة الاحتلال ، سيظل " محترماً " في اعتباراتها ، وزيادة مساهمة الدول العظمى في اية تسوية ، سيجعل وجود دولة الاحتلال أساساً فيها ، خاصة وان هنالك دولة عظمى واحدة الآن ، وهي حليف لدولة

الاحتلال ، تتصدر موضوع التسوية ، وتديره على هواها لصالح " إسرائيل " فيما يسعى الجميع لاسترضائها .

ولكن ما علاقة ذلك بالوضع الحالي ؟

ان الصراع الدائر اليوم هو استمرار للصراع القائم منذ 54عاما ، ولعله قبل ذلك بكثير ، وأطراف الصراع المباشرين مازالوا أطرافه ، وقد حدثت تطورات في مختلف الميادين تقريبا ، ولكنها حصلت لدى مختلف كل الأطراف ، وفي أوضاعهم الداخلية ، وعلاقاتهم العالمية ، فلسطينيا ، كان هنالك عوامل ثلاثة أدت إلى ما أدت إليه :

1 - عوامل القصور الذاتي .

2 - الوضع العربي .

3 - قرارات وقف القتال .

- صهيونيا ، كان أقصى ما يحلم به الصهاينة آنذاك ان يأخذوا شرعية دولية تمكنهم من إقامة الدولة على جزء من فلسطين ، ولذلك قبلوا بقرار التقسيم ، ولكنهم قاتلوا حتى الغوه عمليا ، بل وتوسعوا حتى احتلوا أراضى عربية أخرى خارج فلسطين ولازالوا .

- عربيا : كانت الأقطار العربية خاضعة للإمبريالية ولو بدرجات متفاوتة ، وكانت تنفذ مخططاتها ، وقد أرسلت قواتها إلى فلسطين باسم التحرير ، ولكنها لم تستطع حتى صيانة ما اعطاه قرار مجلس الأمن للعرب .

- ألغى العرب دور الفلسطينيين وتم إخضاعهم للقوانين في الأقطار التي اقاموا فيها كمشردين ولاجئين ، وفي تجمعات تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة ، وتحت رعاية الأمم المتحدة .

- احتفظت مصر والأردن بالصفة الغربية وقطاع غزة ضمن إطار التسوية ، واسقطت كل المؤسسات التي تمثل الفلسطينيين بما في ذلك حكومة عموم فلسطين .

- دوليا : وقفت الدول الإمبريالية مع قيام الدولة الصهيونية عام 1947ف وقدمت لها كل الخدمات اللازمة .

- كان الاتحاد السوفياتي مع قيام (دولة إسرائيل) ضمن قرار الأمم المتحدة .

-مازالت أقوى دولة في العالم ، تقف بكل قوتها إلى جانب الكيان الصهيوني ، وتمده بأسباب الحياة المتفوقة على العرب وعلى كافة الصعد ، وفي نفس الوقت ، تدعي انها شريكة بالتسوية .

لم تستطع القوى العربية ولا حتى الدولية ان تفرض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وحين صدر قرار الهدنة الثانية في 18 / 6 / 1948 ف ، أوقفت العصابات الصهيونية القتال على الجبهة الشرقية ، وارتدت إلى الجنوب ، وأخذت تحتل الأراضي والمواقع ، وحين اصدر مجلس الأمن قراراً في 11/ 4 لوقف القتال والعودة إلى خطوط الهدنة الثانية ، لم يستجب الصهاينة ، فاصدر مجلس الأمن قراراً آخر ، ولكن الصهاينة ظلوا يبحثون عن مواقع جديدة لاحتلالها ، ولم يتوقف ذلك إلا في 8 / 1 / 1949 ، ثم جاءت الهدنة في رودوس لتكرس نتائج الاحتلال وليس نتائج القرارات الدولية ، وتحولت القوى الرسمية العربية إلى المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن منذ عام 1949 وحتى عام 1967 ف دون جدوى حتى حدثت حرب 1967 ف واحتلت " إسرائيل " ما تبقى من فلسطين ، مضيئة أيضاً إلى احتلالها أراضي عربية بعضها مازال محتلاً حتى الآن.

حين وقع عدوان " حزيران 1967 ف " .. تحركت القوى الدولية عامة والعظمى خاصة ، وأصدرت القرار رقم 242 وقد وافقت عليه الأقطار العربية ودولة الاحتلال ، لكن الجماهير العربية لم تعد تثق بقرارات الأمم المتحدة ، فبرزت موجات الكفاح المسلح في كل مكان ، ثم حدثت حرب الاستنزاف باتجاه تحريك الجو السياسي الدولي ، وفرض تنفيذ هذا القرار ، وهنا جاء وليم روجرز بمشروعه ، فزعزع المنطقة العربية ، وقادها إلى ما يشبه المجازر الداخلية ، وازدادت شراسة الاحتلال ، حين جاء القرار 338 ، ولم ينفذ .. لماذا ؟

1 - ان الحرب استهدفت تحريك الجو الراكد والضغط من اجل فرض التسوية من مركز القوة ، لكن العرب لم يستطيعوا ان يقوموا بمهمة التحرير ، وانتقلت القوات المعادية إلى مواقع جديدة .

2 - ان الولايات المتحدة التي كانت تساند العدو ، ولكنها تتحدث عن مراعاة

موازن القوى في الشرق الأوسط ، تركت لدولة العدو ، حقها في أن تحدد ميزان القوى ، وزودتها لذلك بأحدث ما في ترسانتها من أسلحة ، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل .

3 - ان الأقطار العربية التي كانت شبه موحدة أثناء القتال ، عادت علاقاتها إلى التفكك عند وقف إطلاق النار .

4 - ان دولة الاحتلال ترفض دائماً ان تخضع لما تسميه الابتزاز السياسي والعسكري ، وهي تعتبر ان أي تراجع أمام القوة ، سيقودها إلى تراجعات قاتلة ، لكن تاريخها حدد تاريخين للتراجع ، الانسحاب من مصر (سيناء) عام 1956 ف والانسحاب من الجنوب اللبناني عام 2001 ف .

5 - ان الولايات المتحدة معنية في هذه الأيام بتكريس التفوق الإسرائيلي " أكثر من أي وقت مضى لأن القوة " الإسرائيلية " ، هي الضمان الوحيد للدفاع عن المصالح الأمريكية في هذه المنطقة من العالم ، خاصة بعد إحداث (11 سبتمبر) في نيويورك ، وإعلان الحرب الأمريكية على ما اسمته الإرهاب ، والدخول فعلياً إلى هذه الحرب في أفغانستان واقتناص الكيان الصهيوني لهذه الفرصة لضرب المقاومة الفلسطينية ، والتحضير لضرب العراق بنفس الحجة ، وتكريس التواجد الأمريكي في أكثر من مكان - الصومال ، الفلبين ، اليمن . دول الاتحاد السوفياتي السابق في آسيا الوسطى ، باكستان ، وغيرها

وهكذا نرى :

1 - ان التمسك بقرارات الأمم المتحدة ، ومنها القرار رقم 338، وسلفه القرار رقم 242، ليس إلا هذياناً وخداعاً للنفس ، لأن قرارات الأمم المتحدة ليست لها قوة في ذاتها ، وقد صدر بعد هذين القرارين العشرات من القرارات التي لم تنفذ ، ان هذه القرارات تكرر وقائع قائمة ، وتعطي الأقوياء حرية أن يمارسوا قوتهم ولكنها لا تنقذ الضعفاء والمغلوبين على أمرهم .

2 - ان العمل السياسي دولياً ضروري كالعمل السياسي في الداخل ، ولكن لا قيمة لأي عمل سياسي أو خارجي ليس له قوته الذاتية ، والعمل

السياسي الخارجي المجدي ، هو الذي ينجح في تكريس وقائع صنعتها القوى المحلية ، أو يساعد على صنعها ، بإرباك العدو ، وعزله وضربه في مواقع قوته الخارجية ، وما دامت القوى الداخلية ، أي العوامل الذاتية قاصرة ، يظل العمل السياسي الخارجي كالبناء على الرمال .⁽⁵³⁾

3 - ان الذين حاولوا الدفاع عن فلسطين بقوى غير معدة ، سواء أكانوا قيادات فلسطينية أو عربية ، لم يكونوا قادرين على تلبية متطلبات المرحلة ، لذلك قاد ذلك إلى قيام دولة الاحتلال ، والذين حاولوا من الفلسطينيين إقامة دولة في قطاع غزة آنذاك ، ضمن إطار وقف إطلاق النار والتسوية العربية والدولية اضاعوا غزة نفسها ، وتحولوا إلى التشرذ والمنافي .

4 - الذين أرادوا من العرب ان يحافظوا على فلسطين حتى ضمن التبعية للاستعمار ، أضاعوها ، لأن تحرير فلسطين مهمة معادية للاستعمار أصلاً .

5 - والذين أرادوا ان يأخذوا من فلسطين ما أعطاه لهم مجلس الأمن والأمم المتحدة ، لم يأخذوا منها إلا ما ابقاه العدو لهم .

6 - والذين تأملوا أن يأتي لهم مجلس الأمن والأمم المتحدة بانسحاب القوات الغازية ، ظلوا ينتظرون حتى احتلت هذه القوات كل فلسطين وأراضي عربية أخرى .

7 - والذين راهنوا على ما يسمى الشرعية الدولية ، ظلوا يفعلون ذلك منذ عام 1947 ف وحتى الآن دونما جدوى .

اذن ، لقد وضعت نظريات الحقوق القومية لمجابهة ظروف الاحتلال الخارجي أو الطغيان الداخلي ، أو الاثنين معاً ، ولمواجهة مشاكل القوميات وعلاقاتها مع الإمبراطوريات القديمة ، وليس ما حل بفلسطين من ضمن هذه الحالات ، انه يمثل وضعاً آخر وحالة أخرى : هي حالة طرد شعب من وطنه وإحلال آخرين جمعوا من أنحاء الكون لمصالح مختلفة مكان هذا الشعب بالقوة ، وقد تم حرمان الشعب الفلسطيني لا من حقوقه القومية وحسب ، بل من أبسط حقوق الإنسان ، وإذا كان الاحتلال مرفوضاً ومتعارضاً مع حق تقرير المصير ، فكيف يكون الإحلال مقبولاً ومنسجماً مع هذا الحق ؟

ان الإحلال هو أبشع أنواع الاحتلال ، فهو يتضمن لا إنهاء حرية الشعب وحقه في تقرير مصيره وحسب ، بل إنهاء وجوده أيضا ، والإحلال لا يتم إلا بالقوة ، ولا يستطيع ان يبقى إلا بالقوة ما دام الشعب الذي تعرض له موجودا ، وعليه فانه إلغاء هذه المسألة ، وحتى عبر أية تسوية ، لا تتم إلا بالقوة ، الصراع المسلح هنا ، هو الأساس في هذه المعادلة . وهكذا يصبح حق الشعب في أن يقاتل لاستعادة أرضه ، جزءا أساسيا من حقوقه ، ومن هنا وطبقا لكل النظريات التي بنيت عليها مقررات وقرارات كبرى في هذا المجال ، فان إنهاء الإحلال ، وعودة الأشياء إلى طبيعتها في فلسطين هو جوهر حق تقرير المصير الذي يطبق على وضع مثل وضع فلسطين .

الفصل الثالث

الفكر الصهيوني بين النظرية والممارسة

إذا توجب علينا أن نخلي أرضا من الحيوانات
المفتروسة " يقصد العرب هنا " فلن نقوم بمهمة
على نفس الطريقة التي اتبعها الأوروبيون في القرن الخامس
عشر، فلا يصح أن نأخذ رمحا وحرية ، ونخرج أفرادا
وراء الدببة ، بل ينبغي أن ننظم مجموعة قوية من
الصيادين ، فنسوق الحيوانات لنجمعهم في مكان واحد
، ثم نقذف وسطهم بقنبلة مدمرة

تيودور هرتزل

الإرهاب الظاهرة الصهيونية 55 وجوهرها الأساسي

الإرهاب ليس أداة طارئة يستخدمها الكيان الصهيوني في ظرف معين كرد فعل معين الامر عكس ذلك تماما ، ان الإرهاب في الكيان الصهيوني هو جزء عضوي داخلي لا تتطور العضوية الاجتماعية الا به ، ولا يبقى الكيان الا إذا اعتمد عليه ، فان زال الإرهاب زال الكيان ، أي أن الإرهاب، ضرورة داخلية غير مشروطة بعمل داخلي أو خارجي ، أو ظرف طارئ ، وتعود العلاقة بين الإرهاب والصهيونية الى المرتبات الأيديولوجية الصهيونية من ناحية ، وإلى خصوصية المكان الذي أقامت في كيانها من ناحية ثانية.

وإلى الوظيفة الدائمة والسياسية والمناطة بالصهيونية في إطار تقسيم العمل الاستعماري من ناحية ثالثة

■ الخصائص الدائمة :-

الدولة لا تقوم إذا مارست بشكل متصل مستمر وإرهاب منظم ضد الشعب صاحب الأرض ، الشعب الفلسطيني ، كما أن الصهيونية لا تحقق جوهرها ووجودها إلا إذا كانت ذراعا ضاربة ضد الخيار الوطني العربي ، ومهما كانت طبيعة السلطة السياسية في الكيان الصهيوني ، ومهما كان التحالف السياسي الذي يعلو السلطة ، فإن خصائص الصهيونية تظل ثابتة بلا تغير ، وأهم هذه الخصائص هي العنصرية .

وهذه العنصرية الصهيونية ليست صفة طارئة ولا وليدة صدفة ، فهي صادرة عن طبيعة الفكر الصهيوني النظرية وعن دوره السياسي ، ففي إطار النظرية ، تبرز فكرة شعب الله المختار ، وفي الدور السياسي ، يظهر دور الكيان الصهيوني كقلعة عسكرية متقدمة تحمي مصالح قوى الاحتكارات العالمية ، أكثر من ذلك ، فإن الفترة التاريخية التي صعدت فيها الصهيونية

منتصف القرن الثامن عشر ، تعطيها مباشرة صفة العنصرية ، لأن تلك الفترة هي ذروة الغزو الكولونيالي لـ العالم الثالث ، والذي كان يرفع شعارات عنصرية رغم اختفائه خلف شعارات مثل رسالة الإنسان الأبيض وتصدير الحضارة إلى البلدان المتخلفة وفرض حكمة الغرب ضد جهل الشرق .

وكان الغزو الصهيوني لفلسطين أحد مشتقات الغزو الأوروبي الاستعماري لـ "القارات الثلاث" ، لكنه كان يضيف إلى الخصائص الاستعمارية الكلاسيكية بعدا لا هوتيا جديدا ، يجعل من فلسطين الأرض التي وعد الله بها شعبا معيناً هو الشعب اليهودي ؟

فالصهيونية استعمار استيطاني خاص ، يقيم الغزو على أساس الدين والسلالة ، أو بشكل أدق ، على أساس الامتياز الديني العنصري ، فالأرض المستعمرة وعد إلهي ، والمستعمر شعب خاص مختلف عن الشعوب الأخرى ، ولا يقبل الاختلاط بها ، كما لا يقبل أن يقاسمها الأرض ، ونتج عن هذا الموقف ثلاث نتائج هي : الانغلاق العنصري والتمييز العنصري والتفوق العنصري .

الانغلاق العنصري ضرورة لتجميع الشعب اليهودي المزعوم تحت قيادة مؤسسة تقسم العالم إلى يهودية ولا سامية ، ويعتبر الانغلاق العنصري ضرورة لتجميع اليهود في الشتات ، إذ أن القول بالانفتاح يعني بقاء كل يهودي في البلد الذي هو فيه ، مما يقوض مباشرة إمكانية التمثيل السياسي للأمة اليهودية العالمية ، والتمثيل هو الدولة التي تمثل روح اليهود أينما كانوا ، والانغلاق هو نقيض الاندماج وعدو فكرة أحادية المواطنة فدولة اليهود الوحيدة هي الكيان الصهيوني .

الانغلاق الشامل

لقد أكد جميع زعماء الصهيونية على فكرة الانغلاق الشامل ، واعتبروا أن الخطر الأساسي على الصهيونية هو الاندماج ، أي تخلص اليهودي من عنصريته وذويانته في المجتمعات الأخرى ، ولهذا تروج الصهيونية لفكرة "اللاسامية" وتبالغ في أبعادها حتى تكاد "اللاسامية" أن تكون حلفا

صهيونيا أكثر مما هو حقيقية موضوعية ، ويعني الاندماج في الرؤية الصهيونية فقدان الهوية اليهودية وتراجع الأمة اليهودية العالمية ، أي فقدان المبرر الشكلي لظهور الكيان الصهيوني وتطويره ، ويكون الرد الصهيوني المباشر هو الانغلاق اليهودي والذي تعطيه الصهيونية معنيين : المعنى الأول هو حفظ البقاء القومي وتحقيق الرسالة اليهودية في العالم ، والمعنى الثاني ، هو حفظ التميز اليهودي وصيانة ما يجعل الشعب اليهودي شعبا مختارا ، أي شعب له أعراف خاصة وتقاليد وعادات وثقافة ، حتى يصبح زواج اليهودي من غير اليهودية خيانة دينية وقومية يعاقب عليها القانون .

والانغلاق العنصري هو في الفكر الصهيوني في سبيل الصفاء العنصري ، ولهذا فإن الانطواء الذاتي هو فضيلة يهودية ، كما أن الانعزال عن الآخرين طقس ديني وبسبب هذا فإن الجيتو الشهير لا يعبر عن رفض المجتمع لليهود بل يستجيب لرغبات اليهودي الصالح ، الذي لا يكون يهوديا إلا إذا رفض التعامل مع الإنسانية ، وكى يصل الانغلاق العنصري إلى حدوده الكاملة عليه أن يقوم بعملين : العمل الأول هو إقناع كل يهودي بضرورة الانتقال من أرض الشتات إلى أرض الوطن الموعود ، والعمل الثاني هو ضرورة اجبار كل من ليس يهوديا على أن يغادر الوطن الموعود إلى المنفى ، وهو ما يجعل الصهيونية تمارس شكلين من القمع : الأول ، هو ممارسة الإرهاب على الفلسطينيين كي يتركوا الأرض نقية للعنصر اليهودي النقي ، والثاني ، هو ممارسة الإكراه ضد كل يهودي لم يرجع من المنفى بعد .

الانغلاق العنصري إذا هو أداة لحفظ الصفاء العنصري والصفاء المزعوم ، وهو ضرورة لحفظ تفوق العنصر اليهودي الذي يقوم برسالة تبشيرية كونية ، وتحقيق الرسالة ، يستلزم دولة يهودية لكل اليهود ، ودولة يهودية من أجل اليهود .

هنا يظهر الفرق بين الصهيونية وبين أشكال الاستعمار الاستيطاني الأخرى ، فالاستعمار الكلاسيكي يقول بـ تفوق العنصر الأوروبي ، ويمارس التفوق وفق منطق علاقات مرتبة وهرمية تؤكد سلطة الأبيض المطلقة ، وتترك

المكان الدوني لسكان البلاد الأصليين ، أما الصهيونية فإنها ترفض مرتبة المجتمع ، لأنها تطالب بنقاء المجتمع عنصريا ، ومن أجل تحقيق النقاء ، تقوم الصهيونية بعزل السكان مثل طردهم واضطهادهم ونفيهم وقتلهم وسجنهم ، إن نقاء الدولة والمجتمع في المنظور الصهيوني ، يجعل من ممارسة الإرهاب المستمر ضرورة حيوية ذات دينامية داخلية ، لأن ممارسة الإرهاب لا علاقة له بوضع الفلسطينيين أو أفكارهم ومبادئهم ، فالفلسطيني الوحيد الذي تقبل به الصهيونية هو الفلسطيني الغائب الصامت ، الذي لا يكدر فعلا ولا قولاً أسطورة النقاء العنصري المرغوب .

لقد أخذت فكرة النقاء العنصري في الكيان الصهيوني ابعادا لم تعرفها الدول العنصرية الأخرى مثل جنوب أفريقيا وروديسيا ، فالصهيونية لا تقبل الإخضاع الداخلي ، إنما تقوم بالطرد المباشر خارج حدود الدولة ، مبرهنة أن الصهيونية هي العنصرية الأكمل بين العنصريات المعاصرة.

فالصهيونية إذن ، هي استعمار استيطاني خاص من ناحية ، وهي استعمار استيطاني عنصري خاص أيضا ، فهي تستثمر البلد وتقيم فيه ، تطرد سكان البلاد الأصليين ، وبذلك يكون الاستعمار الأبيض في جنوب أفريقيا استعماراً من الدرجة الثانية ، إذا قيس بالحالة الصهيونية .

لم تتكون العنصرية الصهيونية خلال عملية غزو فلسطين ، إنما جاءت متكونة قبل الغزو وبعده ، ولهذا اختار المستعمرون الصهاينة منذ البداية أن يعزلوا أنفسهم عن المجتمع العربي في فلسطين ، وأقاموا نقابات الصهيونية ، وطبقوا قانون العمل العبري ، وقاطعوا البضائع العربية واليد العاملة العربية ، وكان هذا التمييز العنصري يتم تحت إشراف المؤسسات الصهيونية مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي وصندوق مؤسسة فلسطين والاتحاد اليهودي للعمل .

وبعد تهيئة الظروف الملائمة لقيام الكيان الصهيوني ، انتقل الصهاينة من المقاطعة إلى الطرد ، ومن التعايش الإجباري إلى الدولة النقية التي رفع الصهاينة شعارها منذ بداية القرن ، فقد قال هرتزل في عام 1895 يجب دفع

السكان الأصليين المعدمين إلى النزوح عبر الحدود، وذلك عن طريق حرمانهم من العمل ، وأكد وايزمان القول في عام 1919، حين كان يحلم بدولة صهيونية ، تكون يهودية بقدر ما هي إنكلترا إنكليزية .

ويحمل قول وايزمان كل سمات الفاشية المطلقة ،لأن الدولة اليهودية التي يحلم بها لا تقتضي طرد السكان الأصليين فقط ، إنما تقتضي أيضا بالضرورة طمس وتهديم وإلغاء كل التاريخ الثقافي العمراني الذي بناه الفلسطينيون في تاريخهم الطويل ، وعلى هذا، فإن الصهيونية تقوم بطرد شعب وبمسح آثاره التاريخية من الوجود ، ممارسة بذلك شكلين من الإرهاب ، إرهاب في الحاضر وإرهاب في الماضي ، وتزوير الحاضر والماضي معا ، ونهب الحاضر والماضي معا .

الصهيوني تساوي النازية

إن منطق الفاشية يتعزز ويتكرس خلال الممارسة ، فالفاشية لا تسفر عن وجوها الإجرامية كاملة إلا حين تترجم عمليا منطلقاتها النظرية ، وفي محاولة تدمير الحاضر والماضي الفلسطيني ، تلتقي الصهيونية مباشرة مع الفاشية الهتلرية التي كانت مهووسة بشعار الحل النهائي الذي يعنى إعدام الخصم بلا محاكمة ، فلقد كان هتلر المتسلح بوهم تفوق العنصر الآري ، يمارس الإجرام من أجل ألمانيا بلا شوائب ، أما الصهيونية فتعمل من أجل أرض موعودة بلا عرب ، يسكنها شعب الله المختار .

وإذا كان نضال الفلسطيني قد كسر الحلم الصهيوني حتى الآن ، وتمثل ذلك ببقاء جزء من الفلسطينيين في أرضهم ، فإن هذا لم يردع الفاشية الصهيونية عن متابعة مشروعها بشكل مختلف ، ومن أهم الأدوات التي تركز إليها ، شعار منطقة الأمن أو مناطق الأمن ، والذي يطبق على 90٪ من الفلسطينيين ، ومنطقة الأمن ليست إلا الاسم المذهب للأحكام العرفية التي تجعل الفلسطيني متهما مسبقا ،وحيث يمكن تأويل أي عمل من أعماله كتهديد لأمن الدولة ، وهذا ما يجعل القرى العربية المتبقية مناطق محتلة ، والعرب أسرى حرب ، والإدارة المطبقة إدارة عسكرية مناة بعدد من الضباط

العسكريين الذين يعملون في وزارة الحرب ، والقانون المطبق هو قانون الطوارئ أو قانون الدفاع ، والمحاكم التي تتولى القضايا العربية محاكم عسكرية .

وينتج عن هذا الوضع ، سلسلة من الإجراءات القمعية مثل نظام منع الانتقال الذي يجعل أو يحد من تنقل الفلسطينيين ، ويجعل مسافة التنقل جريمة يعاقب عليها القانون ، ومصادرة حق الفلسطينيين في التعبير والتجمع ، وقمع العمل الثقافي والحرمان من التعليم الجامعي ، إلى تضيق مجال العمل الفلسطيني لربطه بالمهن الحقيرة ، والحرمان من حق المساواة في الأجر ، ومصادرة الأراضي والقرى بحجة مصلحة الدولة العليا مع رفض دفع الحقوق ، مروراً بمنع الفلسطينيين من العمل في أي عمل حكومي .

إن وضع الفلسطينيين في فلسطين المحتلة هو صورة قريبة من البانتونات وهو الوضع الذي يعيش فيه السكان الاصليون في جنوب أفريقيا قبل مانديلا .

اعتماداً على هذه الوقائع ، فإن الكيان الصهيوني الذي يدعى الديمقراطية ، يقسم المجتمع إلى جزئين ، جزء تطبق عليه الديمقراطية الصهيونية ويشمل اليهود ، وجزء يطبق عليه القمع ويشمل العرب ، وبذلك تظل الصهيونية مخصصة لمعايير التمييز العنصري الديمقراطية لليهود ولا ديمقراطية لغير اليهود ، ومفهوم كهذا للديمقراطية هو نفي واضح وبسيط لكل المعايير الديمقراطية الصحيحة ، ومعنى هذا ، أن الإرهاب الصهيوني ظاهرة مستمرة ، منظمة تختلف أشكالها باختلاف الظروف دون أن تفقدها جوهرها أبداً ، أضف إلى ذلك أنه من السذاجة تصور إمكانية انتهاء الإرهاب الصهيوني ، لأنه الأساس الذي يقوم عليه الكيان الصهيوني فطالما ينادي هذا الكيان بدولة نقية وطالما بقي الشعب الفلسطيني موجوداً ومناضلاً ، فإن الإرهاب الصهيوني ، كما المقاومة الفلسطينية لا بداية لهما ولا نهاية ، فالوضع الصهيوني سياسية وجغرافية ووظيفة تقوم على تدمير الحقوق العربية ومطاردة أي عمل لاستردادها ، أي أن هذا الوضع يبدأ بالعنف من ناحية اقتلاع الشعب الفلسطيني ، ويخلق من أجل استمرار بقائه دينامية مستمرة لتوليد العنف أو إعادة توليده ، فإرهاب الميلاد يخلق في منطقه التاريخي ضرورة تصاعده بلا نهاية .

أي أن الإرهاب الصهيوني الذي القي بذرة الكيان الأولى ، يستمر ما

استمرت البذرة، فيكبر بكمبرها ، ويكبر بتطور المقاومة الفلسطينية، ويكبر كلما شعر بأزمة داخلية ، ويمتد كلما زادت يقظة الوعي العربي ،فهو إرهاب يتطور كسلسلة هندسية ، ولهذا فإنه لا ينتهي إلا إذا وجد من يضع له نهاية ، أكثر من ذلك ، فإن المنطق الداخلي لآلية الإرهاب الصهيوني ، تجعل هذا الإرهاب لا يحافظ على نفسه إلا إذا تكاثر وتضاعف بلا نهاية ، وهذا الآلية بقدر ما تشير إلى خطورة الإرهاب الصهيوني ، تشير أيضا إلى حدوده ، فالظاهرة التي تتطور إلى ما لا نهاية ، عليها أن تتحطم في مرحلة معينة من مراحل تطورها .

إن طبيعة الإرهاب الصهيوني ، كجزء عضوي وداخلي من أبنية الصهيونية، تكشف أوهام كل الداعين بإمكانية تغيير الطبيعة الصهيونية ، لأن الصهيونية وكيانها يتناقضان بشكل جذري مع الحل النهائي للقضية الفلسطينية ، والإرهاب لا ينتهي وفقا لدروس التاريخ إلا إذا وجد من يستطيع أن يضع له نهاية عناصر الأيديولوجيا الصهيونية كأيديولوجيا إرهابية :

إلغاء الطرف الآخر

لا تعترف الصهيونية بال فلسطيني وتنكر وجوده ، أو أنها تعترف به لأنها تزعم أنه غير موجود ، وعندما تجده أو تصطدم به ، فإن دورها هو إلغاؤه وتدميره كي تبرهن أنه غير موجود فعلا ، أو أن فكرة عدم الاعتراف بال فلسطينيين تفرض على الصهيونية مطاردة الفلسطيني وملاحقته أينما وجد وكان ، فالبرهنة على صحة الأفكار الصهيونية من ناحية ، وإمكانية تحقيق هذه الأفكار من ناحية ثانية ، يقومان أولا على اجتثاث الوجود الفلسطيني ، أو طرده وتهجيريه ، لأنها تدرك أن هذا الوجود هو نفي كامل وتأكيد على انهيار مزاعمها .

ولا تعترف الصهيونية بال فلسطيني إلا إذا كان خارج بلده ، بلا هوية أو شخصية ،أي تعترف به إذا كان غير موجود، وقد وعت الصهيونية هذه الحقيقة منذ البداية ، وركزت جهودها كي تتخلص من الفلسطيني أيضا ثقافة وهوية، ويقول هيرتزل في مذكراته ،نحاول أن نخرج السكان المعدومين عبر الحدود بأن نجد لهم عملا في البلاد التي نطردهم عليها وننكر عليه أي عمل في بلادنا .

تقع الصهيونية دائما في تناقضاتها ، فهي تطرد السكان لأنها لا تعترف

بوجودهم ، لكنها لا تلبث أن تصطدم بهذا الوجود ، فتبحث لهم عن عمل ، وهذا يجب أن يكون مساويا لمبدأ عدم الاعتراف ، ولهذا يقول هيرتزل ، إذا انتقلنا إلى منطقة حيث توجد حيوانات مفترسة لم يتعود عليها اليهود كالأفاعي الكبيرة مثلا ، فسأحاول أن استعمل السكان البدائيين للقضاء على هذه الحيوانات قبل أن أجد لهم عملا في البلاد التي يعبرون إليها .

يتم الاعتراف بال فلسطيني بشرط واحد هو تدميره ، فلا يمكن القبول به كإنسان سوى في عمل سوى وفي شروط سوية ، ويجب بالتالي تدميره لأنه لا يستحق الاعتراف به ، أو يجب الاعتراف به كمقدمة لإلغائه ، وهنا تبرز وظيفة كلمة بدائي ، فالبدائي موجود ، لكن شكل وجوده أي بدائيته تبرر عدم الاعتراف به ، واستعماله من أجل أغراض وأهداف من يفوقه في المرتبة الإنسانية ، وتعطي الصهيونية صفة البدائية للفلسطيني كي يستعمل في اتقاء الحيوانات المفترسة ، مستعيدة هنا كل مواصفات الأيديولوجيا العرقية والعنصرية ، فكأنها تقول البقاء للأصلح ، والفلسطيني بدائي ، اليهودي محتضر ، وباسم الحضارة يعمل الفلسطيني بمحاربة الأفاعي السامة ، وبعد استعماله يتم طرده خارج الحدود ، إن قاعدة هيرتزل بسيطة وكاملة العنصرية ، فهي تطبق المبدأ الشهير خلق صورة الأشياء بشكل يبرز تهديمها ، والفلسطيني بدائي يحمل هدمه فيه ، وهو في ذلك لا يبتعد كثيرا عن موقف الاستعماري الآخر بلفور ، الذي كان يقول في فلسطين ، نحن لا نفكر البتة أن نعمد إلى أي شكل من استشارة السكان الحاليين ومعرفة رغباتهم .

يصدر عدم الاعتراف عند هيرتزل عن الفروق بين الأجناس البشرية وعن الصراع بين البدائي والمحتضر وإتلاف الفكر البدائي خدمة للحضارة ، وهكذا تجد الصهيونية ذرائع عديدة للقتل ، فهي تقتل مرة باسم الرب ، ومرة باسم الدافع الذاتي ، مرة باسم الحضارة ، إن أكثر الجوانب إظلاما وعدونية وفاشية في الفكر الصهيوني ، ليس فكرة القتل فقط ، بل تحويل القتل إلى فعل خفيف بلا دلالة ، إلى فعل قليل الأهمية وهامشي ، فالقتل من وجهة نظر منطقية يعني وجود قتيل يوقع عليه فعل مخالف للمعايير الإنسانية ، أما حين يكون القتيل لا

وجود له ، فإن الفعل لا يأخذ صفة القتل الذي يجب إدانته ، فهو يصبح فعلاً تقنيا عادياً تأمر به لوازم الحياة العادية ، وهذا ما يفسر قول غولدا مائير، لا شيء اسمه الفلسطينيون ، لا وجود لهؤلاء .

إن عدم الاعتراف ، أي حذف الصفات الإنسانية أولاً ، يلغي أوتوماتيكياً مفاهيم القتل والإدانة والعقاب ، بأن لم يفعل من هذا الفعل الآتي ، عملاً إنسانياً نظيفاً ، حتى تبرر الصهيونية إلغاء الفلسطينيين وتحتفظ بأصابعها نظيفة ، فأنها تطرد الفلسطينيين من عالم الإنسان ، وعندها يصبح القتل مجرد مكافحة نظيفة لحشرات غريبة ، هذا يظهر واضحاً في جملة بيغن الشهيرة الفلسطينيون مجرد صراصير ينبغي سحقها .

لا تبتعد الصهيونية في ممارستها الإجرامية عن أي فكر عدواني ، فهي تجعل تنظيف المدن الفلسطينية من الإنسان الفلسطيني أمراً لا يختلف عن تنظيف الأمكنة الوعرة من الحشرات السامة ، إنها تلغي بالقوة كل ما يمكن أن يسيء إلى صحة البشري المتحضر ، وعلى هذا فإن الصراع لا يدور بين خصمين أو قوتين تنتميان إلى عالم واحد ، بل بين عالمين مختلفين ، أو بين تاريخين مختلفين ، يقول بيغن " ينبغي أن ندرك أنه لا مكان في هذه البلاد لشعبين ، إن الحل الوحيد هو فلسطين بلا عرب وليس هناك سبيل غير طرد العرب إلى البلدان المجاورة طردهم جميعاً بلا استثناء ، وينبغي ألا تبقى هنا أية قرية ولا أية عشيرة .

تعكس المفاهيم الصهيونية ذاتها حتى على مستوى الكلمات والمفاهيم ، فبعد أن يقول بيغن بـ " شعبين " ، لا يلبث أن يستدرك فيقول بـ القرية أو العشيرة، وهما ينتميان إلى تاريخ اجتماعي ساذج ومختلف ، أضف إلى ذلك أنه يستعمل كلمة طرد التي تتضمن معنيين :عدم إمكانية العيش مع فرد أو قرية فلسطينية من ناحية ، ومعاقبة المطرود من ناحية ثانية ، فهو غير مرغوب فيه وجدير بالعقاب والاضطهاد .

إن جملة : " لا مكان في هذه البلاد لشعبين " ، تشير منذ البدء إلى حقيقة المشروع الصهيوني الذي يلوح بصراع حتى الموت بين طرفين ، بنفي كامل

للطرف الآخر ، بمجابهة مستمرة ينتصر فيها أحدا الطرفين ، ويتضمن هذا النفي الكامل كل الإجراءات المتاحة والممكنة ، بدءاً بالترويع النفسي وانتهاء بالقتل المتعمد ، وتظهر فكرة التناحر الكامل ، التي يجب أن تحكم الصراع العربي الصهيوني .

تظهر فكرة التناحر الكامل التي يجب أن تحكم الصراع العربي الصهيوني أيضا عند يوسف وايتز ، الذي كتب في يومياته بتاريخ 9/12/1940 ما يلي: لا يوجد مكان لشعبين في هذا البلد ، ولا يوجد سبيل بغير نقل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة .

إن نقل الشعب ، يعني عدم الاعتراف بوطنه وإنكار إحساسه الإنساني ، إذ أن كلمة " نقل " التي تبدو في الجمل محايدة ومجرد فعل ألي ينقل شيئا من مكان إلى آخر ، هي المرادف الحقيقي لكلمة القهر أو الرعب أو الإجبار ، أضف إلى ذلك أن استعمال كلمة البلدان المجاورة تتضمن بدورها المواصفات الأولى ، إذ أن إجبار الفلسطينيين على ترك أرضه تعني في ذات الوقت إجبار الدول المجاورة على القبول به ، وبذلك ينقسم العالم إلى عالمين ، عالم الإنسان الواعي والمخطط والذي يعرف ما يريد وهو في هذه الحال اليهودي، وعالم الأشياء الجامدة التي تجبر على الرحيل وتجبر على استقبال المرحلين ، والعالم الثاني هو عالم العرب ، إن الكلمات المحايدة التي تستعملها الأيديولوجيا الصهيونية لا تصبح حقيقة ، والصهيونية تعرف ذلك ، إلا إذا لجأت إلى سلسلة من الوسائل اللا محايدة ، وأولها العنف والحرب والتدمير .

إن مشكلة الفكر الصهيوني الأولى هي الحفاظ على لعبة الوجه والقناع معا ، التي تريد أن تحجب العدوانية باسم الحضارة ، والقتل باسم التوراة، والتهجير الإجباري باسم النقل ، وقد كانت لعبة الوجه والقناع ممكنة على الصعيد النظري ، أما بعد قيام الكيان الصهيوني ، فقد اختلفت الشروط، أصبح الوجه بارزا كل البروز، وتراجعت مساحة القناع حتى أصبحت تكاد لا ترى ، ولهذا فإن الفكر الصهيوني الذي كان يتبجح بأنه سيمنح الوطن للشعب المبدع والمتحضر ، ما لبث أن أصبح حليف أفريقيا الجنوبية وتشيلي

والسلفادور ، هذا الانتقال لا يعبر إلا عن زيف وهشاشة لعبة الوجه والقناع ، الكيان الصهيوني لا يساوي الحضارة ، بل يساوي فقط كل مساوئ العنصرية والفاشية والاستعمار مجتمعة ، وإلا فكيف يمكن تمييز جملة يوسف واتيز لإخلاص لنا ما لم يجر تفريغ البلد من العرب ، إن مسألة نقل السكان العرب وإعادة توطينهم في البلدان المجاورة أمر لا مفر منه .

ينطلق الكاتب من كلمة إنسانية هي الخلاص وتعني انتقال الإنسان من وضع جديد ، كي يتخلص من البؤس ويصل إلى السعادة ، لكن الكاتب الباحث عن الخلاص لا يرى سعادته إلا في إنكار خلاص الآخرين ، بل لا يراه إلا في اقتلاعهم ، ونقلهم من وضع السعادة إلى وضع البؤس ، إن قلب المفاهيم بمثل هذا التعنت والهدوء ، يكشف عن زيف مفهوم الخلاص في الفكر الصهيوني ، إن فكرا عنصريا ضيق الأفق لا يعرف الطريق أصلا إلى الخلاص ، وخلاصه لن يكون إلا مهلكة متجددة لا ترتبط بمفاهيم الخلاص والسعادة والاستقلال والحرية ، بمفاهيم الحقيقة والعدالة والديمقراطية ، وهي لا تكون صحيحة في المنطق والنتيجة ، إلا إذا استندت على المعطيات التاريخية ، فتزوير التاريخ لم يعط انتصارا لأحد .

مع ذلك فإن المفكر الصهيوني لا يبدأ بإنكار الفلسطينيين حاضرا وماضيا ومستقبلا ، ينكر فيه تارة الأرض ، وتارة الإنسان ، وتارة ثالثة التاريخ ، ولهذا يقول وزير التربية الصهيوني السابق هارون يدلين في تصريح له عام (1974 من المهم أن يعرف الشباب أنه عندما رجعنا إلى هذا البلد لم نجد هنا أية أمة) تغذية فكر الشباب الصهيوني بالحقائق الكاذبة إذا ، ضرورة لمتابعة سير الكيان الصهيوني ، وبما أن هذا التزوير لا يستطيع أن ينكر وجود الشعب ، فإنه يلجأ إلى مفهوم الأمة ، معتقدا بذلك أنه يرفع قضية الصراع إلى مستوى نظري رصين ، لكنه في هذا الطرح لا يقول شيئا ، هو يشير بذلك إلى السيطرة العثمانية والإنجليزية والأجنبية التي عرفها الشعب الفلسطيني والجماهير العربية ، لكنه في ذلك يخلط بين مسألة الأمة ومسألة الدولة فعدم وجود دولة مستقلة لا يعني أبدا عدم وجود أمة ، أضف إلى ذلك أن مشكلة الأمة لا تشمل الشعب الفلسطيني أو الشعب العربي ، بل تشمل كل واقع العالم الثالث .

إن الأمم الحديثة لم توجد بل ولدت خلال الصراع ضد الاستعمار ، وهي لم تصبح أمة أو في طريقها إلى التحول إلى أمة إلا بسبب امتلاكها لعناصر ومكونات الأمة ، الأرض ، التاريخ ، اللغة ، الأعراف ، النضال المشترك ، وعلى الرغم من استخدامه لمفهوم الأمة ، فإن الوزير الصهيوني ينسى أن يعرف لنا الأمة اليهودية التي لم تمتلك لا الأرض ولا اللغة ولا الأعراف ، إنه كشأن كل الصهاينة ، يلجأ إلى العلم حينما يريد ، ويلجأ إلى التضليل حين يريد أيضا ، فهو يريد أن يلصق المعايير النظرية الصافية على الأمة الفلسطينية ، لكنه ينسى كليا هذه المعايير إذ وصل الأمر إلى الأمة اليهودية المزعومة ، وبسبب هذا النسيان فإنه يعود ، ولا يذهب أو يرجع ، ولا تحيل بمعنى آخر ، إنه الحال الصحيحة التي تناقض حالا خاطئة .

إن اللجوء إلى مفهوم الأمة الموجودة والأمم الغائبة ، هو ليس أكثر من تبرير كاذب لسياسة عدوانية تكرر التضليل ، متمنية أن يصبح حقيقة ، فلقد قال أول وزير للتعليم في وزارة ديفيد بن غوريون مؤسس الكيان الصهيوني وهو الأستاذ الجامعي ينزيون دينولا في مقدمة تاريخ " الهاغاناه " الذي نشرته المنظمة الصهيونية العالمية ، أن لا مكان في بلادنا لغير اليهود ، وسنقول للعرب هيا ارحلوا ، فإن لم يقبلوا وقاوموا ، سنعمد إلى تهجيرهم بالقوة .

وكتب جوزيف مائير مدير إدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية في الصيف يونيو 1967 (واضح بيننا أن لا مكان لشعبين في هذه البلاد ، فالحل الوحيد هو وجود إسرائيل اليهودية التي تضم إسرائيل الغربية غربي نهر الأردن على الأقل بدون العرب ، ولا مناص من نقل العرب إلى مكان آخر في بلدان مجاورة).

إن كلمة النقل والبلد المجاور ، لا تعني إلا إشعال الحرب على الفلسطينيين والعرب ، وإجبارهم على قبول القانون الصهيوني الذي ينقل قوة الصهيوني من حالة الصمت إلى حالة الحركة المنتقلة .

التربية العدوانية

لا يعني العدوان في الأيديولوجيا الصهيونية رد فعل ضد عدوان خارجي،

كما أنه ليس فعلا غريزيا، أنه قبل كل شيء، نتيجة لتربية مخططة واضحة الأهداف، العدوان هو تجسيد لتربية واعية تشمل الطفل في المدرسة والمتدين في الكنيس والجندي في الجيش، والصهيونية هنا لا تشذ عن القواعد الكلاسيكية للتيارات الفاشية والعنصرية، التي ترى في المدرسة والكتاب، الموجهين قاعدة أولى لنقل الفكر العدواني من حالات فردية أو فئوية إلى ظاهرة اجتماعية .

يقول جابوتنسكي (لقد أفسدت أبناءكم وعلمتهم كيف يحطمون النظام) (أو أحيانا زجاج النوافذ)، وحاولت أن أعلمهم أن التربية الصحية أحيانا، ليس تعلم كيف تقرأ ، بل تعلم كيف تطلق الرصاص ، ولقد فعلت ذلك دائما ولا شبهة لدي في أنني لم الحق أي ضرر بهم ، لذلك أتوسل أن لا يمنعني القدر من القوة والشرف ، في أن أتابع نفس الأهداف لنهاية حياتي ككاتب وكمُرشد).

يظهر الموقف واضحا كل الوضوح ، فدور الكاتب والمرشد هو إتقان القتل، فمعنى التعليم هو تعلم القتل، الكاتب هو الرصاص ، والقارئ هو مطلق الرصاص ، ووظيفة القارئ والكتاب هي خلق قتيل وضحية يخلق هنا بمعنى المدرسة، فهي ليست أكثر من المكان الذي يصنع القبول إلى حالة التمرد، وكسر زجاج النوافذ، لكن التمرد لا يعرف إلا طريقا واحد هو البندقية، وإطلاق الرصاص، أي يصبح التمرد هو الإرهاب الذي يبحث بوعي كامل عن تدمير كامل ، تأخذ الدعوة إلى الإرهاب شكل الضرورة التي لا بديل عنها ، فالإرهاب بديهية لا تحتاج إلى برهان ، وذلك بسبب بساطة تؤكد التربية أيضا ، هو أن العودة إلى فلسطين هي بديهية لا تحتاج إلى برهان وكما أن الانتقال من البديهية إلى البديهية لا يستدعي منطق العلة والمعلول فان إشهار البندقية وإطلاق الرصاص لا يحتاج إلى محاكمة واستدراك .

يقول بيغن (تعلمت منذ حداثة سني عن أبي أننا نحن اليهود لابد أن (نعود) لأرض إسرائيل ، ولا يجوز مطلقا القول أن نذهب أو نساfer أو نأتي ، بل بكل حزم أن نعود ، وذلك هو الفارق الكبير ، وهو فارق شامل كل الشمول) .
لا تصدر التربية هنا عن مرشد يدعو إلى تعميم قانون القتل البديهي ، بل

عن الأب الذي غاص في مياه التعصب الصهيوني حتى لم ير إلا ما تضعه الصهيونية في رأسه فالتعليم إذن ، هو تثبيت المسلمات الغيبية التي تلغي القول ، وتجعل من تكرار الغيبيات قاعدة العقل الأولى ، ولهذا ، فإن العقل المغلق على ذاته لا يقبل ب الذهاب ، ب السفر ، إذ أن هذا يعنى الانتقال إلى مكان جديد ، أما العودة ، فهي الذهاب إلى مكان مألوف أو موجود باستمرار في العقل وفي الروح التي تخلقها الصهيونية ، وتعتقد أنها لم تفارق ارض الميعاد أبدا .

الانتقال إلى فلسفة اللامعقول لا يكثرث بالمكان أو التاريخ ، لأن الروح هي الحقيقة الوحيدة ، الروح اليهودية لم تغادر فلسطين أبدا ، حتى عندما يكون الجسم اليهودي في نيويورك أو إيطاليا وغيرهما ، ولهذا فإنها تعود ولا تذهب . ولا تكثرث التربية الفاشية بالحقائق التاريخية ، فدورها هو إعادة كتابة التاريخ كما تريده الإرادة الإظلامية ، فالعالم يجب أن يكون ما تريده الفكرة أن يكون ، ووسيلتها إلى ذلك هو البندقية والبحث عن الضحية ، لكنها قبل أن تبحث عنها ، تبحث عن صياغة وجه الضحية بشكل يبرر قتلها قبل الوصول إليها ، يقول موشيه منوحن (علمونا في الجمنازيوم أن نكره العرب ، وأن نحتقرهم ، وعلمونا فوق هذا كله أن نطردهم على اعتبار أن فلسطين هي بلادنا لا بلادهم ، وأن بوسعنا الإطلاع على التوراة بهذا الصدد) .

إن هوس العنف الذي يغذي الفكر الصهيوني هو الذي يجعله يقدس تعاليم اليهودي الأكثر إظلامية ، ويمجد كل ما جاء فيها مقدسا لرفع السيف ، يقدس الفكر الصهيوني الموروث حين يكون مرآة كاملة للتربية التي تبحث الصهيونية عنها ، فبالركون إليه يسوغ إظلامها بظلام قديم ، أي انه يتوسل مباركة التدمير بنصوص قديمة لها صفة القداسة ، وحين يلتقي الفكر الصهيوني بالفكر التوراتي ويجد فيه النصير والملاذ ، يصبح النص التوراتي قاعدة تربوية ومحضرا ثمينا على إنجاز كل المجازر الماضية القادمة ، جاء في سفر يوشع (فهتف الشعب وضربوا بالأبواق وكان ، حين سمع الشعب صوت البوق ، أن هتف هتافاً عظيماً ، فسقط السور في مكانه ، وصعد الشعب إلى المدينة ،

وضبط ما في المدينة من رجل وامرأة ، ومن طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف ، سفر يوشع 6/2 وجاء أيضا (وأخذ يوشع مقيدة في ذلك اليوم وضربها بحد السيف وحرم ملكها هو وكل نفس بها ، ولم يبق شاردة ، وفعل بملك مقيدة كما فعل بملك أريحا ، ثم اجتاز يوشع من مقيدة وكل إسرائيل معه إلى لبنة ، حارب لبنة فضربها بحد السيف وكل نفس بها ، ولم يبق شاردة وفعل بملكها كما فعل بملك أريحا) سفر يوشع 10 / 28 .

هذا النص النموذجي الذي يمجّد العنف وحد السيف ، لا يقبع صامتا في صفحات كتاب إظلامي قديم ، بل هو المادة الأولى لتربية الشباب حيث لا يصبح القتل أمرا مبررا فقط ، بل يصبح هو الطموح الذي يسعى إليه الشباب بخط مستقيم ، كي يبرهن عن ولائه لتربيته ولثقافته الموروثة ، ومن أجل أن تتأكد الدولة الصهيونية من الأثر الذي يخلقه هذا النص ، فإنها تجعله موضوعا لامتحان التلاميذ ، ولذلك طرحت في امتحانات المدارس الصهيونية السؤالين التاليين .

1 - هل ترى في تصرف يوشع بن نون والإسرائيليين تصرفا صائبا أم خائبا ، ولماذا ؟

2 - لنفترض أن الجيش الإسرائيلي احتل قرية عربية في الحرب وفعل بسكانها ما فعله يوشع بشعب أريحا ، فهل يكون تصرفه في رأيك حسنا ولماذا ؟

وقد برر البروفيسور الصهيوني جورج تامارين اختيار هذه الصيغة بقوله ، (إن ما قام به يوشع لم يكن المثال الوحيد لهذا النمط من الأعمال في التوراة ، وقد وقع الاختيار عليه لأن سفر يوشع يحتل مكانا مرموقا وخاصة في نظام التعليم الإسرائيلي ، وقد أخذت الإجابة الطاغية عن هذا السؤال الشكل التالي: (كان الهدف من الحرب ينحصر في استيلاء الإسرائيليين على البلاد ، ولذلك فإن الإسرائيليين أحسنوا صنعا إذا احتلوا المدينة وقضوا على سكانها ، نحن لا نريد أن يكون في إسرائيل عنصر غريب) .

ما تبحث عنه الأيديولوجية الصهيونية هو الفاعلية، لذلك فإنها لا تكتفي

بالتعليم أو بالإرسال الإعلامي، بل تريد أن تكون متأكدة من شكل استقبال هذا التعليم ، فتصبح تربية العنف مادة اختيارية، ويبدو نجاحها حيث يمثل التلاميذ لها، أو حيث يصبح كل تلميذ صغير هو يوشع بالقوة، ان انتقل إلى أرض المعركة أصبح يوشع بالفعل لذلك فإن التلميذ اليافع، يقر مسبقا المجازر الواقعة، ويتعهد بأنه سيكررها من جديد، حيث يدخل المعركة بأن يجعل سفر يوشع وهو الكتاب المرموق في نظام التعليم الصهيوني على حد قول البروفيسور الصهيوني يكشف من جديد عن علاقة الفكر الصهيوني بالموروث التوراتي ، حيث تبدو التربية الحاضرة لا تنتمي إلى الفلسفات الكولونيالية الجديدة فقط، بل هي استمرار مخلص لكتاب قديم، وهذا ما جعل جابوتنسكي استمرارا وفيما ليوشع، وفي هذا يصبح يوشع هو البطل القومي القديم الذي استعاد حياته في إسرائيل الجديدة، يوشع هو البطل في الحاضر لأنه رمز البطولة في الماضي، إنه النموذج الذي يسعى أن يكونه كل صهيوني حقيقي، ولهذا يأخذ في المدارس مكانا مرموقا .

إن الصهيونية التي تلهج بلا تعب باسم الأمة اليهودية، لا تستعيد صورة سبينوزا الفيلسوف اليهودي العقلاني ولا تعاليم اينشتاين اليهودي المعاصر الذي رفض أن يكون رئيسا لدولة إسرائيل، بل تستعيد فقط يوشع النموذج الدموي الذي يندرج بسهولة ويسرف في تعاليمها العدوانية .

التربية الصهيونية إذن، هي التقاط كل جوانب الإظلامية البشرية بدءا ب يوشع الذي يمجّد السيف، وانتهاء براعي البقر الأمريكي الذي يبيد الهنود الحمر في سهولهم المسالمة .

وسواء أكان يوشع موجودا أو غير موجود تاريخيا، فإن الفكر الصهيوني لا يخلق نموذجا إلا على صورة يوشع، فهو يقذف بأحقاده وهوسه الدموي، ويصنع منها آلاف الكيانات والبشر ، ويسلحها بأحدث الأسلحة التدميرية، ويجعل منها يوشع معاصرا يدك بها القرى ويقتل السكان، إن التربية الفاشية لا تستدعي التراث، بل تفضل استدعاء روح الأجداد، لأن التراث يحمل الرفض والقبول، أما روح الأجداد فإنها موجودة في فلسفة هتلر في وهم (الآري

النقي)، وفي هوس موسولينى (الرومانى الكامل)، وفى شعارات الفاشى الفرنسى المعاصر جان مارى لوبن، الذى يتحدث عن الحضارة الفرنسية النقية) .

كل فلسفة فاشية والصهيونية منها، لا تعترف بالواقع لأنها لا تستطيع إفراغ العقل وحشوه بالأوهام، إلا إذا أعادت خلق الواقع كما تريده هي أن يكون، وقاعدتها الذهبية دائما هي خلق خطر وهمي، وأعداء وهمين وذرائع وهمية، ثم خلق العقول الملائمة لمحاربة الأوهام وتحقيق الأوهام أيضا، وبما أن الوهم لا حدود له، فإن إمكانية نشر الحقد ضده أو الطموح إليه لا متناهية، ولذلك فإن التربية الصهيونية تخلق الأحلام بشعارات أساسها الآلهة ، لكن ثمن تحقيق الوهم هو إسالة الدماء وتدمير البيوت واغتصاب الأراضي .

فلسفة الرعب والقوة

إن انطلاق الصهيونية من مفهوم التمييز العنصري وممارسته في أشكاله كلها، يقودها أولا إلى تسويغ إفناء الخصم، وثانيا إلى اعتبار الإفناء القاعدة الذهبية التي تبرهن على صدق وصحة مفهوم التمييز ، فالتمييز أو الأعلى يحق له بسبب الصفة التي يحملها أن يخضع من كان أقل منه كفاءة وصلاحية ، ويكون بذلك يمارس حقه طبيعيا ، ويستجيب بشكل مستقيم لقانون : البقاء للأقوى والفناء للأضعف ، وهذا القانون استجابة لنداء الطبيعة لا أكثر، وإذا لم تتكئ الفلسفة الصهيونية على قانون الطبيعة الأعمى، اتكأت على قراءة زائفة لتاريخ الإنسان اليهودي، فهي ترى في هذا التاريخ تاريخا كاملا لاضطهاد الإنسان اليهودي .

فاليهودي في المنظور الصهيوني قد عاش تحت سيف الإرهاب وشبح المطاردة، وعليه بعد انتصاره وقبل هذا الانتصار، أن يرفع السيف على من يفترضه عدوا، ويجعل حياة الخصم سلسلة من القصاص والمطاردة ، ويذهب مناحيم بيغن أكثر من ذلك حيث يعتبر أن اليهودي لن يعيش كإنسان، إلا إذا برهن أنه الأقوى باستمرار ، واستل من قلبه كل معايير الرحمة، وبرهن أيضا أن الاعتراف بالرحمة ومعاييرها هو تهديد للوجود اليهودي .

وإذ لم تكتف الصهيونية بفلسفة الطبيعة وبقراءة التاريخ المزور، لجأت مشتقات الفلسفة الفاشية ، وهو تحقيق المجال الحيوي، فالكيان الصهيوني لا يعيش إلا إذا سور حدوده ، أو خلق لنفسه حدودا يمكن الدفاع عنها ، أو إذا خلق امتدادا طبيعيا يسهل حركته السياسية والاقتصادية والفكرية، ومجال كهذا محاط بالعرب، يفرض أولا ضرورة إشهار السيف المستمر، وإخبار الخصم أن عدم تلقي الرسالة الصهيونية بشكل صحيح، يقود إلى قطع رأسه ، ولما كانت الصهيونية والفلسفة اليهودية الإظلامية مرآة لأكثر التصورات إظلامية في كل التاريخ البشري، فإن الممارسات الصهيونية يمكن لها أن تجد متكأ في الفكر الحديث وفي الفكر الديني القديم ، فالموروث الديني اليهودي كما صاغة عتاة الكهنة ، يظل مصدر وحي وإلهام لكل دعاة الرعب وتمجيد القوة .

يقول حزقيال (لا تشفق أعينكم ، ولا تعفو الشيخ والشاب والعذراء والطفل والنساء واقتلوا الهلاك) ، ويقول التلمود (من العدل أن يقتل اليهودي بيده كافرا ، لأن من يسفك دم الكافر يقدم قربانا لله) وجاء في التلمود أيضا (إن الكفار هم يسوع المسيح ومن اتبعه) . وقال ؟ (يهوذايا) : ((إن هذه الجملة تشمل الوثنيين عامة)) . أما قوله تعالى (لا تقتل) فقد فسرها ميمانود " بقوله (إن الله نهى عن قتل أي شخص من بني إسرائيل) وأضاف (اصفح عن الأمي إذا جذف في حق الله أو قتل غير إسرائيلي أو زنا بامرأة يهودية ثم صار يهوديا)

وهكذا نقف أمام صورتين لمعنى القتل أو ضرورته : تحض الصورة الأولى على القتل بدون النظر إلى مرجع أخلاقي مطلقا ، فالقتل عمل مباح لا يحتمل التحديد أو القيود، ينطبق على الرجل والمرأة ، على الشاب والطفل ، على الشيخ والعذراء النقية ، تكمل الصورة الثانية الصورة الأولى : كل من كان غير يهودي يستحق القتل ، والقتل هو القصاص الكافر وجزاؤه، والمسيح، اتباعه من الكفار، ثم يشمل ذلك كل من كان وثنيا، ويصل في النهاية إلى كل إنسان

يقف خارج الدائرة اليهودية فالعالم ينقسم إذا إلى دائرتين : الأولى ويقف فيها اليهودي شاهرا سيفه، والثانية يقف فيها اللايهودي ينتظر القتل ، يبدو اليهودي مرآة الله على الأرض، يفرق الحدود بين الإيمان والكفر بقدر ما يبدو هو الظل لله على الأرض، أي أن اليهودي إله واحد ومتوحد لا يحتمل وجود غيره على الإطلاق .

لا يختلف جوهر هذه الصورة عن جوهر صورة الآري في فلسفة رزنبوغ الهلترية ، التي تقسم العالم إلى سواد وبياض، إلى مملكة الإنسان وحقول الحيوان، ودور الإنسان هو تطهير الأرض كلها من كل حيوان أو متوحش أوبربري .

يجعل الفكر اللاهوتي اليهودي القتل هو الجمال الوحيد في الوجود، فالجميل هو القاتل لأنه صورة الرب الصالحة، الجمال هو فعل القتل، ولا يصبح العالم جميلا إلا إذا طهره السيف اليهودي من أعداء اليهود، وبسبب البحث عن هذا الجمال، تعيد بروتوكولات حكماء صهيون شرح التعاليم الأولى بلغة أكثر بساطة ووضوحا، إنها تنقل الفكر الظالم إلى مستوى التعاليم الكنسية المجردة، إلى واقع الفعل السياسي الذي يعتمد على الرعب، ولما كانت الأغلبية من البشر رعاعا، والندرة منهم ذوي التفوق والامتياز، فإن أقوم السبل لحكم العالم هو إقامة الحكم على أساس التخويف والعنف، لا الحكم القائم على النقاش الجماعي .

يستطيع الحكماء فرض معايير التمييز العنصري المطلق ، فالعالم يقسم إلى رعا ع وإلى متفوقين ، وللمتفوق الشامل الحق في حكم العامل الشامل، ولهذا فإن الحكماء، لا يتحدثون عن مملكة أورشليم أو أرض الميعاد أو المدينة الفاضلة ، بل يقولون صراحة بـ " أقوم السبل لحكم العالم " ، فالتمييز يحكم العالم بأسره، وسبيله في الحكم والسيطرة لا يقبل بالحوار وتبادل الرأي والمناظرة، بل يقبل بأحكام المتفوق وهي : التخويف والعنف، والسياسة الوحيدة هي إذا القتل، أي أن سياسة الإنسان المتفوق الوحيدة هي الحرب ، والحرب لا تكمل السياسة، بل هي بداية السياسة ونهايتها ، أو بشكل آخر .

إن مفهوم الذي يقبل بالحوار ، هو علامة الضعف والجنس الأسفل والأدنى ، وكما يقسم العالم إلى أعلى وأدنى ، فإنه يقسمه أيضا إلى حرب وسياسة ، والسياسة ترتبط بالأدنى دائما .

ويعتقد حكماء صهيون إنهم ينهلون معرفتهم من التاريخ ، ومن التجربة الإنسانية ، فهم يعتقدون إنه وفي بداية تكوين المجتمعات، خضع الناس للقوة الوحشية العمياء، ثم خضعوا للقانون ، وكلاهما واحد . تعبر الصهيونية في هذا القول عن ثلاث حقائق أولها، أن القوة الوحشية جزء من الطبيعة الإنسانية الأولى ، إنه الفطرة التي لازمت الإنسان منذ ولادته ، والحقيقة الثانية أن الصهيونية لا تقبل من تاريخ الإنسان : إلا جانبه الوحشي ، فهي، تتعامل مع الفلسفة اليونانية المجددة للجمال الإنساني ، ولا تعترف بفلسفة الأنوار ، التي تقول بحق جميع البشر بالعدل والمساواة ، ولا تقترب إطلاقا من الأفكار الإنسانية الحديثة التي دعا إليها برتراندرسل أو البرت أنيشتاين، بل تذهب إلى مرحلة الإنسان ما قبل الإنسانية، أي أنها تجد غايتها الفلسفية بشكل واضح في مجتمعات القطيع البشري، حيث كان الإنسان غريزيا وبعيدا كل البعد عن مراحل تطور الإنسانية العقلاني ، تعترف الصهيونية بالغريزة العمياء، وترجع إلى الزمن البدائي الذي كان أسيرا للغرائز، ولهذا فإنها لا تعترف بتطور المجتمعات الإنسانية عقلا وقيما وثقافة .

تصدر الحقيقة الثالثة عن الحقيقة الثانية، إن عدم اعتراف الصهيونية بتقدم الفكر البشري يجعلها تساوي بين القانون بالمعنى الحديث وقانون القوة الوحشية القديم، وبذلك تكمل دورتها الإظلامية، فهي مع الحرب ضد السياسة ، ومع القمع ضد الحوار ، ومع الغرائز ضد العقل ، ومع القديم ضد الجديد ، ومع اليهودي ضد من لا يكون خاضعا لليهودي، وتصل هذه الإظلامية إلى أعلى مراتبها حين يقول الحكماء نحن مصدر الإرهاب الرابع في كل مكان، ويتهالك على خدمتنا أناس ينتمون إلى مختلف الملل والنحل، أو يقولون، وأما شعارنا فهو القوة والرياء، ففي الأمور السياسية يكون النجاح وليد القوة، وبخاصة عندما تكون القوة اللازمة لرجل السياسة والحكم مطلوبة بالعبقريّة، ويجب أن يكون العنف مبدأ قاعدته الرياء والمكر .

لا ترفع الصهيونية راية الرعب والإرهاب والحرب والقوة فقط، بل تستهزئ بكل المعايير الأخلاقية الإنسانية ، مما يجعلها تمجد الرياء والمكر، وترى فيهما صفات ملازمة للإنسان العبقري ، على أية حال إن الفلسفة تضع الإنسانية كلها في دائرة الشر وتبيح دمها، ولا تستطيع أن تتقبل المعايير الإنسانية السوية، بل إنها تنكر مفهوم الإنسانية أصلا ، لأن هذا المفهوم يقول بوحدة المجتمع الإنساني ويتطور العقل الإنساني وبارتقاء الثقافة الإنسانية ، أما الفكر العنصري، فإنه يطرد الإنسانية ويبرر ذبحها ويحتكر لذاته فقط صفة الإنسانية، وإنه لا يعترف بالإنسانية إلا إذا اعتبرها مرتبة دونية ، ورفع نفسه فوقها مراتب، وأخذ صفات الرب وأصبح ربا للبشرية .

ويعطي بن غوريون لفلسفة الرعب والقوة أساسا منطقيا ، فكما الماء وجد من أجل الشراب والهواء من أجل التنفس، فإن البندقية وجدت من أجل إطلاق الرصاص ، والجندي من أجل القيام بفعل القتل، يشكل الناس الذين يحملون السلاح وتوجد لهم قوة لا توجد للغير خطرا على الجمهور وعلى أنفسهم، وأعني بذلك الناس الذين يتمتعون بقوة تزيد عن غيرهم ، وحين لا تكون هذه القوة خاضعة لسلطة عليا ، فإنهم يشكلون خطرا جماهيريا، هؤلاء الناس الذين نمدهم بالسلاح، وظيفتهم أن يقتلوا وأن يتعرضوا للقتل ، هذه هي وظيفة الجندي، وهذه مهمة العضو في الهاغاناه، ويجب رؤية الأمور بكامل وحشيتها، ويجب أن لا ننسى أنه لا يوجد إنسان بصفات ملائكة، كل إنسان مكون من لحم ودم ، معرض في ظروف معينة أن يستغل قوته الزائدة إذا لم يكن تابعا لإطار من شأنه أن يمنع هذا الاستغلال .

يعيد بن غوريون تعاليم حكماء صهيون ويعطيها طابعا من الحكمة والمنطق، فهو يفترض أن الإنسان المسلح وجود طبيعي يخلق ويتطور كما تخلق وتتطور كل الظواهر الطبيعية الأخرى، فالسلاح جزء من الوجود، والجندي المقاتل ينمو كما تنمو النباتات، وبعد أن يستند إلى الفلسفة الحيوية التي تتضمن دائما مفاهيم وقوانين الغاب ، يعود فيتكلم عن الاقتصاد السياسي للقوة فالقوة، إن لم تستعمل أصبحت خطرا على صاحبها وعلى المجتمع، ولهذا يجب البحث في

بعض القنوات التي يتم فيها تصريف القوة الزائدة، ممارسة العنف هو ضرورة لتوازن الإنسان والمجتمع، وبدون هذه الممارسة يصبح المجتمع معرضا للدمار الداخلي، تشبه قوة العنف عند بن غوريون الطاقة الجنسية، إن كبتت أعطت جملة أمراض نفسية، فصوصن الروح والبدن تستلزم ممارسة العنف بين حين وآخر، بعد هذه الفكرة يصل إلى الأداة ، إلى قوانين تنظيم طاقة العنف ، والتي تبحث عن مصادر ومواضع إشباعها، ويجد هذه الأداة في السلطة العليا التي لا تكبح العنف، بل تقوده كي يتحرر من قيوده الداخلية .

فالدولة في تعريف بن غوريون هي القوة التي تقوم بترشيد العنف أو تقوم بتنظيمه ، ثم تدفعه في الطريق الصحيح ، فأساس الدولة إذا هو وجود العنف الذي يحتاج إلى استثمار وتنظيم.

إن هذه الطريقة في التفكير تعتبر أن العنف غريزة طبيعية، وأن القتل ضرورة طبيعية ، فالإنسان يختلف عن الملاك لأنه لا يتوازن إلا إذا قتل، إذا استعمل طاقاته المدمرة الزائدة . والمفارقة هنا، أن بن غوريون يقترب في تحليله من مفهوم التسامي، فالطاقة الكامنة يمكن تحريرها بواسطة أشكال مختلفة، الرياضة والفن والعمل الاجتماعي، لكن بن غوريون لا يجد هذا التسامي إلا في ممارسة القتل، فهو شكل التسامي الوحيد الذي يحرر الغرائز المكبوتة .

يتهاوى منطق بن غوريون بسهولة لعدة أسباب، فهو يتحدث عن غريزة الجندي ولا يسأل عن درب الجندي والسلاح، ويتحدث عن الدولة كمنظم للعنف ولا يتحدث عن دور الدولة في تربية العنف ورعايته، إنه يعطي للعنف وللدولة وظيفتين عضويتين ترتبطان بعلم الحياة لا أكثر، مع أن الجندي والدولة والعنف مرتبطون أصلا بمنطلقات الفلسفة الصهيونية وأهدافها، والهاغاناة ليست نباتا طبيعيا بل تنظيما إرهابيا له قواعده السياسية والاقتصادية والتنظيمية .

إن مأزق الصهيونية، أنها لا تستطيع أن تبرر فلسفة وحشية في عالم نزع إلى الحضارة، ولذلك فإنها تخفي الوجه الوحشي بمفردات معاصرة مقبولة .

إذا كان بن غوريون يخفي الفكر الإرهابي وراء ألفاظ فلسفية مجردة، فإن إيغال الون وارثر كوستكر يشيران إلى الحقائق العادية، يقول إيغال الون (إن

العملية قامت على خطة، ويقصد بذلك مجزرة دير ياسين - قوامها إلقاء العرب في قلوب الجماهير العربية، فأخذ العرب بالهرب بالآلاف، كان ذلك قبل خمس أيام من إعلان الدولة اليهودية) ويقول أرثر كوستكر (كان حمام الدم في دير ياسين عاملاً نفسياً حاسماً في نزوح الجماهير العربية من فلسطين) ويقول الكاتب الصهيوني ميخائيل (إن مذبحة دير ياسين كانت مقصودة ومذبحة لإرهاب العرب وحملهم على ترك قراهم) .

الإرهاب إذاً، هدف بحد ذاته، تعبير عن فلسفة واقتصاد للوقت والفعل، وسياسة كاملة، فالمسائل لا تحل بسرعة إلا إذا كان الإرهاب قوامها، ولهذا فإن البراءة أو الحق ليس لهما معنى ، لأن المطلوب هو فاعلية الإرهاب وتحقيق أهدافه، والهدف هو إلغاء الآخر بصرف النظر عن الأداة المستعملة في ذلك .

على الرغم من أن الصهيونية تحاول أن تجعل فلسفة القوة جزءاً من الطبيعة أو ضرورة طبيعية لا غنى عنها من أجل توازن المجتمع، فإن كل هذه الفلسفة ليست إلا مقدمة لسياسة استعمارية عنصرية ، الآخر ليس إنساناً، وعليه أن يتخلى عن أرضه للإنسان الحقيقي أو للكيان الحقيقي الذي يحتاج إلى مجال حيوي ضروري له .

يقول مناحيم بيغن (عندما نشرع ببصرنا إلى الشمال نرى سهول سوريا ولبنان الخصيبة، وفي الشرق تمتد وهاد دجلة والفرات الغنية وبترول العراق، وفي الغرب بلاد المصريين، لن يكون لدينا القدرة الكافية على النمو، علينا أن نسوي قضايانا من مواقع القوة، وعلينا أن نجبر العرب على الطاعة التامة) .

العنف في الصهيونية غريزة، والغريزة تنمو، والبلاد العربية هي المجال الضروري لإرضاء حاجة هذه الغرائز، وبما أن العرب موجودون في أرضهم، فإن الغريزة لن تمارس إلا قوانينها ، وهما قانونا الإكبار والطاعة، فالصهيوني يمارس الإكبار، والعربي يمارس الطاعة، وجوهر هذين القانونين هو القوة التي تسوي الأراضي وتمهدا وتسير فوقها كما تمهد الإرادة العربية وتسويها وتسير فوقها .

ويتضمن الفكر الصهيوني دائماً عنصرين: العنصر الاستعماري المباشر،

والعنصر الإيديولوجي الذي يحجبه فالدولة، لا تولد العدوان بل تنظم الطاقة العدوانية، والكيان لا يتوسع بسبب طبيعته العدوانية، بل يتوسع بسبب حاجته إلى النمو، والإرهاب ينطلق من التربية الصهيونية، وهو ينطلق لإجبار العرب على الهرب، تحجب السياسة الصهيونية وجهها دائما بقناع الأفكار والتعاليم، ولكن حجم وحشيتها وانفصاح أهدافها يجعل الأفكار تتساقط وتسفر عن الوجه الحقيقي، والوجه، هو الصهيوني الذي لا يتحرك إلا إذا كان الإرهاب له بوصلة وهدفا وغاية ووسيلة.

الذاتية المطلقة

ليس مفهوم الذاتية المطلقة لغزا في الفلسفة الإرهابية، فهو واضح في التعاليم القديمة التي تقول ب شعب الله المختار، وفي التعاليم الحديثة التي تقول إن عاصمة تجمع أحفاد هرتزل وكافكا وشاغال هي أسمى العواصم، والعاصمة المذكورة ليست إلا القدس الفلسطينية المحتلة.

إن مفهوم الذاتية المطلقة لصيق بكل التعنت والإظلام الملازمين للحركة الصهيونية، إذ أنها في عدم اعترافها بالحقائق التاريخية وبتطور المعطيات الإنسانية وبحق الشعوب في العيش في أراضيها بسلام، وباعتمادها المطلق على التمييز العنصري، الأمة اليهودية العاملة بدون الرسالة الكونية تصل بالضرورة إلى اعتبار اليهودي مخلوقا مغايرا يبحث عن عظامه بعد ألف ألف عام، وتجبر الإنسانية جمعاء على البكاء على معاناته، ولهذا فليس غريبا أن تعتبر الصهيونية إن تاريخ الفاشية هو تاريخ عدائها لهم، علما أن البشرية جمعاء كانت ضحية للفاشية، وأن سقوط الفاشية لم يكن نتيجة للنضال اليهودي، بل كان نتيجة لنضال القوى الديمقراطية في العالم، والتي تنكسر بسبب ديمقراطيتها مزاعم الفلسفة الصهيونية.

إن الذاتية المطلقة، هي التي تجعل الصهيونية لا ترى في التاريخ إلا تاريخ اليهودي، فضحايا الفاشية هم اليهود، وضحايا الإرهاب العربي هم اليهود، وضحايا المجتمع الاشتراكي على حد زعمهم هم اليهود، فاليهود هم بداية العالم ونهايته، وهم المعيار الذي تقاس به عظمة الإنسانية أو انحطاطها، إنهم

الحق الكامل، فمن اختلف معهم كان على باطل، ومن اتفق معهم اقترب من الحق، فلا أحد غيرهم يعرف معنى الحقيقة .

يقول جابوتنسكي (كل إنسان غيرك هو على خطأ، وأنت وحدك على صواب، ولا تحاول أن تجد أعذاراً من أجل ذلك فهي غير ضرورية وغير صحيحة وليس بوسعك أن تعتقد بأي شيء في هذا العالم إذا اعترفت ولو مرة واحدة أنه ربما يكون خصومك على صواب، فهذه ليست هي الطريقة لتحقيق أي أمر، لا توجد في العالم إلا حقيقة واحدة هي بكاملها ملك لك ، وإن لم تكن واثقاً بها فأبق في بيتك، ولكن إن كنت واثقاً لا تتطلع إلى الوراء، ستأتي في اتجاهك) .

اليهودي ليس الحقيقة ، إنه الكيان الذي تسعى إليه الحقيقة، فبدون وجوده لا وجود لحقيقة في هذا العالم، إن ربط الحقيقة بدين واحد هو الدرجة العليا من الإرهاب ومن نفي الحقيقة .

فالحقيقة الإرهابية لا تحتل القياس أو التطور أو النسبية، فهي كاملة لارتباطها ب أفضل الأجناس، وهي بالتالي أساس التحليل والتحرير، وكل عمل ينطلق منه يكون صحيحاً بما فيه القتل والإرهاب والعنقودية والإبادة، هذا الإرهاب الفكري هو الأساس الأيديولوجي لكل أشكال الإرهاب المحتملة، طالما أن كل نقد أو اعتراف بما هو غير يهودي، يعتبر تجاوزاً أو تطاولاً على الحقيقة الكلية، أي الحقيقة الصهيونية .

ليست الحقيقة في الفكر الصهيوني إلا ما يبرر السياسة الصهيونية فالحقيقة إذا ملازمة للسياسة، أو بشكل أدق، للمصلحة الصهيونية، المصلحة هي معيار الحقيقة ، كل الطرق التي تؤدي إلى المصلحة هي الطرق الحقيقية ، والأخلاق والمعارف لا تكون حقيقة إلا إذا كانت في خدمة الحركة الصهيونية، وبناءً على هذا المنطق المستبد، يصبح قتل الأطفال دفاعاً عن الحقيقة، ونشر الدعاية والرذيلة دفاعاً عن الحقيقة، ودعم الأنظمة الديكتاتورية والعنصرية كذلك .

يقول مناحيم بيغن (إن أكثر ضرورة هو الشعور الداخلي الذي يحول ما هو (غير شرعي) إلى (شرعي) وما هو (شرعي) إلى (غير شرعي) و (مبرر) لقد كنا مقتنعين (بالشرعية) المطلقة لأعمالنا (اللاشرعية).

إن مفهوم الحقيقة في الفلسفة الإرهابية هو النسبية المطلقة، هو خدمة المصلحة المباشرة، وبذلك تنقلب كل القوانين والنواميس المتوارثة في الفكر الإنساني، ولا يظل إلا معايير مناحيم بيغن التي تضع كل حقيقة العالم في شعور الصهيوني الداخلي، الذي يعتبر أن كل ما يخالف إرادته هو نقيض للشرعية، وأن كل ما يقوم به هو تجسيد الشرعية الكامل فالفلسطيني والمسيحي والقوى الديمقراطية كائنات لا شرعية، لأنها تواجه الطموح الصهيوني .

والغارات وإلقاء الغازات وتسميم الآبار ونسف البيوت وبيع الديكتاتوريات كلها أمور شرعية، وقد تصبح الأمم المتحدة غير شرعية حينما تدين عدوانا أو منهجا صهيونيا، إن اليهودي ذو شرعية مطلقة لأنه إنسان من نموذج خاص. يقول مناحيم بيغن (من الدموع والنار والدم والرماد خلق صنف جديد من البشر لم يعرفه العالم لأكثر من ألف وثمانمائة سنة وهو (اليهودي المحارب) ذلك اليهودي الذي ظنه العالم ميتا ومدفونا لن يبعث قط ، وهو قد بعث من جديد، لأنه قد تعلم تلك (الحقيقة البسيطة) من الحياة والموت، وأنه لن يسافر ثانية إلى حافة القبر، وأنه لن يزول عن وجه الأرض .

إن استعمال كلمة صنف جديد من البشر، تكشف عن جديد كل الوهم والخطورة والعنف الذي يدعو إليه الفكر الصهيوني، والذي جعل من اليهودي وجودا فوق البشر، وله قوانين وحقائق تختلف عن قوانين وحقائق البشر ، ويأخذ هذا الفكر الإرهابي كل أبعاده حين يصف بيغن العناصر التي جبل منها (اليهودي المحارب) الدم ، الرماد، النار، الدموع، وهي عناصر عزيزة على كل الفلسفات العرقية والشوفنية والفاشية في العالم .

إن الجديد عند بيغن، هو ليس الحركة الصهيونية كوليده للاستعمار الكلاسيكي والاستعمار الجديد، بل جديده الأساسي هو اليهودي المحارب، فلا

يكون اليهودي يهوديا إلا إذا كان محاربا، ووجوده يقترب بالبارودة، وحركته بالمدافع، وكل تفوقه وامتيازه هو تمجيد لإرادة القوة وتعظيمه لرموز الدم والرماد والنار، والدم هو الرعب، والرماد هو الهدم، والنار هي سحق الحياة. يستعيد مناحيم بيغن كل التراث الإنساني العدواني من (القطيع المتوحش) وصولا إلى هتلر مرورا بنبيرون وهولاكو، ويصوغ من هذا التراث فلسفة جديدة لإنسان جديد، نرى هنا أن بيغن يفصل التراث الإنساني إلى جزئين من دون أن يدري، فالصهيونية هي تطوير الفكر الإنساني العدواني والإرهابي في زمن الإمبريالية، أو أنها التطور الكامل في زمن الإمبريالية لأكثر أشكال الفكر إرهابية في التاريخ الإنساني، وما استعمل كلمات الرماد والدم وألف وثمانمائة سنة إلا تعبيرا واضحا عن عبادة الإرهاب القديم والحديث، فالفكر الإنساني يتحدث عن الحياة في حركتها ونموها وصعودها، أما الفكر الإرهابي فلا يمجّد إلا الموت، والقديم لا تقول الذاتية المطلقة بإنسان آخر متفوق عليها، ولا بإنسان آخر يقاسمها الرأي أو الأرض أو القرار، فهي الرأي والقرار، ومن يعارضها مصيره الخضوع.

كتب تلميذ في إحدى مدارس السهل الساحلي (كان الهدف من الحرب، ينحصر في استيلاء الإسرائيليين على البلاد، ولذلك فإن الإسرائيليين أحسنوا صنعا إذ احتلوا المدينة وقضوا على سكانها نحن لا نريد أن يكون في إسرائيل عنصر غريب) هو غريب بالضرورة عن الجنس اليهودي، ولهذا يطبق عليه قانون الاستيلاء أولا، وإذا قاوم يطبق عليه قانون الإفناء والتلميذ الصغير يتحدث بسهولة عن الاحتلال والغرباء والقضاء على السكان، ويعتبر هذه الممارسات أمورا عادية لا تستقيم الحياة بدونها، ويعطي لها صفة (أحسنوا صنعا) معتبرا وفقا لتربيته الفاشية، أن عدم القضاء على السكان هو أمر سيئ، فالوجود اليهودي هو نفي مباشر وأتوماتيكي للآخر .

وكما توجد الذاتية المطلقة، توجد (الذاتية السفلي)، والأولى هي البياض والطهارة والنظافة، والذاتية الأخرى هي الدونية والسوداء والقذارة . يقول الكاتب موشى مناحيم (لقد طبعوا في قلوبنا الفتنة بالترديد

المتواصل أن أرض الوطن يجب أن تصبح لنا مطهرة من الأجانب، نظيفة من الغرباء الفلسطينيين العرب) .

ومع أن هذا القول، يأخذ صفة الاحتجاج، فإنه يشير إلى شكل الفكر الصهيوني الذي يعتمد التريد والتكرار، وهو تقليد فاشي، حتى يصبح اليهودي كتلة من الحقد أو عقلا مغلقا يدفعه الإيمان المطلق إلى تنفيذ كل ما يجئ في الكتب والخطب والإذاعات، ولذلك يقرن الغريب بصفة عدم النظافة، فالأرض لا تكون طاهرة ومطهرة إلا إذا أفنى اليهودي المحارب كل عنصر غريب يسير فوقها .

يرتبط مفهوم الذاتية المطلقة بفكرة الهيمنة والسيطرة المستمرة، فالجنس السامي لا يعبر عن سموه ، إلا إذا برهن عن دونية الآخرين، وهو لا يرتاح إلا إذا أصبح كل شيء حوله تحت تصرفه وفي متناول يده وبدون حيازة مصير الآخرين.

والتحكم به، يبقى الذاتية المطلقة في حالة توتر مستمر ، كما أن عدم استمرارها في الاستيلاء وفي إخضاع الآخرين يعني تحولها إلى جنس بشري عادي، ولذلك يقول بن غوريون مخاطبا التلاميذ، إن خريطة إسرائيل ليست بخريطة بلادنا، لدينا خريطة أخرى، وعليكم أنتم طلبة وشبيبة المدارس اليهودية أن تجسدوها في الحياة، وعلى الأمة اليهودية أن توسع رقعتها من الفرات إلى النيل) .

إن كلمة " الخريطة الأخرى " هي شعار استراتيجي يلبي النزعة العدوانية المستمرة التي تغذي كل فكر يدعي التفوق، فالصهيونية تبدأ بجزء من فلسطين، وبعد احتلاله تحتل فلسطين كاملة، ثم تشرع في احتلال الأراضي العربية، في "الخريطة الأخرى" في الفكر العنصري لا يحددها المكان، لا يحددها الزمان، إنما هي ضرورة المجال الذي يلبي المصالح الصهيونية من ناحية، والذي يلبي الشهوة الداخلية التي يقودها التعصب الأعمى، لا تقاتل النزعة العدوانية من أجل مصالح محددة فقط، إنها تقاتل أيضا من أجل إرضاء دوافعها الداخلية التي لا تعتبر الإنسان موجودا، إلا إذا كان مقاتلا، وكان احتلال سيناء

والجولان هو جزء من الخريطة الأخرى، وقصف المفاعل النووي العراقي وقصف مقر القيادة الفلسطينية في تونس واحتلال جزء من جنوب لبنان، والخارطة هنا لا تخضع للمفهوم الجغرافي، فهي مرشد عضوي يطلق طاقات القمع والرعب إلى أماكن مختلفة في هذا العالم، ويرسلها إلى كل مكان يعارض الإرادة اليهودية التي لا تتفتح إلا إذا محت كل أثر غير يهودي .

تقول التوراة الآن إذا اضرب أمامك واحظر عليه كل ما يملك لا تترك له شيئاً اقتل الكل، الرجال والنساء والأطفال والرضع، الأبقار والجمال والحمير.

الآخر هو الإنسان غير اليهودي ولأنه كذلك قدمه مستباح يجب أن لا (تترك له شيء) (الإطلاق هنا صريح وكامل اقتل الكل والكل هو الأجناس البشرية المختلفة عن اليهودي، إذا كان الرعب لا منطق له، فإنه ينطبق على الإنسان بقدر ما ينطبق على الحيوان، فغريزة الدمار تواجه الحياة في أشكالها كلها ، إنسانا كان أو حيوانا، وبعد هذا الإفناء تصبح الأمور والأشياء والعوالم وديعة في يد اليهودي، وفي هذا الإطار تقول التوراة، إن هذه المدن الموروثة إليك من مولاك الرب .. فالفكر الإرهابي يمارس حقه الإلهي، فيأخذ مدن الشعوب ولا يبقى فيها أحدا ، فإن لم يفعل ذلك، يكن مخالفا لوصايا الرب، أي أن السلام والتعايش مع البشر، هما مخالفة صريحة لتعاليم الرب الذي أورث اليهودي البشرية قاطبة .

الروح العمياء

الصفة الأولى التي يحملها الفكر الصهيوني هي الإيمان المطلق بالرسالة الإلهية للفكر اليهودي، والإيمان لا يرضى أبدا بمفهوم الأسباب أو العلة والمعلول، أو السبب والنتيجة، فعلى الأمور أن تسير كما يريد لها الفكر أن تسير ، وعلى هذا فإن الإرادة هي خالق العالم الوحيد، وأداة الإرادة هي القوة، ويقدر ما تكون الإرادة قوية، يكون تمجيدها للقوة هو عملها الوحيد ، لا يولد اليهودي في الفكر الصهيوني في المجتمع ولا في التاريخ، إنما ينزل مباشرة من الفكر، والموجه له في حياته وأعماله ليس الواقع بل الفكر فقط، وواجب الصهيوني المؤمن أن يعيد صناعة الواقع كما يعلن عن انتصار الفكر .

يقول أحد الصهاينة (لقد كنت فردا من أفراد العصابة، ونشأت في نعيم الاستيطان في القدس، إلى أن بلغت سن الخامسة عشرة من عمري، تشبعت لمدة خمس سنوات من الحياة اليهودية الكاملة من القومية اليهودية السياسية، إلى أن أدركت سن العشرين، وكانت المدرسة تطعم أبناءها بأفكار مؤسسها هيرتزل، وكان من أبناء صفي موشيه شاريت شرتوك قبل أن يغير اسمه بعد قيام الكيان الصهيوني، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزارة في الكيان الصهيوني خلال الفترة الوجيزة التي انسحب فيها بن غوريون من الحكم) .

يستعمل الصهيوني الكلمات وفقا للصراحة الفاشية التي ربتة عليها التربية الصهيونية، فهو يؤكد على كلمة عصابة، ويعتبرها شكل المدرسة الأعلى، ثم يضيف كلمة النعيم الاستيطاني إلى كلمة العصابة، فالنعيم عنده أن يكون في عصابة قائمة على احتلال أراضي الغير، ويعبر عن فخره واعتزازه حين يعترف ب تشبعه بالروح اليهودية الصلبة، وب القومية السياسية، ويصل افتخاره إلى الحد الأعلى حين يشير إلى اسم إرهابي آخر كان معه في العصابة، وأصبح رئيسا للدولة الصهيوني الحقيقي، هو الذي يولد ويتربى في أحضان العصابة وبعد هذه التربية يصبح قادرا على فعل كل شيء، فصاحب الأمر في دولة عنصرية استيطانية هو ابن شرعي لعصابة، ولن يكون عمله القيادي إلا إعادة ترتيب شؤون العصابة الكبرى أي الكيان الصهيوني .

إن تعميم مفهوم العصابة كي يشمل مجتمعا بأسره، هو إنجاز فريد لم تحققه إلا الصهيونية، حيث يجتمع التبجح الأعلى والأنانية الجماعية المطلقة والاستهتار الشامل بكل اللغة الإنسانية المألوفة، ف كلمة عصابة وصف مرذول في كل لغات العالم إلا في التربية الصهيونية، فهي مجال فخار واعتزاز، وتربية العصابات هذه هي التي تعطي الموقف الصهيوني العادي الذي يقول كل ما يريد (نحن أوائل المتخرجين من المعبد المقدس للقومية اليهودية السياسية نذرنا أنفسنا وأقسمنا لتنفيذ الوطن اليهودي بأي ثمن كان و لنظهر فلسطين من العرب) .

تأخذ الروح العمياء كل صفاتها في هذا الفكر المظلم، فالتخرج لا يتم من

المدرسة، ومدرسة كلمة علمانية وعقلانية، بل من معبد مقدس، وينذر المتخرج نفسه على العمل من أجل قضية مقدسة ضد قضية ملوثة وكافرة، والقضية المقدسة هي تطهير فلسطين من الوجود العربي القذر .

يرتكب الفكر الصهيوني في هذا التصريح خطأين أولهما، أنه يضع المقدس مباشرة في خدمة السياسة لأنه يربط المعبد بالقومية اليهودية السياسية، بحيث يكون المقدس في خدمة الأهداف التي يرسمها السياسي بدلا من أن يكون السياسي في خدمة المقدس فعلا، والرجوع إلى المقدس هنا مجرد وسيلة وذريعة لتحرير كل ادعاءات رجل السياسة الذي يستعمل كل أنواع التضليل من أجل الوصول إلى أهدافه ، أما الخطأ الثاني، أن الصهيوني المتحمس يستعمل اسم فلسطين، ويعلن أنه ينذر نفسه لاغتصاب بلد محدد هو فلسطين، كي يعطيه فيما بعد اسم إسرائيل، فهدف التربية التي تستعمل المقدس هو نقل الأرض بالقوة من حالة طبيعية اسمها فلسطين، إلى حالة جديدة اسمها إسرائيل .

يحمل هذا الفكر الإرهابي صفات كثيرة ليس آخرها التعصب، والتعصب في الفلسفة الصهيونية ليس تعبيراً عن فكر بدائي أو نقص في المعرفة والمعلومات، بل هو نتيجة لاستعمال كل خبرات الأنظمة الاستبدادية والفاشية من أجل خلق فكر مغلق على ذاته في جمود وتعنت لا نظير لهما .

إن الآلة الصهيونية تستخدم كل معطيات ومنجزات الغرب الغنية في التربية والإعلام وعلم النفس ، من أجل خلق جمهور صهيوني ملتزم ومنغلق على ذاته، أي أن الصهيونية تستخدم منجزات العلم من أجل استعمالها في تربية هدفها في نشر وتكريس كل التصورات والمفاهيم المعادية للعلم والعقل، وبسبب هذا، تأخذ التربية الصهيونية شكل الطقوس الدينية، وتصبح المدرسة معبداً، عقلاً لا ابتكار وخلق كل أدوات التدمير والإرهاب .

وتأخذ الروح العمياء شكلها الكامل عند الحاخام الإرهابي كاهانا الذي يردد بأسلوب ساخر يكشف عن كل الإظلام الفكري الصهيوني (أنا قنبلة نووية)، وباستعمال هذا التعبير، فإنه لا يريد أنه يقتل عدداً محدوداً من العرب،

بل يريد إفناء العرب جميعا، فطاقته الدينية الروحية تجد أدواتها الصحيحة في القنبلة الذرية، بل إنه يسبغ على الإرهاب طابعا دينيا حين يقول، (كلما كان التعجل بالحرب المقدسة التي تبيد العرب، كلما تم التعجيل بخلاص العالم وظهور المسيح المنتظر ليعيش اليهود في سلام لالف عام) .

لا يظهر المسيح في فكر كاهانا : إلا إذا تم قتل العرب، فقتلهم واجب ديني من أجل خلاص العالم وعودة المسيح فكأن المسيح، يظل غائبا ما دام العنصر العربي، وكاهانا بدعوته إلى إفناء العرب، إنما يستجيب لمطالب المسيح، خدمة الرب الكاملة هي إفناء العرب الكامل .

أخذ كاهانا تعاليم النازية، لكنه يصوغها بلغة رب أبدعه خياله الإرهابي المريض لأن ربه الحقيقي هو الإرهاب، ومسيحه المنتظر ليس فيه من المسيح شيئا، لأنه نبي قصارى دوره نشر الموت والدمار ومع أن كاهانا يتهم على بيريز فإن ذلك لا يغير من حقيقة الصهيونية، فالتعاليم التي ينادي بها كاهانا وغيره من المتعصبين المتدينين ليست إلا امتدادا للفكر الصهيوني اليهودي الذي تعتمد المدارس الرسمية الصهيونية، وكل ما في الأمر أن بيريز الذي أتقن لغة السياسة والإعلام، يصوغ الإرهاب بغارات الطائرات وتوسيع السجون ، أي يصوغه عمليا ويستعمل لغة معتدلة ، أما كاهانا فهو الصهيوني البريء الذي يعيش حالة الصهيونية العذراء والنقية، فهو يقول فكره بلا أقنعة أو دبلوماسية، إنه الصهيونية في أكثر حالاتها نقاء وصفاء، ومشكلته أن صدقه يجعله حالة فضائية، فهو يفضح الجوهر الحقيقي الذي يتستر عليه الدبلوماسي بيريز، فالأول كما الثاني يتطلع إلى الخلاص من العرب، والفرق بينهما هو الخبرة العملية وفن استعمال الكلمات، فالصهيونية لا تنقسم كما لا ينقسم الصهاينة، وكل صهيوني يعتبر الإرهاب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق، يقوم العقل على إقامة علاقة منطقية بين السبب والنتيجة، بحيث يكون السبب متفقا في معناه مع النتيجة، أما الصهيونية فإنها تقلب المعايير فتوحد ما لا يتوحد، وتعطي صفة إيجابية لما هو سلبي وصفة سلبية لما هو إيجابي .

وعكس العلاقات هذه يندرج في كل تاريخ الحركة الصهيونية التي تهجر

الفلسطيني من أرضه بالقوة، ثم تستعمل قوتها لتقنع يهوديا يعيش آمنا في بلده على الهجرة لفلسطين، وتعمل الصهيونية على شكلين من التهجير : تهجير الفلسطيني وتهجير اليهودي، ومن هذه الهجرة الثنائية تبني كيانا سمته الأولى هي الاغتصاب .

يقول جابوتنسكي (أقول، أن أبني الذي يعمل في الهجرة اللاشرعية لإيصال اللاجئين اليهود إلى فلسطين يكتسب شرفا لا يحق أن أناقشه معه) . الشرف في العرق الصهيوني هو تحقيق الهجرة المزدوجة، هو قلب العلاقات السوية، أو هو طرد الإنسان الفلسطيني من أرضه إجبارا وإكراها، أو ويكون طريقه الموت .

الشرف الصهيوني هو تعميم الهجرة وتمجيد الموت

ولا تتجلى اللاعقلانية في قلب المعايير المنطقية البسيطة، بل تشمل الحياة والدولة والسياسة، وفي هذه اللاعقلانية يأخذ مفهوم القدر مكانا واسعا، فأعمال اغتصاب الأراضي والقتل والتدمير، ليست نتيجة لسياسة عدوانية، بل هي غامض ملازم للإنسان اليهودي (يجب أن لا ننسى أن إسرائيل التي تحارب من أجلها هي قبل كل شيء تصور للأرض، والتصور ليس تصور الأمم المتحدة في مشروع التقسيم، وإنما هي إسرائيل بكاملها، وليست استراتيجيتنا خاضعة للقواعد التكتيكية الروتينية، وإنما هي خاضعة لقدرنا، وقدرنا أن نكون في أرضنا، أن نكون في جميع ما أعطتنا إياه الأمم المتحدة على الأقل، على الأمل أن نستولي على كامل أرض الوطن الأم من النيل إلى الفرات) .

يتضمن العدوان الصهيوني الاستيلاء على الأرض، وهو فعل إرهابي استعماري كامل، لكن الفكر الصهيوني يخفي الاستيلاء الاستثماري وراء كلمتي القدر والأمل، فالاستعمار لا يأتي من الأطماع الإمبريالية ومن تقسيم العمل بين القوى الرجعية على المستوى العالمي، بل يأتي عن قدر اليهودي، فكأن استعمار فلسطين تجسيد لإرادة الهية لا أكثر .

وإذا وصل الفكر الصهيوني إلى سياسة التوسع واحتلال أرض الغير، حجب الفعل الإرهابي وراء كلمة إنسانية هي الأول في إكمال المهمة التي عهد

بها القدر إلى الإنسان اليهودي، فاليهودي يلبي صوت القدر ويستجيب لتعاليم الرب، ويكون رب اليهودي على صورته حتى يصعب معرفة إذا كان الرب قد خلق اليهودي أم أن اليهودي قد خلق ربه ، فإن صفات رب اليهودي تكمل مواصفات الصهيونية في الفكر والعلم، في الحرب والتدمير، فرب الصهيوني مزيج من الحقد والسيوف، تؤكد ذلك: (الرب يأتي من بعيد غضبه مشتعل والحريق عظيم شفتاه ممتلئتان بغضب في شعبه المختار فيقول أنا هو ليس إلهي معي أسكر سهامي بدم ، ويأكل سيفي لحما ، بدم القتل والسبايا ومن رؤوس قواد العدو ، الرب ينتقم بدم عبيده ويرد نقمه على أعدائه ويصفح عن أرضه وعن شعبه) .

تصل اللاعقلانية إلى حدود الجنون بالقتل والهوس والدمار ، وتنتفي جميع الأعراف والأفكار والتقاليد الإنسانية، ولا يظل إلا هذا العطش المريض للدمار الكامل، الذي يأخذ رموزه من الحريق، الاشتعال، الدم، السبايا، القتل، وهذا الفكر الصهيوني 'ريض، يجسد ذاته فيما بعد في مخيمات الفلسطينيين . وعن هذا الفكر الظلامي تصدر المحرمات والمحلات، يكون المحرم ما كان قريبا من العقل الإنساني السوي، ويكون المحلل هو الفعل الذي ترفضه الأخلاق الإنسانية، فمن المعلوم مثلا أنه غير مصرح للكاهن أن يبارك الشعب إذا قتل إنسانا ، مهما كانت ظروف القتل وأسبابها، لكن الحاخام شار يقول (الكاهن يمكنه أن يبارك الشعب إذا كان المقتول غير يهودي حتى لو حصل القتل بقصد وسبق إصراره وينتج عن ذلك أن قتل غير اليهودي لا يعد جريمة بل فعل يرضي الله) يمزج هذا الأول الفاشية بالعنصرية بالسادية، فالقتل وسيلة للتقرب من الله وإرضائه، وقتل غير اليهودي لا يمنع الكاهن القاتل من توزيع البركات وممارسة الطقوس الدينية، بمعنى آخر، إن إيمان الكاهن اليهودي لا يكتمل إلا إذا قام بقتل الفلسطينيين، فالتفرغ للعبادة لا يتناقض مع طقوس القتل، بل إن قتل من لم يكن يهوديا هو طقس ديني معين، لأنه يقرب القاتل من الرب.

يقول التلمود (اقتل الصالح من غير الإسرائيليين ومحرم على اليهودي أن

ينقذ أحدا من باقي الأمم من هلاك أو يخرجهم من حفرة يقع فيها، لأنه بذلك يكون قد حفظ حياة أحد الوثنيين) .

وجاء في صحيفة أخرى (إذا وقع أحد الوثنيين في حفرة وجب أن تسدها بحجر) .

وقال ميمانود (الشفقة ممنوعة بالنسبة للوثنيين، فإذا رأته واقعا في نهر أو مهددا بخطر، بمحذور عليك أن تنقذه منه، لأن الشعوب السبعة التي كانت في أرض كنعان، المطلوب من اليهود قتلها لم تقتل عن آخرها، بل هرب بعض الأفراد واختلطوا بباقي أمم الأرض، ولذلك يجب قتل الأجنبي لأنه من المحتمل أن يكون من نسل هذه الشعوب السبعة، وعلى اليهودي أن يقتل من يتمكن من قتله، فإذا لم يفعل ذلك، كان مخالفا للشرع، ومن ينكر شيئا من المعتقدات اليهودية يعتبر كافرا) .

يأخذا القتل في الفكر الصهيوني اليهودي مبرراته من مصادر كثيرة (قتل باسم الشريعة الدينية وقتل باسم الدفاع عن النفس ، وقتل باسم الضرورة التاريخية وقتل باسم التفوق والعنصرية) .

وحقيقة الأمر، أن الأيديولوجية العنصرية تقوم على القتل، والأيديولوجيا الاستيطانية تقوم على القتل، وأيديولوجيا الكيان العسكري التوسعي تقوم على القتل ، والصهيونية هي مزيج من كل هذا، عنصرية واستعمارية وعسكرية وفاشية، ولذلك فإن الإرهاب وتدمير الإنسان يحتل فيها موقع البوصلة والموجه.

(56) إرهاب بلا اقنعة

الحركة الدينية الصهيونية المتطرفة هي التعبير الأكثر نقاء عن الإرهاب الصهيوني، لأنها لا تحسن لغة الدبلوماسية أو لغة المراوغة السياسية، ولا تكثر بصورتها الإعلامية في الكيان الصهيوني أو خارجه ، وهي أيضا التعبير الأكثر نقاء للفكر البدائي العادي في فاشيته، ولل فكر العنصري المتعصب الذي يكسر كل المعايير المنطقية والعقلانية، ويقدر ما تلبي هذه الحركات حاجة نفسية فكرية لكل الجماعات التي تجمع بين العقل المتخلف

والهذيان التوراتي ، فإنها تقدم خدمات سياسية لبعض السياسيين المحترفين الذي يقفون وراء حاجب أو ستار، ثم ينفذون أهدافهم عن طريق هذه الحركات، أو يدفعونها إلى أعمال تخدمهم سياسيا، وعلى هذا فإن الحركات الدينية المتطرفة، هي حركات شبه رسمية، تتجه إلى المستوطنين بدون فن سياسي مراوغ، وتفعل في الحياة السياسية الرسمية وتجدها ممثليين مباشرين أو غير مباشرين في صفوف النخبة السياسية التي تقود شؤون الكيان الصهيوني .

غوش إيمونيم .

هي الحركة الأبرز في التطرف الصهيوني، شعارها يهودية الأرض والدولة والعادات، وإلغاء كل ما هو غير يهودي، وتستمد تعاليمها من راف كوك وهو لا هوتي اشكنازي الأصل، أسس حركته "مركز هراف" عام 1924 واعتبر أن التعاليم الدينية هي المرجع الوحيد لليهودي، وأن الخروج عن ذلك يحرم اليهودي من الراحة واشتهر بقوله " إن دعوة اليهودية إلى فلسطين وإعادة توطين اليهود فيها وإنشاء الأرض هو بداية الخلاص " وتوفي عام 1935 .

وبعد موته ظلت تعاليمه تجد لها الأنصار، ولم يكن ذلك متبعا ف " رافكوك " يعطي التأويل الديني المطلوب للأهداف التي كان جابوتنسكي يعطيها تأويلا سياسيا، وكل ميزته أنه يؤكد على مخاطبة الروح والنفس الإيمان والقلب ولا يكثر بكل التعابير السياسية .

ظهرت حركة " غوش إيمونيم " بعد حرب أكتوبر 1973، ووجدت المستوطنين الذين يلتفون حولها، وكانت تعتبر أن عدم تحقيق النصر الكبير يعود إلى الانحراف عن روح اليهودية أو الخروج عن النص الديني، فبقاء العرب في فلسطين هو مخالفة صريحة للدين، وأمر لا يمكن للمؤمنين القبول به، والموجه الروحي للحركة الآن هو تسفي يهودا كوك، وهو ابن راب كوك، وهو يقدم كل الشروح الدينية اللازمة لتبرير الإرهاب والتحريض عليه، وهو يأخذ دور المشرع الذي يقدم الفكر والتأويل، ويترك لغيره التطبيق والعمل السياسي، وأما الإرهابي المعروف موشي ليفنغر، فهو الشخص الذي ينقل التعاليم من عالم الفكر إلى عالم التطبيق، والحاخام ليفنجر " من أشهر الشخصيات

الإرهابية في الكيان الصهيوني، وهو مشهور بالمطالبة بـ قذف العرب إلى الجحيم، ولذلك فإنه ينتقل من بلدة إلى أخرى، كي يخلق شبكة واسعة من المنظمات الإرهابية الصغيرة التي تستمد تعاليمها الروحية من "تسفي كوك"، وتعاليمها التطبيقية من ليفنغر، هو يعتقد أن المؤسسات الرسمية عاجزة عن الدفاع عن الأفكار اليهودية، ويجب الاستعاضة عنها بحركات إرهابية قاعدية تجبر العرب على الفرار، وتقوم بتصحيح ممارسات الدولة وتحقيق الروح اليهودية الحقيقية .

ولد ليفنغر في عام 1935 في مدينة القدس المحتلة لدى أسرة صهيونية المانية الأصل، وتلقى تعليمه في المدارس الدينية وخدم في "الناحال" والمستوطنات العسكرية، وعاد إلى المدارس الدينية كي يؤهل نفسه ليصبح حاخاما، وبعد تخرجه نشط في أوساط الشبيبة وعاد في عام 1968 إلى مدينة الخليل وأسس نواة استيطانية هي كريات أربع، واستراتيجية عمله محددة لاستثارة الشبيبة اليهودية إلى درجة الهوس، وترويع العرب إلى درجة الهروب، واستراتيجيةه المعتمدة بآثاره الروح الجماعية، تجعله لا يهتم كثيرا بالمعايير التنظيمية الكلاسيكية مثل البرنامج السياسي وشروط العضوية أو بطاقات العضوية، وبذلك يمثل تمثيلا كاملا "الفاشية الوحشية" التي تنفي العقل وتطلق الغرائز الوحشية .

وإذا كان لهذه الحركة برنامج سياسي، فهو ليس أكثر من إسرائيل الكبرى التي تعتبر الجولان مثل القدس والضفة الغربية قبل تل أبيب، وبذلك تكون متفقة مع حركة حيروت والحزب الديني القومي .

الحافز الأساسي لحركة "غوش أيمونيم" وقاعدة فعلها، هو المحرض الأيديولوجي، واعتبار الأفكار قوة تحول العالم، وهي تتجه بشكل أساسي إلى الشبيبة والأوساط المدرسية والجامعية، وتحاول أن تربط بين اندفاع الشباب والشعارات المتطرفة، وهي تنادي بالأفكار "الكاملة" التي لا تحتمل المساومة، والكمال الفاشي "هو الذي جعلها ترفض فكرة الحزب أو الانتخابات أو أي إطار يشذب التطرف ويهذهبه، والسمة التنظيمية الوحيدة فيها هو تعيين جملة من

المسؤولين الذين يحرضون وينظمون ويطلقون الشعارات، أي أن هدف تنظيمها هي استثارة الغوغاء التي لا تعترف بالتنظيم أو القانون .

إذا كان هدف تنظيمها لا يبدأ في علاقة القيادة بالقاعدة، فإن القيادة لا ينقصها التنظيم أبداً ، وتأخذ في عملها الشكل التالي :

تقوم الحركة بالتغلغل في أوساط الشببية، ثم تختار الكفاءات اللازمة وتوزعها على شكلين من المدارس الدينية : المدارس الدينية الوسيطة التي تعطي الطلاب الطأهيلي الإيديولوجي، ثم ترسلهم إلى الجيش بواسطة عقود خاصة بين المؤسسة العسكرية وهذه المدارس، حيث يتم تدريبهم لمدة 6 أشهر على الأمور العسكرية ثم يعودون إلى مدارسهم ستة أشهر أخرى، كي يعودوا من جديد إلى التدريب العسكري، وبذلك يتم التأهيل الأيديولوجي ، والمدارس الدينية التابعة لمركز " الراف " في القدس المحتلة والمدعومة مباشرة من وزارة الدفاع، لا تختلف كثيراً عن الأولى، وتميزها يقوم على خلق مجموعات من الكوماندو " كوك"، فالاختلاف بين المدرستين، هو اختلاف في الدرجة فقط، ويهتم الحاخام "تسفي يهودا" بالمدارس الثانية، وهو محرض ذو تأثير طاغ على التلاميذ من ناحية، وتربطه علاقات ممتازة بالمؤسسة العسكرية من ناحية ثانية وبذلك يكون صورة لـ " اليهودي المحارب " الذي دعا إليه مناحيم بيغن .

وعلى الرغم من كل العلاقات التي تربط " غوش ايمونيم بالمؤسسة الحاكمة، فإن السرية المطلقة، هي صفة الحركة، فلا يعرف منها إلا القلة في موقع القيادة والأدوات المنفذة والمفاصل القيادية، كما أنها سرية أيضاً، وبسبب هذه السرية، تتصف نشاطاتها بالمفاجأة والسرعة والفعالية، أما النشاط فيأخذ مراتب وفقاً لأهمية الهدف، فبعض المهمات يقوم بها أنصار الحركة مثل المظاهرات أو الهجوم على العرب، أما المهمات الأساسية مثل عمليات الاستيطان السريع فيشارك فيها كل أعضاء الحركة، وتعتمد الحركة أيضاً إلى تكتيك التجمعات الواسعة التي تروع الخصم، وهذا ما فعلته في بداية عام 1976 عندما نظمت مسيرة " ارض إسرائيل "، وشارك فيها أكثر من ربع مليون، والتي توجت بحملة من "المستوطنات الجديدة" في الأراضي العربية المحتلة .

وتعتقد حركة غوش ايمونيم، أن الصهيونية ليست دولة، وإنما هي نمط حياة تجمع الدين والسلاح والأرض في وحدة يومية مستمرة، وأن ممارسة الدين واستعمال السلاح والتعامل مع الأرض، يجب أن لا يكون عارضا أو متقطعا، فهو يكون، المعنى الحقيقي لحياة اليهودي، ولا يرى حياته بدونها، وعندها يظل مخلصا لفكرته ولا يفكر بالهجرة أو الاعتدال.

أما البرنامج السياسي الذي تقدمه فهو :

أولا / تجمع كل يهود العالم في الكيان الصهيوني وخلق مجتمع ديني يهودي

ثانيا / استيطان بلاد (إسرائيل) من الفرات إلى النيل عن طريق الاستيطان الحكومي الرسمي

ثالثا / تأكيد القرار اليهودي المستقل عن أية إرادة في العالم حتى الصهيونية منها ، وتحقيق استقلال الدولة سياسيا، اقتصاديا .
هذا البرنامج مزيج من اللاهوت الإظلامي والنزعة التوسعية العدوانية والديماغوجية .

حركة كاخ :

الممثل الأكمل للإرهاب داخل الكيان الصهيوني ووارثة كل المعايير الناشئة في القرن العشرين، تجمع بين اللاهوت والمافيا ، أو تخفي علاقاتها مع المافيا عن طريق اللجوء إلى التوراة .

مؤسسها الحاخام (مائير كاهانا) المعروف جيدا بين كل المنظمات الإرهابية والعنصرية في الولايات المتحدة ، فهو من مؤسسي منظمة الدفاع اليهودية في أمريكا، وصديق حميم لأكثر من مسؤول في المافيا ، وبعد أن أتقن صناعة الإرهاب نظريا وعمليا، جاء إلى فلسطين المحتلة في عام 1969 ورفع كل الشعارات العنصرية الصهيونية وغير الصهيونية، إلى أن خلق مؤسسة له، دعاها باسم (روف) أي قمع الخونة، والخونة كما يرى هم الذين يقبلون بالعنصر العربي الغريب على الأراضي اليهودية، ثم ما لبث أن أسس تنظيما جديدا هو (كاخ) .

ينحدر كاهانا من عائلة حاخامية هاجرت إلى الولايات المتحدة في مطلع القرن، ولد في عام 1932 في نيويورك، كان اسمه (مائير مارتن) تلقى التثقيف الديني على يدي والده الحاخام (تشارلز كاهانا)، ثم أكمل ثقافته في حركة الشبيبة اليهودية (بيتار)، ولكنه لم يلبث أن اختلف مع ممثلي (بيتار) وانضم إلى حركة بني عكيفا، كان محرك انتقاله المستمر هو البحث عن التنظيم الإرهابي الكامل ، وحاول أن يدرس القانون، لكنه كان فاشلا فترك الدراسة ثم جاء إلى الكيان الصهيوني .

بالإضافة إلى كاهانا ضمت حركة كاخ (ايلي زئيف) الذي قتل خلال مهاجمته للمواطنين العرب في الخليل في العام 1980، وزئيف كان مسيحيا وقناصا في (وحدة المظلات) في حرب فيتنام، وكان معروفا بميوله السادية، وقد جرح في الحرب ، وبعد أن عاد إلى أمريكا أصبح يهوديا ، ثم جاء إلى فلسطين المحتلة ليتابع عمله العنصري الذي مارسه في فيتنام .

ولعل الشخص الأبرز في تطرفه وعنصريته هو (يوفال لارنر)، وهو مثل كاهانا قادم من الولايات المتحدة، ومن مؤسسي منظمة الدفاع عن اليهودية في أمريكا، ويبحث عن أفضل السبل لإفناء العرب، وهو متحمس لبناء (مجموعات العنف) التي من واجبها إخراج العرب والتعويض عن خمول وتهاون (الدولة). بالإضافة إلى هذه الأسماء، هناك جاد سروغان مساعد كاهانا ويهودا رنحيترو ويوسي دايان، وطموح الجميع هو إعادة الصهيونية بروح الأسلاف وهزيمة التيار المساوم المرتبط بالدولة وبسياستها .

إن حركة (كاخ) لا تختلف في شيء عن (غوش أيمونيم) وتعدد المنظمات الارهابية لا يعبر عن وجود اختلافات بينها، بل يعبر فقط عن التنافس في إطار الإرهاب، وعن المزايدة في إطلاق الشعارات الإرهابية، ويظهر هذا من برنامج (كاخ) البسيط والواضح .

1 - التخلص من العرب في الأراضي المحتلة

2 - اليهود شعب الله المختار ..

3 - مملكة اليهود التي اعترف بها الله تمتد من الفرات إلى النيل .

وقد قامت مجموعات (كاخ) بمجموعة من الأعمال الإرهابية منها :

السيطرة على المسجد الأقصى
وضع خطة لنسف قبة الصخرة .
محاولة إطلاق النار على المسجد الأقصى
الاعتداء على سيارة عربية قرب القدس .
وضع سلسلة من القنابل في الأحياء العربية في القدس وإحراق السيارات
في حي الطور .

في حقيقة الأمر، تقوم حركة (كاخ) بما تود الحكومة الصهيونية أن تقوم به،
وتخشى من رد فعل الرأي العام ، أي أن حركة (كاخ) لا تعبر عن اتجاه
ايدولوجي متطرف فقط ، بل هي أداة عملية وصريحة لسياسة الكيان
الصهيوني الصامتة .

فالحكومة تعتقد أنه من الضروري إنقاص عدد السكان العرب تجنباً لأي
خلل ديمغرافي محتمل، أما كاهانا فيقول (من حقنا ألا نبقى على الكثير من
العرب هنا ، ويجب طرد العرب من البلاد بواسطة أساليب العنف والقوة،
ويستثنى من ذلك الذين يوافقون على البقاء في البلاد، ليس كمواطنين، بل
كعبيد ودافعي ضرائب) .

الفرق بين الحكومة وعصابة كاهانا هو فرق على صعيد اللغة فقط، الأولى
تقول بمفهوم معتدل ومقبول هو الخلل الديمغرافي، أما العصابة فتقول بـ (طرد
العرب بواسطة القوة)، المضمون واحد والغاية واحدة، لا يختلف معني التنظيم
في كاخ عنه في غوش أيمونيم، فكلاهما يعتمد على دور اليهودي المحرض الذي
يسنتهض (روح الجماعة) في ساعة انفعال محددة، أو الذي يلجأ إلى
التحريض الشوفيني اللاعقلاني من أجل إيقاظ الغرائز العدوانية، وهذا ما
يجعل كاهانا وعصابته تعمل في أوساط الشباب بشكل خاص ، وهي الأوساط
المتدينة والأوساط الدنيوية الرثة، المستودع الأكيد لكل الحركات الفاشية
الصريحة، وتعتبر (كاخ) عضواً فيها كل من قدم طلب انتساب أو وضع توقيع
على بيان صادر منها .

أما بالنسبة للمصادر المالية ، إن كاهانا يقول إنه يعيش على التبرعات التي

تأتيه من الولايات المتحدة لكن هذا القول ناقص ، فالدور السياسي والعملي الذي تقوم به الحركة، يجعلها تتلقى مساعدة مالية ومستمرة من أجهزة الكيان الصهيوني الرسمية ، هذا وقد قتل كاهانا قبل أن يكمل حلمه بطرد العرب .

التنافس المستحيل

بالإضافة إلى الحركتين السابقتين، نجد مجموعة أخرى من الحركات الدينية الإرهابية، والسؤال الأساسي هل هناك فروق حقيقية بين هذه الحركات؟ الجواب - لسبب بسيط، أن الصهيونية نظرية وممارسة، هي الشكل الأعلى للإرهاب، والتنافس على درجة الإرهاب فيها لا يعود إلى مواقف سياسية وفكرية، إنما يعود لأسباب جغرافية وتاريخية، بشكل آخر، أن تعدد المنظمات العنصرية الإرهابية، لا يعبر عن مواقف مختلفة في إطار المشروع الصهيوني، بل يعود إلى اختلاف المجموعات البشرية التي يتكون منها الكيان الصهيوني، حيث تحمل كل مجموعة سماتها الفكرية وجذورها السياسية التي كانت لها قبل المجيء إلى فلسطين، لأن تعددية المواقف هي مرآة لتعددية الثقافات، فالصهيوني الذي جاء من الغرب يختلف برغم صهيونية عن الصهيوني الذي جاء من الشرق، هذا الاختلاف يعبر عن نفسه بطرق مختلفة بما فيها شكل التعامل مع الحلم الصهيوني الموعود .

يمكن أن يضاف إلى السبب السابق سبب آخر، هو الفرق بين التعاليم النظرية الصهيونية التي تنادي بوطن يهودي من الفرات إلى النيل، والإمكانية الفعلية لتحقيق هذا الحلم، وهذا ما جعل نزعات الإرهاب المكشوف تتصاعد بعد حرب تشرين 1973 وبعد حصار بيروت واحتلال لبنان عام 1982، والممارسات اليومية خلال الانتفاضة الفلسطينية، فالعقلية الإرهابية تعتقد أن المشروع الصهيوني لم يتحقق كاملاً حتى الآن بسبب عدم استخدام الطاقة الإرهابية الموجودة بشكل كاف، أي أن المانع لا يعود إلى العنصر العربي الذي لا تعترف به أصلاً الأيديولوجيا الصهيونية، إنما يعود إلى تخايل اليهودي المحارب، ومعنى هذا، أن الدعوات الإرهابية المكشوفة هي شكل من النقد الذاتي للأيديولوجيا الصهيونية في شكلها الرسمي، إذ أنها تعتقد أن

أيديولوجيا الدولة انحرفت عن النقاء الذي لازم الصهيونية قبل وصولها مرحلة الدولة، يرتبط الإرهاب بالأيديولوجيا الصهيونية من ناحية، وبأزمة هذه الأيديولوجيا من ناحية ثانية، فكلما زادت أزمته زاد الإرهاب المكشوف فيها .
إن الأيديولوجيا الديمقراطية تصحح مسارها بشكل ديمقراطي ، أما الفكر الإرهابي فإنه لا يستطيع أن ينقذ نفسه إلا بشكل إرهابي، هذه أزمة وبداية تفكك أي فكر إرهابي، إن هذه الاعتبارات تجعل كل بحث عن الفروق في البرامج السياسي للتنظيمات الإرهابية، بحثا لا معنى له، لأن الفروق لا وجود لها، فتعددية التنظيمات الإرهابية في كيان واحد أساسه الإرهاب ، هو مرآة لأزمة الكيان الصهيوني .

الحدود والرؤية الصهيونية لها

"إن الإسرائيليين - يلعبون دور البروسيين
في الشرق الأوسط ، وهم قبلوا أن يلعبوا دور
رأس الحربة للإمبرياليات الأوروبية الشائخة
المترنحة ، لقد اسلموا أنفسهم لحملة لواء
الرعاية منهم ، يجرونهم وراءهم إلى روايات
البطولة التي وردت في التوراة ، وكل الرموز القومية
والدينية القديمة للتاريخ اليهودي ، وإلى كل مظاهر
النزعة الحربية والعجرفة والتعصب ."

اسحق دوتيشير "

■ وسط أبشع عمليات الإرهاب والدمار التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، كانت حفلة قتل " الحيوانات " - وهذا تعبير هرتزل " مستمرة ومحمية بالرعاية الغربية ، ومشمولة بالعناية الاستعمارية ، ولم تقف شهية الصياد ، وزير الحرب الصهيوني عام 1967ف الذي قال :
- وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس ، فإن علينا أن نمتلك أرض الكتاب المقدس ،،

ولكن .. ما هي حدود هذه الأرض ؟
يضيف

- أنها حيث تقف جنازير دبابات " الشعب المختار " أو من نهر مصر إلى الفرات .

وعندما وقف أول رئيس وزراء الكيان الصهيوني (ديفيد بن غوريون) ليعلن قيام - دولة إسرائيل - لم يتحدث عن حدود هذه الدولة ، وعندما سأل عن ذلك أجاب .. انها حيث تصل إقدامنا ! " (57)
ويشتمل الحد الأدنى لحدود الكيان الصهيوني من وجهة نظر الديانة اليهودية على المنطقة من دان شمالاً إلى بئر السبع جنوباً ، وتحتوي كذلك على ضفتي الأردن، حيث يحدها من الشرق بادية الشام ، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط ، وتشير المراجع اليهودية ، إلى أن تلك المنطقة تشمل أرض كنعان التي حددت في معاهدة السلام بين رمسيس الثاني والحثيين عام 1270 ق . م (انظر الخريطة في الملحق رقم (8) ، وكذا الأراضي التي تركزت عليها معظم الوعود الإلهية ، بالإضافة إلى انها تضم كافة الأراضي التي خصصتها التوراة لأسباط " إسرائيل " ويمكن القول ان الحد الأدنى من الحدود من وجهة النظر الدينية يشتمل على المنطقة التي تحدها شمالاً صيدا على المتوسط ، ومنها إلى دان بمنابع نهر الأردن ، وفي الشمال الشرقي تحتوي في داخليتها على هضبة الجولان حتى مشارف دمشق ، وفي الشرق ، الصحراء العربية حتى نهر الاردن حتى منتصف البحر الميت ، وفي الجنوب بئر السبع وصحراء النقب ، وفي الغرب البحر الأبيض المتوسط .

أما الحد الأقصى لهذه الحدود ، فيشتمل على المنطقة التي يحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط ، وفي الجنوب الغربي وادي العريش وصحراء سيناء ، وفي الجنوب خليج العقبة ، وفي الشرق وادي عربة ، ثم اعتباراً من نهر الاردن الصحراء العربية (شرق الأردن) وامتدادها شمالاً ، وفي الشمال الشرقي والشمال نهر الفرات حتى صيدا على البحر المتوسط.

● حدود الدولة 1897 - 1914 ⁽⁵⁸⁾

كانت آراء الفكر الصهيوني ، وزعماء الحركة الصهيونية خلال هذه المرحلة قد حددت ما يمكن استنتاجه من خلالها من تطلعات لحجم الدولة التي قسمت إلى أربعة أقسام :

1 - القسم الأول :

ويشكل الحد الأدنى المطلوب للمطالب الصهيونية ، ويشتمل على ما كان يطلق عليه سنجق عكا ، والذي يشمل المنطقة الواقعة فيما بين صيدا - جبل الشيخ شمالاً والخط يافا - اريحا شمال ، البحر الميت جنوباً .

2 - القسم الثاني :

ويشكل المجال الحيوي من وجهة النظر الصهيونية ، ويشتمل على فلسطين وما يسمى بفلسطين المصرية ، ويعني بذلك الجزء الواقع شرقي وادي العريش . وعلى ذلك ، يشتمل هذا الجزء على المنطقة من صيدا - جبل الشيخ شمالاً ، وخط سكة حديد الحجاز شرقاً ، ووادي العريش جنوباً .

3 - القسم الثالث :

ويشتمل على ما يسمى بفلسطين الكبرى من الفرات حتى وادي العريش .

4 - القسم الرابع :

ويشتمل على المطالبة بإقليم يشمل فلسطين وسوريا وسيناء وجزءاً من قبرص .

● مؤتمر الصلح في فرساي وحدود الدولة . 1919

نشطت الصهيونية بشكل كبير خلال الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الصلح في فرساي ، حتى انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو 1920 .

ومن ابرز الأنشطة الصهيونية في مجال رسم حدود الدولة التي يريدون ،
المذكرة التي تقدمت بها الصهيونية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح 1919 ،
حيث تعتبر هذه المذكرة بمثابة - أول مذكرة رسمية تشتمل على الفكر
والتطلعات الصهيونية المتعلقة بحدود دولة المستقبل !!⁽⁵⁹⁾
وقد تضمنت المذكرة الآتي :

- الاعتراف بحق اليهود التاريخي في فلسطين ، وبحق اليهود في إعادة
إنشاء وطنهم القومي في فلسطين .
- تثبيت حدود معينة لفلسطين يقصد منها ضم جنوبي لبنان وحرمون
(جبل الشيخ) والعقبة وشرقي الأردن .
وعن تحديد حدود الوطن القومي :

- تبدأ من الشمال عند نقطة على البحر المتوسط بالقرب من صيدا ، وتتبع
خطوط تقسيم المياه عند سفوح تلال لبنان ، وذلك من جسر الكروان إلى البئر
الموازية لخط التقسيم بين حوض وادي القرن ووادي التيم ، ومن هناك تأخذ
اتجاها جنوبياً متبعة التقسيم بين المنحدر الشرقي والغربي لجبل الشيخ ، ثم
إلى الغرب من بيت جن تقريبا ، وتتجه شرقا بعد ذلك متبعة خط تقسيم مياه
نهر الفنية غربي سكة حديد الحجاز ، وينتهي عند خليج العقبة ، ويتفق على
الحدود في الجنوب مع الحكومة المصرية ، وفي الغرب يوجد البحر المتوسط
(انظر الخارطة) في الملحق رقم (9)

■ الحدود وبن غوريون :

ان من ابرز ما نشر عن موضوع الحدود ، كان في مقالة نشرت لبن جوريون
في العام 1918 ، شاركه فيها اسحق بن زفي في مجلة فلسطين حيث جاء
فيها :

"يحد فلسطين غرباً البحر الأبيض المتوسط ، وفي الشمال جبال لبنان ،
وفي الشرق الصحراء السورية (صحراء الشام) وفي الجنوب شبه جزيرة
سيناء . (انظر الخارطة) في الملحق رقم (10)

فلسطين وحدود قرار التقسيم رقم 181 - 1947 ف⁽⁶⁰⁾

صدر قرار التقسيم ، حيث قسمت فلسطين إلى ستة أجزاء رئيسية ، ثلاثة منها (56٪) من مجموع مساحة البلاد لإقامة الدولة اليهودية (والأجزاء الأخرى (43٪) لإقامة دولة عربية ، أما القدس (65٪) فقد خصصت لتكون قطاعاً دولياً - انظر الخارطة الملحق رقم (11) ثم جاءت الحرب ، وحدث ما حدث ، وفي الاجتماع الذي سبق إعلان الدولة الصهيونية عام 1948 ف ، اتفق المجتمعون على إعلان الدولة ، وعلى اختيار اسم الدولة ، ولكن حدث جدال عنيف حول تعيين الحدود ، لكن بن جوريون حسم الأمر قائلاً:

" لا لزوم لتقييد الحدود ، واستشهد بأمريكا بأنها لم تذكر حدودا في إعلان استقلالها " #

وعندما أعلنت بريطانيا انها ستنتهي انتدابها على فلسطين في الساعة صفر من يوم 15/5/1948 ف ، وقف بن جوريون قبل الساعة المحددة بثمانى ساعات في " تل ابيب " ليعلن قيام دولة يهودية في فلسطين باسم " إسرائيل " .

أما بعد الحرب الثانية 1948 ف ، وبعد ان تمكنت " إسرائيل " الاحتفاظ بكل الأراضي التي احتلتها وتبلغ 20.922.023 دونماً ، وتبقى للعرب مساحة قدرها (6.105.000) دونم (الضفة الغربية مساحتها) (5.755.000) وقطاع غزة (350.000) دونم وفي 13 / 8 / 1948 ف ، أعلن بن جوريون:

ان بناء الدولة لم ينته بعد ، وعلى " إسرائيل " ان تخوض معاركها ان ان الحدود ، لم تنته بعد ، ان شياء واحدا مؤكدا الآن ، وهو أن قرار الأمم المتحدة في 29/11/1947 ف يقصد قرار التقسيم رقم - 181 فيما يتعلق بالحدود لم يعد له وجود .

ظل الكيان الصهيوني ، يغتنم الفرص التي تسنح له لقضم أية أراض مجاورة لما احتله عام 1948 ف إلى ان أكمل احتلال الأراضي الفلسطينية التي رسمت في معاهدة ، سايكس بيكو جميعها ، مضافا إليها أراض عربية ، وفي ذلك الوقت ، وقف دايان ليقول :

يبدو ان النموذج الأميركي للاستيطان والقتل ، وأيضا لتثبيت الحدود كان ملهماً لزعماء الحركة الصهيونية آنذاك .

"لقد عدنا إلى الجبل وإلى مهد شعبنا وموطن آبائنا وأرض القضاة ،
ومعقل ملك داود ، عدنا إلى الخليل ونابلس وبيت لحم واريحا ومعابر الأردن .
أما اشكول فقد قال " ان إسرائيل إذا احتلت أراضٍ استراتيجية جديدة فلن
تعود إلى الحدود السابقة ، كما أشار إلى ان اتفاقيات الهدنة عام 1949ف
تعتبر لاغية ، وان الحدود التي اوجدتها لم تعد قائمة .
أما ايبان بدوره قال " حتى لو صوتت الأمم المتحدة بـ 121 صوتاً ضد
صوت واحد (122 عدد أعضاء الأمم المتحدة آنذاك) فلن تنسحب من
الأراضي التي نحتلها " . (69)
هكذا وصل الأمر الآن ، ثم لا ندري إلى أين يمكن أن يصل ، وهل حقاً
سيتحقق الحلم الصهيوني بإقامة " إسرائيل الكبرى " كما جاء في السياق
التاريخي للأفكار الصهيونية ، والتي أصبحت شعاراً معلقاً في قاعة الكنيست
الصهيوني (البرلمان) يقول - " أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل - ؟ .

الفصل الرابع

الأرض ..

والمفهوم الصهيوني للتوسع

"ليس من وقت ضائع لدى الصهاينة !!"

الأرض .. والاستيطان

■ تعد الأرض في المشروع الصهيوني ، أحد أركانه الأساسية في فلسطين، إذ انه مشروع استيطاني أساسه استقدام اليهود من بلدانهم الأصلية أو ما يطلق عليها " الدياسبورا " .. بلاد الشتات - حسب التعبير الصهيوني واحلالهم محل العرب الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية ، وقد كان الشرط الأساسي للاستيطان في فلسطين ، اغتصاب الأرض والاستيلاء عليها بأية صورة من الصور ، لذلك لم تتوان الصهيونية وأجهزتها من اتباع كافة الأساليب من نفاق وغدر ورشوة وإرهاب في سبيل تحقيق السيطرة على الأرض باعتبارها أرض الميعاد .

كانت الفرصة التاريخية للحركة الصهيونية ، عندما استطاعت ان تصادق أو تطوع قيادة الإمبراطورية البريطانية ، كما فعلت من قبل مع نابليون بونابرت والثورة الفرنسية ، ولم تكتف بما جندت له من تأسيسه لأساطير دينية ، بل استمرت في ذلك حيث نشر " د . توماس كلارك " وهو أحد ابرز أساتذة التاريخ في جامعة اكسفورد كتابه الشهير بعنوان " فلسطين لليهود " وخلال ذلك أيضا ، ظهرت للشاعر الإنكليزي الكبير اللورد " بايرون " مجموعة كاملة من الأغاني الصهيونية التي تتغنى بالأساطير الصهيونية على هيئة أشعار وأغاني .⁽⁶²⁾

وفي 22 / 6 / 1865 ف تأسس برعاية الملكة فكتوريا صندوق لدعم أنشطة الهجرة إلى " إسرائيل " استفادت منه الحركة الصهيونية بإرسال جواسيسها تحت تغطية على شكل منحة من هذا الصندوق للباحثين .

عام 1875 ف ، صدر كتاب " أرض الميعاد " للسير تشارلز وورن " وتعاضم النشاط الصهيوني الذي ركز على :

- 1 - الأرض الموعودة / أرض الآباء والأجداد .
- 2 - شعب الله المختار بلا أرض / وأرض أجداده التي أعطاها له " يهوه " مسلوبة منه .

3 - اليهود مضطهدين وهم الساميون المبعثرون في الأرض .

وفي تلك المرحلة ، تولى قيادة الإمبراطورية البريطانية ، اثنان من أهم ممثلي الحركة الصهيونية وهما " جلادستون .. وذرائيلي " وان كان جلادستون مسيحياً بروتستانتياً ، فانه صهيوني ، اما " دزرائيلي " فكان يهودياً صهيونياً يقول دزرائيلي :

"إنجلترا لها قلب ولها ضمير .. ولهذا فهي تقف مع اليهود ، مدركة ان الله ذاته يحارب من أجل بعث إسرائيل " (63)

لقد ساهمت بريطانيا إلى حد كبير في تحقيق وتأكيد الأسطورة والعقدة والخرافة الصهيونية بأسلوب استعماري صهيوني جديد .

وفي كتابه " الآن نجروء على الكلام " يروي الدكتور علي إبراهيم ، ونقلًا عن الكاتب المصري محمد حسنين هيكل " التالي : (64)

عام 1875 ف ، قام دزرائيلي " بمساعدة روتشيلد بشراء الحصّة المصرية في شركة قناة السويس ، وقد بدأت القصة ، عندما عرف " هنري ابينهايم " وهو مالي يهودي من دائني الخديوي " اسماعيل " ان والي مصر يريد أن يبيع اسهمه في شركة قناة السويس ، وانه يبحث عن مشتر يأخذها سرّاً ويدفع ثمنها نقداً ، فهو يخشى انه اذا عرف دائنوه برغبته مبكراً ، وإذا تم تحقيق هذه الرغبة بوسائل مصرفية ، فان هؤلاء الدائنين ، وهم كثر ، سوف يسبقونه بالحجز على ما قد يتحصل عليه من الصفقة .

وسمع مالي يهودي آخر (وصاحب جريدة في نفس الوقت) هو " جرينود " بالقصة من " ابوينهايم " ، وكان أن توجه على الفور إلى وزير خارجية إنجلترا " اللورد ديربي وقتها ، وابلغه بما سمع ، فأخذه وزير الخارجية معه فوراً إلى مكتب رئيس الوزراء " دزرائيلي " معتبراً ان هذه فرصة لإنجلترا ، تضع فيها موطئ قدم في مصر ، وراح دزرائيلي ، يفكر بسرعة ، والمعضلة أمامه هي رغبة الخديوي في إتمام البيع سرّاً ، والحصول على الثمن نقداً ، فهو مع هذين الشرطين ، لا يستطيع ان يعرض الصفقة على البرلمان ، ولم يطل تفكير " دزرائيلي " فقد وجد الحل بسرعة ، وبعث بسكرتيه الخاص اللورد " راثون "

ليأتي له بالبارون روتشيلد ، وبعد التداول طلب روتشيلد من اللورد " راثون " مهلة أيام يدبر فيها الأمر .

كان المبلغ المطلوب أربعة ملايين جنيه ذهباً ، عدا ونقداً .

وكان رئيس الوزراء ، يدرك انه حتى روتشيلد ، لا يحتفظ بمثل هذا المبلغ جاهزا في خزينته ، كما انه لا يملك أن يتصرف في هذا الحجم من المال ، دون اتفاق فروع الأسرة كلها في " فرنسا وألمانيا " وبرغم ذلك ، فأن دزرائيلي ، فوجئ في الصباح التالي بوصول روتشيلد إلى مقره مبكراً يطلب إيقاظه من نومه ، ليبلغه ان " الذهب " جاهز لإتمام الصفقة بأسرع ما يمكن ، وقبل أن يغير خديوي مصر رأيه ، أو يتسرب سر الصفقة إلى آخرين .

يضيف الدكتور علي إبراهيم :

ان هذه القصة ، تدلنا على دراسة المنهج الجديد آنذاك للإمبراطورية الإنجليزية بأسلوب صهيوني ، فرئيس الوزراء ليس صهيونيا دينيا فحسب كشخص ، انه صاحب منهج وعقيدة ، وقد استطاع ان يحل المشكلة التي اعترضه بالأسلوب الصهيوني " المال - الذهب - الجاسوسية ، الخفاء .. الخ " ، ثم الأتيان بروتشيلد ، أي مؤسس الحركة الصهيونية السياسية في ذلك الوقت ليقوم روتشيلد نفسه بقيادة الإمبراطورية البريطانية في إدارة صراع من أهم الصراعات بين بريطانيا وفرنسا على قناة السويس (مصر) .

هذا الحل ، لم يكن مجرد صفقة في شراء أسهم (مصر) في قناة السويس ، وكأن خطة روتشيلد ، بطلب من تلميذه دزرائيلي ، فجرت بسرعة الأحداث بطريقة درامية مرعبة ، ومخيفة اكبر من كل الأساليب والمنشورات السرية والضغط على السلطان العثماني في الباب العالي .

ففي عام 1877 ف ، أي بعد عامين من شراء حصة مصر في قناة السويس ، قامت أسرة روتشيلد بتمويل إنشاء أول مزرعة " مستعمرة " استيطانية يهودية في فلسطين ، على مساحة 227 فدانا وهي مستعمرة " بتاح تكفا " .

ولم تمض خمس سنوات إلا وكانت بريطانيا قد استعمرت مصر بذريعة أن "

أحمد عرابي " (65) ، قد خرج عن طاعة الخديوي توفيق ، حيث اتخذ مجلس الوزراء البريطاني ، قراراً يخول اللورد " ويلسلي " قائد جيوش بريطانيا العظمى باحتلال مصر ، والحقيقة انها استعمرت مصر لتأمين سلامة طريقها عبر قناة السويس إلى الهند والشرق الأقصى .

وهكذا يظهر الفرق واضحاً بين أسلوب " بالمرستيري " وأسلوب " روتشيلد " الرئيس الحقيقي لبريطانيا العظمى في ذلك الوقت نيابة عن تلميذه " دزرائيلي " و " بالمرستيري " حاصر دولة محمد علي وحجمه ، أما أبناء صهيون ، فبالذهب والدهاء والمكر والجاسوسية مهدوا لاستعمار مصر ، ثم بالقوة دخل - ويلسلي - بجيوشه مصر ، وأيضاً بالخدعة والجاسوسية تمكن هزيمة الثورة العربية .

وبنفس المنطق ، اذا كان محمد علي خرج عن طاعة السلطان العثماني ، فان احمد عرابي خرج عن طاعة الخديوي .

ولكن لماذا مصر ؟ والصهيونية وضعت عينها على فلسطين ؟

والإمبراطورية البريطانية وضعت عينها على الشرق العربي خاصة مصر - فمن مصر دخل نابليون إلى الشرق ، ومن مصر ، خرج نابليون من الشرق ، وبريطانيا ، الإمبراطورية العظمى ، رأت ان مصر ، بمكانتها من السهل عليها جدا ان تكون إمبراطورية ، أو دولة عربية قوية في الشرق العربي ، تهدد أمن أوروبا ذاتها ، كما قال بالمرستيري ، في خطاب إلى السلطان العثماني (67) ، لذا كانت مصر ، مهمة من الناحية الاستراتيجية ، أما من ناحية الهدف البسيط، فكانت الصهيونية ترى ان الوصول إلى فلسطين ، لابد أن يتم عبر مصر ، اما بالرضا والسياسة والخدعة ، فهذا ما فشل فيه السير مونتيفيدري في لقائه مع والي مصر " محمد علي " .

اذن كان لابد من القوة العسكرية ، وهذا ما فعلته الصهيونية خلال تولي رموزها قيادة الإمبراطورية البريطانية ، وكان من السهل عليهم - أن يصدر مجلس الوزراء البريطاني قراراً للورد ويلسلي قائد الجيوش البريطانية ، بالزحف على فلسطين ، واستعمارها ، وإعلانها دولة يهودية ، وكانت

الصهيونية تدرك جيداً ، انه لابد من تطويع مصر أولاً ، فلو قامت دولة يهودية ، ومصر دولة قوية ، فلن تعمر طويلاً هذه الدولة الجديدة ، ولذلك ، كان لابد من مصر أولاً .. وأخيراً . #

وبعد احتلال مصر ، تأكدت كل المعاني ، وينطلق روتشيلد في بناء المستعمرات الصهيونية للمستوطنين اليهود في فلسطين ، لتكون في استقبالهم عند هجرتهم إليها ، وخلال عشر سنوات من احتلال بريطانيا لمصر ، تم إنشاء المستعمرات التي كان أهمها :

- 1 - مستعمرة كاترا على مساحة 500 فدان
- 2 - مستعمرة ريثون ليزبون على مساحة 1180 فداناً
- 3 - مستعمرة روتسى ببنا على مساحة 3800 فداناً
- 4 - مستعمرة زيترون جاكوب على مساحة 1850 فداناً
- 5 - مستعمرة وادي الشانين على مساحة 1180 فداناً
- 6 - مستعمرة ايكرون على مساحة 1225 فداناً
- 7 - مستعمرة كاستبنا على مساحة 550 فداناً
- 8 - مستعمرة روهوبوت على مساحة 1300 فدان
- 9 - مستعمرة ارتوف على مساحة 460 فداناً
- 10 - مستعمرة ام الديشمال على مساحة 253 فداناً
- 11 - مستعمرة الشويخة على مساحة 851 فداناً
- 12 - مستعمرة معاليه على مساحة 910 فدان
- 13 - مستعمرة مثمارهايردن على مساحة 230 فداناً
- 14 - مستعمرة عين زيتون على مساحة 509 فدان
- 15 - مستعمرة ميتولا على مساحة 1350 فداناً
- 16 - مستعمرة بن شيمن على مساحة 210 فدان
- 17 - مستعمرة هلهامي على مساحة 1350 فداناً

وهذا يقودنا حقاً إلى مراجعة التاريخ ومتابعته ، فمصر دائماً كانت الهدف الأول للإخضاع ، فبعد حرب 1948 كانت مصر أول من وقع اتفاقية الهدنة ، أما بعد حرب 1973 فكانت مصر أيضاً أول من أقام معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني ، وبعدها .. كرت السبحة العربية .

18 - مستعمرة عيّه على مساحة 2750 فدانا

19 - مستعمرة الخضيره على مساحة 1750 فدانا

20 - مستعمرة كفار سابا على مساحة 460 فدانا

بالإضافة إلى عشرات المستعمرات الأصغر حجماً ، ومن الجدير بالذكر ان عدد اليهود في فلسطين كافة لا يتجاوز 3200 نسمة في مطلع القرن التاسع عشر ، لكنه وصل إلى ثمانية آلاف في منتصفه ، ومع الهجرة الواسعة التي أسسها روتشيلد أصبح عدد اليهود 24 ألفاً عام 1882 .⁽⁶⁸⁾

الاستيطان .. قبل الاحتلال

● لقد كان مبدأ الاستيلاء على الأرض ، والاستيطان فيها بكل الوسائل ، مبدأ سابقا عن فعل الاحتلال ، لكن ، وما بين تاريخين - 1948 - 1882 أصبح غول الاستيطان النهم ، يسبق سكان المستوطنات أنفسهم ، وعندما قامت القوات الصهيونية في العام 1948 ، بتطويق واجتياح المناطق الفلسطينية منطقة تلو الأخرى ، هرب معظم المدنيين الفلسطينيين إلى ما وراء خطوط العدو عندما عمدت الوحدات العسكرية الصهيونية إلى احتلال الممتلكات الفلسطينية لكي تسلمها فيما بعد إلى السلطات المحلية اليهودية أو إلى زعماء المستوطنات ، الذين شرعوا في إحلال اليهود مكان الشعب الفلسطيني الذي شرد وشتت في كافة أنحاء الأرض طلباً للنجاة والأمن من القتل والإرهاب الصهيوني الذي مورس بحقه .

● وحينما تفقد بن غوريون أحياء القدس الغربية قال ، إن القدس لم يسكنها مثل هذا العدد من اليهود منذ تخريب مملكة سليمان ، وهاهي القدس الغربية لا يوجد فيها عربي واحد ، وحينما زار مدينة حيفا وشاهدها خاوية على عروشها ، وخالية من السكان العرب ، إلا ما ندر ، فوجيء بهذا المنظر العجيب وقال ، سنملأها بالسكان اليهود الذين سيعيدون أعمارها ، وروعتها أكثر مما كانت عليه ، وبعد ان اعجب لأوضاع القدس وحيفا هذه التي لم يتوقعها .. أمر باخلاء جميع العرب حتى المناطق المخصصة لليهود بقرار التقسيم بكل طريقة ممكنة .⁽⁶⁹⁾

وقد بلغت عملية استبدال المجتمع الفلسطيني بكيان المستوطنين حدودا تثير السخرية ، فقد روى ان نزاعات نشبت بين المستعمرات المجاورة حول اغتنام المحاصيل العربية واقتسام الحقول ، وكان الصهاينة يقومون بحرق الحقول لمنع المزارعين من غرسها أو جمع حصادها بهدف حملهم على النزوح ، إلى ان

هذه الدراسة نشرت للكاتب في صحيفة الفاتح الليبية ، العدد 413 الشهر 11/2001 ف

ادركوا انهم بحاجة إلى المنازل الجاهزة والمساحات والأراضي الزراعية الصالحة ، فتحولوا سريعاً إلى تهجير السكان دون المساس بالملكيات ، كما استندت حكومة الكيان الصهيوني الوليد إلى مجموعة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى مواصلة السياسة التفريقية ، فمنعت حرية التنقل ، وواصلت العمل بقوانين الطوارئ البريطانية ، كما قامت بتدمير أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية ، وقد قدرت المساجد والكنائس التي دمرت بحوالي 350 مسجداً وكنيسة .

وبحلول شهر مايو / المء 1949 ف كان الصهاينة قد أقاموا 1947 ف مستعمرة على أنقاض القرى والمواقع التي غادرها أهلها هرباً وطرداً ، وحتى شهر أكتوبر " التمور " من العام نفسه كان قد وصل إلى الكيان الصهيوني 25255 مهاجراً يهودياً من مختلف البلدان ، ومما يدل على مدى أهمية التهجير والاستيلاء على المنازل العربية للمشروع الصهيوني ، فقد عبر الصهاينة عن الأهمية الاستثنائية للمدن والقرى الفلسطينية المدمرة والمهجر أهلها بافتتاحهم رسمياً مستوطنة جديدة فوق مسرح مجزرة دير ياسين ، بعد سنة واحدة في حضور وزراء عدة من حزب العمل وحاخامات ورؤساء بلديات ، وبعد قيام الكيان الصهيوني اصدر العديد من القوانين لخدمة أهدافه وغاياته ، وكان من بين تلك القوانين قانون العودة في ديسمبر " الكانون " من عام 1951 ف ، والذي حدد بموجبه الحق لكل يهودي في دخول (إسرائيل) والإقامة فيها ، ثم تلاه قانون الجنسية عام 1952 ف وبمقتضاه يعتبر كل يهودي مهاجر مواطناً (إسرائيليا) ، هذا في حين تم طرد الشعب الفلسطيني وتشريده من وطنه وحرمت عودته إليه ، بينما أصبح لليهود حق ازلى في فلسطين .

وفي العام 1965 ف اصدر الكيان الصهيوني قانوناً يعتبر كل من غادر المناطق التي تحتلها (إسرائيل) إلى خارج فلسطين ، أو إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات عربية أو فلسطينية مهاجراً ، وغائباً عن أرضه ، ولذلك فان ملكيتها تعود للدولة ، وبموجب هذا القانون أستملك الكيان الصهيوني 2.000.000 دونم من الأراضي العربية التي أصبحت بحوزتهم ، علاوة على

2.000.990 دونما من الأراضي العربية وأكثر من 73 ألف بيت من بيوت السكّان التي أخلاها أصحابها و 78000 محل تجاري في المدن والقرى التي تركها أصحابها بجميع محتوياتها من الأثاث والبضائع وغيرها .

من خلال ما سبق ، نستطيع القول انه خلال الفترة الممتدة بين عام 1948 ف وحتى عام 1967 ف بأنها الفترة التي تحقق فيها الحلم الصهيوني بتأسيس كيان صهيوني على ارض فلسطين وتشريد غالبية سكان فلسطين عن أراضيهم (78 ٪ من مجموع مساحة فلسطين) ، وهي الفترة التي نشطت فيها وبشكل كثيف عملية طمس الوجود العربي ومظاهر (المدن والقرى) واحلال الوجود اليهودي مكانه ، انها الفترة التي جرت ومنذ بدايتها عمليات تطويق الوجود العربي الضئيل المتبقي على أرضه ضمن الدولة اليهودية ، هذه المحاصرة التي استخدمت فيها كل القوانين وتمت فيها كل تلك المصادرات من عمليات الجيوب العربية المتبقية .

منذ العام 1967 ف :

يعد احتلال الكيان الصهيوني للمناطق العربية في حرب 1967 ف شهدت فلسطين تطوراً أساسياً فيما يتعلق بإمكانية استكمال المشروع الصهيوني، اذ أصبحت فلسطين بكاملها إضافة إلى اراض عربية اخرى تقع تحت السيطرة الصهيونية ، ومنذ تلك السنة، بدأ بإنشاء المستعمرات المتفرقة في مختلف المناطق المحتلة، وقد تصاعدت حمى الاستيطان بصورة لم يسبق لها مثيل، وجرى التركيز على الاستيطان داخل المدن العربية الكبرى أو حولها، بدأت تقوم كتل استيطانية تشمل كل منها عدداً من المستوطنات، وبلغت نسبة الأراضي التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية اكثر من 50٪ من مجموع الأراضي ، وتم رسمياً ضم القدس إلى (إسرائيل) في 30 يوليو " تموز " 1980 ف ، ومرتفعات الجولان في 14 ديسمبر " كانون أول " 1981 ف ، وباتت مناطق عدة أخرى مهددة بالمصير نفسه ، مصير التهويد التدريجي الذي يفضي إلى الضم الكامل ، وقد نظر الصهاينة إلى الاستيطان في الضفة الغربية من منظور استراتيجي ، إذ اعتبروه ركيزة أساسية في

سيطرتهم على الضفة الغربية والوسيلة الانجح في محاصرة القرى والمدن العربية وتهجير سكانها ، ان قال مردخاي تسيبوري في خطاب له في افتتاح مستعمرة عناب قرب عنتابا في جبال نابلس ، (ان استمرار الاستيطان هو العمود الفقري للحركة الصهيونية في الضفة الغربية ، وهو الوسيلة الوحيدة لافشال أية مبادرة سياسية ترمي إلى إرجاع الحكم الأجنبي إلى يهودا والسامرة ، ان وجود أغلبية عربية في الضفة الغربية يجب ان لا يثني السلطات الإسرائيلية عن تسريع عملية الاستيطان ، لقد ولدت في بتاح تكفا التي كانت محاطة بالعديد من القرى العربية مثل كفر عانة وابو كشك والخيرية ، وليس لهذه القرى أي اثار باقية الآن ، وقد بقيت بتاح تكفا) .

وبالرغم من التشابه في المخططات الاستيطانية ، إلا ان عمليات الاستيطان بعد العام 1967 ف تمتاز بأمرين :⁽⁷⁰⁾

انه استيطان رسمي تتولى الحكومة الإسرائيلية (الصهيونية) الإشراف عليه ، وتمويله من ميزانيتها ويقتصر دور المنظمات الصهيونية والاستيطانية الأخرى على دعم جهود الحكومة في هذا المجال .

ان هذا الاستيطان يتم في مناطق مازالت مأهولة بالسكان العرب الذين يشكلون الأغلبية الساحقة فيها وعلى أراضي يملكها أصحابها العرب ، وبالتالي فان عمليات الاستيطان هذه ترتبط بقضية التخلص من عنصر السكان العرب المقيمين على هذه الأراضي لضمان نجاح المشروع الاستيطاني . ولكي يتفادى قادة الكيان الصهيوني التغير الديمغرافي الذي أحدثته سياستهم التوسعية في الاستيلاء على الضفة الغربية واجزاء من الدول العربية ، فقد شرعت قوات الاحتلال الصهيوني ومنذ بداية استيلائها على الأراضي العربية بعمليات هدم الأحياء والقرى والمخيمات الفلسطينية ، وتم تشريد الفلسطينيين ، خارج وداخل حدود فلسطين ، وبدأت عمليات الاستيلاء السريعة على الأراضي ، وإقامة المستعمرات اليهودية سواء في قلب المدن العربية أو حولها ، أو في أراضي القرى العربية المنتشرة في كل إرجاء الضفة الغربية ، سواء في المنطقة الجبلية أو في الأغوار الفلسطينية . فقد تم في عام 1967 ف هدم حارة

المغاربة داخل أسوار القدس ، وكذلك تم هدم قرى بيتر نوبا ويالو عمواس إلى الغرب من رام الله في منطقة اللطرون ، وقرى العجاجة والمخزوق والستارية في منطقة الأغوار ، وتم تشريد سكان هذه القرى ، كما تم تشريد سكان المخيمات الفلسطينية في منطقة اريحا . ولكي تؤدي تلك الحملات ثمارها في تشريد الشعب الفلسطيني ، فقد رافق سياسة البطش الصهيوني حملات إرهابية بهدف ترويع وتخويف السكان المدنيين لإجبارهم على الجلاء عن أراضيهم كما حدث في العامين 1947 ف 1948 ف ، ففي مدينة رام الله قام أفراد الجيش الصهيوني بالتعرض لبعض الفلسطينيين فقتلوهم وحرقوا جثثهم وتتجلى بشاعة صور الإرهاب الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني في رواية أحد أفراد عصابات الجيش الصهيوني حين يروي ما فعلوه بحق الفلسطينيين الذين حاولوا العودة إلى ديارهم بعد نهاية حرب العام 1967 ف فيقول، (كان الفلسطينيون في كل ليلة يحاولون اجتياز نهر الأردن ، والعبور إلى الضفة الغربية ، وكانت لدينا كمائن على طول النهر ، ولدينا أوامر من قيادة الجيش بأن نطلق النار على كل من يعبر النهر من رجال أو نساء أو شيوخ ، وحتى الأطفال كانوا ينالون نصيبهم من القتل ، وفي اليوم التالي نقوم بعملية تمشيط في المنطقة ، وإذا وجدنا من هوجي أو جريح ، كنا نجهز عليه وكنا نهيل التراب على الجثث القليلة العدد ، في حين كنا نستدعي الجرافة العسكرية لدفن الجثث كثيرة العدد حفاظا على البيئة " ، بعد تلك الممارسات الإرهابية بحق الشعب الفلسطيني ، فقد نجح الصهاينة بعض الشيء في تحقيق أحلامهم بطرد المدنيين الفلسطينيين من أراضيهم ، فبينما كان عدد سكان الضفة الغربية قبل الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 ف حوالي 845 ألف ، فقد انخفض هذا العدد إلى حوالي 600 ألف في نهاية العام .. وفي قطاع غزة كان عدد السكان قبل الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 ف حوالي 385 ألف انخفض هذا العدد في نهاية نفس السنة إلى حوالي 380 ألف

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة
1968 - 1967 ف	38.700	44.700
1974 - 1969 ف	13.800	12.700
1979 - 1975 ف	64.100	21.100
1982 - 1980 ف	32.900	10.500

وهكذا يكون الإرهاب الصهيوني قد أدى إلى تهجير آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن ، وإلى بعض الدول العربية الخليجية ، واستمرت عملية الطرد ، وخلال ذلك ، كان الطرد الفردي هو الغالب واتبعت السلطات الصهيونية ذات الأساليب التي اتبعتها بعد عام 1948 ف .

من خلال تلك المتابعة ، نرى ان الكيان الصهيوني قد اختط لنفسه فكرة فرض الأمر الواقع عن طريق بناء وقائع مادية لدعم الأهداف السياسية ، وتشكيل عملية الاستيطان الفعلي ، حجر الزاوية في تطبيق هذا الأسلوب ، فلا تكتفي سلطات الكيان الصهيوني بإعلان حقها في الضم والسيطرة ، وإنما تدعم ذلك بإنشاء المرافق والمساكن والأحياء ونقل السكان لتثبيت ما تدعيه من حقوق على هذه المناطق ، كما اعتمد الكيان الصهيوني تلك السياسة لبسط نفوذه ومد سيطرته لتحقيق مقولة " إسرائيل الكبرى " ، وهو ما أكدته رئيسة وزراء ذلك الكيان غولدا مائير بقولها " لم نعين ولن نعين لنا حدوداً ، ونحن الذين نعين الحدود في أي مكان ، في أي مكان نستوطنه وتدافعون فيه عن البلد سيكون ذلك حدودنا " وعليه فانه تظهر لنا حقيقة الخطر الصهيوني في تصريحات وممارسات ومواقف قادة الكيان الصهيوني الذين يضعون دعواتهم للمزيد من الهجرة اليهودية إلى ارض فلسطين في اطر أيديولوجية قومية ودينية ولكنها في حقيقة الأمر ما هي إلا للتمويه على حقيقة هدفهم السياسي القائم على التوسع والعدوان ووجوب توفر العامل البشري من اجل شن الحروب العدوانية والاستيطان في الأراضي المحتلة لتهويدها وتخليد احتلالها واجلاء سكانها الفلسطينيين عنها .

القدس .. والاستيطان

لم يبلغ مجموع ممتلكات اليهود في القدس كلها وفي جوارها وفي القرى المحيطة بها أكثر من 24.15 دونما من مجموع 564.179 دونما ، أي بنسبة 4.26 % ولكن ما ان تم توقيع الهدنة بين الكيان الصهيوني والأردن عام 1949 ف ، حتى باتت القدس مقسمة إلى ثلاث مناطق :

1 - منطقة تحت الحكم الاردني بلغت مساحتها 2.220 دونماً ، أي بنسبة 11.48 % .

2 - منطقة تحت الحكم الصهيوني بلغت مساحتها 2.220 دونماً ، أي بنسبة 84.13 % .

3 - منطقة الأمم المتحدة التي بلغت مساحتها 850 دونما أي بنسبة 4.39 % وسرعان ما بدأت إسرائيل بإقامة مستوطنات جديدة في مقاطعة القدس على أراضي أهلها العرب الفلسطينيين - حتى ازداد عدد المستوطنات ما بين الحربين - النكبة والنكسة - من 12 مستوطنة عام 1948 ف إلى 64 مستوطنة عام 1967 ف ، وتوسعت حدود بلدية القدس ثلاث مرات على التوالي 52 / 64 / 67 ، أما بعد حرب عام 67 فقد أصبح لليهود ما يقولون انه ملكية لهم ، من خمسة دونمات في عهد الانتداب إلى 130 دونماً تمتد مساحتها من المسجد الأقصى إلى دير اللاتين ، وقبل انتهاء شهر الصيف 1967 ، حتى ضمت إسرائيل 116 دونماً من القسم الجنوبي لبناء ضاحية يهودية ، حيث قامت بمصادرة العديد من البيوت والجوامع والكنائس ، مما نتج عنه تهجير ستة آلاف وخمسمائة من السكان العرب .⁽⁷¹⁾

بعد ذلك ، قامت حكومة الكيان بمصادرة ما مجموعه 3.345 دونماً في حي الشيخ جراح ووادي الجوز ، مما أدى إلى إقفال المناطق الغربية والشمالية بحجة (الاستملاك للمصلحة العامة) ، واثراً إعلان البرلمان الصهيوني رسمياً للقدس عاصمة (لدولة إسرائيل) في 30 / 7 / 1980 ف ، قامت الحكومة بمصادرة 4.400 دونما لبناء مستوطنين ، بسغات زائيف وبسغات اوفر ، ويوم

اتخذ الإرهابي شارون منزلاً له في القدس القديمة في قلب المنطقة الإسلامية عام 1987 ف ، اعتبر ذلك مرحلة جديدة من التهويد ، وقد حرص الصهاينة على تغيير أسماء الأماكن ، فأطلقوا اسم رامات اشكول على حي الشيخ جراح من ناحية الشمال الغربية ، واسم حموئيل هاليفي على الشيخ جراح من ناحية الغرب ، واسم حاروفا هايودي على حي المغاربة والشرفاء ، واسم ارمون على جبل المكبر ، واسم معالي ادويم على الخان الأحمر ، وبهدف عزل القدس عن الضفة الغربية ، قسم الصهاينة المدينة إلى ثلاث دوائر كبرى .

- الدائرة الأولى : تلتف حول المدينة القديمة - وتصلها بالقسم الغربي وكذلك بالضواحي اليهودية ، وبالحديقة الوطنية وبالمجمع الاقتصادي الكبير (مول) .

- الدائرة الثانية : تلف الضواحي العربية خارج المدينة القديمة من أجل عزل المدينة على المناطق العربية ، وتشمل هذه إحدى عشرة مستوطنة .

- الدائرة الثالثة : وتحيط بالقدس الكبرى (المتروبولية) وفقاً لمشاريع استيطانية من أجل عزل المدينة عن الضفة الغربية ، ويقع مشروع جبل ابو غنيم في هذه الدائرة ، وكذلك يقع المشروع السكني رأس العامود فيها أيضاً .

أما عن المخطط الذي وضع بعد اتفاقيات أوسلو فيقضي :

- 1 - مصادرة أراضي جديدة من قرية المالحه غربي القدس .
- 2 - بناء العديد من المعابد اليهودية ، والمخطط ان يكون أحدها اكبر كنيس (سيناغوغ) في العالم .

3 - بناء طريق سريع من رام الله إلى بيت لحم عبر القدس ، ومن المفترض ان يقسم هذا الطريق المدينة إلى قسم غربي وآخر شرقي - وقد هدمت بيوت عربية عديدة حتى الآن من أجل ذلك ، ويفترض بناء سوق القدس الكبرى هناك على مساحة 40.000 دونم ، وبرز ما فيها ثلاثة مراكز تجارية ضخمة ومنطقة سكنية ، تبني فيها ألف فيلا ، وحديقة حيوانات ومدرسة للموهوبين ، ومجمع تقني .

- 4 - بناء مشروع ضخم للطرق (الاتوسترادات) لتحل مكان السابقة .

5 - بناء مجمعات ضخمة في القدس الشرقية تغطي مساحة تقارب 250.000 دونم.

6 - بناء مجمع كبير في وسط المدينة في - مأمن الله شارع يافا) والمسماة حالياً - مامللا - مساحة 150.000 دونم ، ويتضمن هذا المجمع فيلا ضخمة للرئيس السابق حاييم هيرتسوغ ، وفندق شيراثون جديد ، ومجمعاً للبلدية .

اما مشروع القدس الكبرى فيرتكز على :

1 - دمج المستوطنات (التي يقال انها غير شرعية) ومنها جيئات زئيف ومعالي ادوميم وغيرها من الأراضي إلى داخل الخط المسمى (الخط الأخضر) في المنطقة المعروفة بالقدس الكبرى .

2 - الإسراع ببناء الطرق في الضفة الغربية ، والتي تتضمن الطريق الدائري من الناحية الشرقية حول القدس ، والتي تصل المستوطنات في الجنوب بالمستوطنات بالشمال ، وقد تم افتتاح طريق دائري ثان (هاي راي مناحيم بيغن) في 23 الصيف 2000 ف.

3 - تعزيز الأغلبية اليهودية في القدس ببناء 142.000 شقة جديدة في القطاع الذي يحتوي على مستوطنات . والخطة تأخذ في عين الاعتبار المعايير السكانية والزيادة والنمو كالتالي :

- يعتمد نمو الأغلبية اليهود على الدائرة الأوسع التي تضم مستعمرات جيئات زئيف في الشمال - ومعالي ادوميم في الشرق ، وعفريات في الجنوب ، وتقع هذه كلها في دائرة القدس الكبرى ، ويبلغ عدد سكان هذه المستوطنات حالياً نحو 50.000 مستوطن ، ولكن الخطط الاستيطانية التي ابتدئ بها تجعل عدد السكان 250.000 مستوطن ، خلال خمسة عشر عاماً ، أما مع تطبيق الخطة لزيادة عدد المستوطنين في القدس الشرقية ، والتي تضم مشاريع البناء والاستيطان على جبل ابوغنيم (هارحوما) فمن المتوقع ان يبلغ عدد السكان في هذه (الدائرة الداخلية) ايضاً 250.000 مستوطن ، وهذا ما يجعل عدد المستوطنين نصف مليون مستوطن على مدى 15 عاماً ، وهذا يعني - تفوق العدو اليهودي على العربي بنسبة 70 ٪ وضمن الخطط القادمة ،

يتوقع توسيع مستوطنة معالي ادوميم بحيث تصبح مساحتها 60 كم مربعا وهي مساحة اكبر من مساحة تل الربيع بنسبة 20 ٪ وأما الإنجاز الثاني لتوسيعها فهو شطر الضواحي الفلسطينية عن القدس العربية ، أما عن المناطق الأخرى ، فقد أؤكد ان حجم الاستيطان ومنذ توقيع اوسلو قد زاد بنسبة حوالي 30 ٪ وتقول إحدى الدراسات ، ان اكبر عشر مستوطنات قد توسعت بنسبة 5.8 ٪ في الأشهر التسعة الأولى من عام 1998 ف زاد عدد سكانها من 87.331 إلى 92.084 نسمة ، أما في عام 2001 ف وفي ظل حكومة الإرهابي شارون ، فقد أعطى الضوء الأخضر للمستوطنين ليتوسعوا أنا شاؤوا بعد ان شكلوا عصابات مسلحة ومدعومة بالجيش للاستيلاء على المزيد من الأراضي ، والإغارة على القرى العربية الفلسطينية بغية تكرار ما حدث عام 1948 ف ، الكثيرون يعتقدون ان السلام يتحقق بمجرد توقيع اتفاقيات سلام، غير ان السلام بين فرقاء غير متكافئين هو استسلام حقاً ، ويجدر عدم السماح بتكرار مأساة عام 1948 ف أو عام 1967 بأي ثمن .

- كان هناك جامعة عربية مسؤولة عام 1948 ف وكانت النكبة .
- كانت هناك قيادة عربية عليا مسؤولة عام 1967 ف وحدثت النكسة .
- فأي مصير ينتظر فلسطين في حال تفاوض قيادة لا يمكن وصفها بالجماعية ولا بالعليا ، فضلاً عن إمكانية تخليها عن كل الأسلحة الأخرى وأبرزها سلاح الانتفاضة كما حدث في الانتفاضة الأولى عام 1987 ف ، وهو السلاح الأقوى في تاريخ فلسطين ؟ .

الاستيطان التشريد والاقتلاع ، خطوة .. خطوة

■ ليس من وقت ضائع عند الصهاينة :

وعليه ، فإن فم " الاستيطان " يطبق على الأرض ، ليبتلعها أولاً ، ثم يعود ليجتر الأموال والمساعدات كخطوة ثانية لاستكمال التهام الوجود العربي الفلسطيني من أساسه .

وعلى ماذا اذن يدور الرهان على أميركا التي خلعت القناع عن وجهها كاملاً ، حين أعلنت بكل وضوح ، وعلى لسان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، انها تؤيد حرب الإبادة التي يشنها " شارون " على الشعب الفلسطيني⁽⁷²⁾ الاستيطان ، لغة الإرهابي شارون ، منذ أن بدأ حياته السياسية ، حتى انه يحمل أفكاراً جديدة تقضي بإقامة ست جزر استيطانية قبالة الشاطئ الساحلي على البحر المتوسط ، تستوعب المستوطنة الواحدة ، عشرين ألف مستوطن ، وتكون بمثابة منتجعات سياحية واستثمارية ترتبط بجسور حديدية فيما بينها وبين البر (الصهيوني) .

وهكذا جاء القرار الصهيوني في بدء بناء المستوطنات في جبل ابو غنيم على مشارف القدس ، ليؤكد على مواصلة المخطط الاستيطاني الذي سبقه الكثير من القرارات الصهيونية الخاصة بتوسيع الاستيطان ، واستقدام المهاجرين ، وبناء الوحدات السكنية على ما تم الاستيلاء عليه من أراضي الشعب الفلسطيني ، واقتلاعه وفق الاستراتيجية السياسية في الكيان الصهيوني ، وقد زعمت حكومة العمل ، انها لا تحول أنشطة استيطانية في الأراضي العربية المحتلة ، انسجاماً مع تعهداتها للولايات المتحدة بتجميد الاستيطان مقابل الحصول على ضمانات القروض الأمريكية ، بقيمة عشرة مليارات دولار ، فيما الوقائع تشير إلى ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة الغربية في عهد حكومة العمل إلى أكثر من 150 ألف مستوطن ، وبنسبة 50 % .

اما حكومة الليكود ، التي لا تخفي دعمها الصريح للاستيطان معنوياً ومادياً وان كانت تحاول الاحتيال على الحقائق بأنها لا تستهدف سوى توسيع المستوطنات القائمة لاستيعاب النمو الديموغرافي الطبيعي للمستوطنين ، فهي تقدم التسهيلات والاعفاءات لهم ، وللقادمين الجدد ، للاستيطان في القدس أو الجولان ، وتعطي الأفضلية لما تسميه " الاستيطان السياسي " .⁽⁷³⁾

ان سياسة الاستيطان ، متفق عليها بين جميع الأحزاب ، وهي تستحوذ على دعم مباشر من الحكومات المتعاقبة ، التي تقدم لكل مستوطن مساعدة بقيمة 1000 دولار أميركي ، وهي أعلى معدل يحصل عليه الفرد من مساعدات أجنبية ، وفي مراجعة لاستراتيجية الاستيطان في الأراضي العربية ، نرى ان حزب العمل ، وتكتل الليكود ، يحرصان أثناء خوضهما للمعارك الانتخابية ، في التركيز على السياسة الاستيطانية ، تحت عناوين الاستيطان السياسي أو الاستيطان الأجنبي ، فيما التفرقة بينهما ما هي إلا محاولة لتميع الموقف من الاستيطان الصهيوني ، وإضفاء شرعية على الاحتلال بوجه عام .

بعد الانتهاء من حرب عام 1967 ف ، كان الكيان الصهيوني قد احتل مساحات واسعة من الأراضي العربية ، وبغرض تنفيذ مخططاته الاستيطانية ، قام بحملة دعائية كبيرة في الخارج ، بغية الحصول على المزيد من الدعم المالي من المنظمات الصهيونية العالمية .

وفي هذه الحملة أعلن الكيان الصهيوني ، انه سيتجه لإقامة المدن الكبيرة بدلاً من المستوطنات الصغيرة والمؤقتة ، وقد أعلن فيها " عيزرا وايزمن " مشروعاً يقضي بإقامة ست مدن كبيرة بكثافة سكانية عالية .⁽⁷⁴⁾

- إطلاق شكل آخر من أشكال الاستيطان ، أطلق عليه " توشفوت " وهذا ينسجم مع مخطط الكيان الصهيوني المتمثل بالهجرة من المدن إلى الضواحي والأرياف .

- ومع هذه المشاريع ، أعلن أيضاً عن إقامة شبكة من الطرق الرئيسية في الضفة الغربية لأجل تقطيعها إلى مناطق منعزلة ، والعمل على ربط مستوطنات

الضفة وقطاع غزة بالمراكز الصناعية الصهيونية ، وتوفير فرص العمل للمستوطنين ومنها مركز عطروت ومعالیه ادوميم في القدس ، والمركز الصناعي كريات أربع في مدينة الخليل ، وقد دعا رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية إلى مشروع عرف باسمه " رعنان فايتس " يعتمد على إقامة المستوطنات الزراعية - الصناعية المختلطة ، حيث أطلق عليها اسم " العقد " وهو يغطي منطقة الجليل في شمال فلسطين ، حيث تقام فيه 50 وحدة قروية يسكنها 12 ألف عائلة ، إضافة إلى 120 مستوطنة تقام في منطقة النقب الغربي الجنوبي ، تضم حوالي 150 ألف نسمة ، وعلى طول الخط الواقع بين جبل الشيخ وشرم الشيخ ، حيث يتم بناء 53 مستوطنة .

اما مشروع " شارون " فقد عرف في بداية الأمر باسم ابراهام فوخمان " الأستاذ في معهد الهندسة في جامعة حيفا التطبيقية ، وهو بمثابة جسر من عمودين فقرين ، الأول قائم الآن على امتداد السهل الساحلي ، والثاني على امتداد نهر الأردن ، وانه سيضم وفق تقديراته خلال عشرين عاما حوالي 9 ملايين مستوطن ، وبعد تولي شارون وزارة الزراعة ، أصبح المسؤول التنفيذي عن مشاريع الاستيطان ، معتمدا مشروع فوخمان ، وقد اشتهر فيما بعد بمشروع شارون ، ويهدف إلى إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة في الضفة الغربية ، الأول على مداخل مدينة القدس ، الجزء الشمالي للضفة الغربية ، من أجل الفصل بين سكان الأراضي المحتلة العام 1967 ف وسكان الأراضي المحتلة عام 1948 ف ، إضافة إلى منع العرب من البقاء على جانبي الطرق التي تقطع الضفة الغربية من شرقها إلى غربها وهي تسمى " طريق الأمن " .

(75)

■ مشروع غوش أمونيم

ترى هذه المنظمة ان المستوطنات تحقق " وعد التوراة " ، إضافة إلى أنها تخلق واقعا في المجال السياسي والمعنوي يسمح بالسيطرة على الأراضي العربية ، ولعل ما يميز مشروع غوش أمونيم ، اتجاهه إلى زرع المستوطنات بين القرى العربية ، والتحكم في مفترقات الطرق ، خاصة حول مدينة القدس .

■ خطة دروبلس (76)

وتنسب إلى فينيا هو دروبلس . أحد رؤساء قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية المختصة في المناطق المحتلة ، وقد قدمت هذه الخطة في العام 1981 ف ، لكي توحد بين الاستراتيجية الاستيطانية على أراضي " الدولة " من أجل خرق التجمعات السكانية العربية ، للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في المستقبل ، وأنه من الصعب على الأقلية العربية ، أن تشكل تواصلاً إقليمياً ، ووحدة سياسية في حال تجزئتها بالمستوطنات ، ولاشك ان هذه الخطة هي من أخطر الخطط الاستيطانية التي طرحت طوال فترة الاحتلال، لأنها تهدف إلى نشر التجمعات اليهودية في أنحاء الضفة التي تصبح مقسمة إلى 22 منطقة رئيسية ، وتنشأ حوالي 20 مستوطنة سنوياً ، ويتم استيعاب حوالي 150 ألف مستوطن كل خمس سنوات ، على أن تشكل نقاط مراقبة متقدمة ، تقوم بدورها الاستراتيجية مشكلة جهازاً دفاعياً فعالاً .

الاستيطان الصهيوني لم يتخذ نمطاً واحداً في تعامله مع اغتصاب الأرض العربية ، الا انه من الناحية الاجتماعية استهدف خلق الإنسان اليهودي الجديد، المرتبط بالأرض ، كما حدد " رعنان فايتس " ، وعلى هذا الأساس ، يقول أبا اييان ، وزير خارجية صهيوني سابق ، ومندوب في الأمم المتحدة " ان إسرائيل لها تاريخ ، وليس لها جغرافيا ، فالتاريخ هو الماضي والجغرافيا هي الحاضر والمستقبل والمطلوب منح جغرافيا لإسرائيل ، تضرب جذورها في الأرض " .⁽⁷⁷⁾

اما الوسائل فقد تعددت من أجهزة تخطيطية وأخرى تنفيذية ومن أهمها :

- 1 - اللجنة المشتركة للحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية .
- 2 - قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية - وهي العقل المفكر والذراع التنفيذي .

3 - وزارة الزراعة ولجنة توزيع المستوطنات والتخطيط والتطوير القروي .

4 - الصندوق القومي (كيرن كيمت / وكيرن مايسود / .

5 - مركز الدراسات والإنشاءات الاستيطانية - رحبوت .

6 - لجنة المنظمات وتعيين مواقع المستوطنات الجديدة .

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن ، يمكن القول أن 73 ٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبعض الأراضي عام 1948 ف ، قد صودرت من الفلسطينيين لصالح الاستيطان عبر هذه الأجهزة .

عام 1992 ف - بدء بمشروع توطين 30000 يهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكان المخطط أن يضم 140000 مستوطن ، وسط مليون فلسطيني ، ويبلغ عدد المستوطنات 44 مستوطنة في أرجاء الضفة والقطاع ، كما أن هناك حوالي 160000 يهودي آخر في القدس القديمة وجوارها ، حيث يعيش 150000 عربي فلسطيني ، إما في الفترة ما بين توقيع اتفاق اوسلو 1993 ف ، ومطلع عام 1995 ف جرت مصادرة 36.500 دونم حول القدس لتحقيق سيطرة صهيونية على 79 ٪ من مساحة " القدس الكبرى ، وفق التعبير الجديد الذي صار يطلق على القدس منذ مطلع العام 1995 ف .

ففي 19 / 1 / 1995 ف ، صادق حزب العمل على خطة تنص على " توسيع حدود بلدية القدس جنوباً إلى المستوطنات في قطاع " غوش عتسيون " بين بيت لحم والخليل ، وشرقاً حتى معاليه ادوميم (الخان الأحمر) وشمالاً حتى بلديتي رام الله والبيرة ، وغرباً حتى مستوطنة " بيت شيمش " وبحسب المخطط⁽⁷⁸⁾

فان حدود القدس تتسع لتشمل دائرة قطرها 23 كم . ومع وصول الليكود إلى الحكم في الكيان الصهيوني عام 1996 ف ، لم يكن قد تبقى من أراضي مدينة القدس التي يمكن البناء عليها سوى 4 ٪ سارع الصهاينة إلى الاستيلاء عليها .

وتشير الإحصائيات إلى أن " السلطات الصهيونية " صادرت الكثير من الأراضي العربية الأخرى ، واعتبرتها ملكاً للدولة ، كما أقرت في 26 / 1 / 1997 ف مبلغ 40 مليون دولار لتعزيز سيادة " إسرائيل " على القدس الموحدة .

وعلى ضوء ما تقدم ، فان الاستراتيجية الصهيونية في مجال الاستيطان لا تتبدل بتبدل الحكومات ، بل تصبح موضع منافسة وسباق .

لكن ذلك لا يمكن ان يتم لولا الدعم اللامحدود ، والتي يتلقاه الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة الأميركية تحديداً ، ومن المنظمات الصهيونية في العالم التي تجمع الأموال للصهاينة دونما رقيب ، بل وبالمشاركة في أوسع العصابات المنظمة لغسيل الأموال ، فيما تعتبر بعض التبرعات المتواضعة التي دفعها مواطنو الأقطار العربية لمساعدة اخوانهم في فلسطين ، ابان الاحتلال الصهيوني في خريف 2002 ف ، أموالاً تساعد على الإرهاب !! ..

التوسع الصهيوني على حساب الأراضي العربية :

ان دحض " مشروعية " احتلال الأراضي الفلسطينية صهيونياً ، وبطلان مزاعم " دفاع إسرائيل عن نفسها " ، لتبرير عدوانيتها ، تؤكد أيضاً الوثائق المتعلقة بملكية الأراضي طيلة مراحل الصراع ، ووفقاً للخرائط الجغرافية الموثقة ، فإن مساحة الأراضي المملوكة لليهود في عهد الانتداب ، لم تتجاوز 5.5 ٪ من مساحة فلسطين ، ومع تزايد عدد اليهود بشكل كبير نتيجة الهجرات المنظمة إليها ، حيث وصل الغزاة (مع آخر موجات الاستيطان منتصف العام 1948 ف " ما مجموعه 650.000 يهودي ، يشكلون ثلث مجموع سكان فلسطين ، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الأراضي المستولي عليها إلى أن وصلت إلى 11 ٪ بشتى الطرق وبفعل العمليات العسكرية ، وهذا الوضع لا يوضح فقط الغزو الصهيوني لفلسطين ، وانما أيضاً حدود اعتراف الدول بالأمر الواقع ، بحيث لا يتجاوز هذا الاعتراف لسيطرة " إسرائيل " المساحة ، أي 11٪ وما زاد عنها فهو توسع عدواني .

هذا التوسع الذي جاء متسارعاً خلال الأشهر الستة التي تلت حرب 15 الما (مايو) 1948 ف حيث أتم الصهاينة احتلال الجليل وجنوب فلسطين (عدا قطاع غزة) والنقب الجنوبي ، منتهكين بذلك اتفاقيات الهدنة الموقعة وهكذا ازدادت المساحة التي احتلها الصهاينة بالقوة العسكرية خلال عام 1948 ف من 5.5 ٪ إلى 79 ٪ من فلسطين ، وبقي 21 ٪ في أيدي عربية⁽⁷⁹⁾ .

■ النهب والتدمير :

لعل من ابرز مظاهر الاحتلال ، اقترانه بالنهب والتدمير ، فعمليات النهب الواسعة ، ليس لها مثيل وفقاً لما ذكره الكاتب اليهودي الشهير موشيه سيملانسكي الذي قال : لقد تملك الشعب اليهودي شهوة عارمة للنهب ، كنت ترى رجالاً ونساء ، أفراداً ومجموعات يهجمون كالطيور الجارحة على كل شيء وينهبوه ، أبواب ، شبابيك ، كراسي ، بلاط .. الخ بل ان ثمة تنافس على النهب من قبل الأحزاب " الإسرائيلية " .

إما عملية التدمير ، فقد لازمت الاحتلال مباشرة ، وشملت (418) قرية ، وطالت ليس فقط هدم البيوت ، وانما قطع الأشجار ، وحرق المزروعات وتغيير الطرق ، إضافة إلى اطلاق النار العشوائي على المواطنين العرب الذين أطلق عليهم اسم " المتسللون " أي الذين يحاولون العودة إلى قراهم وبيوتهم :# . ووفقاً لمسح قام به " غازي فلاح " عام 1990 للقرى المدمرة ، وجد الآتي :

تدمير شامل	221 قرية	بنسبة 53 %
تدمير جزئي	134 قرية	بنسبة 31 %
تدمير بسيط	52 قرية	بنسبة 13 %
قرى لم يتمكن من الوصول إليها	11 قرية	بنسبة 3 %
المجموع	418	نسبة 100 % (80)

: لم تتغير العقلية الصهيونية حتى الآن ، إذ نلاحظ ان الممارسات نفسها تتكرر الآن في فلسطين المحتلة ، خاصة في الضفة والقطاع عند كل توغل عسكري ، ثم ما يقوم به المستوطنون ، يؤكد ما ورد .

الشكل القانوني للاستيلاء على الأراضي (81)

أقر الكيان الصهيوني قانون أملاك الغائبين (1950) حيث اعتبر فيه اللاجئين غائبون ، وبموجب هذا القانون ، تم تعيين حارس لإدارة أملاك الغائبين (المهجورة) وأعطيت صلاحيات للحارس ، حيث كان مسؤولاً أمام (المالك الغائب) عن قيمة هذه الأملاك ، ولكنه غير مسؤول عن إعادتها إليه . وبهدف الالتفاف على القانون الدولي الخاص بالأراضي والممتلكات المسيطر عليها نتيجة الاحتلال ، لجأ الكيان الصهيوني إلى حيلة قانونية من خلال إنشاء هيئة (مستقلة) سماها (هيئة التطوير) ، وذلك بموجب قانون (نقل الملكية) الصادر عام 1950 ف ، وقد حول " حارس أملاك الغائبين " هذه الأملاك إلى (هيئة التطوير) التي أعطيت صلاحيات واسعة للتصرف بها . لقد أراد الكيان الصهيوني من هذا الإجراء ، وضع صيغة قانونية ، من شأنها ان تعفيه من تحمل أية مسؤولية قانونية عنها في حال التصرف بتلك الأملاك ، لكنه أضاف إلى ذلك القانون ، مادة تقضي بأنه في حال حل تلك الهيئة تعود صلاحياتها إلى وزير المالية ، وهكذا عادت تلك الصلاحية إلى الوزارة - أي إلى الكيان - وعملياً ، فإن الكيان الصهيوني قام بسلب أراضي فلسطين التي تم تهجير أصحابها الفلسطينيين بحيث جاءت مسجلة على النحو التالي :

الكيان الصهيوني وهيئة التطوير	15.205.000 دونم
الصندوق القومي اليهودي	3.570.000 دونم
أراضي ملكية خاصة يهودية	1.480.000 دونم
أراض أخرى	595.000 دونم
مجموع مساحة الكيان الصهيوني " إسرائيل "	20.850.000 دونم

الفصل الخامس

الأشكال والممارسات العنصرية للصهيونية

"ان الصهيونية ، هي شكل من اشكال
العنصرية والتمييز العنصري"

الأمم المتحدة
قرار رقم 3379
10 / 11 / 1975 ف

الصهيونية : شكل من أشكال العنصرية

بتاريخ 1975/11/10 ف وقفت الصهيونية في قفص الاتهام الدولي، ولم يكن المدعي هذه المرة الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية وحدهما ، وهما اللذان اکتويا بنار الصهيونية منذ عقود من الزمن ، وذاقا مرارة الإرهاب والعسف والعدوان ، بل كان المجتمع الدولي هو صاحب الدعوى في اكبر محكمة دولية ، حيث ظهرت الصهيونية عارية أمام الملأ وعلى حقيقتها وصادر " قرار الحكم " من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي ادان الصهيونية ودمغها بالعنصرية وذلك حين أكد :

- ان الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، مسددا بذلك ضربة عنيفة للفكر الصهيوني ، ولكل ركام الخرافة الصهيونية ، وتشدقها حول " التفرد التاريخي " و " انبعاث الأمة اليهودية العالمية - اللامكانية " و " التفوق على الشعوب الأخرى " أو تلك التي حاولت تزيين الوجه القبيح للحركة العنصرية بإضفاء طابع " التحرر الوطني " عليها ، لكن ما حدث بعد ذلك، ان الآلة الإعلامية الصهيونية المسيطرة على الإعلام الغربي والموجه له، استطاعت وبتاريخ 16 / 12 / 1991 ف ان تفرض إلغاء هذا القرار بعد سلسلة من التدخلات الغربية والإجراءات العملية والتي قادت الى الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تقاعس الدبلوماسية العربية وجهازها الإعلامي عن استثمار هذا القرار والتمسك به .

القرار 3379 لم يكن تجنياً على الحركة الصهيونية أو الكيان الصهيوني وليدها الطبيعي ، بل كان تسجيلاً لحقيقة بدأت تتلمسها على نحو أعمق شعوب الأرض قاطبة ، خصوصاً بعد ان تكشفت على نحو ساطع ، العقيدة الصهيونية

دراسة للكاتب ، قدمت في حلقة بحث في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - دمشق 2001ف

باعتبارها عنصرية " عرقية " ورجعية بالمطلق ليس من خلال النظرية فحسب بل من خلال الممارسة والتطبيق، لا ضد الأمة العربية فحسب، بل ضد حركة التحرر الوطني العالمية والتي برزت من خلال أعمال التخريب والتجسس والتآمر التي قامت بها " إسرائيل " بالتعاون مع جهاز المخابرات المركزية الأمريكية ضد حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكان أشهرها ما حدث في أحداث تشيكوسلوفاكيا 1968 - 1969 ف وفي بولونيا 1980 - 1981 ف وفي الاتحاد السوفياتي السابق حيث نظمت الصهيونية حملة دعائية سياسية مأكرة حول " اضطهاد " اليهود السوفيات ودفعهم للهجرة ، وما يجري الآن في روسيا حيث السيطرة على عصابات الجريمة المنظمة وغسيل الأموال ووسائل الإعلام .. لقد دشّن هذا القرار حقبة جديدة في حينها باتجاه إدانة الصهيونية ومساواتها بالعنصرية ، وبخاصة على المستوى العالمي حيث كان خطوة مهمة في الاتجاه الصائب للتحريم الشامل للصهيونية، كأيدولوجيا عنصرية خطيرة ، ان لم تكن اخطر وابشع الإيدولوجيات العنصرية الجديدة .

الأهمية الفكرية والسياسية للقرار :

القرار 3379 والذي اتخذته الجمعية العامة ورغم إلغائه هو قرار تاريخي ان صح التعبير ، جاء نتيجة تراكم كمي أدى إلى إدانة الصهيونية باعتبارها عقيدة عنصرية كاذبة وخاطئة ، ولقد سبق وان أدينّت الصهيونية حينما أدينّت العنصرية عام 1963 ف بقرار في الجمعية العامة حمل الرقم 1904 ، وتحديدًا بتاريخ 11/20 / 1963 ف حين أكدت الجمعية العامة على " تصفية العنصرية بكل أشكالها " وخصوصا عندما حددت بأن :

- كل عقيدة تنادي بالتفرقة أو التفوق العرقي ، هي عقيدة كاذبة وخاطئة من الناحية العملية وتستحق الإدانة من الناحية الأخلاقية وهي جائرة من الناحية الاجتماعية .

الجمعية العامة أيضا ذكرت بقرارها رقم 3151 " الدورة 28 بتاريخ 14 / 12 / 1973 ف بالتحالف الظالم بين العنصرية في جنوب أفريقيا والصهيونية ، وأشارت في معرض قرارها الخاص بمساواة الصهيونية

والقضاء عليها ، حيث جرى التأكيد على ضرورة القضاء على الاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية والتمييز العنصري والعنصرية بجميع أشكاله ، والتنويه بقرار منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر كمبالا 1975 ف وقرار مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليما 1975 ف ، واستنادا إلى تلك الحثيات ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار " الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري " . ان القرار 3379 تكمن أهميته الفكرية والسياسية في انه ساوى الصهيونية بالعنصرية واعتبرها أحد أشكالها ، ولما كانت العنصرية والتمييز العنصري أمرين مدانين وينبغي إزالتها حتى بمقتضى قرارات الأمم المتحدة ، خصوصا تلك التي تعتبرها جريمة ضد الإنسانية ، فالصهيونية هي أحد أشكال العنصرية ، بل تشكل جزءا بنويا منها ، كما تؤكد صلة القربى الروحية والإيديولوجية التي كانت قائمة بين النظام العنصري في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني .

وعلى الرغم من الانتصار الذي حققته جنوب أفريقيا بنضالها ضد العنصرية وإنهاء وجودها ، إلا ان الفكر الصهيوني يرفض ان يكون هذا النموذج قابلا للتطبيق في فلسطين المحتلة ، ففي دراسة جديدة خرجت إلى العلن في فلسطين المحتلة خاصة بعد طرح إمكانية تسوية باتباع نموذج جنوب أفريقيا ، كتب الباحث الصهيوني " يهوشفاط هركابي " وتحت عنوان " الخيارات المصيرية " قائلا : ان مجيء حزب " الليكود " إلى الحكم والمتحالف مع أحزاب اليمين التي تؤمن بالاستيطان على أرض - إسرائيل - " ويعني كل فلسطين " وتؤمن بنقاء الدولة العبرية وطرد الغرباء منها ، انما جاء بقيادة جديدة لا تنتمي إلى جيل المهاجرين ، وانما تنتمي إلى جيل " الصابرا " الذي ولد في " إسرائيل " ولا يعرف سواها ملاذا ، وانه مع تعاظم الطموح الجغرافي والقلق الأمني من المقاومة الفلسطينية واللبنانية ، كان هناك بعد آخر داخلي مثير للقلق يتمثل في ذلك الخلل الديمغرافي الذي لم تفلح معه كل سياسات استجلاب المهاجرين الروس والأحباش معبرا عن الخلل بقوله : ان فكرة وجود دولة عبرية بأغلبية عربية أو دولة يكون سكانها العرب فيها يساوي عدد اليهود فكرة غير

مقبولة ، وغير قابلة للتطبيق ، ناهيك عن ان " إسرائيل " ترفض حتى مجرد الحديث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، بل هي تخشى ممن هم في فلسطين المحتلة والذين يشكلون هاجساً للزعماء الصهاينة ، هاجساً مستقبلياً يقوم على الخوف من هذا الخلل الديمغرافي ، حيث نسبة الزيادة في عدد السكان العرب تعتبر مرتفعة مقابل النسبة اليهودية.

ان الصهيونية والعنصرية يعنيان الإرهاب والعدوان وإبادة الجنس البشري وتهديد سلم وأمن الشعوب، وتتعارضان مع ميثاق الشعوب وقوانينها المعاصرة. إن " إسرائيل " التي تعتبر الصهيونية عقيدتها السياسية ، قد وضعت بموجب الأحكام الدولية موضع الشك ، فإذا كانت هي وليدة الصهيونية فإنها تعتبر شكلاً عنصرياً ينبغي إزالته ، وبالتالي فان هذا القرار أثار تساؤلاً قانونياً جديداً حول شرعية " وجود إسرائيل " .

ان الاشتقاقات القانونية التي يمكن التوصل إليها استناداً إلى العودة إلى هذا القرار التاريخي ، هي ما تخيف الكيان الصهيوني إذ انها ستضع وجوده في مهب الريح من الناحية القانونية على الأقل ، وهذه معركة سياسية فكرية هامة ولذلك فان الحملة المسعورة والابتزاز الأمريكي والصهيوني للأمم ، من اجل إلغاء القرار، كانت حملة لم تشهد الدبلوماسية الدولية المعاصرة اشرس منها ، لقد فسرت المندوبة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة " جين كيركباتريك " القرار في تعليق نشرته الواشنطن بوست وبعد مرور عشر سنوات على اتخاذه بأنه يعني :

- ان دولة تقوم على العنصرية هي دولة خارجة عن القانون ، ولا تملك حق الدفاع عن النفس ، ثم تضيف : عندما تعتبر الأغلبية في الأمم المتحدة ان الصهيونية هي عنصرية ، فإنها تعلن ان إنشاء " إسرائيل " عملاً لا أخلاقياً .

- القرار 3379 والجذور العنصرية في الأيديولوجيا الصهيونية :

ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 لم يكن مجاملة للشعب العربي الفلسطيني او لمحاولة لتخفيف من وطأة مأساته ، أو للأمة العربية ولحركة التحرر الوطني العالمية آنذاك والتي نالت قسطها الوافر من ممارسات

الصهيونية وكيانها الاستيطاني وسياسته العدوانية التوسعية وأعماله الإرهابية المعادية للتقدم ، لقد كان القرار 3379 تسجيلا واقعا لحقيقة قائمة مدعومة بعشرات ومئات الحقائق الدامغة والوثائق الثبوتية التي لا يرقى إليها الشك ، وهذا الواقع ، لمستته شعوب العالم ودوله المختلفة والمتمثل في انتهاكات وممارسات الكيان الصهيوني العنصرية التي داس فيها على جميع الأعراف والقوانين الوضعية والمبادئ الأخلاقية .

إن الصهيونية المعاصرة هي التعبير الأكثر وضوحا في التاريخ المعاصر عنصرية ، وإن قرار الأمم المتحدة بتوصيف الصهيونية بالعنصرية ما هو إلا تعبير عن استهجان العالم المتحضر للعنصرية ، والعنصرية حسب تعريف دائرة المعارف البريطانية هي " النظرية أو الفكرة القائلة بأن هناك علاقة سببية بين الصفات الجسدية الموروثة - وصفات تتعلق بالشخصية أو العقل أو الثقافة، يضاف إلى هذا - فكرة أن بعض الأعراق متفوقة على أعراق أخرى بصورة وراثية ، ويضيف التعريف المذكور أن " تعبير العنصرية ليس مرتبطا بالضرورة بالتعريفات البيولوجية أو الانتريولوجية للعرق الذي هو تقسيم فرعي للنوع ، وغالبا ما يجري سحب الأفكار العنصرية بلا تمييز على مجموعات غير بيولوجية وغير عرقية ، مثل الطوائف الدينية والمجموعات اللغوية والمجموعات الدينية الثقافية ، ومثل هذا التعريف ينطبق تماما على الصهيونية التي جرت مساواتها بالعنصرية في القرار 3379 ، بل إن الصهيونية تتعدى التعريف الخاص بالعنصرية كثيرا وتتجاوزته إلى حدود بعيدة - وذلك خلال ما تطرحه الإيديولوجيا الصهيونية ذاتها والمتمثل في :

1 - الادعاء بان اليهود يمثلون " شعب الله المختار "

أي تفوقهم على الشعوب الأخرى ، وحسب منظري الفكر الصهيوني فإن اليهود يمثلون " أرقى عرق متمدن " .. إن هذا الادعاء يرتكز على النظرية المعروفة للتفضيل بين العروق والأجناس البشرية ، ويؤكد هذه الحقيقة عشرات الأمثلة النظرية والعملية في الكيان الصهيوني ، فالكتاب المدرسي الصادر في تل الربيع عام 62 ف ، والذي يطبع باستمرار حتى هذا الوقت يشير إلى تدني

الفلسفة والعلوم الإنسانية بشكل عام ، تلك التي تفتقر إلى الحقيقة ، في حين ان دين " إسرائيل " وشريعتها هما الحقيقة بذاتها ، ومن لم يرث هذا الدين عن أجداده فلن تساعد الفلسفة ، وان التوراة لم تعط لبني إسرائيل وحدهم إلا لأنهم شعب الله المختار ، وموطن هذا الشعب هو الأرض المصطفاة ، ولغته أحسن اللغات .

ويتناول المنظر الصهيوني " سوكولوف " موضوع نقاء العرق اليهودي بين جميع أمم العالم المتقدمة ، بل ويذهب مائير كاهانا العنصري الصهيوني الذي قتل في نيويورك على يد شاب عربي إلى اعتبار " الشعب اليهودي " قلب العالم ودماغه - وانه اختير لأداء دور عظيم ، ولابد من تطهير الأمة اليهودية من جميع الشوائب التي علقت بها والمحافظة على العرق اليهودي الصافي .

الصهيونية ليست عنصرية فحسب ، بل انها تلتقي أيضا على صعيد واحد من الفاشية ، وتتوضح بجلاء صلة القربى الروحية بين الصهيونية والفاشية من خلال موضوع التفوق العرقي الذي نادت به الفاشية ، والذي شكل ركناً أساسياً من أركان النظرية الصهيونية ، فالنازية كانت تقوم على أساس نظرية " العرق النقي " وتقسم العالم إلى شعوب " سفلي " وشعوب " عليا " وتضع الألمان في قمة الهرم السلالي باعتبارهم أسمى العروق وأنقاها كما تفعل الصهيونية ، حين تجعل اليهود فوق جميع العروق وتدعو إلى تنقية العرق اليهودي .

2 - التعريف الغريب للأمة :

ان المفكرين الصهاينة يعتبرون اليهود حيثما يكونون ينتمون إلى أمة واحدة بالرغم من اختلاف اللغة والعرق ، وحسب النظرية الصهيونية ، فان اليهود بشكل منفرد ، قاوموا " خطر " الاندماج والتذويب ، وقد اورد هيرتزل الأب الروحي للحركة الصهيونية تعريفاً خاصاً للأمة عندما أكد : - " أنا لا اطلب من الأمة لغة مشتركة واضحة وجلية ، فان تعريفا متواضعا وبسيطا يكفي لأجل الأمة ، نحن وحدة تاريخية من أناس ينتمون أحدهم إلى الآخر بصلة واضحة وجلية وتبقى لحياتنا بحكم وجود العدو المشترك .

ووفقاً لمزاعم النقاء والتفرد ، يطلق الصهاينة مصطلح الأمة اللامكانية على الأمة اليهودية العالمية " أي الأمة الموجودة خارج نطاق المكان ومساحات الأرض مع انه ليس لهذه " الأمة " لا أرض مشتركة ولا لغة مشتركة ، ولا اقتصاد مشترك ، ولا ثقافة مشتركة ، ولا تاريخ مشترك ، ولا حتى أمزجة مشتركة " .

3 - الطابع الشوفيني المتعصب والمنغلق للصهيونية :

ان نظرة الاستعلاء القومي التي طبعت الحركة الصهيونية منذ تأسيسها، شكلت أحد العناصر البنيوية في تكوينها ، سواء ضد العرب أو ضد الشعوب الأخرى ، وقد صاغ الصهيوني " ليوبنسكي " هذا الجزء البنيوي من الأيديولوجيا الصهيونية حين أكثر من الحديث عن افضليات اليهود ودورهم المتميز في حياة الشعوب الأخرى ، ومنذ وقت مبكر عبر " هرتزل " عن حقيقة الطابع العنصري الشوفيني الاستعماري للصهيونية عندما وصف اليهود بأنهم " شعب مستعمر " " بالكسر " ، ومن هذا المنطلق المتعالي نادت الصهيونية بدولة " إسرائيل " الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات ، والتي هي حلم يجب تحقيقه رغم تغير الظروف وقساوتها في بعض الأحيان ، وانه لا تراجع عن هذا الحلم ، ان خير من عبر عن هذه الطروحات هو الصهيوني ايغال الون ، وبعد عدوان الخامس من حزيران عام 1967 ف مباشرة حين قال : واجبنا استيطان " إسرائيل الكبرى " وان من يشك في ذلك يضع علامة استفهام حول العقيدة الصهيونية .

اما الصهيوني موشي دايان ، فقد كان أكثر إفصاحاً عن الطابع العنصري الاستعماري الاحلالي للكيان الصهيوني حيث قال ، قبل حرب أكتوبر عام 1973 ف : " نحن جئنا إلى هنا " المقصود إلى فلسطين " واستقر بنا المقام لا على أرض خالية قفراء ، لقد كان العرب يسكنون هذه الأرض ، واننا نحن اليهود نسكن اليوم هناك ، حيث كان العرب يعيشون سابقاً ، نحن نحول بلدا عربيا إلى بلد يهودي .

4 - أطروحة " أبدية اللاسامية " :

وهي التهمة التي وجهتها الحركة الصهيونية للقرار 3379 وللأمم المتحدة

ومثل هذه التهم ، لها أساس في الفكر الصهيوني ، فمنذ وقت مبكر حاول هيرتزل في كتابه " الدولة اليهودية " الصادر عام 1896 ف ان يتهم جميع الشعوب باللاسامية ومعاداة اليهود وذلك حين قال : ان الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها إما ضمناً أو صراحة لاسامية ، وان اليهود هم شعب واحد ، جعلهم اعداؤهم هكذا وبدون موافقتهم كما يحدث مرارا وتكرارا في التاريخ ، مستنتجاً ان اليهود " ظلوا شعبا واحداً وجنسا متميزا " واليهود على هذا الأساس " أمة منفصلة " لا يمكن لأفرادها الاندماج بالشعوب الأخرى التي يعيشون بين ظهرانيها .

لقد حاولت الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية استثمار المجازر التي قالوا ان هتلر نظمها ضد اليهود ، لاستدراج عطف الرأي العام العالمي والمطالبة بحل لن يكون سوى تجميع اليهود في مركز واحد وإقامة دولة لهم ليتمكنوا من أحياء تراثهم ، ورغم زيف الادعاءات عما لحق اليهود ابان الحرب العالمية الثانية والتي تم فضحها من خلال العديد من الكتاب والمفكرين العالميين ، إلا ان الصهاينة مازالوا يستخدمون هذا الادعاء بشكل مستمر وكسيف مسلط على شعوب أخرى مثل ألمانيا التي مازالت تدعم الكيان الصهيوني بالمال والسلاح ، كضمن للخروج من تهمة معاداة السامية ، ان الصهيونية تعتبر ان انصهار اليهودي في المجتمعات الأخرى يعني الانسلاخ عن الهوية اليهودية ، فاليهودي عنصر متميز عن الشعوب ، وهو غير قابل للذوبان أو الاندماج في كيان أية أمة، ان قرار الأمم المتحدة بدمج الصهيونية بالعنصرية واعتبارها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، يستند إضافة إلى ما ذكرنا من تعريف للعنصرية وتجلياتها المعاصرة " الصهيونية " إلى جملة من الحقائق والطروحات الفكرية الصهيونية أبرزها .

- انغلاق المنظمات الصهيونية ورفضها انتساب غير اليهود إليها .
- ادعاء الصهيونية حق تمثيل جميع شعوب العالم " المنتشرين في كل بقاع الأرض ، " وادعاء " حق " تمثيل اليهود في الشتات ، وهو ما يثير فتناً وضغائن بينهم وبين سكان الشعوب التي يقطنون فيها ، فضلا عن ان هذا

الادعاء يعني تعميم ازدواجية الولاء للمواطن اليهودي - ، تلك التي لا تجيزها الغالبية الساحقة من قوانين الجنسية في العالم ، إضافة إلى أنها تغرس فكرة التفوق على بقية الأجناس والقوميات والشعوب والأمم .

- الصلة الوثيقة بين الصهيونية والحركات والحكومات العنصرية :

لقد تبين ذلك ابان التحالف الذي كان قائما بين الكيان الصهيوني وحكومة جنوب أفريقيا - حكومة بريتوريا العنصرية ، حيث كان اللقاء الأيديولوجي باتجاه واحد قوامه الفصل والتمييز العنصري (الابراريد) .

- التنكر الصارخ لحقوق الشعب العربي الفلسطيني .

رغم مئات القرارات الدولية الصادرة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية في وطنه فلسطين ، فان الصهيونية تضع حقوق اليهود في فلسطين باعتبارها مسألة بديهية ، وقد صاغ البرلمان الإسرائيلي " الكنيست " قرارا بهذا الخصوص بتاريخ 16/3/1972 ف أكد فيه على بديهية حقوق اليهود التاريخية في فلسطين ، وهذا القرار ليس سوى تجسيد بشع للعنصرية والتمييز العنصري . لقد كشفت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة عن حقيقة ما يجول في أعماق الصهيونية ونظرتها العنصرية حين تساءلت بقلق عن مصير أي مولود جديد في فلسطين ، ترى هل يكون الطفل المولود يهوديا أم غير ذلك ؟.. وأجابت على هذا الاستفسار ، لا أريد دولة ثنائية القومية ، دولة اضطر فيها إلى ان أكون في قلق دائم .

ومن المهم التأكيد انه تم استصدار قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي يدين الصهيونية ويساويها بالعنصرية في ظل موقف عربي اقل ما يقال عنه آنذاك ، انه كان يتمسك بالثوابت الأساسية لحقوق الشعب العربي الفلسطيني ولم يكن آنذاك قيادات رسمية وغير رسمية عربية ام فلسطينية تجرؤ على المساومة ، ان أي مراجعة للظروف التي تم فيها اتخاذ قرارات في الأمم المتحدة تتعلق بالقضية الفلسطينية أو بالصراع العربي الصهيوني عموما ، تظهر بوضوح ان القرارات الإيجابية كانت تصدر عندما يكون الموقف العربي والموقف الفلسطيني صلبا وموحدا ، وان القرارات المائعة تصدر في حالة التراجع

والنكوص العربي والفلسطيني كما هو عليه الحال في هذه الأيام ، حيث يخيّل أليّنا ان كل العالم على حق ونحن على خطأ .

لقد أعقبت الأمم المتحدة قرارها 3379 لعام 1975 ف بعدد من القرارات كان ينبغي صونها وتطويرها باتجاه توقيع اتفاقية دولية لتحريم الصهيونية ، ففي الدورة الرابعة والثلاثين اتخذت الجمعية العامة قراراً في 14/ 1/ 79 ف وبأكثرية 106 أصوات ومعارضة 11 صوتاً وامتناع 14 صوتاً يدين الهيمنة ويعتبر الصهيونية والعنصرية والإمبريالية والاستعمار الجديد و "البارتيد " شكلاً من أشكالها يتناقض مع مبادئ الميثاق الذي يطالب المساواة بين الدول مساواة تامة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة وحق تقرير المصير ، ويمنع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية .. وفي عام 1980 ف خصصت الدورة الطارئة للجمعية العامة لبحث القضية الفلسطينية، حيث وصفت سياسة " إسرائيل " بالعنصرية والاعتصاف وبأغلبية ساحقة .

وفي الدورة 37 في 16/12/1982 ف اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً لا يقل أهمية عن القرار 3379 حول الصهيونية وذلك بإدانة " دولة إسرائيل " باعتبارها عدواً للسلام وعضواً تجاوز وتجاهل جميع الواجبات والالتزامات التي ينص عليها الميثاق .

وتأتي أهمية هذا القرار في كونه يضع كيان الصهيونية السياسي " إسرائيل " خارج نطاق الشرعية الدولية وخارج إطار الأمم المتحدة ولولا حق النقض الأمريكي في مجلس الأمن ، لما بقى الكيان الصهيوني عضواً في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والفرعية - إضافة إلى تقاعس الدبلوماسية العربية والإعلام العربي عن فضح هذا الكيان وممارساته وتخصيص وقت أطول وإمكانيات أكثر لإدانتته عالمياً وأمام الشعوب بل على العكس من ذلك تماماً ، هو ما نراه وللأسف الآن في وسائل الإعلام العربية بكافة أشكالها .

تحريم الصهيونية

ان المحافظة على القرارات الدولية التي أدانت الصهيونية ، تتطلب اتخاذ

موقف صلب ضد الدول التي تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني والعمل أيضا على فضح الأهداف الصهيونية والتصدي لها ، وكشف حقيقة الصهيونية، وتنشيط وتشجيع الجمعيات والجهات والهيئات التي تأخذ على عاتقها مكافحتها ، من خلال وضع الحقائق أمام الرأي العام والشعوب المغيبة بفعل آلة الإعلام الأمريكية الصهيونية ، ان قرار الأمم المتحدة بوصم الصهيونية بالعنصرية ، قد وضع الصهيونية عارية أمام التاريخ ، فالعنصرية جزء بنيوي من الصهيونية ، ولقد اعتبرت التفرقة العنصرية جريمة دولية تستحق إنزال العقاب كما جاء في الاتفاقية الدولية حول القضاء على " جريمة الابارتيد " الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 / 12 / 1973 ف وطبقا لذلك فان هذه الجريمة تشمل :

- الأعمال اللا إنسانية المتخذة بهدف إقامة وتعزيز سيادة مجموعة عرقية من البشر على مجموعة عرقية أخرى واضطهادها بصورة منظمة .
- وهو ما ينطبق على الصهيونية وكيانها العنصري الاستيطاني ، إذ انهما لا يستهدفان سيادة مجموعة عرقية على أخرى فحسب - بل انها حركة الغائية - تستهدف نفي وإبادة الشعب العربي الفلسطيني بالكامل ومحو الشخصية العربية الفلسطينية ، والسطو على تاريخها وتراثها بالادعاء بان هذا التاريخ وهذا التراث هو تاريخ وتراث يهودي ، كما رأينا في معرض والت ديزني 2000 ف وكما نرى في المهرجانات الصهيونية التي تقام في مناسبات مختلفة.

لذلك ، فان توقيع اتفاقية دولية على غرار اتفاقية تحريم (الابارتيد) تجرم الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ومظهرا من مظاهر الهيمنة وعدوا للسلام ، تمكن من إيقاف التآكل التاريخي للقضية العربية الفلسطينية ونظرة الأسرة الدولية ، لها لكن استمرار سياسة تقديم التنازلات سواء على الصعيد العربي الرسمي أو على صعيد القيادة الفلسطينية، سيجعل الآخرين خاصة الدول المترددة في شجبها للصهيونية أكثر استعداداً للخضوع للضغوط الصهيونية والأمريكية .

ان العمل على إعادة أحياء القرار 3379 هدفاً ليس مستحيلاً ، ولعل نموذج واغادوغو الأفريقي يشكل سابقة استطاعت ان تقف في وجه أمريكا وبريطانيا برفض حكماء أفريقيا ، لانصياع لقراراتهما ورفض تطبيق الحصار على الجماهيرية ، بل وكسر هذا الحصار ، وإذا كان شعب جنوب أفريقيا بمناضليه وسعيه المتواصل مع الشعوب الصديقة استطاع ان يصل إلى حقوقه بعد إدانته للعنصرية والابارتيد من خلال كفاح استمر عدة عقود ، فان هذه الأمة وبتعدادها وبتاريخها وبعطائها لقادرة بالتأكيد على تحقيق أهدافها .

أسلحة الدمار الشامل

* يعكس احدث تقرير أعده البروفسور د . صبحي عمران شلش رئيس المجلس العربي للعلوم والطب والتكنولوجيا ، وأخصائي في علم السموم m.o.ph.d-d.s.c خطورة امتلاك الكيان الصهيوني لهذه الأسلحة ، كما يعكس تأثيرات استخدامها ولو بشكل جزئي على مستقبل الشعب العربي بشكل عام ، وليس فيما يتعلق فقط بالشعب العربي في فلسطين .

(82) **يقول التقرير :**

لم يكتف الكيان الصهيوني باستيلائه على الأرض وفرض العقوبات الجماعية والحصار الكامل بقصد التجويع والإذلال ، وهدم المنازل وإتلاف المزروعات ، وقطع الأشجار وذبح وتشريد الشعب الفلسطيني ، بل أصبح هذا الشعب العربي حقلاً للتجارب الكيماوية والبيولوجية حتى والنووية من خلال استعماله اليورانيوم المنضب في الذخائر والرصاص . وهنا لابد من وقفة نلقي من خلالها الضوء على هذه الأسلحة التي يمتلكها الكيان الصهيوني والتي يقوم بتجربتها على أبناء الشعب الفلسطيني المنتفض ، والتي سيتم استخدامها ضد الشعوب العربية والإسلامية في المستقبل .

فمنذ نشأة الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية والإسلامية في فلسطين وخبراء الاستراتيجية الأمنية لهذه الدولة المصطنعة ، يضعون في مقدم اهتماماتهم مسألة حمايتها المستندة إلى المبادئ (القوة الرادعة) وسياسة الأمر الواقع والحدود الآمنة ، فمنذ عام 1948 ف فكر العدو الصهيوني بإدخال

السلح النوى إلى المنطقة بحجم وإمكانية تنسجم مع متطلبات هذه المبادئ ،
في نفس الوقت الذي يتم فيه إجهاض أية محاولة عربية أو إسلامية تتجه إلى
التطور التقني في مجال الطاقة النووية حتى وان كان لاغراض سلمية أو علمية
بحته ، وما الهجوم الصهيوني الجوي على مركز تموز للأبحاث النووي العراقي
في 7 حزيران 1981 فإلا تأكيداً لهذه السياسة .

بتاريخ 10 آب 1984 فتم تشكيل مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية .
وبدأت تباشير نشاطها تحت إشراف وزير الدفاع ثم استقلت فيما بعد ، حيث
أقيمت منشآتها ومختبراتها في مدنية (ناحال سوريك) وهذا يعني ان تشكيل
هذه المؤسسة تم في غضون ثلاثة اشهر فقط بعد اغتصاب العدو الصهيوني
لفلسطين ، وتم إنشاء شعبة للأبحاث والتخطيط في وزارة الدفاع عام 1948
ف لمسح صحراء النقب وكشف ما تحويه من يورانيوم .

وبتاريخ 12 نيسان 1949 ف أرسلت إسرائيل علماء إلى كل من بريطانيا
وألمانيا الغربية والولايات المتحدة للتخصص في الكيمياء الإشعاعية والتحليل
النيوتروني والإشعاعات النووية وتطبيقات النظائر المشعة .. كما توصل الكيان
الصهيوني من خلال أبحاثه إلى تطوير أسلوب جديد لاستخراج اليورانيوم من
صحراء النقب ، وتطوير الأساليب الخاصة بإنتاج الماء الثقيل وذلك عام
1950 ف .

وفي حزيران عام 1952 فتم تشكيل لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية التي
تربطها علاقة وثيقة بوزارة الدفاع .

وفي عام 1953 فتم توقيع اتفاق التعاون مع فرنسا في مجال الأبحاث
النووية ، حيث سمح لعلماء إسرائيليين بدراسة البرنامج النووي الفرنسي
والمشاركة في اختباراته .

- وفي عام 1955 ف عاد العلماء الإسرائيليون الموفدون إلى بريطانيا
وألمانيا الغربية والولايات المتحدة وهم يحملون شهادة الدكتوراه ، وكل منهم
ضمن اختصاصه .

- وفي تشرين الثاني من نفس العام صدر مرسوم بإنشاء قسم الفيزياء

النووية في معهد (وايزمان) للعلوم في (رحبوت) ، فتولى العلماء العائدون من الخارج الإشراف على الأبحاث فيه ، ولم يمض سوى ستة أعوام على افتتاح هذا القسم حتى ارتفع عدد الباحثين فيه من ستة إلى ستين عالماً وباحثاً .

- وبتاريخ 3 تشرين الثاني 1955 ف حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة على هدية مؤلفة من خمسة عشر ألف كتاب وتقرير ونشرة تدور جميعها حول العلوم الذرية .

- وبتاريخ 25 كانون الأول 1956 ف تم الانتهاء من بناء مفاعل (ريشون يزون) وهو أول مفاعل ذري إسرائيلي ، وقد دشن رسمياً في 12 شباط 1957 ف .

- وفي عام 1957 ف اتخذ قرار إنشاء مفاعل (ديمونة بناء على اقتراح من بن غوريون) بالتعاون مع فرنسا والحفاظ على سرية البرنامج وتم الانتهاء من بناء مفاعل آخر وهو مفاعل (ناحال سوريك) في 22 كانون الأول 1958 ف وساهم عدد من الخبراء الأمريكيين المعروفين بوضع تصميمه .

- وفي عام 1960 ف منح معهد (وايزمان) أول شهادة ماجستير في العلوم الذرية ، وكان عدد الطلبة أربعة وأصبح عددهم في العام التالي سبعة وعشرون طالباً .

- وبتاريخ 21 كانون الأول عام 1960 ف أعلن بن غوريون أمام الكنيست عن وجود مفاعل ديمونة ، إلا أنه نفى إنتاج قنبلة ذرية ، وأكد أن المفاعل يخدم تطور الصناعة والزراعة والصحة ، إضافة إلى تدريب العلماء من أجل التوسع في استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية .

- وفي العام 1963 ف قدمت ألمانيا الغربية مبلغ 12 مليون مارك مساعدة منها إلى معهد (وايزمان) لدعم البحوث النووية ، كما قدمت عام 1964 ف مبلغ 3.5 مليون مارك وأوفدت اثنين من علمائها الحائزين على جائزة نوبل للعمل في معهد وايزمان مجاناً وهما (البروفسور ولنكانك غيتتر والبروفسور هانس ينسون) ، ولقد بدأ تشغيل مفاعل ديمونة عام 1964 ف بطاقة 24 ميغا واط وإنتاج البلوتونيوم بسقف إنتاجي 7.5 كلغم سنوياً ، أي ما يكفي لإنتاج

قنبلة نووية بقوة 1.5 وهذا يعادل قوة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما في اليابان عام 1945 ف من قبل أمريكا .

- وبتاريخ 17 كانون الثاني عام 1966 ف بوشر بالعمل لبناء مفاعل (النبى روبين) والذي تبلغ طاقته الحرارية 200 مليون واط حراري ، والهدف منه تحلية مياه البحر وإنتاج الطاقة الكهربائية ، ويستخدم اليورانيوم الطبيعي وقوداً له ، وبلغت تكاليفه 200 مليون دولار .

- وفي العام 1969 ف كشف النقاب عن تعاون إسرائيلي فرنسي في إنتاج (صاروخ أريحا) والذي يتمكن من حمل رأس نووي بوزن 500 كلغ وبمدى 450 كلم .

- وفي عام 1969 ف تم إكمال مصنع خاص لفصل اليورانيوم .
- وفي عام 1976 ف أكد أحد مسؤولي وكالة المخابرات الأمريكية المركزية بأن إسرائيل تمتلك 10-20 سلاحاً نووياً .

- وفي كانون الأول عام 1977 ف كشف النقاب عن وثيقة لوكالة المخابرات الأمريكية تؤكد حصول إسرائيل على 8000 رطل من اليورانيوم المخصب من شركة بنسلفانيا في زمن الرئيس الأمريكي جونسون الذي أوقف التحقيق و أعطى تعليماته بعدم كشف ذلك .

- وبتاريخ كانون الثاني عام 1978 ف كشف النقاب عن وثيقة لوكالة المخابرات الأمريكية عن الجهود الإسرائيلية في تخصيص اليورانيوم وعلى الاستثمار الإسرائيلي الضخم في نظام صواريخ تحمل الرؤوس النووية ، كما أكدت الوثيقة ان المخابرات المركزية لا تتوقع قيام إسرائيل بالاعتراف بحيازتها للأسلحة النووية .

- وبتاريخ 22 أيلول 1979 ف سجل القمر الصناعي الأمريكي (فيلا) انفجاراً غريباً في البحر قرب جنوب أفريقيا ، وقد كانت الدلائل تشير إلى انه انفجار نووي بقوة 2-4 كيلو طن ، وأكدت بعض المصادر ان الانفجار نجم عن اختبار إسرائيلي - جنوبي أفريقي مشترك .

- وبتاريخ 12 آذار 1980 ف منعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية نشر كتاب بعنوان (لن يعيش أحد بعدنا) يتحدث عن قصة القنبلة الذرية

الإسرائيلية ، قام بتأليف الكتاب صحفيان إسرائيليان هما (ايلي تاكر ، وأمي دوراون) حيث استعرض الكتاب تطور بناء الأسلحة النووية في إسرائيل وأكد أنها أصبحت تمتلك عشرات القنابل الذرية وبضعة قنابل هيدروجينية ونيوتروجينية ، وفي عام 1985 ف قدر الباحث الأمريكي العربي الأصل (بول جابر) عدد الرؤوس النووية التي بحوزة إسرائيل 68 قنبلة من عيار 15-20 كيلو طن .

- وبتاريخ 5 أكتوبر 1989 ف أكد فعنون ، الموظف في مفاعل ديمونا أن مخزون القنابل النووية في إسرائيل يصل إلى 200 رأس نووي ليست جميعها من عيار 20 كيلو طن ، بل أن هناك عيارات أخرى تكتيكية صغيرة (1 ، 5 ، 10 ، 15 كيلو طن) يمكن استخدامها بواسطة وسائل إطلاق متعددة تشمل المدفعية والصواريخ والطائرات ، وهو ما يعني بالتالي نجاح إسرائيل في التوصل إلى تكنولوجيا التصغير للقنابل النووية إلى ما هو أدنى من 20 كيلو طن ، وهي تكنولوجيا معقدة ومتقدمة ولم يتوصل لها إلا عدد قليل من الدول الكبرى ، حيث تحتاج إلى حوالي 46-50 تجربة نووية للتوصل إلى رأس نووي صغير يمكن إطلاقه من الصاروخ أو المدفع ، إلا أنه من المعتقد أن إسرائيل قد استفادت من نتائج التجارب الفرنسية والأمريكية في هذا المجال حتى توفر على نفسها إجراء هذا العدد الضخم من التجارب النووية .

ان العدو الصهيوني لم يوقع على أي من الاتفاقيات والمعاهدات التي تمنع وتحد من امتلاك وانتشار الأسلحة النووية ... ولم يترك هذا الكيان فرصة ، ولم يهدر وقتاً إلا واستغله باتجاه امتلاك وتطوير الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية ووسائل إيصالها من طائرات (فانتوم ف 4 ، سكايهوك أ - 4 ، كفير ، المقاتلة في 15 ايغل) وصواري لانس الأمريكية ، أريحا ، مافريك ، هاربون) ومدافع القوس 203 ملم بمدى 16 كلم و 155 ملم بمدى 18 كلم ، أما الأسلحة النووية التي تحملها هذه الوسائل فقد تكون قنابل نووية عادية تسقطها الطائرات أو رؤوس حربية يتم تركيبها على الصواريخ والطوربيدات أو قذائف مدفعية .

جرائم الحرب⁽⁸⁵⁾

تعرضت فلسطين لحرب «إسرائيلية» صهيونية شاملة استخدمت فيها كل الوسائل العسكرية المتاحة ، وطالت المدنيين والعسكريين على حد سواء ، واقترفت خلالها أبشع أشكال الممارسات القمعية ، ابتداء من المجازر والمذابح المنظمة ومرورا بعمليات الطرد الجماعي التي رافقتها ، وانتهاء بعمليات التدمير ونهب الممتلكات والاستيلاء على المؤسسات والهيئات البلدية والحكومية، وهكذا فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي اقترفت جميع جرائم الحرب التي حددها ميثاق نورمبرج تحت المبدأ السادس ومنها الأعمال التالية باعتبارها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي وهي :

1 - جرائم ضد السلام .

- التخطيط والإعداد وابتداء الحرب والعدوان
- الاشتراك في مؤامرة القيام بتلك الحرب

2 - جرائم الحرب :

- القتل والتعذيب وسوء المعاملة وقتل الأسرى
- نهب الملكية العامة والخاصة
- التدمير المتعمد للقرى والمدن .

ج) جرائم ضد الإنسانية :

- القتل والإبعاد والترحيل

- التعذيب وسوء المعاملة على أساس سياسي وديني وعرقي .

ونرى أن إسرائيل اقترفت جميع هذه البنود بل وأكثر ، إلا أن المسألة الأهم أن إسرائيل لم تتعرض حتى الآن للمساءلة على هذه الجرائم ، بل أن تاريخها حافل برفض التعامل مع أي لجان دولية أو هيئات إنسانية رسمية أو غير رسمية أو منظمات تهدف إلى التحقق من ممارسات إسرائيل أو التحقيق في مخالفاتها للمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .

وإذا كانت الجرائم التي تتعلق بالمجازر والتدمير والقتل واستخدام المدنيين كدروع بشرية سترد في فصل آخر ، فإنه واستكمالا لموضوع أسلحة الدمار

الشامل واستخداماتها المتعددة ضمن سياق جرائم الحرب ، فإننا نورد هذا التقرير الذي صدر أيضا عن المجلس العربي للعلوم والطب والتكنولوجيا

(84)

يقول التقرير

إن ما يجري في فلسطين هو مؤشر ونذير ، فقد أصبح الشعب الفلسطيني حقلًا لتجارب نوع جديد من أسلحة النازية الإسرائيلية ، والتي تمثلت في استخدام اليورانيوم المنضب في الذخائر والرصاص المستعمل ضد انتفاضة الأقصى والتي جربتها الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب العراقي في حرب الخليج ، ولا أقول هذا كإشاعات إنما أقوله من خلال معرفتي الحقيقة ضمن اختصاصي ومن خلال العينات والحالات التي وصلتنا وهذا الضحية مثال على ذلك .

بتاريخ 25/3/2001م وصل الضحية محمد أمجد رجب الدهدار إلى مستشفى معهد ناصر التابع لوزارة الصحة والإسكان بالقاهرة قادما من غزة، عمره 18 سنة ، أشرف على علاجه الجراح الأستاذ الدكتور حاتم المكاوي الذي قام باستخراج قطعتين صغيرتين لجسم معدني ثقيل وزنه قد يصل لعدة جرامات من الحاجب الأيمن من الرأس ، لونه رمادي يميل للسواد ، شكله غير منتظم ، وذلك بتاريخ 4/4/2001م ، رقم التقرير 20791 تم تسليم هذه العينة لخبير الأشعة المؤينة للعالم العربي المصري طارق النمر الذي قام بفحصها بواسطة كاشف الجيرمانيوم على النقاوة ، وهو جهاز دقيق لتحليل المستويات المخفضة جدا من الإشعاع ، ويقوم بمهمة الكشف عن المواد المشعة الموجودة في الأشياء مهما بلغت نسبتها: النتائج المتحصل عليها يقول الدكتور طارق النمر في تقريره الصادر بتاريخ 15/4/2001م أنه في خلال ساعة من وضع العينة على الجهاز حصل على نتيجة سريعة غير متوقعة ، لأنه حسب قوله ، أن عينة بالحجم المأخوذ للفحص تحتاج إلى أيام حتى تظهر النتيجة ، وللتأكيد من النتائج التي تحصل عليها قام بتكرار القياس لعدة مرات وكانت نفس النتائج التالية :

وجود اليورانيوم المنضب uranium depleted في العينة وهو أحد

نفايات مكونات الوقود النووي الذي يتكون أساسا من اليورانيوم (238 الراديوم) ، الذي يتم فصله من اليورانيوم الخام عن طريق المفاعلات النووية والتي تعرف علميا بتخصيب اليورانيوم وهو ذو طاقة إشعاعية منخفضة تبلغ 60 ٪ عن إشعاعات اليورانيوم المخصب ، وتبلغ كثافته 2 ، 5 أي ضعف كثافة الصلب ، ومن أجل إطلاق ما به من طاقة إشعاعية يجري تحويله على عنصر فلزي أي معدني يستخدم في القنابل النووية وهو سام إشعاعيا ، احتمالات انشطاره شبه منعدمة ، ولكن ينشط إشعاعيا بامتصاص النيوترونات الحرارية وفوق الحرارية وينتج عن ذلك شعاع وحيد لأشعة جاما بطاقة منخفضة تمتص بسهولة عند تفاعلها مع الأجسام التي تخترقها ، من هنا تتضح مدى الخطورة الناجمة عن اليورانيوم المنضب لكونه إشعاعا مؤيونا يمكنه الدخول للجسم عن طريق التنفس الذي يؤدي إلى تلف الكلى بسبب سميته الكيميائية ، بالإضافة على ما هو أخطر كإشعاع مؤين يدخل عن طريق الأكل والشرب وأكثرها خطورة بالطريق المباشرة (القذائف مثلا) .

وجود ستة مواد مشعة جديد لأشعة جاما من الصعب تحديد مصادرها لأنه غير متعارف عليها في المعامل البحثية العالمية ، وهو ما يسبب قلقا غير محدود خوفا من المخاطر السميّة والمؤينة التي قد تنتج من تلك المصادر المجهولة .

إن الخطر في استخدام اليورانيوم المنضب في الذخائر المستعملة ضد الانتفاضة الفلسطينية ، يكمن في بقاء أثارها عالقة بالأجيال القادمة لأن الأضرار التي يشكّلها النشاط الإشعاعي من اليورانيوم المنضب بالغة الخطورة ويمتد أثرها إلى سنوات طويلة ، والشخص الذي يتعرض لهذه المواد السامة ولم يقتل ، فإنه سيظل مشوها طوال عمره ، وستظل سلالته مشوهة ، وهناك بعض الإصابات بهذه الأسلحة يضطر الأطباء لترك الشظايا داخل أجساد الضحايا لعدم التسبب في إصابات أكثر خطورة ، مثل الشلل أو الوفاة ، لكن الخطر في حالة هذه النوعية من الرصاص يكون شديدا ، لأن مواد مشعة ستبقى في جسد الضحية ، إن خطر هذه الأسلحة يتجاوز حدود المنطقة

الجغرافية التي قصف فيها ، كونه يتحول بعد الانفجار إلى جزيئات في غاية الصغر قابلة لأن تكون متواجدة في كل ما يتعلق بالحياة من هواء ومياه ، وهناك إمكانية لامتداد هذه الآثار إلى جميع الدول المحيطة بفلسطين مثل الأردن وسوريا ، لأن التأثيرات البيولوجية للأشعة على الإنسان والكائنات الحية تؤدي أحيانا إلى الموت الفوري أو خلال عشرة أيام أو ثلاثة أشهر .

ويؤثر الإشعاع على أنسجة الجسم المختلفة مثل الجلد وانسداد الأوعية الدموية وتلف الجهاز العصبي والأجهزة الرئيسية كالقلب والكلية ، وحدوث نزيف في الجهاز الهضمي والتأثير السلبي على نخاع العظم وعدم تجديد خلايا الدم بصورة طبيعية ، الأمر الذي يؤثر على جهاز المناعة للأمراض وإمكانية التجلط في حال حدوث جروح ، إضافة إلى تعطيل نمو العظام لدى الأطفال ، كما تؤدي الإشعاعات إلى فشل الجهاز التنفسي وتلف الرئتين والغدد الدرقية ، وهذه التأثيرات تمتد إلى الجيل الجديد والأجنة من خلال التأثير على الجينات الوراثية ، إضافة إلى تقليل معدل عمر الإنسان والتسبب بالعقم لدى الرجال والنساء على حد سواء ، كما يؤدي التعرض للإشعاع للإصابة بأمراض السرطان المختلفة خاصة اللوكيميا ، لأن السرطان يحدث نتيجة خلل بالجين الموجود على الكروموسوم الموجود داخل نواة الخلية .

سبق وأن استعمل العدو الصهيوني العديد من الأسلحة المحرمة دوليا (الكيمياوية والبيولوجية) في حرب عام 1967 ف وفي حصار بيروت عام 1982 ف وفي الضفة الغربية عام 1983 ف ، عندما قام العدو الصهيوني بتسميم المياه في مدارس الطالبات في جنين وطولكرم والخليل وعنابة واستعملها في انتفاضة 1987 ف ، ويستعملها الآن بشكل متطور في انتفاضة الأقصى ، لقد قمنا كأخصائيين وباحثين في مجال علم السموم بدراسة ميدانية على أشخاص تعرضوا لهذا المواد السامة ، وتعرفنا على أنواع عديدة من المواد الكيميائية القاتلة والخانقة والمنفضة والمعوقة جسديا والمؤثرة نفسياً ، فالغازات القاتلة هي مركبات فسفورية عضوية تثبط أنزيم (الكولين استريز) ، حيث يؤدي إلى تراكم مادة الأستيل كولين في نهايات الأعصاب ،

مما يسبب شللا ، وتحدث الوفاة نتيجة شلل في عضلات التنفس ، ومن هذه المواد التي تمتلكها إسرائيل غاز التابون وغاز سارين وغاز سومان وغاز d.f.p وغاز VX وهي ما تدعى بغازات الأعصاب.

أما الغازات الخانقة ، فقد سميت بهذا الاسم لأنها تحجب وصول الأوكسجين إلى أنسجة الجسم ، مما يؤدي إلى الاختناق ، وأهمها ، غاز الفوسجين ، الكلور ، والسيانيد ومركباته ، وهذه الغازات تطلق حامض الهيدروليك بوجود الماء في الطبقة المخاطية للجهاز التنفسي ، مما يؤدي إلى أورام رئوية وتخريب الخلايا ، وهذا ما أكدته لنا الجراح الدكتور عبد الله البشير عند فحصه ومعالجته للعديد من الحالات التي وصلت إلى مستشفى الأردن .

وفيما يتعلق بالغازات المنفضة فهي مجموعة من الغازات لها تأثيرها المباشرة على الجلد الذي يتميز بظهور بثور وتقرحات على المنطقة الملوثة ، ومن أهم هذه الغازات غاز الخردل الذي يخترق الثياب ويسبب حروقا جلدية عميقة صعبة الشفاء ، ويتفاعل هذا الغاز مع الأحماض الأمينية والبروتين في الخلايا ويؤثر على نموها ، مما يؤدي إلى حدوث تشوهات خلقية ، كما يؤدي إلى حدوث سرطان بعد مدة طويلة من التعرض .

أما بالنسبة للمعوقات جسديا فهي مواد كيميائية تستعمل للتعطيل المؤقت أو الدائم وتصبح هذه المواد قاتلة إذا ما استعملت بنسب عالية منها غاز CN وCS و .. C5 ويؤدي استنشاقها إلى تهيج في القصبات الهوائية ويسبب حروقا في الجلد عند ارتفاع التركيز ، كما تسبب صعوبة في التنفس وصداع وحرقة في العين ، وقد تؤدي إلى العمى ويوجد لدى العدو الصهيوني غازات أخرى يشبه فعلها إلى حد بعيد فعل الغازات السابقة الذكر ، ولكن مكان فعلها المميز هو الأغشية المخاطية في الأنف والعين ، ويتميز بناؤها بوجود الزرنيخ الذي له آثار سمية مميزة أهمها : ثاني كلورواسين وداي فثيل سيانوراسين ، وثاني فينيل أمينو كلورارسين وغيرها .

وهناك مواد كيميائية يستعملها العدو لها تأثيرات عقلية وعصبية ، بحيث تؤثر على سلوك الإنسان وتوجهه ، ومنها مادة BZ ومادة LSD وغيرها .

وهناك العديد من المواد الكيماوية السامة التي يستعملها العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني تؤدي إلى تخريب بنائي ووظيفي في الأنسجة والغدد التناسلية عند الجنسين ، مما يؤدي إلى اضطرابات متفاوتة الشدة ، وصولاً إلى العقم الكامل ، ولها تأثيرات على الجنين حيث يتم قتل الجنين في أحشاء الأم ، بحركات لا تبدو أحياناً سامة لجسم الأم ، مما يؤدي إلى الإجهاض المفاجئ ، علاوة على ذلك يستعمل العدو الصهيوني مواد ذات تأثير سمي تؤدي إلى تشوهات بنائية وظيفية في مختلف أعضاء وأجهزة الجسم للجنين، حتى وإن لم تؤدي إلى قتله ، إضافة إلى حدوث ضمور الجهاز التناسلي وخاصة في السيدات وهذه كانت وصية (جولدا مائير قبل وفاتها) عندما قالت بأنها لا تريد أن تسمع صرخة طفل فلسطيني يولد كي لا يزعجها في منامها .

الفصل السادس

اللاجئون الفلسطينيون

" قال ضابط الصف
لقد بدأت الحرب يا صاحبي
أنها الحرب يا صاحبي
قال ان البساتين امرأته الذابلة
حين فرت عصافير الفرح
المزركشة بالفصول

جميل حمادة

جذور المشكلة .. وتداعياتها

عندما أصدرت بريطانيا وعد بلفور تعهدت من خلاله بأمرين اثنين :-
بذل افضل المساعي والجهود من أجل إقامة وطن قومي للشعب اليهودي
في فلسطين ، عدم السماح بأي إجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية
التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين نتيجة انشاء الكيان
الجديد (85)

غير انه سرعان ما بدا استحالة التوفيق بين هذين الأمرين ، إنشاء الكيان
الصهيوني على أرض فلسطين والوصول إلى أهداف وغايات هذه الدولة بما
تتضمنه من استيطان وتهويد ، والمحافظة في نفس الوقت على الحقوق المدنية
والدينية للعرب الفلسطينيين المقيمين على أرضهم ، وقد برزت مع توالي
الأحداث وصولاً إلى حرب عام 1948 ، وما ترتب على هذه الحرب من نتائج
خطيرة ، قضية اللاجئين الفلسطينيين كأحدى أهم وأبرز نتائج إعلان الكيان
الصهيوني قيام دولته ، واعتبرت هذه القضية مع مرور الزمن بأبعادها
السياسية والإنسانية ، واحدة من أهم عوامل الصراع العربي مع الكيان
الصهيوني نتيجة للأضرار البالغة التي نجمت عنها سواء على الإنسان أو
الأرض ، وعلى امتداد فترة زمنية تزيد عن نصف قرن ، فاللاجئون الذين كانوا
بضع مئات من الألوف عام 1948م غدوا اليوم أكثر من أربعة ملايين نسمة
مشتتين في مختلف بقاع الأرض ، تجتمع بعضهم في مخيمات وتأقلم بعضهم
الآخر في المجتمعات التي عاشوا فيها ، ورغم ادعاءات الصهاينة بأن مسؤولية
تشريد الفلسطينيين تقع على عاتق العرب ، لأن اللاجئين تركوا فلسطين في
حرب 1948 فبناء على طلب الأقطار العربية ، إلا أنهم بالمقابل أي الصهاينة
حاولوا البحث دائماً عن مخرج لهذه المسألة دون الاعتراف بمسؤوليتهم في
تشريد شعب عن أرضه ، إضافة إلى التأكيد الدائم على عدم السماح بعودة
هذا الشعب إلى موطنه الذي خرج منه ، لقد توافق الموقف الغربي في إيجاد
حل لهذه المشكلة مع الموقف الصهيوني ، وسرعان ما بدأت تظهر على الساحة

السياسية سيناريوهات ومشاريع تهدف إلى إيجاد حل لهذه المشكلة ، بما يتفق مع الموقف الصهيوني الثابت وهو عدم عودة اللاجئين ، ولعل ما كتبه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1970 ف إلى رئيسة وزراء الكيان الصهيوني حول هذا الموضوع ، يؤكد هذه الحقيقة ، فقد قال الرئيس الأمريكي في رسالته إليها ، أن بلاده لن تضغط لحمل إسرائيل على قبول حل لمشكلة اللاجئين، ومنذ ذلك التاريخ وحتى قبل ذلك ، والإدارات الأمريكية المتعاقبة كذلك الدول الغربية ، تتجاهل قرار حق العودة (194) الذي أقرته الأمم المتحدة ، كما ان الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت دائما تميل إلى تأييد أية مشاريع تتعلق بتوطين اللاجئين الفلسطينيين سواء في الأقطار العربية أو خارجها بشكل يتناقض مع القرار المذكور ، والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هنا ، أن عددا من هذه المشاريع والأقطار المتعلقة بهذه القضية تم بحثها وتداولها حتى قبل قيام الكيان الصهيوني ، ونشوء مشكلة اللاجئين أصلا ، فقد أدرك المشروع الصهيوني في وقت مبكر من تعامله مع القضية الفلسطينية أهمية تجزئة وتفتيت القضية والشعب الفلسطيني من أجل الوصول إلى أهدافه في الاستيطان والتهويد .

لقد تضمنت هذه المشاريع مبادئ أساسية مثل توطين الفلسطينيين في أماكن يفضل أن تكون بعيدة عن موطنهم الأصلي ، وتقديم القروض لتعويضهم وإيجاد فرص عمل أمامهم ودمجهم في البنية الاجتماعية والاقتصادية للدول المضيفة ، وتم التخطيط لذلك كله في إطار عملية اصطلح عليها تاريخيا ب (الترانسفير) أي الترحيل ، وكانت أقطار الجوار (سوريا ، الأردن ، لبنان ، العراق) هي الدول التي تم تسميتها في مشاريع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين ، ولعل العراق كان أكثر هذه الأقطار استهدافا لذلك .

اللاجئون والملف العراقي :

كان من جملة المشاريع التي طرحت لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين مشروع توطين المهجرين كلهم أو بعضهم في العراق .. ما لبثت هذه الفكرة التي تداولها وبحثها عدد من زعماء الحركة الصهيونية ان تحولت إلى مشروع، ومن ثم إلى مطلب يتقدم به الكيان الصهيوني إلى قادة الدول الغربية)

بريطانيا وفرنسا) في مرحلة مبكرة ثم الولايات المتحدة الأمريكية في فترة لاحقة ، بهدف تلقي المساعدات والدعم من هذه الدول لتنفيذ مشروع الحل أي الترحيل⁽⁸⁶⁾

ومن الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع المذكرة التي بعث بها بن جوريون رئيس وزراء الكيان الأول إلى اجتماع لجنة الأعمال الصهيونية المنعقدة في بريطانيا ، والتي ناشد من خلالها البريطانيين الذين كانوا يستعمرون العراق (17 - 12 - 1937) المساعدة على ترحيل الفلسطينيين الى العراق ومما جاء في هذه المذكرة :

سنعرض على العراق عشرة ملايين جنيه فلسطيني مقابل ألف عائلة عربية من فلسطين ، يتم توطينها في العراق ، ولا أعلم إذا كان العراق سيقبل هذا الاقتراح ، فلو كانت المسألة تختص بالعراق وحده فقد يصغي إلينا ، ان العراق يحتاج إلى استيطان عربي واسع⁽⁸⁷⁾

ومن الوثائق السياسية للكيان الصهيوني التي عبرت عن المشروع الصهيوني تجاه موضوع السكان الفلسطينيين ما ورد في يوميات يوسف فايتس مدير دائرة الأراضي التابعة للصندوق القومي للكيان الصهيوني وأحد زعماء الاستيطان اليهودي النشيطين ، حيث ذكر في يومياته بتاريخ 1940/12/20 ف ، يجب أن يكون واضحاً لنا تماماً انه لا يوجد هناك حلول وسط ، ولا توجد طريقة أخرى سوى ترحيل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة يجب ترحيلهم جميعاً ، يجب ان لا نبقى على أية قرية أو قبيلة ، يجب ان يكون الرحيل إلى العراق وسوريا وشرق الأردن ، يجب رصد الأموال لهذا الغرض، ستكون البلاد قادرة على استيعاب الملايين من إخواننا وتحل بذلك المسألة اليهودية⁽⁸⁸⁾

لقد تعاظمت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب عام 1947 حيث نجم عنها تشريد حوالي 940,000 فلسطيني كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الموجه إلى الدورة الرابعة للجمعية العامة عام 1949 ، وقد استمرت عملية خروج الفلسطينيين مدة عشرين شهراً ابتداء من الشهر

السادس لعام 1949 وحتى الشهر الثامن من عام 1949، وذلك نتيجة العمليات الإرهابية وكان الاعتقاد السائد لدى جميع المهجرين أن هجرتهم مؤقتة وانهم سيعودون إلى بيوتهم وأراضيهم خلال أسابيع ، خاصة بعد الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والهيئات الدولية وضغوطها المتواصلة على الكيان الصهيوني لحمله على السماح بعودة كافة اللاجئين الفلسطينيين ، وقد توجت الجهود الدولية بإصدار القرار رقم (194) بتاريخ 11 / 12 / 1948 وهو القرار المرجعي الدولي المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، والذي يتضمن الحق القانوني للاجئين في العودة ، غير أن الكيان الصهيوني أوضح للمجتمع الدولي وبشكل قاطع ونهائي ، ان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم لن تتحقق أبدا .

نشط الكيان الصهيوني مدعوما بعدد كبير من الدبلوماسيين الغربيين في الشرق الأوسط بعد حرب 1948، في إبراز البدائل والمشاريع الهادفة إلى حل قضية اللاجئين وتوطينهم في الأقطار العربية وبصورة منتظمة ، وتقديم الخيارات والبدائل والتي من ضمنها التوطين في العراق ، وفي هذا السياق أوضح رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة في تقريره الذي رفعه إلى حكومته ، وضمّنه رأيه في حل هذه المشكلة حيث جاء في بعض فقراته " ونظرا لضرورة استبعاد إمكانية إعادة اللاجئين إلى الكيان الصهيوني يجب التخطيط لإعادة توطينهم في الدول العربية وبخاصة العراق وربما في سوريا ⁽⁸⁹⁾

■ بريطانيا ترشح العراق وسوريا كوطن بديل :

ورأى دبلوماسيون بريطانيون كبار ، أن العراق أولا ومن ثم سوريا هما أفضل دولتين عربيتين لتوطين اللاجئين الفلسطينيين بهما بصورة دائمة ونهائية ، إذ قال أحد المسؤولين في دائرة شؤون الشرق الأوسط البريطانية في القاهرة ⁽⁹⁰⁾

توجد في العراق وسوريا موارد كافية لتغطية حاجات عدد من السكان يبلغ عدة أضعاف السكان الحاليين في هاتين الدولتين ، كما أن سرعة تطوير العراق مرهونة بزيادة عدد سكانه .

كذلك فإن الموقف الصهيوني الرسمي لم يتوانى عن طرح مشاريع تهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة وتعديل حدود الدول وتغيير جغرافيتها وتركيبها السكانية، كان الغاية منها البحث عن يهودية الدولة ومن ضمنها البحث عن آليات وبدائل جديدة يتم من خلالها الوصول إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين وإبعادهم إلى بلد عربي غير ملاصق لحدود فلسطين ، ومن ضمن هذه الاطروحات المشروع الذي تقدم به بن جوريون وعرضه على رئيس الوزراء الفرنسي جى مولىه في 22 - 10 - 1956، حيث ذكره موشي دايان في مذكراته التي تحمل قصة حياتي، وجاء فيه ان الأردن لا يملك مقومات الدولة المستقلة القابلة للحياة ، لذلك يقتضي تقسيمه ، فالمناطق الواقعة شرقي نهر الأردن يجب إلحاقها بالعراق مقابل تعهده استقبال اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في وسط البلاد بينما يصبح القسم الغربي من نهر الأردن (الضفة الغربية) تابعاً لإسرائيل #.

هذا المشروع مازال رئيس وزراء الكيان الحالي شارون يتمسك به وهو لذلك ، يحاول احتلال أو إعادة احتلال الضفة الغربية وتدمير البنى التحتية للسكان هناك . وهذا ماحدث فعلاً

اللاجئون وحق العودة

■ لم تغير إسرائيل وحتى الآن من موقفها التاريخي القائم على رفض حق العودة وعدم قبولها بتحمل أية مسؤولية تاريخية أو قانونية أو مالية أو سياسية أو أخلاقية لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، رافضة أي حل يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ، وبالذات القرار (194) الخاص بقضية اللاجئين والذي عادت وقبلت به الأقطار العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

هذا الموقف الصهيوني تبنته جميع الحكومات الصهيونية المتعاقبة يسارية كانت أم يمينية منذ قيام الكيان عام 1948 ، وحتى الوقت الحاضر كما انه عكس أيضا مواقف مختلف القوى والأحزاب في الكيان ، بغض النظر عن انتماءاتها الفكرية أو السياسية ، وهناك إجماع صهيوني من قبل جميع الأحزاب انطلاقا من دوافع عقائدية وسياسية وأمنية واقتصادية وسكانية على رفض بحث حق العودة الخاص باللاجئين الفلسطينيين ، باعتباره يمس حاضر ومستقبل الوجود الصهيوني نفسه

ولعل أقصى ما يمكن أن يقدمه الصهاينة بخصوص مسألة اللاجئين هو استعداد مبدئي ، للإسهام في دفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين ضمن صندوق دولي ينشأ لهذا الغرض ، وتسهم فيه أيضا بعض الأقطار العربية وتحديدًا دول الخليج النفطية ، مع بذل مساعيها لتأمين أوسع تمويل لذلك الصندوق ، علاوة على الاستعداد لحصر مسألة حق العودة في حدود دولة فلسطينية (إذا ما نشأت) وضمن آلية معينة ، تأخذ بعين الاعتبار التصور الصهيوني بمسألة القدرة الاستيعابية ومدى انعكاساتها على الأمن في الكيان الصهيوني ، وفي نطاق التحكم الإسرائيلي بالمسألة ، وان مسألة العودة إلى الداخل قد تكون لبعض الفلسطينيين ضمن ما يسمى ب (لم شمل العائلات) وضمن مقاييس محددة في اختيار العائدين مثل موضوع العمر والجنس والمنطقة ، أو فيما يخص المرحلة الزمنية المطلوبة لهذا الاستيعاب .

وبعد رفض إسرائيل حق العودة يصبح الأمر الواضح أن استبعاد هذا

الحق هو استبعاد في الوقت نفسه لأي تسوية تحمل حلا لجوهر الصراع الخاص بغالبية أهل فلسطين ، وبغالبية أرضهم ، ولهذا فإن تجاهل إسرائيل والمجتمع الدولي الإقرار بمبدأ حق العودة وتطبيقه ، يبقى الصراع مفتوحا غير قابل للحل مهما ابتدأ من حلول ومشاريع وخيارات وسيناريوهات وضغوط لا تمس جوهر هذه القضية وتداعياتها .

ويكتسب حق العودة قوته ليس فقط باعتباره حقا مقدسا من الحقوق الأساسية ، يعيش في وجدان الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات على حد سواء ويعبر عن أحلامه وآماله وطموحه ، ويشكل مصدر اندفاعه في النضال والكفاح منذ نهاية الأربعينيات وحتى الآن ، وإنما لأنه يعتبر أيضا حقا قانونيا مكفولا بالقانون الدولي ، وبقرارات الشرعية الدولية وبالميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، فلا وعد بلفور ولا التوصية بتقسيم فلسطين عام 1947 ولا اتفاقات الهدنة الثلاث ملزمة للفلسطينيين بأي شيء ما لم يتحقق اتفاق تاريخي ، وحق العودة حق لا يزول بالاحتلال غير المشروع ، حتى لو أصبح الاحتلال شرعا بأي وسيلة، منها قبول المهزوم به، فإن ذلك لا يلغي حق العودة أو حق الملكية الفردية اللذان لا يزولان لا بالاحتلال ولا ببسط سيادة دولة جديدة على أرض شعب آخر . فكما ن تنازل تركيا عن السيادة على فلسطين لم يسقط حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وفي امتلاكها ، فإن انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين لا يعني بآية حال سقوط حق العودة أو حق الملكية الفردية للشعب الفلسطيني لأرضه وممتلكاته .

ويرتبط حق العودة أيضا بحق تقرير المصير ، وهو حق مكفول دوليا واعترفت به الأمم المتحدة كمبدأ وكحق ، بمعنى أنه ليس قرارا سياسيا أو اتفاقا بالتراضي . وقد اعترفت الأمم المتحدة بتطبيقه صراحة على الشعب الفلسطيني منذ العام 1969 ، بل أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة ذهبت إلى حد الإقرار بمشروعية الكفاح المسلح المستند إلى مبدأ الدفاع عن النفس ولعل قرارات الأمم المتحدة التي تجاوزت (110) قرارات أكدت على حق العودة المكفول وفق القانون الدولي، سواء العودة أفرادا عن طريق ميثاق حقوق الإنسان، أو جماعة عن طريق حق تقرير المصير .

وحق العودة لا يسقط بالتقادم، باعتبار أن هذا الحق ليس منبثقا عن معاهدات سياسية أو اتفاقيات تسليم بعد الهزيمة، كما أنه لا يزال يشكل نقطة صراع في المفاوضات القائمة، باعتباره أحد ثوابت الموقف الفلسطيني غير قابل للتغيير، لأنه يمس حقوقا متعلقة بشعب لا تملك أية قيادة صلاحية التنازل عنه .

(1) قرار (194) الخاص بحق العودة⁽⁹¹⁾

يعتبر هذا القرار النص الصريح والواضح الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 12/12/1948 غير القابل للتأويل في تأكيد الحقوق الفلسطينية في العودة ، وهو قرار يتم تأكيده كل عام بموافقة الأغلبية الساحقة لدول العالم بمعارضة إسرائيل فقط ، وبامتناع الولايات المتحدة عن التصويت منذ اتفاقات أوسلو ، ونص ذلك القرار كما يلي :

تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف ، أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة .
وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد ، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات ، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة .

فالقرار يعطي اللاجئين الفلسطينيين تحديدا حق العودة وإن منعهم بالقوة من ممارسة هذا الحق يعتبر ضمنا عملا عدوانيا، كما أن استمرار منع إسرائيل اللاجئين من العودة إلى ديارهم منذ عام 1948 حتى الوقت الحاضر ، هو خرق مستمر لهذا القرار الذي نص على أن تتم هذه العودة في أول فرصة عملية ممكنة، وقد حانت تلك الفرصة ليس فقط بعد توقيع اتفاقيات الهدنة مع مصر وسوريا وإنما أيضا بعد اتفاقات أوسلو ووادي عربة مع

منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، الأمر الذي يجعل إسرائيل مسؤولة عن الخسائر الناجمة عن حرمانهم من حق العودة ، واستمرار استغلال أراضي وممتلكات اللاجئين طوال (53) عاما الماضية ومسؤولة كذلك عن المعاناة النفسية التي قاسوها قياسا إلى المبادئ ذاتها التي عوّضت بها ألمانيا اليهود نتيجة لأفعال النازية حسب اتفاقية لوكسمبورغ في 10 الفاتح سبتمبر 1952 .

أما بالنسبة للتعويض فإن نص القرار واضح وهو العودة والتعويض وليس التعبير الشائع الخاطئ العودة أو التعويض، لذا ، فإن القرار ينص على أن يدفع التعويض عن كل ممتلكات اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة ، أما الذين يرغبون في العودة، فيدفع التعويض لهم عن الخسارة أو الضرر الذي لحق بممتلكاتهم إلى أن يعود صالحا كما كان ، وعن ريع تلك الأملاك وتركز المذكرة التفسيرية للقرار الخاص بالتعويض على النهب والسلب للممتلكات الخاصة وتدمير الممتلكات والقرى دون حاجة عسكرية .

وفيما يتعلق بالمسؤولية فإن القرار نص على الحكومات والسلطات المسؤولة وهذا يشمل حكومة إسرائيل المؤقتة عام 1948 وخليفاتها الحكومات المتعاقبة حتى الحكومة الحالية، إضافة إلى المنظمات الصهيونية (الهاجاناه والأرغون وشتيرن والصندوق القومي اليهودي .. الخ) .

الجبوء أسبابه ونتائجه

تتركز مزاعم الكيان الصهيوني على اعتبار أن حرب 1948 كانت حالة دفاع عن النفس أمام خمسة جيوش عربية استهدفت القضاء عليها، وإن انتصارها في تلك الحرب يعطيها المشروعية في احتلال المزيد من الأراضي، وإن ما أسمته ب عدوان الدول العربية "على الدولة اليهودية يجعلها، أي الأقطار العربية، مسؤولة عن الكارثة بكل نتائجها بما في ذلك قضية اللاجئين، وبذلك فإنها مسؤولة عن توطينهم في الدول العربية، بل هي تذهب إلى أبعد من ذلك حين تطالب تعويض اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى الكيان الصهيوني عن ممتلكاتهم وخسائرهم المادية والمعنوية، ويتابع الصهاينة هذا الطرح وصولاً إلى ما يسمونه بالمنطق الواقعي حيث ينطلقون من أن جغرافية الأرض قد تغيرت، وإن الأماكن التي تم تركها قد امتلأت بالسكان الجدد، ولم يعد بالإمكان معرفة المناطق والحدود والقرى والإحياء والمواقع السكنية العربية، الأمر الذي يجعل مسألة عودة اللاجئين وفق منطق الكيان الصهيوني مستحيلاً ولكن كيف أصبح الفلسطينيون لاجئين .

تؤكد الحقائق العديدة الموثقة أن مصير فلسطين قد تقرر سلفاً، بمعنى أن فلسطين تعرضت لغزو يهودي مخطط له مسبقاً قامت بتنفيذه قوات صهيونية قادمة من خارج فلسطين قوامها المهاجرون اليهود، مدعومة من قبل الدولة المنتدبة بريطانيا التي سهلت مهمة إنشاء وطن قومي لليهود تنفيذاً لوعده وزير خارجيتها آرثر بلفور .

ووفقاً للوثائق البريطانية فإنه حتى نهاية الانتداب في 15-5-1948 (92) كان الصهاينة قد احتلوا 43٪ من أراضي فلسطين (213) محلة وطردوا 54٪ من السكان (413.000 لاجئ) وخلال الحرب التي استمرت 27 يوماً زادت نسبة الاحتلال للأراضي لتصل إلى 59 ٪ (291) محلة وكذلك نسبة الذين هجروا لتصل إلى (750.000) 65 ٪ لاجئ .
هذه الوقائع تثبت باللموس أن حقيقة العدوان المدبر والمبيت لم يكن بأي

حال من الأحوال دفاعا عن النفس كما تدعي المزاعم الصهيونية المفبركة، ولتأكيد هذه الحقيقة فإن الوقائع التاريخية توضح انه لم يحدث نزوح يذكر أثناء توقف العمليات العسكرية، وهذا يعني بطلان الادعاءات ذاتها التي تحاول إرجاع أسباب النزوح إلى أوامر من قبل القيادات العربية أو بسبب الهروب من الأخطار المحدقة، وهذه الملاحظة الهامة لم تذكرها دراسات سابقة بما يؤكد تمسك الأهالي بأرضهم وبأنهم لم يخرجوا إلا بقوة السلاح الأمر الذي يضع مسألة تهجيرهم في نطاق جرائم الحرب .

بيد أن أهم القضايا المتعلقة بالنزوح ارتباطه بالمذابح التي اقترفت في كل مرحلة من مراحل الغزو الصهيوني، في منهج مدروس يؤكد ما سبق وأن أشرنا إليه في موضوع جذور الإرهاب .

لقد شكلت تلك المذابح أحد أهم أسباب موجات الرحيل الجماعي وخاصة من شمال فلسطين وأواسطها، فالنزوح جاء في إطار عمليات طرد منظمة ومخطط لها، وهي تقع ضمن العمليات العسكرية الصهيونية التي حددت أهدافها مسبقا من خلال ربط الاحتلال بالتهجير وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين، والمقصود بالمذابح هنا، القتل الجماعي للمدنيين عن عمد وهو ما يشمل القتل الفردي للأهالي والقتل الجماعي للمدنيين بالغارات الجوية أو قتل أسرى الحرب # .

لقد تعمدنا وضع المذابح بهذا التعريف الأضيق سعيا وراء تثبيت الدور المباشر للعصابات الصهيونية في تنظيم بد عملية تهجير قسري من خلال الإرهاب ووضع ذلك في إطار جرائم الحرب التي تضع الكيان الصهيوني ضمن الدول الإرهابية المخالفة للقانون والمواثيق والمعاهدات الدولية .

لقد تم اكتشاف 25 مذبحة حدثت 12 منها أثناء الانتداب البريطاني علما بأن 19 مذبحة حدثت في الشمال و 3 في الوسط و 3 في الجنوب .

وفيما يلي جدول بقائمة تضم أهم المذابح التي اقترفها الكيان الصهيوني فقط عام 1948ف⁽⁹³⁾

أثبتت الحقائق ان الصهاينة قاموا بقتل أسرى الحرب المصريين أثناء حرب 1967 بصورة بشعة حيث دفن بعضهم (وهم كثر) أحياء .

الرقم	الموقع	القضاء	تاريخ النزوح
1	منصورة الخياط	صفد	1948.6.18
2	دير ياسين	القدس	48.4.7
3	خربة ناصر الدين	طبريا	48.4.12
4	هوشة	حيفا	48.4.15
5	خربة وعرة السودا	طبريا	48.4.18
6	الحسينية	صفد	48.4.21
7	بلد الشيخ	حيفا	48.4.25
8	عين الزيتون	صفد	48.5.2
9	بربر	غزة	48.5.12
10	خبيزة	حيفا	48.5.12
11	ابو شوشة	الرملة	48.5.14
12	الطنطورة	حيفا	48.5.21
13	الخصاص	صفد	48.5.25
14	اللد	الرملة	48.7.10
15	الطيرة	حيفا	48.7.16
16	اجزم	حيفا	48.7.24
17	بئر السبع	بئر السبع	48.9.21
18	صفصاف	صفد	48.9.29
19	الدوايمة	الخليل	48.9.29
20	خربة عرب السمونية	عكا	48.9.30
21	صالحه	صفد	48.9.30
22	سعسع	صفد	48.9.30
23	عيلبون	عكا	48.9.29
24	حش	عكا	48.9.29
25	مجد الكروم	عكا	48.9.29

وهناك مذابح أخرى جاءت من مصادر مختلفة ولم ترد في المصدر الأول ومنها :

4.5.48	العباسية	1
11.5.48	بيت دراس	2
21.4.48	حيفا	3
24.7.48	اسدود	4
21.5.48	الكابري	5
9.7.48	قزازه	6
15.2.48	قسارية	7
27.2.48	وادي عاره	8

فيما ظلت سياسة المذابح قائمة بعد قيام دولة الكيان، حيث نفذت العديد منها وفي كل الحروب خاصة نذكر على سبيل المثال لا الحصر

1956	قبية	1
1956	كفر قاسم	2
1982ف	صبرا وشاتيلا	3
2002ف	مذبحة جنين المخيم	4
2002ف	مذبحة نابلس القديمة	5
2002ف	مذبحة غزة حي الدرج	6

ومذابح عديدة ارتكبت في كافة مدن الضفة الغربية وقراها ومخيماتها أثناء إعادة احتلالها من قبل الجيش الصهيوني في شهري الماء الطير مايو إبريل 2002ف .

اللاجئون والمجتمع الدولي

القرارات الدولية

وصل عدد القرارات الدولية التي تدين الكيان الصهيوني بشكل أو بآخر إلى أكثر من 110 قرارات جرى في معظمها تحميل الكيان المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية والسياسية والمالية لمأساة اللاجئين بكافة تفاعلاتها ، وتظهر الوقائع التاريخية الموثقة من قبل اللجان الدولية الرسمية ، كذلك المؤسسات الصهيونية نفسها ، إضافة إلى الشهادات التاريخية والتي شكلت جميعها الملف الخاص باللاجئين ، ان الكيان الصهيوني هو اكثر الدول في العالم ممارسة لجرائم التهجير القسري بل التطهير العرقي ، ليس فقط من حيث كون اللاجئين الفلسطينيين الأكثر عددا من بين جموع اللاجئين في العالم، بل أيضا كونهم يعتبرون اقدم حالات اللجوء التي شهدتها الإنسانية في تاريخها المعاصر ، ويعتبرون الوحيدون من لاجئي العالم الذين ظلت مشكلة اللجوء لديهم طوال اكثر من نصف قرن دونما حل .

وفي قضية اللاجئين كما في قضايا أخرى نلاحظ سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين التي باتت تميز مواقف القوى الأكثر تأثيرا في العالم ، فجميع لاجئي العالم عادوا إلى أوطانهم باستثناء الفلسطينيين ، ومن الأمثلة البارزة اتفاقية البوسنة 1994 واتفاقية دايتون 1995 واتفاقية كرواتيا 1995 واتفاقية غواتيمالا 1994 وهذه الاتفاقيات الأربع جميعها تتحدث عن حق اللاجئين في العودة إلى بيوت منشأهم تماما كصياغة هذا الحق في القرار (194) على انه حق غير مشروط ، وإذا ما نظرنا إلى اتفاقية دايتون بشكل خاص ، نلاحظ مباشرة بان الحقوق الأساسية الممنوحة للأشخاص المهجرين في تلك الاتفاقية ، تصور بالضبط الحقوق الثلاثة المفصلة للاجئين الفلسطينيين في قرار 194 وهي تحديدا .⁽⁹⁴⁾

1 - حق العودة إلى الوطن

2 - حق استعادة الممتلكات

3 - حق التعويض

ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى عودة لاجئي كوسوفو التي كفلتها حراب قوات الأطلسي عندما واجهت عنادا جبريا يعرقل حقهم في العودة ، وكلنا نذكر حرب البلقان التي كان غطاؤها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، في حين أننا لا نريد الخوض في الأسباب الحقيقية لهذه الحرب .

ومما يثير الاستغراب ، تلك الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتسهيل عودتهم الطوعية وإعادة اندماجهم في أماكن نشأتهم على أساس أن ذلك جزءا من وضع حلول دائمة ضمن اتفاقيات سلام شاملة ، فخلال عام 1994 - 1995 عاد حوالي ثلاثة ملايين لاجئ إلى بلادهم في أنحاء مختلفة من العالم ، وكانت الأعداد الأكبر من العائدين إلى أفغانستان وموزمبيق وميانمار وفي أواخر 1996 وأوائل عام 1997 كانت هناك عودة كبرى لأكثر من مليون لاجئ رواندي هربوا اثناء الحرب الأهلية التي استمرت لأكثر من أربع سنوات ، وتؤكد قرارات عديدة صادرة عن الأمم المتحدة ذات علاقة بقضايا لاجئين أخرى ، حق العودة للأشخاص المهجرين ، فقد أعلن مجلس الأمن الدولي بأن من حق اللاجئين والأشخاص المهجرين في العودة إلى بيوت نشأتهم والتي هي مشابهة إلى حد متطابق للطريقة التي صيغ فيها حق العودة في قرار 194 وهو حق مطلق ، كما في سياق الصراع في البلقان مثلا ، فان مجلس الأمن اصدر قرارات عديدة تؤكد هذه الصياغة الملائمة بشكل خاص لحق العودة وبالمثل ففي قضية النزاع في جورجيا أكد مجلس الأمن مرة أخرى حق اللاجئين في العودة إلى بيوت نشأتهم ، وفي تشابه آخر مع جانب مهم من القرار 194 نص مجلس الأمن تحديدا على انه في قضية جورجيا فان حق اللاجئين في العودة كان منفصلا عن أي حل سياسي نهائي ، وبالتالي فانه لا يمكن أن يكون مشروطا بمطالب سياسية يقدمها أي طرف من أطراف الصراع .

وأخيرا وفي مثال مهم آخر مماثل للقضية الفلسطينية تحت حماية الحقوق الفردية والجماعية في خطط العودة للوطن في البوسنة وكوسوفو التي وضعها المجتمع الدولي ، ففي هاتين المنطقتين تم حفظ الحقوق الجماعية في كيان مستقل أو دولة إلى جانب آلية للأفراد اللاجئين ، لتأكيد مطالبهم في العودة إلى أوطانهم واستعادة ممتلكاتهم ، أو التعويض ، وقد شملت كل من هذه الأوضاع إنشاء لجان مطالب باعتبار ذلك جزء من تسوية تم التفاوض عليها ، إلا انه تم حفظ حق الفرد في تأكيد مطلبه بشكل مستقل عن حصيلة موضوع حق تقرير المصير ، كما أصدرت الجمعية العامة أيضا قرارات في إطار مبادرتها فيما يتعلق بتعاون الدول لتجنب تدفق جديد للاجئين ، أعادت تأكيد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم في أوطانهم⁽⁹⁵⁾

اللاجئون - مناطق النزوح

إذا كان الكيان الصهيوني يشكك غالبا بل ويرفض أية دراسات تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين من أي مصدر كان ، فأنا هنا سنستخدم مصادر إسرائيلية للبحث في هذه القضية من حيث مناطق تهجير الفلسطينيين من فلسطين .

ورغم ان هنالك سجلات عديدة للنكبة تؤرخ الحقائق الخاصة بقضية اللاجئين ، فأنا سنركز على السجلات الإسرائيلية لدحض ادعاءات الكيان الصهيوني من خلال دراسات أعدت في مؤسسات تعمل في هذا الكيان ، فقد أخذ بعض الباحثين الصهاينة أو ما سموا بالمؤرخين الجدد ، يقدمون دراسات جادة وأبحاث مهمة في هذا الصدد أهمها ما كتب بني موريس عن تهجير اللاجئين وكتابات " افي شلايم ، وسيغيف ، وبالي وسيمحا فلابان ، اذ تناولت كلها بالتفصيل والتوثيق الجرائم والمجازر وأعمال التهجير التي ارتكبت بحق الفلسطينيين ، كما كشفت عن مخططات أهداف ذلك ، الأمر الذي دفع بسلطات الكيان إلى إقفال بعض هذه المؤسسات لما أثارته من حقائق دحضت المزاعم التي أطلقتها .

ان الالتزام بلغة الأرقام والحقائق الموثقة ومن خلال السجل العلمي لكل حالات التهجير عبر رصد عدد القرى وعدد اللاجئين الذين تم تهجيرهم عام 1948 من كل قضاء وناحية ، علاوة على مساحة الأراضي التي احتلت قبل اقامة الكيان وبعد ذلك ، والملوكة للاجئين ، تقطع الطريق أمام أي تشكيك ، وهذا ما تؤكدته الدراسات والأبحاث الهامة للمؤرخين الجدد وخاصة بني موريس ، الذي وثق تهجير 369 قرية من واقع السجلات الإسرائيلية ، إلى جانب دراسات المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي - الذي رأس فريقا فلسطينيا للعمل الميداني موثقا نزوح 418 قرية ، هذه الدراسات التي عاد فاستند إليها وأضاف عليها الباحثان سلمان أبو ستة في دراسات هامة حق العودة ، حيث خلص إلى سجل يحتوي على 532 محلة سكنية سواء كانت مدينة أو بلدة أو قرية أو حتى قبيلة ، متضمنة القضاء الذي تقع فيه وتاريخ النزوح واحداثياتها الجغرافية وعدد سكانها ومساحة أراضيها والعملية العسكرية الصهيونية التي استهدفتها علاوة على ذكر المذابح .

وقد جاء في هذه الملفات والدراسات عن أسباب النزوح ما يلي :-

- 1 - الطرد على يد القوات الصهيونية 122 قرية
- 2 - الهجوم العسكري المباشر 270 قرية
- 3 - الخوف من هجوم عسكري مباشر 38 قرية
- 4 - تأثير سقوط مدينة قريبة 49 قرية
- 5 - الحرب النفسية 12 قرية
- 6 - خروج شبه اختياري 6 قرى
- 7 - تهجير غير معروف أسبابه 34 قرية

ويبين الجدول التالي توزيع عدد اللاجئين وقراهم وأراضيهم في كل قضاء من حيث المنطقة والموقع وعدد السكان ومساحة الأراضي .

الرقم	القضاء	عدد القرى	عدد السكان 1948	عددهم عام 2000	مساحة الأراضي المحتلة
1	عكا	30	47,038	306,753	310,571 دونما
2	الرملة	64	97,405	635,215	609,046 دونما
3	بيسان	31	19,602	127,832	255,029 دونما
4	بئر السبع	88	90,507	590,231	12,577,000 دونما
5	غزة	46	79,947	521,365	680,018 دونما
6	حيفا	59	121,196	790,365	636,421 دونما
7	الخليل	16	22,991	149,933	375,960 دونما
8	يافا	25	123,227	804,610	210,260 دونما
9	القدس	39	97,950	638,769	272,735 دونما
10	جنين	6	4,005	26,118	123,214 دونما
11	الناصرة	5	8,746	57,036	91,356 دونما
12	صفد	78	52,248	340,729	531,602 دونما
13	طبريا	26	28,872	188,285	305,207 دونما
14	طولكرم	18	11,032	71,944	200,628 دونما
15	مجموع الشمال		277,702	- - -	2,129,186 دونما
16	مجموع الوسط		333,920	- - -	1,415,883 دونما
17	مجموع الجنوب		193,445	- - -	13,632,978 دونما
18	المجموع الكلي		804,766	5,248,185	17,178,047 دونما

ووفق هذا الجدول فان 17,180,000 دونما تشكل مساحة الأراض
المحتلة مقابل 1,465,000 دونما عربية بقي أهلها فيها و 1,617,000 دونم
مملوكة لليهود حسب سجلات الانتداب البريطاني أي ان نسبة 92٪ من مساحة
الكيان الصهيوني هي أراضى فلسطينية
ولكن أين ينتظر الفلسطينيون الآن عودتهم ؟

الرقم	مكان اللجوء	الفلسطينيون كافة	اللاجئون منهم
1	فلسطين داخل الخط الأخضر	1,012,547	250,000 لاجئ
2	قطاع غزة	1,066,707	داخلي
3	الضفة الغربية	1,695,429	813,570
4	الأردن	2,472,501	693,286
5	لبنان	456,824	1,849,666
6	سوريا	494,501	433,276
7	مصر	51,805	472,754
8	السعودية	291,778	42,974
9	الكويت	40,031	291,778
10	دول خليجية أخرى	112,116	36,499
11	العراق وليبيا	78,884	112,116
12	أقطار عربية أخرى	5,887	78,884
13	أمريكا الشمالية والجنوبية	216,196	5,887
14	باقي العالم	275,303	183,767
	المجموع	8,270,509	234,008
			5,248,186

أي أن نسبة اللاجئين إلى مجموع عدد الفلسطينيين الإجمالي تبلغ ما بين
65 - 70 ٪

التسويات .. حدود الكارثة

"إن المنظمة (م . ت . ف) قد قبلت بما لم يقبل به الأردن خلال سبع سنوات ، من المفاوضات السرية مع إسرائيل 1974 - 1967 ف ، وإن خشيتي على هذا الطرف هو أنه سيعطي كل التنازلات المطلوبة والتي لم يستطع الأردن تقديمها ، ثم ينتهي دوره ليعود مرة أخرى إلى الأردن ، لأن إسرائيل قد تفضل التمسك بما تصر عليه حتى الآن، وهي أنها لا تريد كيانا دوليا ثالثا بين النهر والبحر ، وقد تقرر أنها تفضل التعامل مع نظام له قواعده وله أدواته ، وله التزاماته ، وباختصار له رؤيته ، وإذا حدث هذا فسيكون الأمر محزنا في جانب منه ، لأن الثورة الفلسطينية تكون قد أضاعت 30 عاما صعبة وقاسية وعنيفة ودامية " .

محمد حسنين هيكل

السلام المحاصر بين حقائق اللحظة ، وحقائق التاريخ

من رودس إلى بيروت

تبدو المشاريع التي طرحت لإيجاد تسوية للصراع العربي - الصهيوني ، كأنما لا نهاية لها ، لكن هنالك محطات تاريخية ، لأبد من التوقف عندها لأهميتها ، وفي نفس الوقت فإن هذه المحطات ، تداخلت معها مشاريع واطروحات كثيرة جاءت مكملة لها أحيانا وأحيانا ، أخرى جاءت لتحرفها عن مسارها ، رغم الثابت حتى الآن ، أن ما طرح من هذه المحطات ، لم يكن سوى.. أوهاما لا تستند إلى آليات وقوى لتنفيذها " ، فالثابت أن أية تسوية ، تحتاج إلى قوة لفرضها ، ولذلك فأن البحث في موازين القوى في هذا الصراع الطويل ، يميل دائما إلى الجانب الصهيوني الذي يجد في هذا التفوق عامله الأقوى لفرض شروطه وإملاءاته ، خاصة وأن المناخ الدولي ، مازال مساندا لدولة الكيان التي يعتبرها المحطة الأمامية لاستراتيجيته في منطقة الثروات الهائلة ، ونقصد هنا بالمناخ الدولي ، الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك ورغم معرفتنا المسبقة ، بأن كل ما طرح من مشاريع تسوية كان يصطدم دائما بمعطيات لم يكن باستطاعة الطرف العربي التحكم بها ، وبالتالي ، فإن الاندفاع العربي ذاته في البحث عن تسوية لهذا الصراع ، أصبح نوعا من العبث .

1 - إعلان الهدنة بين الكيان الصهيوني الوليد ، وكل من مصر ولبنان والأردن وسوريا . 1949

2 - ولادة منظمة التحرير الفلسطينية 1964

3 - الحرب العربية الصهيونية 1967

4 - صدور القرار 242 - 1967

5 - خروج المقاومة الوطنية الفلسطينية من الأردن 1970

6 - حرب أكتوبر 1973 ف

7 - اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب

الفلسطيني 1974

- 8 - زيارة الرئيس المصري " محمد أنور السادات " للقدس 1977
- 9 - الاجتياح الصهيوني للبنان 1982
- 10 - الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987
- 11 - اللقاء الأول بين ممثلين عن م . ت . ف ومسؤولين أمريكيين في تونس 1988
- 12 - مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط في مدريد 1991
- 13 - التوقيع على اتفاقيات أوسلو 1993
- 14 - قمة كامب ديفيد الثانية 2000
- 15 - الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000
- 16 - فشل مفاوضات طابا 2001
- 17 - المبادرة السعودية وتبني مؤتمر القمة العربية في بيروت للمبادرة 2002
- 18 - الجيش الصهيوني يعيد احتلال الضفة الغربية بأسلوب تدميري ممنهج للبنى التحتية الفلسطينية ويسيء للشعب الفلسطيني والسلطة ويحاصر رئيس السلطة 2002
- 19 - الرئيس الأمريكي ورؤيته للدولة الفلسطينية 2002

تواريخ .. ومحطات

من الملاحظ ، أن سياسة التسوية العربية للصراع مع الكيان الصهيوني ، تتوافق بصورة عامة مع المرحلة التي أعقبت حرب أكتوبر عام 1973 ، لكن المتتبع لهذا المسار ، يلاحظ أن هذه المسألة بدأت قبل ذلك بكثير ، فمن المؤكد أن كافة الحروب العربية - الصهيونية ، وكذلك بعض الحروب التي شهدتها المنطقة ، طرحت بمجرد وقف النار فيها ، مسألة التسوية ، وفي كل مرة ، كانت جذور الصراع التاريخي ، والخلل القائم في موازين القوى تؤدي إلى طرق مسدودة ، ليعود الصراع مجدداً إلى جذوره الأولى .

- فالحرب الأولى 1948 انتهت إلى عقد الهدنة

- وحرب أكتوبر طرحت مجموعات من التسويات المنفردة

وحرب الخليج الثانية ، انتهت بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، وما تبع ذلك من تسويات أخرى كالتسوية مع مصر ، والأردن ، ومن ثم وصولاً إلى اتفاق أوسلو وما بعد ذلك .

1 - اتفاقيات الهدنة

إن مراجعة متأنية لاتفاقيات الهدنة التي عقدت بين العرب والصهاينة ، توضح بروز مبادئ أساسية رغم الإصرار على نصوص الاتفاقيات ذاتها على أنها اتفاقيات عسكرية ليس إلا ، حيث أكدت الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقيات احترامها بكل دقة لتوصية مجلس الأمن الخاصة بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين ، كما أكد كل طرف على ألا يقوم بعمل عدائي بواسطة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية ، أو يضع مشروعا لاستخدامها أو يهدد بها الشعب أو القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .

كما وقع الاتفاق على الاحترام الكامل لحق كل طرف في أن يكفل أمنه وحريته في الرد على هجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .

كما وقع التأكيد على أن عقد هدنة دائمة بين القوات " الإسرائيلية " وبين قوات كل نظام عربي على حدة ، يقبل على أنه خطوة لا غنى عنها في سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم إلى فلسطين⁽⁹⁶⁾

لقد جاءت اتفاقيات الهدنة متطابقة مع مصالح الكيان الصهيوني ، أكثر منها لمصالح العرب ، حيث عملت " إسرائيل " على التفاوض مع العرب ، كل قطر منهم على حدة ، وذلك لحرمانهم من ميزان الموقف الجماعي ، وترسيخ مجموعة من المبادئ في كل اتفاقية على حدة ، يكون من شأنها في نهاية الأمر ، تعديل موازين القوى لصالح " إسرائيل " مقابل الأقطار العربية مجتمعة ، ورغم أن المفاوضات عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة ، وعبر ممثلها رالف بانس ، إلا أنها ساهمت أيضا في جمع الكيان الصهيوني مع كل طرف على حدة في كثير من الأحيان ، ولعل أخطر ما جاء فيها ، أنها أهملت الطرف الأساسي في

القضية وهم الفلسطينيون أنفسهم ، الذين تم التعامل معهم كما لو كانوا غير موجودين أصلاً .

وهذا ما حدا ببعض الأقطار العربية إلى تحقيق بعض المطامع في فلسطين ، بعد ضرب الحقوق الفلسطينية عرض الحائط ، بل أن " إسرائيل " شاركت بالنظر إلى الفلسطينيين على أنهم " لاجئون " فقط ، ومن الممكن حل مشكلتهم من خلال إحسان المجتمع الدولي أو تعويضهم ، ولهذا فقد أجمع العديد من الباحثين إلى أن اتفاقيات الهدنة تلك كانت نوعاً من المصادرة السياسية التي مارستها الأنظمة العربية ، منذ وقت مبكر والكيان الصهيوني على حد سواء للقضية الفلسطينية ، وهكذا ترك الفلسطينيون أمام مصيرهم المساوي آنذاك .

من زاوية أخرى دشنت اتفاقيات الهدنة ، علاوة على ما سبق " عصر السلام المضطرب بين العرب وإسرائيل ⁽⁹⁷⁾

يقول محمود رياض في مذكراته :

"وأي دراسة للاتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مع إسرائيل تكاد تصل إلى مرتبة اتفاقات سلام ، فقد نصت الاتفاقيات على عدم استعمال القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين وعدم قيام القوات المسلحة لأي من الطرفين بأي عمل عدائي أو أن تخطط لمثل هذا العمل أو تهدد به ضد شعب الفريق الثاني أو قواته المسلحة ⁽⁹⁸⁾ **ويضيف :**

"وكان توقيع حكومات الدول العربية الأربع (مصر ، الأردن ، لبنان ، سوريا) على اتفاقات هدنة مع إسرائيل ، ثم توقيعها على بروتوكول معها هو بمثابة إقرار بوجود " إسرائيل " وبموافقتها على قرار التقسيم الذي كانت الدول العربية قد اعترضت عليه عام 1947 ، كما كان ذلك التزاماً من " إسرائيل " بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وهما قرار التقسيم وقرار اللاجئين ⁽⁹⁹⁾

لقد جرت المفاوضات في رودس بين العرب والصهاينة ، وكأنما هي مفاوضات بين دول تعيش جنباً إلى جنب . وما اجتماعاتها إلا لحل بعض المشاكل التي تطرأ بين الحين والآخر #

غير أن الكيان الصهيوني الوليد في ذلك الوقت ، لم يكن بحاجة إلى سلام بقدر ما كان بحاجة إلى الاعتراف به كطرف أساسي في صياغة تفاعلات المنطقة والتأثير فيها .

وخلال فترة الخمسينيات وإلى غاية النصف الثاني من الستينيات استبعد الحديث عن أية تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ، بل أن جدلاً كان يدور دائماً بين مختلف القوى السياسية حول مسألة تحقيق الوحدة العربية كمدخل لتحرير فلسطينية، إضافة إلى أن فشل العدوان الثلاثي على مصر وإعلان الوحدة السورية - المصرية ، كل هذه المسائل كانت تحول بطريقة أو بأخرى عن الحديث عن مستقبل الصراع ، خاصة فيما يخص المسألة الفلسطينية ورغم أن هذه المسألة ظلت شعاراً مطروحاً كمركز للنضال العربي ولا زال .

يقول والتراتيان ، أحد أعضاء الوفد الصهيوني في مفاوضات رودس بين مصر والكيان ، " لم يتيسر هذا الجمع إلا بعد أن أوضح الدكتور باناش أننا أتينا جميعاً للتفاوض ، وهذا يعني الالتقاء لبحث أشياء ، فقد التقينا في اليوم التالي 1 / 14 / 49، في غرفة جلوس باناش ، حيث كان يجلس على مقعد مستطيل يرأس الاجتماع ، ومندوبو مصر أصرروا بادئ الأمر على توجيه كل ملاحظاتهم إليه كأننا لم نكن في الغرفة ،

إلا أنه كان من المستحيل الاستمرار في وضع اصطناعي كهذا ، لذلك تحسن الجو حالاً ، ولم يمض وقت طويل إلا وأصبح المندوبون يتجادلون إما بالإنجليزية أو الفرنسية ، ثم يضيف : لقد أصبحنا أصدقاء مع المفاوضين المصريين حتى إذا مرض (عبد المنعم مصطفى) رئيس المستشارين السياسيين للوفد المصري جلسنا إلى جوانب فراشه وواسيناه ، إلا أنه من المفيد القول هنا، أنه في العام 1965 طرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حلاً للقضية الفلسطينية على أساس قرار التقسيم رقم 181 - إلا أن هذا الطرح ورغم تزامنه مع عقد مؤتمر القمة العربية الأولى في القاهرة ، لم يعرض بسبب انشغال العرب بالبحث عن وسيلة لمنع الكيان الصهيوني من تحويل نهر الأردن عام 1967 ، ومع نتائج هزيمة العرب برزت مسألة التسوية السياسية للصراع

مجدداً ، وإذا كان مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ، قد انتهى بإقرار اللاءات الثلاث ، تحت ضغط الشارع العربي وظهور منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تنادي بالكفاح المسلح وفتح الحدود أمام الفدائيين ، بمظهر المنقذ من عار الهزيمة ⁽¹⁰⁰⁾ ، إلا أن الأنظمة العربية لم تقطع على نفسها خط الرجعة ، محافظة على العلاقات مع الدول الغربية حتى المساندة للكيان الصهيوني ، بل أن مصر وافقت على القرار 242 الذي نص على انسحاب " إسرائيل " من " أراضٍ " احتلتها في النزاع الأخير ، واعتبار الشعب الفلسطيني مجرد لاجئين ، يخبرون ما بين العودة والتعويض ، هذا القرار الذي كان ثمرة مفاوضات مصرية بين وزير الخارجية المصري محمود رياض ، والمندوب الدائم للأمم المتحدة في الأمم المتحدة آرثر جولدبرج ، وقام بصياغة نصه اللورد كارادون مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة ⁽¹⁰¹⁾ ، أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد عارضت القرار لأنه لم يعترف بأية حقوق سياسية للفلسطينيين ، وتعامل مع القضية الفلسطينية باللامبالاة الكاملة شأنه في ذلك شأن اتفاقيات الهدنة .

أدركت مصر أن أبواب أية تسوية مشرقة موصدة في وجهها ، لذلك فقد بادرت إلى إعادة بناء قواتها المسلحة في ظل حرب استنزاف ، كانت اختباراً يومياً لهذا البناء ، لذلك لم تكن مباحثات الدكتور يارنغ ولا مبادرة روجرز للسلام ولا مشروع الملك حسين للمملكة المتحدة سوى محطات للتقاط الأنفاس ومواصلة الاستعداد العسكري حتى عام 1973 .

التسوية وحرب أكتوبر 1973

كانت الخطوة الأولى هي وقف إطلاق النار ، بدأت بين مصر والكيان الصهيوني ، ثم بين سوريا وهذا الكيان . وجاء عقد السبعينيات ليتوج عصرا جديدا جرف معه العديد من الإنجازات القومية بسبب المراهنة على التسويات وتكرست القطرية أكثر فأكثر .

لقد عمدت " إسرائيل " بدعم غير مشروط من الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى عقد اتفاقيات منفردة لفصل القوات المتشابكة خلال حرب أكتوبر مع كل من مصر وسوريا ، كما أن اتفاقية سيناء الثانية (1975) أجهضت أي توجه لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي - الصهيوني في المدى المنظور ، وكانت إحدى نتائجها تصعيد القتال في لبنان (102)، ثم بدأت مصر بالاتجاه لعقد اتفاقية مصرية - صهيونية مشتركة ، وهذا ما أثر على مطالب سوريا بالانسحاب من الجولان ، كذلك فقد أبعد الفلسطينيون من المشاركة في مفاوضات سلام ، ومكن " إسرائيل " أيضا من أحكام قبضتها على الضفة الغربية وعزل الأردن ، وقد جرى نتيجة ذلك صراع خفي سوري - مصري في لبنان ، أدى إلى التدخل السوري المعروف هناك ، ثم دشن كل ذلك بزيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى القدس أواخر 1977، والتي توجت كما هو معروف ، بمعاهدة للسلام بين مصر والكيان الصهيوني عام 1979، وقد أدى ذلك إلى عزل مصر عن محيطها العربي وتكبيلا بالعديد من القيود ، وبهذا نجحت " إسرائيل " من حرمان العرب من قوة كبرى فاعلة .

لقد أسفرت التسوية المصرية - الصهيونية عن شرخ كبير في النظام الرسمي العربي ، نقل بعدها إلى تونس مقر الجامعة العربية ، وأنقسم أعضاء النظام العربي في قمة بغداد 1978، إلى متعاطفين مع مصر وحلف كامب ديفيد ، ومتشددين يرفضون ما حدث ، ويطالبون بمعاقبة مصر ، وقد واصل هؤلاء اجتماعاتهم في قمم (الصمود والتصدي) ، وكان على الأنظمة العربية أن تنتظر أربع سنوات ، قبل أن تتفق على مشروع عربي للسلام في قمة فاس .

الثانية 1982، وقد جاء مشروع فاس انتصاراً للخط الاعتدالي بتكريسه للاطروحات السعودية في حل الصراع العربي - الصهيوني ، حيث حظي بما يشبه الإجماع من طرف الأقطار العربية ، لكن بعد أن كانت الأوضاع قد تغيرت تغيراً جذرياً ، فقد سبق إقرار مشروع فاس ، الاجتياح الصهيوني للبنان ، وخروج م . ن . ت من هناك إلى المنافي والشتات من جديد .⁽¹⁰³⁾

وقد تضمن مشروع الأمير فهد للسلام في فاس ثماني نقاط على الشكل التالي :

- 1 - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس العربية .
 - 2 - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية عام 1967
 - 3 - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالإماكن المقدسة
 - 4 - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة م . ت ف الممثل الشرعي والوحيد ، وتعويض من لا يرغب في العودة .
 - 5 - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر
 - 6 - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس
 - 7 - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة
 - 8 - يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ
- والجدير بالذكر هو أن وفد لبنان - قد سجل تحفظه على المبدأ الرابع وعلى الخصوص على العبارة الأخيرة " وتعويض من لا يرغب في العودة " ، ملاحظاً أن هذه العبارة تنطوي على محاذير ، ولا يستطيع لبنان أن يقبل هذا ، باعتبار أنها تشجع على التوطين ، وكان الأحرى بالقمة أن تنظر في أمر تشجيع

الفلسطينيين على العودة - لا على البقاء حيث هم ، ولوضع لبنان وللعرب ، الذي يتحمله ، فإن وفد لبنان يتحفظ خطياً على مضمون هذه الفقرة .
لكن هذا المشروع أيضاً لم يكن أفضل من المشاريع السابقة حيث ظل حبراً على روق ، نظراً لعدم قدرة العرب على فرضه ولرفض الكيان الصهيوني هذا المشروع رفضاً باتاً ، ومحاولته فرض آليات ما حدث مع مصر في كامب ديفيد على لبنان ، حيث عقد اتفاق 17 ايار مع السلطة آنذاك - لكنه لم يعمر ، فقد أسقطته القوى الوطنية اللبنانية المدعومة سوريا ، ولم يمض عام جديد ، حتى انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي بدأت تحديداً في أواخر العام 1987 ، حيث احتلت صدارة الإعلام العالمي ، وأيقظت القضية من جديد ، وبعثتها بقوة إلى العلن .

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

لعل أفضل تعبير لآلية هذا المؤتمر من وجهة النظر الصهيونية ، ما صرح به اسحاق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك حين قال " سنترك العرب يفاوضون ويفاضون لعشر سنوات قادمة !!
لقد عجلت التطورات المواكبة لحرب الخليج بتحريك ملف التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني .. وذلك بعد طرح العراق بأن الإدارة الأمريكية تتعامل مع نفس القضايا بمنطقتين ، ومن ضمن هذه القضايا قضية الصراع العربي الصهيوني مما دفع بالرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) إلى التعهد بالعمل على إيجاد حل للصراع العربي الصهيوني عقب الانتهاء من تحرير الكويت مباشرة ⁽¹⁰⁴⁾ على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام .

وفي هذا الإطار بدأ وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جولته في المنطقة والتي بلغت ثمان جولات على امتداد سبعة شهور بدأت يوم 1991/3/11 شملت كافة الدول المعنية بأزمة الشرق الأوسط ⁽¹⁰⁵⁾ .

وقد أقنعت جولات جيمس بيكر أطراف الصراع بضرورة الجلوس على مائدة المفاوضات ، وعلى اثر ذلك وجهت الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة روسيا دعوة إلى الأطراف المعنية لحضور مؤتمر السلام في مدريد ، لقد دخل الكيان الصهيوني مشاركا في هذا المؤتمر عبر فرضيات عديدة أهمها : الاتجاه الأول: ومن أبرز المعبرين عنه شيمون بيريز وزير الخارجية في حكومة ارييل شارون⁽¹⁰⁶⁾ والذي كتب عقب حرب الخليج يقول: أن المشكلتين اللتين أصبحت تواجهها إسرائيل الصواريخ والسكاكين ، وليست المسألة مسألة حدود فقط فبين شاهد السكين وضحيته لا يوجد حد ، وبين قاذف الصواريخ ومكان سقوطهما لا معنى للحد ، لذلك فهو يرى وهذه هي فرضيته الأساسية ، أن نظام العلاقات أهم من نظام الحدود ، حيث يقول ان الفلسطينيين لا يستطيعون الانتصار على إسرائيل عسكريا ، وبالمقابل فان كل انتصار عسكري إسرائيلي لن يكون انتصارا نهائيا ، لذلك فانه ينبغي القول بان على الفلسطينيين أن يدركوا انه من دون أخذ حاجات إسرائيل الأمنية المشروعة بعين الاعتبار ، لن يكون هناك حل ، كما على الإسرائيليين أن يدركوا انه من دون أخذ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني بعين الاعتبار ، لن يكون هناك حل أيضا .

يقف بيريز في وسط الطريق ، يرفض فكرة إقامة دولة فلسطينية إلا إذا تم التنازل عن بعض المناطق ، ويقصد المناطق المحتلة عام 1967 وترحيل العرب الذين يقيمون في الكيان الصهيوني إليها .

الاتجاه الثاني: ويعبر عن ارييل شارون بوضوح إذ يقوم على فرضية أساسها ان أي تنازل تقدم عليه إسرائيل لن يقلل ولو بمقدار ذرة من إمكانية بقاء خطر التهديد عليها من جانب أية دولة عربية يحكمها أو سيحكمها شخص من نمط عبدالناصر أو القذافي ، وينتقد في هذا الاتجاه سعي الولايات المتحدة الأمريكية والذي يسميه السعي المهووس وراء التسوية .

ويرى انه وقبل الدخول إلى أية تسوية يجب التعميم للنموذج العراقي ، أي أضعاف كل من سوريا وليبيا عسكريا ، وذلك بضربة عسكرية مماثلة لما جرى في العراق .

وفي مقال نشرته صحيفة هارتس وترجمته مؤسسة الدراسات الفلسطينية
يطور شارون الاطروحات الجديدة التي تقول بتخضاع دور العمق ، أي
الأراضي في عصر الصواريخ بقوله ، ان الخطر الرئيسي والأكبر على إسرائيل
بعد خطر الإبادة الكاملة بسلاح غير تقليدي ، ليس الإصابة بنيران بعيدة المدى
بواسطة صواريخ أو طائرات ، وانما خطر الاحتلال الفعلي لأراضي إسرائيل
من قبل قوات العدو البرية وقوة الجيش الرئيسية ، ويؤكد في سياق توضيحه
لأهمية الأرض بالنسبة لإسرائيل ، على أن هجوما مفاجئا تقوم به قوات مدرعة
على حدود ما قبل 1967 يمكن أن يقسم إسرائيل إلى قسمين في اقل من
ساعة واحدة ، لذلك يخرج بخلاصة أن الاحتلال أسوأ من الدمار ⁽¹⁰⁷⁾ .

وفي سياق دعم الاتجاه هذا ، تدافع الباحثة الإسرائيلية غيولا كوهين
بالقول انه قبل البدء بمفاوضات سلام ، لابد من قبول الشرط الجوهرى
والحاسم لإسرائيل وهو قبول الدول العربية لحدود إسرائيل الحالية من البحر
إلى النهر .

وبالرغم من أن الكيان الصهيوني أصر على وجوب ان يكون الفلسطينيون
ممثلون في الوفد الأردني ، ويقصد فلسطيني الداخل ، فيما رفض تمثيل
فلسطينيو الشتات في محاولة لإقصاء (م ت ف) التي كانت قد قدمت تصورا
للمؤتمر تمت صياغته في البيان السياسى الصادر عن الدورة العشرين
للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر بتاريخ 1992/9/28 .

ويقوم هذا التصور على الأسس التالية :-

- 1 - استناد مؤتمر السلام إلى قرارات الشرعية الدولية التي تقضى
بالانسحاب الإسرائيلى الشامل من الأراضي العربية المحتلة ، «أنظر مجلة
الدراسات الفلسطينية نص البيان السياسى بكامله لهذه الدورة» .
- 2 - تأكيد اعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة .
- 3 - وقف الاستيطان فى الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف
- 4 - حق م ت ف باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد

وقد لخص البيان الأهداف التي تسعى مِيت ف التي تحقيقها وهي :-
أولا : تأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .
ثانيا : الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشريف .
ثالثا : حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة
رابعا : ضرورة ان تشمل اية ترتيبات انتقالية حق الشعب في السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية كافة .
خامسا : توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تمهيدا لممارسة حق تقرير المصير .

سادسا : الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة (108)
وفي كل الأحوال كانت مقولة الأرض مقابل السلام والتي كثر ويكثر الحديث حولها، لن تحقق السلام ولن تخلق الاستقرار، ذلك أن الصراع مع العدو ليس حالة اقتتال على الأرض فقط، وانما هي حالة استثنائية تريد فرض واقع على الأرض، وبالتالي فإن القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام هو قبول بهذه الحالة، واعتراف سياسي بالكيان الصهيوني، وتبني جماعي لهذا النموذج والقبول به في المنطقة، حتى ولو تكرر على شكل دولة طائفية أو كيان لاثنية معينة، وهذا يعني إضفاء الشرعية على مفهوم الدولة القائم على التعصب، ويعني العودة الى مقولة التقسيم، أي إعادة صياغة التاريخ على أساس صحيح حالة تاريخية وليس على أساس الرجوع إلى الحالة التاريخية الطبيعية .

غزة اريحا - أولا

اتفاق اوسلو

كان من نتائج مؤتمر مدريد أن أفرز اتفاق وادي عربة بين الأردن والكيان الصهيوني ، كما ان مفاوضات جرت على المسار السوري اللبناني في نفس السياق دونما تحقيق أية نتائج ، مما ادخل الجانب الفلسطيني في حالة هاجس دائم وخوف مزمن من التجاوز العربي وتجاهل البدائل الفلسطينية ، ان قلة الثقة بالنفس دفعت الجانب الفلسطيني الى التحرك ، فأقدم على مغامرة فريدة

من نوعها تحت شعار الحفاظ على الذات أي تأمين مكان ما في قاطرة التسوية الفعلية ، حيث بدأت فعليا محادثات مع الكيان الصهيوني اتسمت بالسرية وذلك في العاصمة النرويجية اوسلو ، خاصة بعد وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة ، حيث أعلن برنامجاً لتسوية الصراع تمثل في النقاط الأساسية التالية .

1 - التلميح إلى الاستعداد للتخلي عن بعض المناطق المحتلة حرصاً على نقاء الدولة العبرية وتعود هذه الفكرة إلى مشروع ألون 1968 .⁽¹⁰⁹⁾
2 - الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية مع رفض حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية # .

3 - اعتماد مشروع الحل الوسط الذي يكرس احتفاظ إسرائيل بمناطق هامة من الأراضي المحتلة تحت ذرائع أمنية أو مبدئية وعلى رأس هذه المناطق القدس العاصمة الأزلية لإسرائيل .

4 - رفض العودة إلى حدود العام 1967 وتقسيم الأراضي المحتلة عام 1967 التي لا تشمل أكثر من 23 ٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية إلى مناطق الاستيطان السياسي ومناطق أمنية يتم ضمها نهائياً .
5 - الإصرار على الطابع الوظيفي الإداري للمجلس الوطني الذي سيستمر الحكم الذاتي الفلسطيني .

6 - إشراك إسرائيل في الإشراف على شؤون المناطق المدارة من الطرف الفلسطيني إلى جانب تمسكها الكامل على شؤون مستوطناتها⁽¹¹⁰⁾

اذن لم يكن هدف المفاوضات هو تحقيق السلام بين طرفين متكافئين تحت رعاية أمنية من خلال تحكيم محايد وفق مرجعية قانونية مضبوطة ونزيهة ، بل كان الوضع كما وصفه بدقة خالد الحسن ، ان موازين القوى ليست في صالح الشعب الفلسطيني ، فالبنديقية العسكرية قد توارت والبنديقية السياسية العربية دمرتها حرب الخليج ولو الى حين ، والبيت الأبيض يعيد ترتيب أوضاع الشرق الأوسط بما يخدم مصالحه الدولية واضعاً سلام الكيان الصهيوني وأمنه حجر

يتفق برنامج حزب العمل الصهيوني تماماً مع برنامج حزب الليكود و الذي أعلن في مؤتمره في شهر الماء مايو 2002 رفضه المطلق لإقامة أية دولة فلسطينية رغم مناورات رئيسه شارون أحياناً بالقول إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي جديد .

الزاوية في عملية الترتيب هذه⁽¹¹¹⁾ وهكذا أفضت هذه المفاوضات إلى سلسلة اتفاقيات متتالية ، وقدمت فيها تنازلات كبرى ومن أهمها وقف الانتفاضة الاولى وذلك عقب التوقيع الاحتفالي على إعلان غزة اريحا أولا في 13 / 9 / 1993. وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق قد تم بسرية تامة وسيمضى وقت طويل لكشف تفاصيله الدقيقة ، إلا انه بدأ برسالتي اعتراف متبادل بين الطرفين المتفاوضين

اما المضحك المبكي ولا ندري أن كان سذاجة أو عملا مقصودا ، تلك العملية التضليلية التي رافقت توقيع اتفاق غزة اريحا والتي ركزت على الحديث عن مليارات الدولارات التي ستتنصب على الكيان الفلسطيني وعن حالة الرخاء التي ستعم المنطقة ، حتى انه حدثت منافسات فلسطينية حول من يشرف على الصندوق الاقتصادي وكيف ستصرف الأموال بالإضافة إلى خلافات بين (م ت ف) والأردن حول أمور اقتصادية مستقبلية ، تم هدأت الضجة وتبخرت الأوهام ولم يبق من الاتفاق وإنجازاته إلا المجازر والإرهاب المعاناة .

وفي حين تغنت م ت ف بانتصارها التسووي ، نجد ان الكيان الصهيوني حقق مكاسب لم يكن يحلم بها من خلال رسالة الاعتراف الفلسطينية والتي كانت حاسمة في إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في الفاتح سبتمبر 1993 لقد شملت صيغة الاعتراف المتبادل نقاطا خمسا لصالح الكيان الصهيوني .

1 - الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود

2 - الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم 242

3 - الالتزام بأسلوب التفاوض

4 - نبذ الكفاح المسلح

5 - التعهد بتعديل ميثاق المجلس الوطني الفلسطيني .

والواقع تم التعهد بإلغاء بنود أساسية عدة في ميثاق المجلس الوطني الفلسطيني ومن أبرزها .

المادة 2: تعتبر فلسطين وحدة إقليمية لا تتجزأ

المادة 9: التزام الشعب الفلسطيني بتحرير وطنه والعودة إليه وممارسته

حق تقرير المصير والسيادة .

المادة 10: تؤكد الطابع القومي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

ويعلق خالد الحسن على هذه التعهدات بقوله ، ان مثل هذه التعهدات هي ابعد ما تكون عن الاعتراف الواقعي بوجود دولة إسرائيل ، انها في الحقيقة إلغاء مسبق لكل حقوق الشعب الفلسطيني ، وتظهر هذه الحقوق وكأنها منح صغيرة جزئية يمكن للكيان الصهيوني ان يمنحها لمنحها للفلسطينيين⁽⁸¹⁾ ولم يخف شمعون بيريز وزير الخارجية الصهيوني آنذاك نشوة هذا الانتصار فقال في اوسلو ، توصلت إسرائيل إلى أكثر من مجرد كلمات ، لقد حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع من دونها توقيع اية اتفاقية ، تنازلات أمنية وقضوية أبعاد القدس خارج اتفاقات الحكم الذاتي والإبقاء على المستوطنات حيث هي⁽¹¹²⁾

بينما هتف الكاتب الصهيوني (أموز أوز) ان الاتفاق شكل الانتصار الثاني للصهيونية في تاريخ إسرائيل ، لقد اجمع العديد من الباحثين ان اتفاق غزة اريحا كشف عن العديد من الثغرات المبدئية والعملية والمستقبلية ومنها :

1 - ان هذا الاتفاق تم خارج الشرعية الدستورية الفلسطينية فلم يعرض على الهيئات التقريرية (المجلس الوطني والمجلس المركزي) ولم يحظ بالإجماع داخل اللجنة التنفيذية التي لا تملك صلاحية التقرير بل هو اتفاق سرى تبلور خارج سياق مفاوضات التسوية ، مما يجعله مجرد صفقة سرية على الهامش⁽¹¹³⁾ .

2 - ان الاتفاق يعيد تعريف القضية الفلسطينية بتحويلها من قضية وطنية وقومية إلى قضية سياسية لأقلية لها حقوق ومطالب .

3 - ان المادتين 4 - 5 من الاتفاق تشيران إلى أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ستشمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم الاتفاق حولها والتي هي القدس اللاجئين المستوطنات الترتيبات الأمنية والحدودية العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

ومن المؤكد أن القضايا المعلقة هي التي تشكل جوهر الصراع وعقباته الأساسية وتطرح العديد من الاشكالات .

- ماذا سيخزن عمليا مصير المستوطنين الصهاينة في منطقة غزة واريحا وهم يزيدون على 3500 مستوطن بالإضافة إلى 13 قرية في منطقة الغور (15,000) ساكن التي هي الامتداد الطبيعي لاريحا # .

- ان 52 ٪ من مناطق الضفة الغربية قد تحكمت فيه إسرائيل لأسباب أمنية وقد حولت عمليا إلى مناطق عسكرية ومستوطنات يسكنها أكثر من (120,000) ساكن .

- ان القدس الشرقية قد ضمتها إسرائيل فعليا ورسميا إلى دولة الكيان في 30 / 6 / 1980 وقد أصبح سكانها العرب (150,000) نسمة أقلية تمكنهم المشاركة في انتخابات المجلس الإداري الفلسطيني # على أن تظل المدينة خارج الحكم الذاتي بل ان الكيان الصهيوني أقام فيها (10,000) وحدة سكنية بعد الاتفاق ويكرر يوميا انها ليست موضوع تنازل وهناك اتجاه لاختزال قضية القدس إلى مجرد أشكال ديني تلعب فيه الأردن موقعا مركزيا بل ربما جهات أخرى مثل الفاتيكان وروسيا .

- ما هو مصير 4 ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون في الشتات ومن بينهم لاجئو 1948 و 1967 ، هل سيسمح لهم بالدخول إلى مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟ .

- الواقع ان الاتفاق أغفل تماما الحديث عن القرار 194 الذي يؤكد حق العودة اذ انه مرفوض أصلا .

- يقول الأستاذ شفيق الحوت في كتابه اتفاقية غزة واريحا أولا ، الحل المرفوض ، ان قبول تجزئة الحل إلى ثلاث مراحل (غزة واريحا ، مرحلة الحكم الذاتي ، في الضفة الغربية ، مرحلة الوضع النهائي ، هو في الحقيقة قبول للإلغاء العملي للوضع القانوني للأراضي المحتلة واستبدال لمرجعية القرارات الدولية بمرجعية تفاوضية ملزمة عنها بتعاقد ثنائي .

- ان الكيان الصهيوني لم يقدم تنازلات تذكر في مقابل الإذعان الفلسطيني .

منذ توقيع الاتفاقيات زاد عدد المستوطنات والمستوطنين في كل من غزة وأطراف أريحا كما تم توسيع مستوطنات قائمة معالي أريحا لاستيعاب المزيد من المستوطنين ساكن .

لقد منعوا فعليا من هذه المشاركة في أكثر من مناسبة بل ان الكيان الصهيوني اغلق كافة المؤسسات الفلسطينية المتواجدة في القدس عام 2001 والقى كل ارتباط للسكان المقدسين بالسلطة الفلسطينية

بل استطاع ان يجد السبيل لحل الأشكال الذي يطرحه حرصه على الاحتفاظ بالمناطق المحتلة من حيث هي في مجال حيوي لأمنه وتوسعه الاقتصادي ، لكن ضم سكانها فعليا داخل السيادة الإسرائيلية قد يشكل خطرا فعليا على التركيبة السكانية والثقافية .

يقول بيريز فالأراضي ليست هي المشكلة التي يتعين ان نتعاطى معها، بل المشكلة هي علاقاتنا المقبلة مع سكانها، وان الذين يتحدثون عن إلحاق الأراضي انما يقصدون في الواقع شعبها بكل ما يترتب على ذلك من عواقب جغرافية وسياسية بعيدة الأمد على كامل المستقبل القومي لإسرائيل وهويتها⁽¹¹⁴⁾

ان استعراض الاتفاق المذكور ومن بعده سلسلة الاتفاقيات الفلسطينية الصهيونية أزهدت نضال جيل كامل ، وان ما جرى ليس مجرد تسوية ثنائية بين دولة محتلة وشعب يسعى لتقرير مصيره وممارسة حقوقه الشرعية وبسط سيادته على أرضه ، بل ان هذا الاتفاق يحيل فيما وراء بنوده الهزيلة إلى اشارات إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية مما يقتضي لصيغة الصراع في الشرق الأوسط بما يصون المصالح الإسرائيلية والغربية ، ويكون ذلك بتقويض النظام العربي وتركيز المشروع الشرق أوسطي .

اما نبيل زكي فيتساءل ما هي بدقة الثوابت الفلسطينية المقدسة بعد أن انهارت كل الثوابت المعروفة مثل حق تقرير المصير والسيادة على الأرض والقدس والدولة وحتى الكونفدرالية مع الأردن؟⁽¹¹⁵⁾ .

الفصل الثامن

سلام الشجعان ... الثمرة المحرمة !!

نحن رحلنا ...
فيما كانت صبرا العاشقة
تشق النصف الأول للثوب
وأما النصف الثاني !!
فتخيط به كفنأ لجديلتها ...
"جسر لأحزان الماء"

ز . ش

اتفاقات واشنطن .

■ ليس من شك في أن النصوص التي نشرت ، أي الرسائل وإعلان المبادئ وملحقاته الأربعة بالإضافة إلى المذكرة ، تتفق تماماً مع خطوط عريضة لخطة قديمة تحمل تاريخ 1967ف - صبغت بقلم - ايغال ألون - الذي كان شخصية بارزة وقيادية في الجهاز العسكري الصهيوني ، ويسار حزب العمل، والتي عرفت آنذاك بخطة ألون أو " مشروع ألون " ⁽¹¹⁶⁾ .

وإذا كنا نود المقارنة ، فإن علينا أن نورد بعض المقاطع من نص الخطة بالذات لإلقاء الضوء على حيثياتها ومنها :

"ينبغي أن يستجيب الحل بخصوص الأرض لثلاث ضرورات أساسية ..

أ - حقوق شعب إسرائيل التاريخية يصدد أرض إسرائيل .

ب - دولة ذات غالبية يهودية راجحة على المستوى القومي ، وديمقراطية على المستويات السياسي والاجتماعي والثقافي .

ج - حدود يمكن الدفاع عنها .

"وبالتالي ، إذا كان ينبغي الاختيار بين دولة ثنائية القومية قائمة فعلاً من أراضٍ أوسع ، ودولة يهودية مع أرض أقل ، فأنا اختار الاحتمال الثاني ، شرط أن تكون حدودها قابلة للدفاع عنها ...

"إذا ألحقنا بإسرائيل - كل الأراضي ذات الكثافة العربية الشديدة ، معطين سكانها كل الحقوق المدنية ، لا تعود لدينا دولة يهودية ، وإذا ضممنها رافضين هذه الحقوق على السكان ، نكف عن أن نكون مجتمعاً ديمقراطياً ، لكننا نريد في الوقت ذاته ، دولة يهودية - مع أقلية عربية تتمتع بحقوق متساوية - ومجتمعاً ديمقراطياً بكل معنى الكلمة ...

في ضوء تلك الضرورات ، كان ألون يناهز بحصول الكيان الصهيوني نهائياً على شريط حدودي بعرض 15 كم على امتداد نهر الأردن ، يتوسع

غربي البحر الميت حتى مشارف الخليل ، فضلاً عن تملكه بالإضافة إلى القدس القديمة ، خاصرته الشرقية حتى النهر ، بحيث تختزل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى جيبين منفصلين شمالي " المدينة المقدسة ، وجنوبها ، يربط بينهما ممر ضيق .⁽¹¹⁷⁾

ان هذه الصيغة ، ووفقاً لألون ، " تسمح بإيجاد حل عربي لسكان الضفة الغربية ، وتترك ممراً رئيسياً تحت تصرفهم بين رام الله واريحا وجسر اللنبي .

"يمكن جهاز الدفاع هذا ، أن يقاوم جيشاً حديثاً ، انه معد لحماية البلد ، ليس فقط من جيرانه المباشرين ، بل كذلك من كل المنطقة الشرقية ، الممتدة إلى الخليج ، و المحيط الهندي ، وبالأحرى ، منذ بدأت البلدان التي تتألف منها تتجهز بصورة مكثفة بالأسلحة الهجومية الحديثة جداً ، وهو يخلق أيضاً ، منطقة خلفية ، معدة لحماية القدس وضواحيها من أخطار حرب عصابات ، ويعطينا إمكانية انغراس في أراضي شبه صحراوية ، وأضيف ، ان الأراضي التي سوف نعيدها ، سينزع سلاحها . وأننا إذ نقيم من وراء سكان الضفة الغربية وسوف نشل في أي حال طاقتهم الهجومية الكامنة " .

اما بخصوص قطاع غزة ، فكان ألون يطالب بعدم إعادته إلى مصر ، وبإلحاقه بالجيبين في الضفة الغربية ، بوصفه منفذاً إلى البحر " مع حقوق التنقل ، لكن من دون خلق ممر ، في حين يجري الحفاظ على الإشراف على جنوبي القطاع ، بحيث تتم مراقبة الطريق إلى سيناء المصرية " .

ان خطة ألون ، كانت تنص على احتلال طويل الأمد ، وسيرورة إلحاق عن طريق مصادرة الأراضي وخلق المستوطنات بحيث يتم الاحتلال المادي للأراضي التي كان يرمي إلى تملكها بصورة نهائية #

إذن ، وبصورة أساسية ، كانت خطة ألون ، خطة استعمار وضم جزئي باسم " التسوية التي تتناول الأرض .

اما بخصوص المصير النهائي للجيبين الفلسطينيين ، فايغال ألون كان يتكتم لأسباب تتعلق بالحدز التكتيكي الأولي ، فبمقدار ما كانت خطته بالضبط ،

نقول التفاصيل .. ان هذا ما يحدث بالضبط حالياً فلا خلا في هذه الخطة مع خطة شارون الآن !!

مشروعاً طويلاً النفس ، كان يجب ترك الزمن يفعل فعله ، ويخرج في الوقت المناسب ، محاوراً عربياً ، مستعداً للمعاونة في الحل الذي يمليه الكيان الصهيوني ، وتكون له السلطة المطلوبة لكي يحظى بالثقة ، وبما أن خلق دولة فلسطينية - أي كيان يتمتع بمواصفات السيادة السياسية - العسكرية ، قد لقي من جانب كامل الجهاز الصهيوني رفضاً قاطعاً على الدوام ، فقد كانت الإمكانيات الثلاثة المتصورة لأجل الجيبين هي ، إما إعادتهما إلى الأردن ، أو ربطهما بعلاقات فدرالية معه ، أو تشكيلهما أيضاً في كيان - يحكم نفسه بنفسه " .

وهكذا ، فقد ظلت الحكومات الصهيونية تبحث عن محاورين فلسطينيين ، ففي عام 1977 ف . لم يكن إيغال ألون ، يستبعد في هذا المجال أية فرضية ربما في ذلك فرضية التعامل مع م . ت . ف ، ولعل أقواله آنذاك ، تتخذ اليوم طابعاً حدسياً . إذ قال آنذاك " بالطبع ، إذا كفت م . ت . ف عن أن تكون م . ت . ف يمكننا الكف عن النظر إليها بهذه الصفة . أو إذا تحول النمر إلى حصان ، يمكننا أن نمتطيه . سوف يكون لنا الحق آنذاك في عناوين لمصلحتنا على الصفحة الأولى من الصحف " .

وهكذا ، كانت عناوين الصحف حقاً على الموعد ، في 13 الفاتح (سبتمبر) - 1993 لكن البعض لم ينس التذكير بخطة ألون⁽¹¹⁸⁾

والمتفق عليه . انه ليس هناك ثمة بند واحد بين بنود اتفاقات واشنطن تعاكس بأي صورة من الصور ما كان على امتداد أكثر من ربع قرن ، البرنامج الذي وضعه حزب العمل موضع التطبيق في الضفة الغربية وغزة مرة أخرى ، لنبدأ بما جرى النظر إليه على انه الحدث الأكثر درامية في المنطقة ، أي - الاعتراف المتبادل :-

تخاطب رسالة ياسر عرفات رئيس وزراء الكيان الصهيوني ، " تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الحياة بسلام وأمان " و " تقبل بقراري مجلس الأمن 242، و " 338، والرئيسي بين هذين القرارين ، القرار 1967 - 242 ف ، الذي قبل به الكيان الصهيوني منذ البدء ، وكانت

منظمة التحرير الفلسطينية قد رفضته طويلاً ولزمن ، لأنه لا يشير بتاتاً إلى حق الفلسطينيين في العود وتقرير المصير ، ويصادق على مبدأ " الحدود الآمنة " الذي يفسره الكيان الصهيوني على أساس انه يبرر إعادة رسمها ، ومطالبه على صعيد الأرض ، وبمقابل تنازل منظمة التحرير الفلسطينية ، لا تحصل هذه على أية إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير أو في العودة ، نجد فقط في الاتفاقات الصيغة الغامضة لـ " الحقوق المشروعة " .

تؤكد رسالة عرفات على أن " منظمة التحرير الفلسطينية ، تتخلى عن اللجوء إلى الإرهاب ، وكل عمل من أعمال العنف ، وستضطلع بمسؤولياتها عن كل أعضاء م . ت . ف ، وملاكاتها ، بهدف ضمان قبولهم ، وتفادي الانتهاكات ومعاقبة المخالفين " ، ورغم أن تعريف أل ... إرهاب المقصود من الجانب الصهيوني يمس المقاومة ضد الاحتلال ، ومع ذلك ، فلم يتم حتى مناقشة هذا الأمر ، بل ان الكيان الصهيوني وحتى الآن ، يركز على هذه المسألة ، ويعتبر ان إعادة احتلاله لمدن الضفة عام 2002 ف - هي لأن السلطة الفلسطينية لم تلتزم بتعهداتها بمحاربة " الإرهاب " ! .

ان نبذ العنف هذا ، والتعهد بقمعه بمواجهة احتلال باقٍ مع ذلك ، لم يكن كافياً بالنسبة للحكومة الصهيونية ، لأنه ينطبق على ملاك م . ت . ف وحده ، وفي رسالة ثانية موجهة إلى الوزير النرويجي " هولست " ، ومضمومة إلى الأولى " تشجع م . ت . ف ، الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ، وتدعوه إلى المشاركة في التدابير المفوضية إلى التطبيع ، نابذاً العنف والإرهاب ..)

وهنا نرى انه عبر التأكيد الأول الذي تضمنته رسالة عرفات إلى اسحق رابين ، كان ينبذ برنامج م . ت . ف الأساسي " تحرير فلسطين " ، وقد استنتج من ذلك بصورة منطقية تماماً أن " المواد والنقاط الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني ، والتي تنكر حق إسرائيل في الوجود ، وبنود الميثاق التي تتناقض مع تعهدات تلك الرسالة ، باتت من الآن وصاعداً عديمة التأثير وباطلة ، وهذا يعني في الواقع ، ان الميثاق بحد ذاته بات باطلاً " . (119)

اذن ، لقد تحول النمر إلى حصان ، وفقاً للمقاييس الصهيونية التي حددت

في خطة ألون من قبل ، ويات بالإمكان امتطاؤه ، اما رسالة رابين فموجهة إلى الوزير النرويجي ، لا إلى عرفات : " على ضوء تعهدات م . ت . ف . ، قررت حكومة إسرائيل ، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني .. " من دون أية إشارة إلى حقوق.

وينص إعلان المبادئ على " إقامة سلطة فلسطينية مؤقتة تمارس حكماً ذاتياً ، ومجلس منتخب لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة ، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات ، بهدف الوصول إلى حل دائم يقوم على قراري مجلس الأمن 242 و 338 (المادة الأولى) وسوف تمارس سلطة " الحكم الذاتي " الفلسطينية صلاحياتها في الأراضي التي يكون الجيش " الإسرائيلي " أراد الجلاء عنها .

ويعين الاتفاق انها ستحدد تبعاً لمبدأ الانسحاب من الأراضي ذات الكثافة العربية القوية الذي نصت عليه خطة ألون أيضاً ، " سوف تتم إعادة انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وخلال إعادة نشر إسرائيل لقواتها العسكرية سوف تسترشد بالمبدأ القاضي بإعادة نشر تلك القوات خارج المناطق السكنية (المادة 13) .

القدس ، ليست بالطبع موجودة هنا ، وقد جرى ضمها إلى الكيان الصهيوني رسمياً منذ عام 1967 ف ، فضلاً عن ذلك ، ان الاتفاق ليس فقط لا ينص على أي تفكيك للمستوطنات ، بل هو يضمن للمستوطنين وغيرهم من الصهاينة " نظام امتيازات " حقيقي ، لا يخضعون بموجبه لقضاء السلطة الفلسطينية على أرضها الخاصة بها ، فهذه السلطة مسؤولة عن الإشراف على الفلسطينيين وحدهم ، وذلك بواسطة شرطتها ، وهي لن تمتلك جيشاً ، لان الدفاع عنها ضد الخارج ، انما تضمنه " إسرائيل " ، (هكذا) التي سيكون في وسع جيشها التنقل بحرية في الأراضي الخاضعة " للحكم الذاتي " : " لكي يضمن المجلس النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة ، سوف يجهز قوة شرطة قادرة ، في حين ستحتفظ إسرائيل بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، ناهيك عن المسؤولية عن أمن

الإسرائيليين الكلي ، بما يضمن أمنهم الداخلي والنظام العام " (المادة الثامنة).

وبما أن الطور الأول من تطبيق الاتفاقات يتناول قطاع غزة ومنطقة اريحا ، فقد جرى التوضيح في المذكرة " بأن إسرائيل ، ستبقى مسؤولة ، بعد الانسحاب الإسرائيلي ، عن الأمن الخارجي ، كما عن الأمن الداخلي والنظام العام الخاصين بالمستوطنات وبالإسرائيليين ، وسيكون في وسع القوات الإسرائيلية ، والمدنيين الإسرائيليين الاستمرار في استخدام الطرقات بحرية في قطاع غزة ومنطقة اريحا " .

وهكذا ، فإن الإطار العام الذي تنص عليه اتفاقات واشنطن ، إنما هو إطار خطة ألون : الانسحاب " الإسرائيلي " من المناطق العربية المأهولة باستثناء القدس ، وإعادة الانتشار في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ف مع الإبقاء على المستوطنات ، تشكيل الجيوب التي يتم الجلاء عنها في كيان فلسطيني محكوم ذاتياً في وضع ما تحت دولة ، من دون أدوات عسكرية إلا تلك الخاصة بالقمع الداخلي ، إشراف " إسرائيلي " على الطريق - أو الطرق - إلى هذه الجيوب ، ولاسيما نقاط العبور إلى مصر والأردن .¹ وبالطبع ، فالأمر يتعلق بترتيبات مؤقتة بانتظار وضع قانوني دائم سوف يتم تحديده في أبعد تقدير بمرور خمس سنوات ، لكن هذا الوضع ، فضلاً عن التسوية المؤقتة ، سوف يتوقف على ميزان القوى الذي لا يحتاج إلى تعليق .

لقد أكد " ميرون بنفنيستي " أفضل خبير بأراضي 1967 ف⁽¹²⁰⁾ أن مفاوضات م . ت . ف ، سبق وأن وافقوا على مبدئين ، " لن يتم الجلاء عن أي من المستوطنات الإسرائيلية " و " سوف تربط كتل المستوطنات هذه ، التي تضم معظم المستوطنات القائمة بإسرائيل ، بواسطة شبكات طرق واسعة - سيكون لإسرائيل سلطة القيام عليها بنشاطات أمنية مستقلة " .² وأيضاً ، " ستكون كتل المستوطنات التي تشكل استمرارية جغرافية ، تحت السلطة الإسرائيلية " . هذه الكتل الاستيطانية ستقطع الضفة الغربية إلى " ثلاثة كانتونات ، تربط

1 : وقد تكرر ذلك بالاتفاقات الموقعة لاحقاً في القاهرة .

2 : وهذه الطرق نفذت على حساب مصادرة الأراضي من الفلسطينيين في معظم نواحي الضفة وقطاع غزة .

مابينها ممرات ضيقة " ، فضلاً عن ذلك ، " ان شبكة الطرقات التي ستؤمن المواصلات بين كتل المستوطنات هذه ، سوف تحول الكانتونات الفلسطينية إلى مناطق تشكل إرباكاً للسلطة الفلسطينية ، بحيث لن تبقى للإدارة أي سلطة " . ويخلص الكاتب إلى القول : " لن يكون في وسع الفلسطينيين ان يعترضوا على هذه المبادئ التي سبق أن وافقوا عليها .

وفضلاً عن ذلك ، ان معاهدة السلام بين " إسرائيل والأردن " تنص على الاتفاق على رسم للحدود بين الدولتين يمر فوق نهر الأردن والبحر الميت ، إن هذه المعاهدة سوف تنتزع إذا ، أية شرعية دولية من المطالبة بالانسحاب الصهيوني من مجمل الضفة الغربية ، التي كانت تحت السيادة الأردنية قبل عام 1967 ف ، وبما أن الكيان الفلسطيني جديد ، فان حدوده مع دولة " إسرائيل " - تنتظر تحديدها ، كما ينص على ذلك إعلان المبادئ .

ان خطة ألون هي إذا في الطريق المناسبة للحصول على تكريس ما كانت تتوقعه : الاعتراف الدولي والعربي بالأمر الواقع " الإسرائيلي " في الضفة وغزة ، - السلام بمقابل " تسوية بخصوص الأرض .. تتيح " لإسرائيل " ممارسة سيادتها المباشرة على مجمل فلسطين أيام الانتداب البريطاني ، هذا - ويكما قول بعضهم هو تصفية - المشكلة الفلسطينية !! ، بثمان بخس ، والحفاظ على الدولة اليهودية - الديمقراطية .

" السلام المشين " سلام الشجعان !! "

عام 1967 ف - قال أيجال ألون في معرض خطته ، " لن يكون السلام نتيجة " ثورة في القلوب " لديهم - أي العرب - بل النتيجة الطبيعية لموازن القوى ، ولواقعية سياسية باردة ، ان وضوح الرؤية والقبول بالواقع هما اللذان سوف يدفعان بهم إلى المصالحة والتفاوض " .

خاض شمعون بيريز حملته الانتخابية عام 1988 ف ، تحت شعار " المساومة على الأرض " ، مع دعوة مكشوفة إلى م . ت . ف ، كي تتفاوض ، إلا انه هزم ، في حين رضخت م . ت . ف من جهتها لشروط التفاوض مع الولايات

المتحدة الأمريكية ، في غياب القدرة على التفاوض مع حزب الليكود الذي أصبح حاكماً في الكيان الصهيوني ، وكاد الوضع يتجمد فجأة على الرغم من الجهود الأمريكية ، حين حدثت حرب الخليج الثانية ، والتي عززت وزن الولايات المتحدة الأمريكية في السياسية الإقليمية وفتحت الطريق أمام مؤتمر مدريد .

بالنسبة إلى الليكود بقيادة اسحق شامير ، لم يكن الأمر يتعلق إلا بالمحافظة من أجل الحصول على الضوء الأخضر الأمريكي ، بخصوص قرض بقيمة عشرة مليارات دولار ، كان الكيان الصهيوني بحاجة إليها للتمكن من امتصاص المليون مهاجر القادمين من الاتحاد السوفياتي السابق .

وفي غضون ذلك ، كانت الأشكال التقليدية للانتفاضة قد أنهكت ، مفسحة المجال أمام بروز التيار الإسلامي الذي شكلت حركة المقاومة الإسلامية - حماس - حركته الأكبر ، وبتزايد الأعمال العسكرية التي بدأت بها ، ونجاحها جدياً بالإخلال بالشعور الأمني لدى " الإسرائيليين " ، تغيرت قوانين اللعبة كلياً ، وقد حاول - اسحق رابين بادئ ذي بدء أن يقمع هذه الظاهرة بأبعاد المئات من أعضائها إلى لبنان عام 1992 - لكن العملية فشلت ، بل عززت نفوذ حماس .

كان رابين قد اقتنع من جهة أخرى ، بأن فلسطيني الداخل ، ليسوا مستعدين للانصياع إلى شروط خطة ألون ، وهم أقل استعداداً أيضاً بالوقوف في وجه الحركة الإسلامية الصاعدة ، وكانت بيروقراطية م . ت . ف في المنفى ، هي وحدها القادرة على الرضوخ لشكل كهذا ، لاسيما أنها كانت على شفير الإفلاس ، بعد أن كفت الحكومات النفطية عن تمويلها بسبب موقفها الذي كان مؤيداً للعراق ، ولهذا السبب بالذات ، قرر الثنائي رابين بيريز ، بدء مفاوضات سرية مباشرة معها ، وسرعان ما أفضت هذه المفاوضات إلى اتفاق واشنطن . لقد راهن جماعة حزب العمل الصهيوني ، على أن رجال عرفات ، هم الأقدر للقيام بمهمة قمع الكفاح المسلح المعادي للصهيونية ، وهذا ما يفسر بوجه خاص ، انتهاك حكومة رابين لمبدأ عدم الرضوخ لـ - حق العودة - حين سمح

بعودة نواة صغيرة من القادة الفلسطينيين المتمركزين في تونس من وراء ظهر مندوبي الداخل ، لقد وافق رابين ، ان يأتي جهاز الدولة الصغير ، الموجود في المنفى ، فيستقر في الضفة والقطاع ، ويقود السكان المحليين ، اكثر من ذلك ، لقد وافق رابين على أن يتولى آلاف فلسطيني المنفى مرافقة القادة هؤلاء ، لتشكيل قوام قوة الشرطة الفلسطينية .

فضلاً عن ذلك ، فان ابسط التفاصيل المتعلقة بـ - السلطة الفلسطينية - تخضع لموافقة الحكومة الصهيونية : بنية المجلس التشريعي - عدد أعضائه ، وسلطاته التنفيذية والتشريعية (المادة 7) فضلاً عن النظام الانتخابي ، وحتى القواعد والأنظمة التي تطبق على الحملة الانتخابية (الملحق 1) .

وقد عبر " نعوم تشومسكي " عن شعور العديد من المراقبين حين أكد من دون تحفظ " ان اسحق رابين على حق بالطبع ، فالمرتزقة الفلسطينيون سيكونون قادرين على حكم السكان من دون خوف من استدعاء أمام المحكمة العليا .. أو من النفوس المرهفة من كل نوع " ⁽¹²¹⁾ ، فيما يشخص عاموسي بيرلماتر هذه المسألة بالقول " سوف يكون على عرفات ، ان يعتمد بقوة على جهاز الأمن - المخابرات - الآلة الإرهابية القديمة التي حمته من الإسرائيليين ، ومن المنشقين الفلسطينيين ، والخصوم العرب ، وبالتالي . سيكون للشرطة بعض الوظائف العسكرية ، في حين ستصبح أجهزة الأمن - لا الأحزاب السياسية ، أو منظمات حقوق الإنسان ، أو مؤسسات أخرى ، قاعدة سلطة عرفات السياسية وسيطرته الإدارية .

كان ما حدث ، ما اسماء ايغال ألون بـ " القبول بالواقع " وما اسمته السلطة الفلسطينية - سلام الشجعان ، بيد أن " ميرون بنفنيستي " أكد في مقال عنوانه " اتفاق استسلام " ⁽¹²²⁾ " يمكن الاعتراف بوضوح - بأن النصر الاسرائيلي كان مطلقاً ، والانهزام الفلسطيني ، كان مخزياً " ويضيف ، " من السهل ان نفهم عمق الاحباط لدى القادة الفلسطينيين الذين اعتبروا الاتفاق مشيناً إلى حد انه يفقد شعبهم ككل اعتباره .

مذكرة واي بلانتيشن - والرقص على الرمال

■ لم تكن حادثة مقتل " اسحق رابين " رئيس وزراء الكيان الصهيوني ، والشريك في اتفاق - غزة - اريحا أولاً " كما يقول عرفات " بيد أحد غلاة الصهاينة المتطرفين ، إلا انعكاساً .. للفهم الصهيوني القائم على استراتيجية واضحة المعالم تجاه العرب ، وهي ، ان لا مكان لسلام مع الفلسطينيين ، يمكنهم من إعادة صياغة تاريخهم ، وإقامة كيان لهم مهما هزل هذا الكيان . والحدث نفسه ، لم يكن معزولاً عن الفكر الصهيوني وجذوره الإرهابية ، ورغم ان شريكه شمعون بيريز حاول ان يستمر في قيادة حزب العمل للحلول محل رابين ، ورغم انه قدم للجمهور الصهيوني المتعطش لسفك الدماء العربي نفسه كمتطرف ايضاً بارتكاب مجزرة قانا في لبنان ، إلا انه لم يفلح في الحفاظ على موقع المرتبة الأولى في السلطة ، حيث خسر أمام منافسه من حزب الليكود - بنيامين نتنياهو - لتدخل المنطقة عصراً جديداً ، يعيدها ربما إلى البدايات.

لقد جمع نتنياهو مقولات التطرف في كتاب له - مكان تحت الشمس- (123) تلك التي تخاطب مشاعر الاتجاهات المتطرفة سعياً لبلوغ قمة السلطة ، وقد انطلق في تصوير ، " مسيرة الشعب اليهودي " مرتكزاً على قاعدتين تعكسان القواعد التقليدية نفسها للفكر الصهيوني :

الأولى : تتصل بمزاعم مأساة الشعب اليهودي ابان الحكم النازي .

الثانية : قدرة الشعب اليهودي على النهوض ، وتجاوز الكارثة .

ثم لم يبذل نتنياهو جهداً يبرر به لماذا يتحمل الشعب العربي ، وعلى وجه الخصوص - الشعب العربي الفلسطيني وزر المعاناة التي مربها اليهود ، دون أن يكونوا مسؤولين عنها .

اما مفهوم السلام لديه ، فيتمحور حول - سلام الردع - وهو مفهوم يعكس بوضوح نظرتة إلى السلام على أنه سلام بين طرفين غير متكافئين ، سلام ينظر فيه إلى " إسرائيل " على انها ينبغي لها أن تكون قوية بدرجة كافية لأن تفرض

على العرب نوعاً من السلام المفروض الذي اسماه -سلام الردع - كذلك في مسألة الأمن ، فهو يرى أن " الأرض هي الأمن " .

والنتيجة المترتبة عن هذين المفهومين اللذين يتمسك بهما نتنياهو وهي - سلام الردع - ، والأرض هي الأمن ، يعبر عنها بقوله " التنازل عن حدود 1967 ف مستحيل ، ولا تقوم به إلا إدارة إسرائيلية خائنة أو فاقدة للفهم الصحيح " (124)

ورغم ذلك ، فقد شهد عهده ، استمرار المفاوضات الفلسطينية - الصهيونية التي أنتجت في تلك المرحلة ، مذكرة " واي بلانتيشن " تلك المذكرة التي وصفتها المعارضة الفلسطينية التي عقدت مؤتمراً لها في دمشق / 12 / 12 1998 ف ، بأنها جاءت وليداً شرعياً لاتفاقات أوسلو ، وانها تمعن في تضيق الخناق على أي تحرك عربي .
اما ابرز بنود المذكرة فهي :

(125) ابرز بنود المذكرة

الاتفاق الأمني

تتضمن المذكرة وثيقة أمنية مستقلة تتضمن الإجراءات الواجب اتباعها من الطرفين من اجل " مكافحة الإرهاب " في شكل متواصل ومنتظم .

إعادة الانتشار :

تنسحب " إسرائيل " (من 13٪) من أراضي الضفة الغربية على ثلاث مراحل تستمر 12 أسبوعاً ، وستنقل (1٪) من هذه الأراضي إلى المنطقة (ج) الخاضعة للسيطرة " الإسرائيلية " الكاملة إلى المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية ، فيما تنقل نسبة (12 ٪) الباقية إلى المنطقة (ب) الخاضعة للسيطرة الإدارية الفلسطينية ويتولى " الإسرائيليون " الأمن فيها ، كما ستنقل " إسرائيل " (14.2 ٪) من المنطقة (ب) إلى نطاق المنطقة (أ) .

إعادة الانتشار الثالثة :

تشكل لجنة فلسطينية - " إسرائيلية " للبحث في مسألة " الانسحاب الإسرائيلي " الثالث من الضفة الغربية وفق رسالة الضمانات التي وجهها وزير

الخارجية الأميركية الأسبق ، وارن كريستوفر ، ولا يتجاوز عمل هذه اللجنة أربعة اشهر .

الحل النهائي :

يبدأ الجانبان فور توقيع الاتفاق محادثات مباشرة في شأن الوضع النهائي الدائم ، تشمل قضايا القدس ، المستوطنات ، اللاجئين الفلسطينيين ، الحدود والمياه .

الإجراءات الأحادية الجانب :

سيوجه الرئيس الأميركي رسائل مفصلة إلى الجانبين يحدد فيها الإجراءات الواجب على كل منهما التزامها ، كي لا يتخذ أي منهما إجراءات أحادية الجانب تؤثر في الوضع القائم على الأرض .

الشؤون الاقتصادية :

اتفق على حل المشكلات الاقتصادية العالقة بين الجانبين عبر تشكيل لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ الأمور التي اتفق عليها خلال ستة أسابيع من توقيع الاتفاق .

مطار غزة :

اتفق على فتح المطار الفلسطيني في قطاع غزة الذي انجز بناؤه قبل سنتين . وسيكون لـ " إسرائيل " إشراف أمني على تفتيش الركاب والأمتعة وفق إجراءات خاصة اتفق عليها .

مرفأ غزة :

وافقت " إسرائيل " على مبدأ بناء مرفأ في غزة وترك ترتيب الخطوات العملية إلى لجنة خاصة تتولى البحث في الأمر .

الميثاق الفلسطيني :

يعقد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعاً بعد شهرين على بدء تنفيذ الانسحاب الثاني ، الاجتماع الموسع يضم إلى المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والحكومة ، وأعضاء المجلس التشريعي ، وممثلي المنظمات الشعبية .

وسيحضر الرئيس كلينتون هذا الاجتماع الذي يعقد في مدينة غزة .
اعتبرت " إسرائيل " ان جميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني
سيشاركون في هذا الاجتماع ، الأمر الذي يشكل استجابة لمطالبها بإلغاء بنود
الميثاق التي تدعو إلى تدمير " إسرائيل " (126)
الممر الآمن :

وافقت " إسرائيل " على تأمين طريقين أمنيين للربط بين الضفة الغربية
وقطاع غزة يمران عبرها ، واتفق في شكل كامل على الطريق الأول الذي يصل
إلى جنوب الضفة ، في حين اتفق على إنهاء الترتيبات الأمنية المتعلقة بالطريق
الذي يصل إلى الجزء الشمالي من الضفة الغربية خلال 30 يوماً .

■ قراءة سريعة لبنود الاتفاق :

- يلاحظ من بنود الاتفاق ان العديد من القضايا الرئيسية التي تتعلق
بالوضع الفلسطيني قد تم تأجيلها للبحث فيها فيما بعد .
- فيما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين قدر عدد الأسرى الذين سيفرج عنهم
بـ 250 أسيراً من أصل 4875 أسيراً فلسطينياً في السجون " الإسرائيلية " .
- إعادة الانتشار ، لقد حددت المذكرة ، بان " لإسرائيل " الحق وحدها
في تحديد وتقرير حجم الانسحاب في كل مرحلة من المراحل الثلاث .
- تعتبر " إسرائيل " ان إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد ، هو إجراء
أحادي الجانب وتطالب سلطة عرفات بالامتناع عنه .
- الأبعاد الأمنية تضمنت وثيقة مستقلة ، ربطت أبعادها مع إعادة
الانتشار وتطبيق ضرب البنى التحتية للمقاومين تحت عنوان (اجتثاث
الإرهاب) إلى جانب وقف التحريض الإعلامي .
- دعا الاتفاق صراحة إلى قيام تعاون ثنائي بين الطرفين الصهيوني
والفلسطيني في مجال الأمن - تعاون مكثف وشامل ومتواصل ، (العبارات
مأخوذة من نص الاتفاق " ، ومن أجل ضمان مثل هذا التعاون ، يجب على
الطرف الفلسطيني أن :
- وضع خطة عمل (لمكافحة الإرهاب) يتم تقاسمها مع الولايات المتحدة
الأمريكية (cia) ، والمقصود بالإرهاب ، هو المقاومة الفلسطينية للاحتلال .

- يجب على الطرف الفلسطيني اعتقال الإرهابيين وملاحقة الأشخاص المتورطين ، أو الذين يفكرون في التورط في عمليات إرهابية !!

- يجب على السلطة ايجاد إطار قانوني فاعل لتجريم المتهمين من ابناء الشعب الفلسطيني - وعلى السلطة محاكمة هؤلاء ومعاقبتهم #

- يجب على الطرف الفلسطيني جمع سلاح الفلسطينيين ومراقبة تهريبه إلى مناطق الحكم الذاتي ، ومعاقبة من يقومون بهذا أعمال .

وحتى ينجح الأمر ، ويجري ضبطه أميريكيا وصهيونيا ، شكلت لجان أمنية للمتابعة والإشراف تعقد اجتماعات دورية :

- لجنة أمريكية - فلسطينية ، تجتمع كل أسبوعين لبحث الإجراءات المتخذة لإزالة الخلايا الإرهابية !! ، وطبعاً لا علاقة لإرهاب المستوطنين الصهاينة بذلك .

- لجنة أمريكية فلسطينية ، تجتمع لدرس وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ملاحقة ومعاقبة (الإرهابيين) .

- لجنة أمريكية - فلسطينية - صهيونية ، لمتابعة حالات التحريض المحتمل على الإرهاب والعنف ، وهذه تجتمع بشكل منتظم .

وهناك لجنة ثلاثية - رفيعة المستوى - لتذليل العقبات التي تعترض التعاون الأمني على أن تجتمع كل أسبوعين على الأقل .

وبالطبع وللتذكير ، فإن نصوصاً مشابهة ، كانت قد اعتمدت في قمة شرم الشيخ ، التي اعتبرت كل نشاط مقاوم للاحتلال ، هو عمل إرهابي ، اما الاستيطان والمستوطنين ، فلم يتضمن الاتفاق أي بند او إشارة لذلك ، وفور عودة نتنياهو إلى فلسطين المحتلة ، أعلنت الحكومة الصهيونية عن البدء في العمل ببناء مستوطنة جديدة في جبل ابوغنيم قرب القدس وعن توسيع مستوطنات أخرى ، وعن مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية .

* وقد تم تنفيذ ذلك في المحاكمة التي أقامتها السلطة الفلسطينية لأفراد قاموا بتصفية وزير السياحة الإسرائيلي العنصري ، ثم اعتقلتهم ، وتم سجنهم تحت إشراف أميركي بريطاني في أريحا ، كما قامت باعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعادات ، لأن هؤلاء ينتمون إلى نفس الجبهة ، وسجنته في نفس السجن ، ثم قامت إسرائيل لاحقاً باعتقال نائبه عبدالرحيم ملوح .

مفاوضات كامب ديفيد - 2

■ لم يستمر نتنياهو طويلاً في رئاسة وزراء الكيان الصهيوني ، ولعل ازدياد المقاومة الفلسطينية للاحتلال ، كانت العامل الأكبر في إزاحته عن هرم السلطة حيث فشل في الفوز في الانتخابات اللاحقة ، أمام حزب العمل الذي تزعمه يهودا باراك ، وهو جنرال صهيوني سابق ، له باع طويل في عمليات اغتيال خارجية لقادة ورموز الشعب الفلسطيني ، والتي أهمها ، اغتيال القادة الثلاثة في بيروت ، " يوسف النجار ، كمال ناصر ، كمال عدوان " وكذلك دوره في اغتيال القائد خليل الوزير في تونس .

لقد جاء باراك إلى السلطة ، حاملاً نفس الأفكار ، لكنه مع مساهمة أمريكية ، وعربية رسمية ، بعد أن أبدى نتنياهو تعنت في الاستمرار بعملية السلام ، في ظل عهد الرئيس الأمريكي كلينتون ، والذي بذل ما بوسعه لمساعدة الكيان الصهيوني على إنهاء الصراع لصالحه ، وهو الذي حضر جلسة المجلس الوطني الفلسطيني ، وبحضوره دفن الميثاق الوطني الفلسطيني ، حسب الاتفاقات التي تمت في أوسلو وما بعدها .

باراك الذي أتى إلى الحكم مسلحاً برؤية حزب العمل التقليدية ، والتي لا تختلف عن رؤية الأحزاب الصهيونية جميعها ، بما في ذلك المتطرفة منها سوى بحركتها الدبلوماسية التي يتقنها أقطاب حزب العمل ، حيث يصورون أنفسهم بأنهم تواقون للسلام مع العرب ، وانهم يعتبرون حمائم الكيان الصهيوني ، لكن باراك كسلفه ، لم يستطع تمرير الحل النهائي ، أو حتى الالتزام بأية تعهدات تجاه الفلسطينيين ، مما أفقده الكثير من شركائه في الحكومة الائتلافية التي كان يتزعمها ، إلى درجة أنه وعندما ذهب إلى قمة كامب ديفيد الثانية كان خارجاً من جلسة برلمانية طرحت الثقة بحكومته ، نجا منها بالكاد .

انن كان موقفه مهزوزاً ولا يستطيع القيام بأي شيء ، ومع ذلك فان القمة التي حدثت بينه وبين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ، وتحت إشراف الرئيس كلينتون ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت محكومة بالفشل مسبقاً للظروف التي كان باراك يمر بها ، خاصة وأنه كان أعلن بأنه يعتزم

تقديم استقالته من حزب العمل ، وبالتالي ربما من العمل السياسي بشكل عام ⁽¹²⁷⁾ ، لقد بدأت مفاوضات كامب ديفيد في 2000/7/25 ف . ولكن ، ما الذي حدث في " كامب ديفيد " 2 حتى يطالب الفلسطينيون بالعودة إلى مقرراته ؟ .

المؤكد وبعد هذه المدة التي انقضت على اجتماع كامب ديفيد 2 ، وحسب ما كتبه الصحفي لي هوكستادر مراسل جريدة الواشنطن بوست بعد انتهاء المحادثات ، فإن ما حدث هو التالي :-

القدس : إن أقصى ما قدمه الطرف الصهيوني ، والتي سماها بالتنازلات يتلخص بالنقاط التالية :

إعطاء مكتب ومكان إقامة لرئيس السلطة في القدس العربية " القديمة " .
إعطاء السلطة بعض مهام الإدارة البلدية كجمع القمامة والتنظيفات في القدس العربية داخل الاسوار .

إعادة بعض القرى التي ضمت إلى بلدية القدس اليهودية المحتلة ، مثل بيت حنينا ومخيم قلنديا للاجئين .

السماح بوجود للسلطة في مسجدي الحرم الشريف والأقصى ، مع منع هذه السلطة من حق القيام بأية أعمال حفر أو استكشاف في المنطقة .
والأهم من ذلك ، ان تبقى السيادة في منطقة المسجدين وعلى القدس كلها " لإسرائيل " .

اللاجئون : لقد رفضت " إسرائيل " رفضا باتا ونهائيا تحمل أية مسؤولية قانونية أو سياسية أو أخلاقية لقضية اللاجئين ، وقبلت فقط ، استعدادها لعودة عدد لا يتجاوز المائة ألف على أساس لم شمل العائلات وخلال عشر سنوات - في حين ان عدد اللاجئين خارج فلسطين المحتلة يزيد على أربعة ملايين نسمة .

المستوطنات : إن " إسرائيل " تعتمد دائما إلى إعطاء أرقام كاذبة عن عدد المستوطنات وسكانها ، خاصة تلك المستوطنات التي أقيمت حول القدس ، والتي تعتبرها " إسرائيل " حقا من حقوقها .

"إسرائيل" ضمت لبلدية القدس 18 ألف هكتار من أراضي الضفة والقدس وشمل قرار الضم 38 قرية ما بين بيت لحم ورام الله ، وبعد ذلك أقام الاحتلال حول مدينة القدس المحتلة ، حاجزاً استيطانياً يلتف حولها بسكان يبلغ عددهم حوالي 200 ألف نسمة .

أما في الضفة الغربية فقد أقامت "إسرائيل" من 140-160 مستوطنة يسكنها حوالي 200 ألف مستوطن أيضاً ، أي أن المجموع يبلغ حوالي 400 ألف مستوطن فيما جرى الحديث عن 200 ألف فقط .

والخطير أن "باراك" رئيس وزراء العدو السابق صرح بأن السلطة قد وافقت على بقاء 200 ألف مستوطن ، مقابل أن تتنازل "إسرائيل" عن 25 مستوطنة فقط ، وذلك في حديث مع (هيرالد تريبيون في 31 ناصر 2000) أما مراسل النيويورك تايمز (1 هانيبال 2000) فيقول أن هذه المستوطنات ستتحصل "بإسرائيل" بواسطة "سباغيتي" من طرق أمنية تحرسها القوات "الإسرائيلية" .

المياه : أصرت "إسرائيل" على الاحتفاظ بـ 80 من إجمالي مياه الضفة الغربية .

الأغوار والأراضي المحاذية للأردن : تنوي "إسرائيل" الاحتفاظ بهما بواسطة عقود إيجاد لفترة طويلة .

المعابر : تصر : إسرائيل " على وجود مراقبين أمنيين إسرائيليين (ولو بملابس مدنية) على كل المعابر في الضفة والقطاع والمطارات ، وحتى نقاط الحدود بين مصر والأردن .

الفصل التاسع

الانتفاضة الثانية

نحن آخر المرتفعات ، ومن بعدنا
تنحدر الأرض

محمد الأسعد .. أطفال الندى

شارون .. في الحكم !

■ في 29 / 9 / 2000 ف اندلعت الانتفاضة الثانية ، والتي سميت " انتفاضة الأقصى " بعد قيام الإرهابي شارون ، وتحت حراسة أمنية مشددة ، قدرت بعشرة آلاف جندي وشرطي حاصروا مدينة القدس ، وبعد قيامه بزيارة استفزازية لباحة المسجد الأقصى ، حيث جوبه بمظاهرات حاشدة ، تحولت إلى صدامات أدت إلى العديد من الجرحى .

وبعدها ، عمت هذه الانتفاضة كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة ، متخذة شكلا جديدا ومختلفا عن الانتفاضة الأولى ، حيث أن هذه الانتفاضة - أدخلت السلاح والعمليات العسكرية في سياق تفاعلها وتطورها النوعي .

كانت الزيارة نوعا من الدعاية الانتخابية ، والتي خاضها " شارون " ضد رئيس الوزراء يهود براك رئيس حزب العمل ، ونجح فيها بشكل ملفت للنظر ، وهكذا ومع إطلالة العام 2000، تربع شارون على رأس الهرم في قمة السلطة في الكيان الصهيوني .

■ جديد القديم في معطيات الصراع⁽¹²⁸⁾

حين تمكن حزب الحرية في النمسا من الوصول إلى السلطة ، رغم انه جاء عبر ما يسمى بالانتخاب الديمقراطي ، ارتعب العالم المتحضر " وارتعشت أوروبا خوفا ، ومن ثم فرضت حصارا يقضى بعدم التعامل مع الحكومة الجديدة في النمسا، إلا بعد أن تم الوصول إلى تسوية بشأن ذلك .

أما في الكيان الصهيوني فها نحن نقف أمام وصول مجرم بكل المقاييس وبامتياز إلى السلطة ، فيما يقف العالم الغربي الآن ، طالبا من العرب الصبر ، فالمسألة ليست بهذه الخطورة والرجل .. ربما يكون هو الأقدر على صنع السلام .

أليست هذه مفارقات على العرب ان يعوا من خلالها موقفهم ووضعهم السياسي وتأثيراتهم ؟

أليس من الأجدى التفكير الآن ، في الخروج من دوامة الخديعة التي سميت بالسلام ، والعودة إلى الجذور والاختيارات التي تنادى بها الجماهير ؟
وإذا كانت الحجج التي يسوقها البعض من ان العالم لم يعد ليسمح بتكرار الحروب ولن يسمح باستمرار العنصرية وجرائم الحرب .
وان تم إنشاء محاكم لذلك : فان هذا الوهم لا ينطبق على زعماء الكيان الصهيوني ، فالإرهابي شامير كان مطلوباً من الدول الغربية رسمياً وعبر كل المحافل الدولية ، ومع ذلك تعامل الغرب كرئيس للوزراء .
وهذا هو شارون السفاح الذي يحمل سجلاً حافلاً بالإجرام ، والذي من المؤكد أن الغرب سيتعامل معه على انه رئيس للوزراء أيضاً ، وما مواقف الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي ، التي تدعو بضرورة توفير الأمن " لإسرائيل " أولاً إلا بداية التعامل ، فالفلسطيني المذبوح والمتشرد والملاحق في كل نواحي الحياة ، مطلوب منه ان يوفر للقاتل الصهيوني الأمن . لكن المضحك - المبكى في هذه المسألة ان هذا الإرهابي ، داعية الحرب . لم يجد من العرب من يريد أن يحارب .

ولقد وصل الإرهابي شارون إلى الحكم . وهو يحمل برنامجاً محدداً بشأن مجمل القضايا الفلسطينية وعربياً ، ممهداً لذلك بمجموعة من التهديدات ، خرجت عن إطار الجغرافيا الفلسطينية لتمتد إلى أبعد من ذلك ، حين هدد بضرب السد العالي في مصر ، وضرب طهران ولبنان وباكستان أيضاً ، للحالين نقول ، انه يرفض أي حلول ، يرفض الحوار مع سوريا ، ينادى بالعودة إلى الجنوب اللبناني . يرفض الجلاء عن اية مستوطنة - بل هو يزيدها عدداً ، انه باختصار يريد فلسطين كلها ، شيئاً من الجوار ، وإذا ما وافق على إعطاء دولة " للفلسطينيين فانه يحددها بقطاع غزة وجزء من الضفة الغربية مع السيادة الكاملة على الأمن والمياه والسياسة الخارجية ، بالرغم من انها يجب ان تكون منزوعة السلاح تماماً ، إضافة إلى الحدود مع العرب ، انه يريد دولة تكرر مهام جيش لبنان الجنوبي العميل الذي كان حارساً للكيان الصهيوني لسنوات ما بعد الاجتياح للبنان .

صحيفة "هارتس"

الصهيونية كشفت بان ما يقال من تصريحات شارونية بشأن السلام لم تكن سوى فقاعات مهمتها إعطاء صورة مغايرة للعالم وجذب المشاركة من حزب العمل والأحزاب المشاركة فيه والأحزاب الأخرى ، وإذ تلخص الصحيفة البرنامج الشاروني فتقول - السعي إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد مع الفلسطينيين يتم تنفيذه على مراحل تتم بشكل مذل ومعين للمفاوض الفلسطيني الذي فقد مصداقيته أصلا أمام الجماهير الفلسطينية - تقام الدولة - المزعومة - وفقا لرؤيته على الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية 42٪ وهي تمثل 7٪ من أجمالي فلسطين التاريخية - عدم الانسحاب من أية أراض فلسطينية جديدة - تسيطر "إسرائيل" على المناطق الأمنية في غور الأردن وعلى طول الخط الأخضر وهذا يعنى إخلاء أي مستوطنة مهما كانت الضغوط - فهذه المستوطنات تعتبر براى شارون مقدسة وأمنية وحيوية لأمن "إسرائيل" - محاربة ما يقول عنه "إرهاب" والمقصود الانتفاضة موضعيا والعقاب الجماعي والحصار واستمرار اغتيال النشطاء الفلسطينيين والسياسيين والقادة أيضا .

- إقامة تجمعات سكنية ومستوطنات جديدة - بلدات في رمال النقب التي نصت مقترحات كلينتون بنقلها إلى الفلسطينيين .
- عدم استئناف المفاوضات مع سوريا أشعار آخر .
- مواقف رئيس الوزراء السابق - باراك - ليست ملزمة .
- إضافة إلى كل ذلك فان الإرهابي شارون يسعى لضمان مسألتين :
- الأمن للكيان الصهيوني حسب رؤيته والمبادلة في تنفيذ الاتفاقيات ومحاربة العنف وتعاون اقتصادي جدي ومشاريع مشتركة .
- تهويد منطقة الجليل وضمان غالبية يهودية فيها من خلال توطين نصف مليون صهيوني .
- الحفاظ على الوضع القائم في القدس تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد .

معالجة قضية اللاجئين من خلال لم شمل العائلات ، وهذا يعنى السماح بعودة 5 آلاف من عدد 5 ملايين فلسطيني في الخارج .

(129)

- ولكن من هو شارون وما هو تاريخه
- ولد المذكور عام 1928 ف ، وانضم إلى عصابة الهاغاناة عام 1945 ف .
- تبوأ عدة مناصب عسكرية كانت معظمها مكافأة له لمشاركته في أعمال قتل للفلسطينيين منذ ذلك العام وحتى عام 1948 ف . وأصيب مرتين مرة عام 1966 ف . حيث عين بعدها برتبة عميد ، قائدا عسكريا للمنطقة الجنوبية . شارك في حرب عام 1973 - حيث شكل خطورة على الجيش الثالث المصري . بفتح ثغرة عازلة في منطقة الدفرسوار " - دخل المعترك السياسي عام 1974 وانتخب عضوا في الكنيست الصهيوني . - عين وزيرا للزراعة في وزارة بيغن عام 1977 ف - عين وزيرا للدفاع في وزارة بيغن الثانية عام 1981 ف - كان المخطط لغزو لبنان والقيام أيضا بمجزرة " صبرا وشاتيلا " - عام 1984 ف - عين وزيرا للصناعة والتجارة - عام 1990 ف - عين وزيرا للبناء والإسكان ، وعمل على توسيع المستوطنات . - عام 1996 ف - كان وزيرا للبنية التحتية في حكومة نتنياهو . - عام 1999 ف - كان وزيرا للخارجية بعد استقالة ديفيد ليفي الوزير الأصلي - عام 1999 ف - خلف نتنياهو في زعامة الليكود ، وكان أول عمل له ان قام بزيارة استفزازية تحت حراسة آلاف الجنود الصهاينة إلى الحرم القدسي الشريف ، حيث اشتعلت بعد ذلك شرارة الانتفاضة الفلسطينية المباركة . سجله حافل بالإجرام : عام 1953 - أقام الوحدة . 101 وكانت أول مهماتها جرائم في قرية قبيه ، حيث قام وجنوده بنسف 50 بيتا فلسطينيا على سكانها من النساء والأطفال وحصدت هذه العملية أرواح 69 فلسطينيا . - عام 1955 ف - اقتحمت هذه الوحدة معسكرا مصريا في غزة وقتلت 38 جنديا مصريا - فور تعيينه قائدا للمنطقة الجنوبية ، قام بعدة وسائل قمعية ، إذ قام بتمشيط آلاف البيوت في مخيمات اللاجئين في غزة ، واعتقال المئات من السكان ونفاهم إلى الأردن ومصر وطرد زعماء سياسيين فلسطينيين إلى - سيناء - زج ب 600 من عائلات مطلوبين بمن فيهم

النساء والأطفال في معسكر بجنوب سيناء . خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة عام 1971 ف قام بتصفية 104 فلسطينيين عام 1982 ف دخل لبنان غازيا - كان له الدور الرئيسي في تنفيذ مجازر صبرا وشاتيلا ، ورغم التقرير الذي شهِر به بعد محاكمته باعتباره مجرم حرب ، هاهو يعود إلى الحياة السياسية ، فيما يطلب الغرب من العرب ... وهم يستجيبون بالطبع - الصبر والانتظار ، واستطلاع الوجه المشرق للإرهابي شارون .

لقد صرح بعيد تسلمه السلطة ، بأنه يحتاج إلى مهلة 100 يوم ، حتى ينهي الانتفاضة الفلسطينية ، ويعيد الأمن للصهاينة ، لكن المهلة انتهت ، ولم يستطع ان يفعل شيئا أمام المد المقاوم الذي تعاضم داخل فلسطين المحتلة ، - الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وازدياد دور الفلسطينيين عام 1948 في دعم الانتفاضة، حيث قدموا هم أيضا العديد من الشهداء على نفس الدرب .

لقد سقط من الصهاينة في عهد شارون أضعاف ما سقط في حروب الصهاينة مع العرب فقد بدأت الإحصائيات في بداية عهده تقول ، ان عدد الذين يسقطون من الجانبين ، هو صهيوني واحد لكل 10 فلسطينيين ، ثم ارتفع العدد ليصل إلى أربعة قتلى للصهاينة مقابل 10 شهداء فلسطينيين ، ثم ازداد اقترابا خاصة مع بداية عام 2002، ليصل إلى - صهيوني واحد ، مقابل شهيدين فلسطينيين ، لكن ابرز ما في عهده الدموي ، انه اعتمد سياسة الاغتيالات لقادة الانتفاضة وكوادرهما من خلال التعاون مع شبكة من العملاء ، كان العدد الصهيوني قد استطاع انشاؤها على مدى سنوات الاحتلال السابقة، ومع ذلك استمرت الانتفاضة بزخمها الكبير والنوعي . وسط غياب رؤية سياسية ، أو عدم الرغبة في هذه الرؤية لدى رئيس الوزراء الصهيوني .

وسط كل ذلك ، وفي تطور آخر ، وعلى الجبهة الشمالية من فلسطين - اضطر الصهاينة إلى تنفيذ الانسحاب من لبنان ، بعد المقاومة الباسلة التي قادتها المقاومة الوطنية اللبنانية ، حيث كان الخامس والعشرين من شهر الماء (مايو) 2000 يوما لتحرير الجنوب وهزيمة الاحتلال وانسحابه وتشتيت عملاءه من " الجيش اللبناني الجنوبي" الذي كان الأداة الرئيسية له هناك . وإذا كانت

المسافة بين تحرير الجنوب اللبناني وبداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية لا تعدى الشهور الخمسة ، فان هذه المسافة ، دفعت بالقيادة الصهيونية في عهدي باراك ، وشارون على السواء بتصعد حربها المنهجية ضد الفلسطينيين ، فيما بدا انه تعويض عن تلك الهزيمة المدوية في لبنان ، والغاية من ذلك إعادة الاعتبار المعنوي والسياسي لجيش الاحتلال والمؤسسة العسكرية بشكل عام.

(130) توصيات لجنة - ميتشل

لم يبرز في هذه الفترة - أي تحرك سياسي يستحق الوقوف أمامه ، فقد أصبح من الواضح - وبعد فشل محادثات " كامب ديفيد " ان الصهاينة لن يعطوا - وان الفلسطينيين كسلطة ، لا يستطيعون أن يأخذوا ، ما يؤكد المزيد من التنازلات بعد ان أصبح وكان لا شئ يتنازلون عنه بعد ما حدث في أوسلو وما تبعه . في شهر " التمور " أكتوبر 2000، عقد " مؤتمر سلام الشرق الأوسط " في شرم الشيخ بمصر ، بوجود الطرفين الفلسطيني - الصهيوني ، وتحت رعاية أمريكية - ومصرية ، حيث أوصى هذا المؤتمر ، بتشكيل لجنة تقصى حقائق ، مهمتها بحث أسباب الانتفاضة (انتفاضة الأقصى)

في أواخر شهر الفاتح " سبتمبر " 2000، تشكلت اللجنة من :

- سليمان ديميريل - الرئيس التاسع للجمهورية التركية .

- توربيون جاكلاند - وزير خارجية النرويج -

- جورج جيه ، ميتشل - عضو سابق ورئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ

الأمريكي ، وقد سميت التوصيات التي صدرت عن اللجنة باسمه (توصيات لجنة ميتشل) .

- وارن بي ، رادمان - عضو سابق في مجلس الشيوخ الأمريكي .

- خافيير سولانا - الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في

الاتحاد الأوروبي في عام 30 الطير " أبريل " 2001، وقدمت هذه اللجنة

تقريرها إلى الرئيس الأمريكي ، ولان هذا التقرير اتسم بالتوسع ، فإننا سنقدم

التوصيات الأساسية على بعض الفقرات التي تضمنتها بداية التقرير .:

مقدمة:

في 17 تشرين أول (أكتوبر) 2000 لدى ختام قمة سلام الشرق الأوسط في شرم الشيخ ، تحدث رئيس الولايات المتحدة بالنيابة عن الجهات المشاركة في المؤتمر (وهي حكومة إسرائيل ، والسلطة الفلسطينية ، وحكومات مصر والأردن والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) ومما قاله الرئيس: سوف تشكل الولايات مع الإسرائيليين والفلسطينيين وبالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تقصى حقائق في صدد الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية وكيفية الحيلولة دون تكرارها . وسيطلع رئيس الولايات المتحدة الأمين العام للأمم المتحدة والطرفين على تقرير اللجنة قبل نشره . وسوف يتم تقديم تقرير نهائي برعاية رئيس الولايات المتحدة إلى النشر " في السابع من تشرين ثاني (نوفمبر) 2000 وفي أعقاب مشاورات مع سائر المشاركين في المؤتمر طلب منا الرئيس أن نكون أعضاء في ما أصبحت تعرف بلجنة شرم الشيخ لتقصى الحقائق ، وفي رسالة وجهها لنا الرئيس في السادس من كانون أول (ديسمبر) 2000 قال:

إن هدف القمة وهدف الاتفاق الذي تم التوصل إليه نتيجة لها ، كان وضع حد لأعمال العنف ومنع تكرارها وإيجاد سبيل للعودة إلى عملية السلام ، ولذلك ، يتعين على اللجنة أن تسترشد في إجراءاتها وطريقة عملها بهذه الأهداف الهامة .. على اللجنة أن تعمل جاهدة للابتعاد عن أي خطوة من شأنها زيادة تبادل الأنحاء باللوم والاتهامات بين الطرفين ، وكما أشرت في رسالة سابقة : يجب ألا تصبح اللجنة قوة مشيعة للانقسام أو محورا للوم وتبادل الاتهامات ، إنما يجب أن تعمل لوقف أعمال العنف والمواجهة وتقديم عبرا للمستقبل " يجب ألا تكون هذه بمثابة محكمة هدفها تحديد المذنب أو البريء من الأشخاص أو الأطراف ، بل يجب أن تكون لجنة تقصى حقائق هدفها معرفة ما حدث وكيفية تحاشي تكراره في المستقبل .

بعد اجتماعنا الأول ، الذي عقد قبل زيارتنا للمنطقة ألحنا على وضع حد لكل أعمال العنف . ولقد أنت اجتماعاتنا ، وما لاحظناه خلال زيارتنا اللاحقة للمنطقة إلى زيادة قناعتنا في هذا الصدد ، فالعنف أيا كان مصدره لن يحل مشاكل المنطقة ، انه لا يؤدي إلا إلى زيادة تفاقمها ، الموت والدمار لن يحققا السلام ، ولكنهما يزيدان الأحقاد ويشددان من عزيمة الجانبين . هناك سبيل واحد لتحقيق السلام والعدالة والأمن في الشرق الأوسط ، هو سبيل المفاوضات .

ماذا حصل ؟

نحن لسنا هيئة محكمة ، ولقد تقيدنا بالطلب الذي يقضى بالا نحدد من هو المذنب أو البريء من الأشخاص والأطراف ، نحن لا نتمتع بسلطة إجبار شهود على الأدلاء بشهاداتهم ، ولا سلطة طلب تقديم وثائق ، معظم المعلومات التي تلقيناها وردت من الطرفين ، وكانت هذه المعلومات تميل على العموم إلى دعم حججهما ، وهذا ليس أمرا مستغربا بالطبع .

في هذا الجزء من تقريرنا ، لا نحاول أن نذكر بالتسلسل كل الأحداث التي وقعت منذ أواخر أيلول (سبتمبر) 2000 وما بعد . ولكننا سنبحث فقط في تلك الأحداث التي ألفت ضوءا على أسباب العنف.

في أواخر أيلول (سبتمبر) 2000، وصلت لمسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين وغيرهم أنباء مفادها ان عضو الكنيست (هو الآن رئيس الوزراء) اريل شارون يخطط لزيارة الحرم الشريف / جبل الهيكل في القدس . وحث مسؤولون فلسطينيون وأمريكيون رئيس وزراء إسرائيل آنذاك ايهود باراك على منع الزيارة . وقال لنا السيد باراك انه اعتقد ان المقصود بالزيارة هو ان تكون عملا سياسيا داخليا موجهها ضده هو من قبل خصم سياسي ، فامتنع عن منعها .

قام السيد شارون بزيارته في 28 أيلول (سبتمبر) يرافقه اكثر من 1000

شرطي إسرائيلي . ومع ان الإسرائيليين نظروا إلى الزيارة في إطار سياسي داخلي ، اعتبرها الفلسطينيون استفزازية جدا لهم . وفي اليوم التالي ، وفي المكان نفسه ، تواجه حشد كبير من المتظاهرين الفلسطينيين مع وحدة كبيرة من رجال الشرطة الإسرائيليين . وحسب ما ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية قام الفلسطينيون بمظاهرات ضخمة ورشقوا رجال الشرطة بالحجارة في جوار الحائط الغربي .

واستخدم رجال الشرطة رصاصا معدنيا مغلفا بالمطاط ، كما استخدموا رصاصا حيا ، لتفريق المتظاهرين ، ما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص وجرح حوالي 200 . وذكرت بيانات الحكومة الإسرائيلية ان 14 شرطيا إسرائيليا أصيبوا بجروح .

وقامت مظاهرات مماثلة في الأيام القليلة التالية . وهكذا بدأت ما أصبح يعرف باسم انتفاضة الأقصى .

تؤكد حكومة إسرائيل ان الحافز المباشر لأعمال العنف كان انهيار مفاوضات كامب ديفيد في 25 تموز (يوليو) 2000 والاعتقاد الواسع النطاق لدى الأسرة الدولية بان الفلسطينيين هم المسؤولون عن المأزق .

ووفق وجهة النظر هذه ، فان أعمال العنف التي قام بها الفلسطينيون خططت لها قيادة السلطة الفلسطينية ، وكانت تهدف إلى الاستفزاز وإيقاع إصابات بين الفلسطينيين كسبيل لاستعادة زمام المبادرة الدبلوماسية .

تنفي منظمة التحرير الفلسطينية صحة الادعاء القائل ان الانتفاضة كان مخططا لها ، ولكنها تدعى ان (قمة) كامب ديفيد لم تكن اكثر من محاولة إسرائيلية لتوسيع مدى القوة التي تمارسها إسرائيل على الأرض ، بحيث تشمل المفاوضات أيضا ، وان فشل القمة ومحاولات تحميل الجانب الفلسطيني اللوم زادا من التوتر الذي كان قائما على الأرض ...

من وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية ، ردت إسرائيل على الاضطرابات باستخدام مفرط وغير قانوني للقوة ضد المتظاهرين ، وهو تصرف عكس ، رأي منظمة التحرير الفلسطينية ، ازدياد بارواح وسلامة الفلسطينيين ، وبالنسبة

إلى الفلسطينيين فإن ما رآه كثيرون من مشاهد قتل الطفل محمد الدرة البالغ الثانية عشرة من العمر في غزة يوم أيلول (سبتمبر) وهو في حضن والده ، عزز هذا الاعتقاد .

من وجهة نظر حكومة إسرائيل ، كانت المظاهرات من تنظيم وتوجيه القيادة الفلسطينية بهدف إيجاد تعاطف مع قضيتها في مختلف أنحاء العالم ، وذلك باستفزاز قوات الأمن الإسرائيلية لجعلها تطلق النار على المتظاهرين ، وخاصة الصغار منهم .

وبالنسبة إلى الإسرائيليين ، فإن قيام جمهور غاضب من الفلسطينيين بقتل عسكريين إسرائيليين من جنود الاحتياط هما الرقيب الأول فاديم نوفيش والعريف الأول يوسف أفراهمي ، في رام الله في تشرين أول (أكتوبر) عكس حقدا دفينا لدى الفلسطينيين على إسرائيل واليهود .

وما بدا كسلسلة من المواجهات بين متظاهرين فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية وأدى إلى قيام حكومة إسرائيل بفرض أول تقييدات لحركة الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة (الإغلاقات) ، تطور منذ ذلك الحين إلى مجموعة أوسع نطاقا من أعمال العنف والردود عليها ، ولقد حصلت أعمال تبادل إطلاق نار بين مناطق متداخلة البنيان ، وحوادث قنص واشتباكات بين مستوطنين إسرائيليين وفلسطينيين .

ووقعت أيضا أعمال إرهابية وردود فعل إسرائيلية عليها (تصفها حكومة إسرائيل بأنها أعمال مكافحة إرهاب) منها أعمال قتل ومزيد من تهديم وتخريب للممتلكات وتدابير اقتصادية ، وفي الآونة الأخيرة وقعت هجمات بمدافع الهاون على مواقع إسرائيلية ، كما قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بدخول مناطق فلسطينية .

من وجهة النظر الفلسطينية يعتبر قرار إسرائيل وصف الأزمة الحالية بأنها نزاع مسلح لا يصل إلى حد الحرب ، مجرد سبيل لتبرير ما تتبعه من سياسة اغتيالات ، وسياسة فرض عقوبات جماعية واستخدام القوة المميتة ، ومن وجهة النظر الإسرائيلية ، فإن القيادة الفلسطينية حرضت ونظمت ووجهت أعمال

العنف واستخدمت ولا تزال تستخدم الإرهاب والاستنزاف كأدوات استراتيجية.

فيما قدماء لنا ، تبادل الطرفان الاتهامات في صدد الدوافع ومقدار السيطرة التي يمارسها الطرف الآخر ، ولكن لم تقدم لنا أدلة مقنعة تظهر أن زيارة شارون كانت أكثر من عمل سياسي داخلي ، كما لم تقدم لنا أي أدلة مقنعة تظهر أن السلطة الفلسطينية هي التي خططت للانتفاضة.

وعليه ، ليس لدينا أي سبب لاستنتاج أنه كانت هناك خطة مدروسة من قبل السلطة الفلسطينية للشروع في حملة عنف لدى سنوح أول فرصة ، أو لاستنتاج أنه كانت لدى حكومة إسرائيل خطة مدروسة للرد بقوة مميتة .

ولكن ليس هناك أيضا أي أدلة تدعو إلى استنتاج أن السلطة الفلسطينية بذلت جهدا ثابتا متواصلا لاحتواء المظاهرات وضبط أعمال العنف عندما بدأت ، أو أن حكومة إسرائيل بذلت جهدا ثابتا متواصلا لاستخدام وسائل غير مميتة لضبط مظاهرات الفلسطينيين العزل ، وفي غمرة تزايد الغضب والخوف ، والريبة افترض كل من الطرفين الأسوأ لدى الطرف الآخر وتصرف على هذا النحو .

إن زيارة شارون لم تتسبب بـ " انتفاضة الأقصى " ، ولكن تلك الزيارة كانت سيئة التوقيت ، وكان ينبغي توقع تأثيرها الاستفزازي ، وفي الواقع تم توقع هذا التأثير من قبل الذين حثوا على منعها ، الأهم من تلك الزيارة كانت الأحداث التي تلتها : قرار الشرطة الإسرائيلية في 29 أيلول (سبتمبر) استخدام وسائل مميتة ضد المتظاهرين الفلسطينيين ، وما تبع ذلك من عدم قيام أي من الطرفين ، كما ذكرنا آنفاً بممارسة ضبط النفس .

وبعد الإسهاب في شرح خيبات الأمل من عدم تحقيق السلام ، خاصة بعد مؤتمر مدريد عام 1991 ، نصل إلى توصيات على الشكل التالي:

■ ملخص التوصيات (131)

على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية ان تعملوا بسرعة وحزم لوقف

أعمال العنف ، بعد ذلك يجب أن تكون أهدافهما الفورية إعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات .

خلال هذه المهمة ، كان هدفنا تنفيذ التفويض الذي تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ ، وإننا نقدر الدعم الذي قدمه المشاركون في القمة لعملنا ، ونهنئ الطرفين على تعاونهما .

توصيتنا الرئيسية هي أن يعاود الطرفان التزام روح (مؤتمر) شرم الشيخ، ويطبقا القرارات التي اتخذت هناك في عامي 1999 و 2000، ونعتقد أن المشاركين في القمة سيدعمون إجراءات جريئة يتخذها الطرفان لتحقيق هذه الأهداف .

إن استعادة الثقة أمر ضروري وينبغي على الطرفين أن يتخذا خطوات تحقيق لهذه الغاية ، وإزاء هذا المستوى من العداء والريبة ، يعتبر توقيت وتتابع هذه الخطوات أمر بالغ الأهمية بالطبع ، وهذا أمر لا يمكن لأحد أن يقرره سواهما . وإننا نحثهما على البدء فوراً بعملية اتخاذ القرار .

وعليه ، نوصي باتخاذ الخطوات التالية :
إنهاء العنف :

- على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تعيدا تأكيد التزامهما بالاتفاقات والتعهدات القائمة ، كما يجب عليهما أن تنفذا فوراً وقفاً غير مشروط لأعمال العنف .

- على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تستأنفا التعاون الأمني فوراً .

-على السلطة الفلسطينية ، وحكومة إسرائيل أن تعتمدا " فترة تهدئة ذات مغزى" وتطبقا المزيد من تدابير بناء الثقة ، بعضها مذكور بالتفصيل في بيان شرم الشيخ الصادر في تشرين أول (أكتوبر) عام 2000 والبعض الآخر طرحته الولايات المتحدة في القاهرة في السابع من كانون ثاني (يناير) عام 2001 (الرجاء مراجعة قسم التوصيات لمزيد من الوصف التفصيلي) .

- على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تستأنفا جهودهما الرامية إلى كشف ، وشجب أعمال التحريض بكل أشكالها والثني عنها .

- على السلطة الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء من خلال إجراءات ملموسة ، أن الإرهاب أمر يستحق الشجب وغير مقبول ، وأن السلطة الفلسطينية ستبذل جهداً بنسبة مائة بالمائة لمنع العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها ، ويجب أن يتضمن هذا الجهد خطوات فورية للقبض على ، وسجن ، الإرهابيين الذين يعملون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة القضائية للسلطة الفلسطينية .

- على حكومة إسرائيل أن تجمد كل النشاط الاستيطاني ، بما في ذلك " النمو الطبيعي " للمستوطنات القائمة .

- على حكومة إسرائيل أن تضمن قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بتبني تطبيق سياسات وإجراءات تشجع ردوداً غير مميتة على المتظاهرين العزل ، بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن ، من الإصابات ومن الاحتكاك بين الفريقين .

- على حكومة إسرائيل أن ترفع الحصار وتحول إلى السلطة الفلسطينية كل عائدات الضرائب المستحقة لها ، وتسمح للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالعودة إلى أعمالهم ، كما يجب عليها أن تضمن امتناع قوى الأمن والمستوطنين عن هدم وتدمير المنازل والطرق ، وإتلاف واقتلاع الأشجار وسائر الممتلكات الزراعية في المناطق الفلسطينية ، وقد أخذنا علماً بموقف حكومة إسرائيل القائل إن الإجراءات من هذا النوع يتم القيام بها لأسباب أمنية، ورغم هذا فإن الآثار الاقتصادية لهذه الإجراءات سوف تستمر لسنوات .

- على السلطة الفلسطينية أن تجدد تعاونها مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تضمن إلى أقصى حد ممكن أن يكون العمال الفلسطينيون الموظفون في إسرائيل ممن تم التدقيق في أوضاعهم تدقيقاً كاملاً وأن لا صلات لهم على الإطلاق بمنظمات أو أشخاص ضالعين في الإرهاب .

- على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تدرسا إصدار تعهد مشترك للحفاظ على ، وحماية الأماكن المقدسة التي يعتبرها كذلك اليهود ، والمسلمون ، والمسيحيون .

- على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتبنيا معا ، وتدعما معا ،

عمل المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية غير الحكومية التي تقوم بمبادرات تخدم المجتمعين وتربط بين الشعبين .

استئناف المفاوضات :

انسجاما مع روحية الاتفاقات والتفاهات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ عامي 1999 و 2000، نوصي بأن يجتمع الطرفان لتأكيد التزامهما بالاتفاقات والتفاهات المتبادلة الموقعة ، واتخاذ الإجراءات التي تتطابق معها ، ويجب أن يكون هذا الأمر أساس لاستئناف مفاوضات كاملة هادفة .
لم يستطع تقرير ميتشيل ، أو توصياته ، أن تحقق تقدما على الأرض ، ذلك أن كل طرف من الأطراف فسر التقرير على مقاسه ، وباستثناء بعض الاجتماعات الأمنية ، لم يحدث أي تقدم حقيقي على طريق العودة إلى المفاوضات .

ومع تصاعد الانتفاضة الفلسطينية ، وعدم تحقيق رئيس الوزراء الصهيوني شارون ما وعد به في برنامجه الانتخابي من تحقيق الأمن ، وصل المبعوث الأمريكي جورج تينيت⁽¹³²⁾ إلى المنطقة ، لوضع خطة جديدة يمكن أن تساهم في حلحلة الوضع ، لكن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الكيان الصهيوني ، لم يعودا يأبهان بمسار التسوية السياسية بقدر ما أصبح إعادة الأمن هاجسا سيعملان على تحقيقه .

تينيت ، ومع تقديم خطته ، وافتتاحه مكاتب لوكالة الاستخبارات الأمريكية في رام الله ، بدأت الأمور تتضح أكثر ، وهي التركيز على مسألة الأمن ، الأمن فقط، هكذا كان الملخص العام لخطة تينيت .

في تلك الفترة ، عاشت الانتفاضة أصعب أيامها ، فمن جهة ، النار الصهيونية تلاحق القادة والكوادر وتغتالهم ، وتهدم البيوت ، وتطبق على المدن والقرى والمخيمات في حصار جائر ، وتمارس الضغوط على السلطة الفلسطينية لدفعها نحو مزيد من تلبية الاشتراطات الصهيونية والتي يأتي في مقدمتها اعتقال الكوادر والعناصر النشطة في الانتفاضة، ولأن السلطة الفلسطينية لم

تقاوم هذه الضغوط بشكل كاف، أوهي لم تود ذلك، قامت عمليا باعتقال العديد من نشطاء المقاومة، وعلى رأسهم الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات . لكن ذلك لم يوقف حرب الإبادة والمنهجة للصهاينة، خاصة وان رئيس الوزراء الصهيوني، وجد نفسه في مأزق أمام جمهوره وناخبيه، عندما تصاعدت نوعية العمليات المقاومة لتصل إلى عمق فلسطين المحتلة، محدثه الرعب والهلع لدى الصهاينة، مدمرة الاقتصاد والاستثمار والسياحة، موفقة تدفق الهجرة، موقعة عشرات القتلى بين الصهاينة .

لقد أفلحت السلطة الفلسطينية نسبيا وعلى مدة تزيد عن أسبوعين في تهدئة الوضع في المناطق التي تشرف عليها .. ، وتوقفت العمليات العسكرية أيضا في نفس الفترة ، ورغم ذلك ، ففي الأسبوعين المذكورين قام الجيش الصهيوني :
- باقتحام مخيم رفح وتدمير أكثر من 70 منزلا .

- اغتيال قائد كتائب شهداء الأقصى في مدينة طولكرم - رائد الكرمي .
- اقتحام مدينة طولكرم وتدمير بعض الأبنية واعتقال عدد من الشبان الفلسطينيين .

- التوغل في أحياء مدينة نابلس - وارتكاب المجازر الوحشية هناك .
وكان من الطبيعي ان تنتهي فترة الهدوء ، لتعود عمليات المقاومة الفلسطينية مجددا إلى العمق -

وبزخم أكبر من السابق - ولم تفلح خطة تينيت أيضا في دفع الطرفين للعودة إلى المفاوضات . وظل الأمر يتراوح بين وصول مبعوث أوروبي من هنا وروسي من هناك - وأمريكي .. الخ ، دونما أية نتيجة - واستمر الوضع في تصاعد مستمر .

في الحادي عشر من الفاتح (سبتمبر) 2001، حدثت أحداث نيويورك وواشنطن التي أدت إلى مقتل الآلاف من الأمريكيين ، وبدأ عصر أمريكي جديد، استغل ما حدث ، وجاءت مقوله محاربة الإرهاب ، لتنفيذ مخطط الهيمنة التامة على العالم ، خاصة على تلك المناطق التي تعتبرها خارج إطار فلكها، معلنا الحرب على ما اسماه " الإرهاب " ، وعلى لسان الرئيس الأمريكي

جورج بوش الابن - من ليس معنا فهو مع الإرهاب كشف الطرف الأمريكي عن نواياه - ثم قام بعد ذلك بمهاجمة أفغانستان ، مرتكبا أيضا المجازر ، ومخلفا الدمار والقتل والتشريد لملايين البشر هناك ، ولينعكس ذلك على العالم بأجمعه خاصة على المنطقة العربية ، ذلك ان العقل الصهيوني ، الذي استوعب تفكير العقل الأمريكي ، ركب موجة محاربة الإرهاب ، مشبها ان ما جرى في فلسطين من عمليات للمقاومة ، بما جرى في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ، .

هذا الطرح الجديد ، لقي اذانا صاغية لدى الإدارة الأمريكية ، التي بدأت بالتراجع من طرح أية مواقف جديدة باتجاه السلام في المنطقة ، ولتدخل المنطقة في منعطف خطير ، أدى إلى إعادة احتلال الضفة الغربية مرة أخرى ، ومحاصرة السلطة الفلسطينية ومقر رئيسها ياسر عرفات ، ومنعة من الحركة ، حتى لحضور القمة العربية التي عقدت في 25 الربيع مارس 2002،، التي طرحت مبادرة الأمير عبدالله بن عبد العزيز ، ولى العهد السعودي والتي أصبحت مبادرة عربية ، تبناها المؤتمر العربي ، وقد تلخصت المبادرة ربما ببند واحد :

- الانسحاب الشامل من أراضى عام 1967، مقابل التطبيع الشامل ، ثم عدلت لاحقا ، لتكون - الانسحاب الشامل من أراضى عام 1967 مقابل السلام الشامل ، مع إغفال مسألة اللاجئين وحقوق العودة ، وتفصيل أخرى لم تأت عليها .

كانت المبادرة وكأنما هي دفعة مسبقة للصهاينة ، ليتبينوا أن العرب ، لن يحركوا ساكنا أمام ما يفعلونه ، ولذلك :

وكمكافأة على هذه المبادرة ، وقبل مضي 24 ساعة عليها ، قام الصهاينة بدفع أكثر من 120 ألف جندي ، و 1200 دبابة وجرافة وناقلة جند ، باتجاه الضفة الغربية ، حيث أعيد احتلالها وارتكبت فيها العديد من المجازر التي كان أشهرها مجزرة مخيم جنين ، حيث قامت القوات الصهيونية بتدمير المخيم على رؤوس ساكنيه مستخدمة كل أنواع الأسلحة بما في ذلك الطائرات المقاتلة ،

والمدينة القديمة في نابلس ، حيث قامت بتدمير منهجي لتاريخ هذه المدينة وقتلت وشردت سكانها ، ثم قامت بإحراق المساجد ، ومحاصرة كنيسة مولد السيد المسيح عليه السلام لأكثر من 30 يوماً ، ولم تنسحب من هناك إلا بعد أن تمكنت من فرض شروطها بأبعاد فلسطينيين التجاوا إليها ، خارج فلسطين المحتلة ، حيث توزعوا في المنافي وآخرين نقلوا إلى قطاع غزة ، ولم ترفع الحصار عن مقر السلطة الفلسطينية إلا بعد هذا التاريخ أيضاً ، وبعد قيام السلطة التنفيذية بتنفيذ الكثير من اشتراطات شارون وأهمها ، إدانة الإرهاب - ونعني بذلك المقاومة ، والتعهد بوقفها ، واعتقال مطلوبين .

المبادرة السعودية - العربية

أعادت قمة بيروت إلى الأذهان ، وهي تتبنى المبادرة السعودية التي قدمها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله ، سيناريو ما حدث قبل عشرين عاما ، عندما أقرت القمة العربية في فاس بالمغرب عام 1982 ف مبادرة سلام سعودية أطلقها ولي العهد السعودي آنذاك فهد بن عبد العزيز ، لكن تلك المبادرة سرعان ما آلت إلى الفشل والنسيان ، عقب الاجتياح الصهيوني للبنان.

- مبادرة فهد :

تتكون مبادرة الملك فهد بن عبد العزيز الذي أعلنت عندما كان وليا للعهد في السابع من هانيبال - 1981 من ثماني نقاط تتضمن اعترافا ضمينا بوجود " إسرائيل " حيث أقرت المبادرة بحق كافة دول المنطقة في العيش بسلام ، كما دعت - وهي التي اعتمدت بشكل رئيسي على قرار مجلس الأمن رقم 242 إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية والتي ضمها الكيان الصهيوني رسميا ، واعتبرها عاصمة أزلية لـ " إسرائيل " (133)

وقد اصطدمت المبادرة عندما طرحت على قمة فاس الأولى - الحرت(نوفمبر) 1981 بالخلافات العربية حيث استمرت القمة لمدة أربع ساعات فقط لتنتهي بفشل كبير ، كان مرده إصرار دول مثل سوريا والجزائر والجماهيرية والعراق إضافة إلى م . ت . ف على حذف البند السابع من الخطة الذي يتحدث عن اعتراف ضمني بالكيان الصهيوني .

لكن المبادرة أعيد طرحها من جديد على قمة عربية ثانية عقدت في فاس أيضا بعد ذلك بعدة أشهر من عام 1982 ف ، حيث تم إقرارها رسميا من قبل القمة ، بعد أن رأى المشاركون في القمة خصوصا سوريا أنها لا تتضمن أي تنازل عن الحقوق العربية ، وأنها تتفق مع قرار مجلس الأمن 242 .

مبادرة عبد الله ..

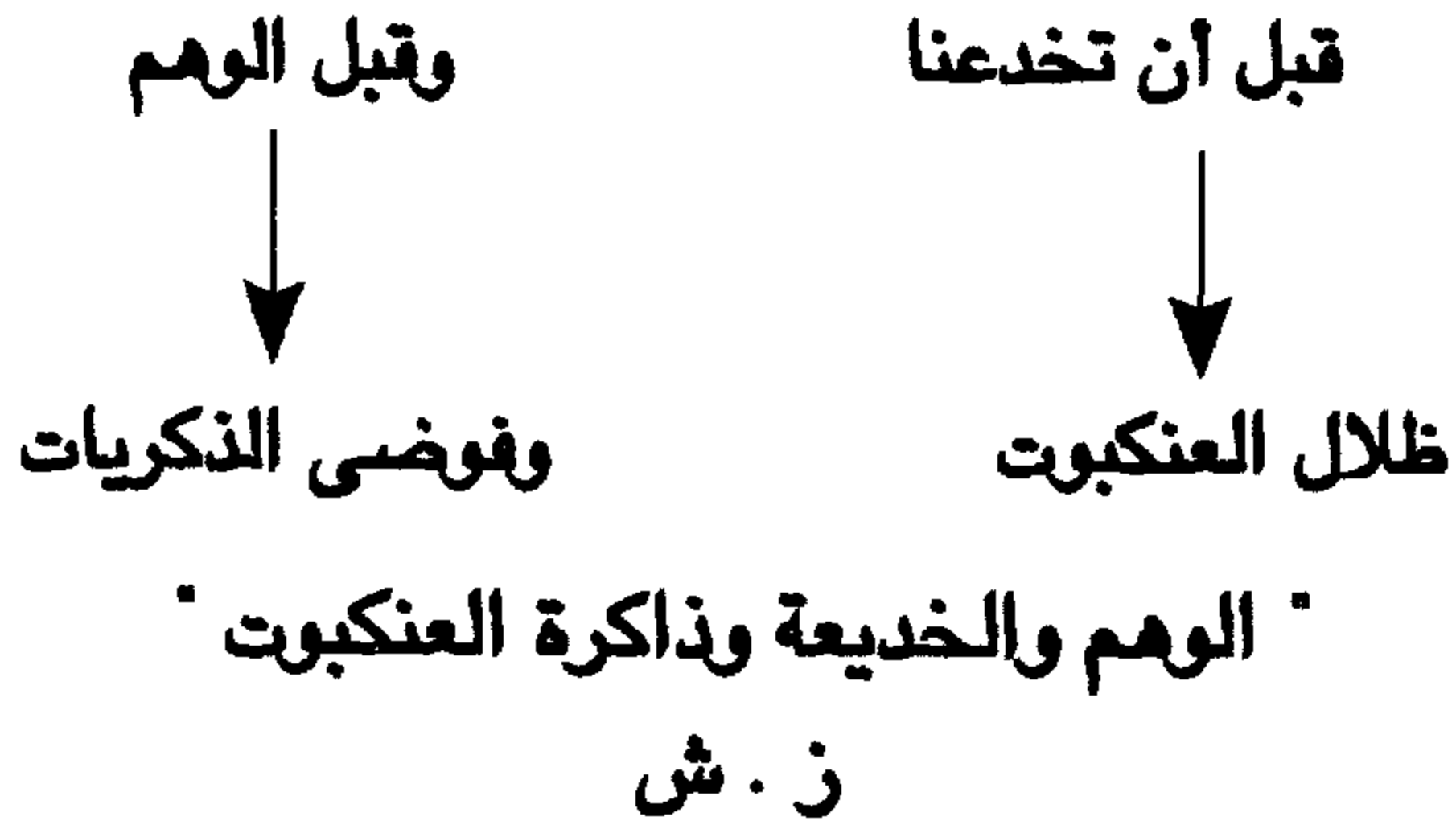
وبعد نحو عشرين عاما من المبادرة السعودية الأولى أطلق ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في 17 النوار (فبراير) 2002 مبادرة للسلام بعد تسريبها للصحافة .

ودعت المبادرة في بادئ الأمر إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية التي تحتلها عام 1967 بما فيها القدس الشرقية وفق قرارات الأمم المتحدة ، مقابل " التطبيع الكامل للعلاقات بين العرب وإسرائيل .. وقد لقيت المبادرة استحسان الولايات المتحدة وتأييد غالبية الأقطار العربية ، وأصبح من الضروري أن تقرها قمة عربية كي تصبح خطة سلام عربية قابلة للتطبيق ، ولعله من الملاحظ أن البنود التي تتضمنها هذه المبادرة ، تذكر بمبادرة فهد ،

ولتفادي تكرار السيناريو الذي حدث في قمة فاس الأولى ، فإن خطة السلام السعودية 2002، تمت مناقشتها أولا خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب التي عقدت بين الثامن والعشرين من شهر الربيع (مارس) في القاهرة . وقد أخذت السعودية خلال تلك الاجتماعات في الاعتبار موقف سوريا الداعي إلى استبدال تعبير " التطبيع الكامل " بـ " السلام الشامل " باعتبار أن الصيغة الأخيرة تتعلق بالعلاقات الدبلوماسية بين الحكومات في حين أن التعبير الأول يخص العلاقات بين الشعوب .

وقد اتفق على استخدام تعبير " الانسحاب الكامل مقابل السلام الشامل ، باعتبار أن مسألة التطبيع تعود في نهاية الأمر إلى القرارات السيادية لكل دولة، وباستثناء الجماهيرية الليبية التي أبدت تحفظها على أفكار الأمير عبد الله فإن المبادرة السعودية أصبحت مبادرة عربية في قمة بيروت " .

الولايات المتحدة : شريك أم حليف ؟



الولايات المتحدة والتسوية

إذا كان مشروع التسوية ذاك هو في الأساس مشروع أمريكي لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة وإقامة نظام جديد فيها يتناغم مع مستلزمات النظام الدولي الجديد ويكون في خدمته ، كما انه مشروع ركب عليه والتصق به وتداخل فيه مشروع السلام الصهيوني ، فما هي أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ؟⁽¹³⁴⁾ بداية لابد من التشديد على أن السياسة الأمريكية هي الأقل خضوعا لاعتبارات حقوق الإنسان والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط مما هو الحال في أية منطقة أخرى من العالم ، وذلك لأن اعتبارات الأمن القومي الأمريكي هي اقوى من أي اعتبار آخر وفي تحديد يمكننا ان نفهم السياسة الأمريكية في المنطقة بشكل أفضل إذا قسمنا المنطقة إلى ثلاث مناطق .

1 - دول المشرق العربي :-

تتمحور اعتبارات الأمن الأمريكي في المشرق العربي حول الصراع العربي الإسرائيلي وتعطى الأولوية المطلقة لاعتبارات أمن إسرائيل ، هذه هي ركيزة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي تضم لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ، وهي تعتمد صراحة مقولة انه إذا كان مطلوبا من إسرائيل أن تعطي تنازلات من أجل تحقيق السلام ، فلا بد بالمقابل من أن تبقى إسرائيل متفوقة على جيرانها العرب عسكريا واقتصاديا وذلك من أجل أن تضمن أمنها وسلامتها ، وفي هذا المجال فالتوافق والتلازم كاملان بين أهداف الولايات المتحدة وأهداف إسرائيل .

2 - منطقة الخليج :

تختصر سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج بما يعرف بسياسة الاحتواء المزدوج احتواء ايران عن طريق العزل واحتواء العراق عن طريق الحظر ذلك ان إيران والعراق يشكلان في نظر الولايات المتحدة تهديدا كبيرا

ومباشرا لاستمرار تدفق النفط إلى العالم الصناعي وأمريكا بصفة خاصة بأسعار متهاودة وثابتة # .

من هنا يمكننا ان نفهم معنى حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، وبما أن العراق وإيران يهددان استقرار النظم الخليجية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية والمتعاونة معها ، فان الوجه الآخر لسياسة منطقة الخليج يدور حول دعم دول مجلس التعاون الخليجي ودعم أنظمتها وخصوصا على الصعيد العسكري ، وذلك اما عن طريق تعزيز قدرات هذه الدول الذاتية أو عن طريق توسيع مجالات العمليات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو عن طريق الاحتفاظ بقوة تدخل عسكرية أمريكية كافية وسريعة التحرك وبإقامة قواعد عسكرية ومخازن للأسلحة الأمريكية في المنطقة .

ولا يخفى مالدول مجلس التعاون الخليجي من أهمية إضافية كسوق للمنتجات الأمريكية فالعربية السعودية أصبحت مؤخرا تشكل المصدر الوحيد الأكبر للتعهدات العسكرية الأمريكية ، كما ان مشترياتها من بعض الأسلحة تفوق مشتريات وزارة الدفاع الأمريكية نفسها ومع كل ذلك لابد من القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك إنها لا يمكنها ان تعتمد على دول مجلس التعاون الخليجي بقدراتها الذاتية من أجل تحقيق اعتبارات أمنها القومي لا عسكريا ولا حتى سياسيا .

3 - منطقة شمال أفريقيا

ان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية في شمال إفريقيا هي أقل حدة مما هي عليه في المشرق العربي أو في الخليج ومن الملفت ان التفاوت والاختلاف والتضارب بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية . ومصالح أوروبا الغربية هي أكبر في شمال أفريقيا مما هو عليه في سائر مناطق الشرق الأوسط .

أثناء حربها مع أفغانستان وعلى لسان الرئيس جورج بوش الابن صنفت الإدارة الأمريكية كل من إيران والعراق على انهما من دول محور الشر .

النظام الشرق أوسطي محاصرة شرايين الحياة للعرب

■ من الواضح أن اتفاق غزة اريحا أولا لم يفض إلى نتائج تهم الطرف الفلسطيني فحسب، وانما فتح شهية الكيان الصهيوني والمتفاهم أمريكيًا على استحداث سيطرة من نوع آخر على المنطقة، بحيث يدخل هذا الكيان باب الوطن العربي الكبير بعد أن قدم هذا الاتفاق جواز المرور له، حيث يبدأ بامتصاص شرايين الحياة للعرب من خلال ما طرحه الكيان بعد إنجاز هذا الاتفاق وهو النظام الشرق أوسطي، ويتلخص مشروع النظام الشرق أوسطي بما يلي .⁽¹³⁵⁾

1 - يطلق مفهوم الشرق الأوسط على البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وهي الأقطار العربية الشرقية وأقطار الخليج العربي والجزيرة العربية والعراق وتركيا والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، ويمكن إضافة كل من مصر والسودان وأثيوبيا كما يمكن فصل أقطار الخليج العربي عن هذا المشروع وإلحاقها بكتلة أخرى محورها إيران .

2 - يهدف المشروع :

أ - إلغاء المشروع القومي العربي التوحيدي ودمجه بمشروع أكبر وأعم ينفي عنه الصفة القومية .

ب - تحقيق الهيمنة الأمريكية بذراع صهيوني على الوطن العربي سياسيا واقتصاديا وتقنيا واستغلال موقعه الاستراتيجي وثرواته الطبيعية وأهمها النفط على أن يستفيد الكيان الصهيوني من الهيمنة والاستغلال استفادة الشريك المأجور .

ج - دمج الكيان الصهيوني بمحيطة الشرق أوسطي وجعله جزءا من هذا المحيط ، بل المركز القطب الذي يحرك باقي الكيانات المندمجة بهذا النظام الإقليمي ويوجهها وفقا لمصالحة ومصالح القطب الأوحده في النظام الجديد ، أي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك مادامت مصالحهما متفقة .

3 - يبدأ هذا المشروع بإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة يندمج فيها اقتصاد الأقطار العربية المشاركة بالمشروع مع اقتصاد الدول الشرق أوسطية الأخرى وأهمها وإسرائيل وتركيا ، بحيث تصبح الثروة الطبيعية بتصرف هاتين الدولتين وخصوصا الكيان الصهيوني كما تصبح الثروة المائية العربية والتركية بتصرف الكيان الصهيوني أيضا .

4 - يتوسع المشروع بعد ذلك ليشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسكان البيئية - التربية والتعليم الأمن ، على أن تكون أموال النفط العربي هي الممول الرئيسي وان لم تكن الوحيدة في هذا المشروع .

5 - تكون الدول المشاركة في هذا النظام الإقليمي وخصوصا العربية منها مجرد أطراف تابعة لمركز إقليمي غير عربي وهو الكيان الصهيوني أو غيره وهو بدوره تابع للمركز الرأسمالي العالمي الذي هو الولايات المتحدة الأمريكية . ولعل الذي يؤكد هذا المسار الدولي وبرعاية أمريكية صهيونية هو أن هذا المشروع قد خطط له منذ زمن بعيد ، وقد أسهمت في التخطيط له وفي صياغته مؤسسات بحث غربية معظمها أمريكية الجنسية تعرف بمؤسسات استشارية للإدارة الأمريكية .

ان النظام الإقليمي الشرق أوسطي هو واحد من الأنظمة العديدة التي سوف يعتمد عليها العقل الأمريكي المتربع على عرش النظام الدولي الجديد ، بل هو أهم هذه الأنظمة وأكثرها تأثيرا على مصالحه ، وذلك بسبب ما تختزنه المنطقة من ثروات ، ولأن الولايات المتحدة تضع يدها فعليا على هذه الثروات فهي لن تفرط أبدا بها ، وهي تعتمد الكيان الصهيوني وكيلالها في هذا النظام ، وإذا كانت تركيا هي أيضا جزء من هذا النظام فلأنها دولة أطلسية لها ارتباطات وثيقة مع الغرب ، وأيضا لأن لدى الكيان الصهيوني قدرة فائقة على الابتزاز والهيمنة والتأثير على القرار الأمريكي نفسه ، ولأن الأمر كذلك ، فانه من السهل قراءة التوقعات المستقبلية على النحو التالي :

1 - اعتراف العرب بالكيان الصهيوني وإلغاء حالة العداء القائمة مما سيؤدي الى التطبيع التربوي والثقافي الرسمي على الأقل بكل تفاصيله حتى المناهج التعليمية منها .

2 - إلغاء الدعوة إلى مسألة الوحدة القومية وشعارات الأمة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج ، حيث يصبح هذا القول أو هذا الشعار تعريضا بأمن الكيان الصهيوني المزروع في قلب الأمة ، وحينئذ سيقوم النظام الرسمي العربي وليس هذا بجديد عليه ، بالاستمرار في سياسة ترويض عقول الجماهير العربية وقلوبها بالترغيب وبالترهيب ، وما المجموعات التي تشكلت لتكريس التطبيع إلا مثال على ذلك .

3 - ولابد لحالة السلم ان تولد حالة أخرى عند العرب وهي الاسترخاء والتحول إلى مجرد دبة في أسواق الاستهلاك واستعراضات التسوق وأخبار الموضة ومنافسات الأزياء والربح السهل ، خاصة بعد أن تجتاحهم الثقافة الاستهلاكية التي ستحل مكان ثقافة القيم والانتماء ، بينما يظل الكيان الصهيوني يعمل على تحقيق اقامة إسرائيل الكبرى بوسيلة أو بأخرى .

4 - سيولد التقدم العلمي والتقني لدى الكيان الصهيوني شعورا بالعجز وأحيانا بالدونية لدى العرب ، مما سيسهل على هذا الكيان الهيمنة التامة في هذا المجال حيث يصبح مصدرا لكل أدوات التقنية والاتصال الحديث في المنطقة وان كان قد بدأ فعلا بالتعامل مع بعض العرب بهذا الاتجاه .

5 - واستطرادا سوف يستخدم الكيان الصهيوني كل تقنياته وتقدمه العلمي وتحالفاته لكي تتحول الثروة العربية خاصة الثروة النفطية إليه تحت تسميات أبرزها الاستثمار .

6 - ويستعد الكيان الصهيوني ومنذ الآن لكي يكون الخزان المائي لدول الجوار كذلك لمنطقة الخليج العربي ومنطقة شبه الجزيرة العربية بحيث يحصل على المياه من تركيا (الفرات) ومن مصر (النيل) ومن الاردن (الأردن) واليرموك) ولبنان (الليطاني وروافده) حيث تختزن هذه المياه في فلسطين المحتلة ، ثم يتم بيع الفائض منها وهو كثير لمن يحتاج من الدول المجاورة وبالثمن الذي يفرضه الكيان الصهيوني ، وما مشاريع أنابيب السلام المزمع إنشاؤها مع كل من مصر من جهة وتركيا من جهة أخرى الا بداية للتحكم في شرايين الحياة في المنطقة .

7 - سوف يطرح النظام الشرق أوسطي إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة يكون الكيان الصهيوني مركزها وتضمن الولايات المتحدة الأمريكية لهذه السوق ان تتمتع بالتسهيلات والمساعدات اللازمة لإنجاحها وتكون بديلة لأية سوق عربية مشتركة محتملة .#

8 - وسوف يطرح هذا النظام إنشاء جامعة شرق أوسطية تكون مهمتها إعادة صياغة مناهج ومقررات المؤسسات العلمية والجامعية بما يتفق ومتطلبات إنجاح النظام الجديد .

9 - سوف يسعى هذا النظام إلى إنشاء منطقة تبادل تجاري حر يشمل كل من مصر الكيان الصهيوني الأردن لبنان - سوريا - والكيان الفلسطيني ان وجد ، حيث يتم رفع الحواجز الجمركية بين هذه البلدان وأحداث تطبيع اقتصادي متكامل ، وحيث ان الكيان الصهيوني وبمساعدة دول الغرب سيقوم باجتذاب الشركات الأجنبية التي ستتخذ من الكيان الصهيوني مراكز لها لتنتقل منها إلى الجوار ، فان ذلك سيؤدي حتما إلى تكريس النمو غير المتكافئ بين اقتصاد الكيان واقتصاد الدول الأخرى مجتمعة .

10 - سيسعى هذا النظام إلى إنشاء مشروعات سياحية بينه وبين الأقطار العربية الغنية بالمواقع السياحية والآثار ، مما يفرض قيام أمن موحد بين هذه البلدان والكيان الصهيوني ، تعتمد على إجراءات موحدة ثم لا تعود السياحة حينئذ لبنانية أو سورية أو مصرية الخ بل ستصبح سياحة شرق أوسطية يستفيد من مردودها الأقوى صاحب الإمكانات والتقنيات الأكثر فعالية في عصر الاتصال .

11 - وما يحدث للسياحة سوف يتكرر في مجال المال والأعمال والمصارف والبنوك ومؤسسات المضاربة وغيرها، وربما سيكون هنالك عملة موحدة «النموذج الأوروبي اليورو» يكون الكيان الصهيوني المركز المتحكم بها في السوق العالمية .

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على العرب خاصة الحلفاء لإلغاء المقاطعة العربية للكيان الصهيوني خاصة في المجال الاقتصادي وقد أثمرت هذه الضغوط على الصعيد الرسمي فيما يلاحظ إنها بدأت تأخذ مسارا أكثر جدية لدى الجماهير العربية

ان هذا المشروع يدخل في نطاق الاستراتيجية الفاعلة للولايات المتحدة الأمريكية إذ أنها تفهم السلام بإقامة سلام خاص بها في المنطقة ، حيث النفط المفتاح الذي لابد من بقاءه تحت السيطرة المطلقة ، انه مفتاح البوابات إلى كل دول العالم ، وبالتالي فان نظام كهذا تحظى فيه إسرائيل بالدور الأكثر رعاية ، لن يسمح للعرب أن يكونوا سادة على ما يملكون بما في ذلك الأرض والثروات، وأهم من كل ذلك صناعة المستقبل .

الرئيس بوش ورؤيته للسلام

■ بعد زيارات عدة قام بها زعماء عرب إلى واشنطن وذلك لبحث إمكانية تطبيق المبادرة السعودية التي أقرتها قمة بيروت وأيضاً ، وبعد زيارات عدة لمسؤولين صهاينة خرج الرئيس الأمريكي بتاريخ 24 - 6 - 2002 بمبادرة سميت بخطة بوش حيث قدمها في مشهد استعراضى بحديقة البيت الأبيض حيث أحاط به أقطاب الإدارة الأمريكية دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكية ورئيس مستشارة الأمن القومي ووزير الخارجية كولن باول⁽¹³⁶⁾

وقد تضمنت الخطة التي جاءت عبر خطاب عدة نقاط أظهرت بوضوح الانحياز الكامل للكيان الصهيوني بشكل لم يحدث في تاريخ الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تبنى بالكامل الرؤية الصهيونية التي طرحها رئيس وزراء الكيان الصهيوني الإرهابي ارييل شارون، رغم محاولته تجميل الخطاب فيما يخص الفلسطينيين ، أما لهجة الرئيس بوش فقد اتسمت بتوجيه التهديدات غير المباشرة للعرب ولغيرهم ، وعلى الأخص سوريا وإيران مجدداً مقولته التي أطلقها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وهي من ليس معنا فهو مع الإرهاب

إعلان الرئيس الأمريكي تزامن مع قيام الجيش الصهيوني بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية الثماني للمرة الثانية ، والعودة الى سياسة الاغتيال والقتل والتدمير ، تلك السياسة التي دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية تحت الادعاء بان ذلك دفاع عن النفس ضد ما أسمته الإرهاب الفلسطيني .

حكومة الكيان الصهيوني التي رحبت بالخطاب ووصفته بالتاريخي ، قال وزير دفاعها انه يجب منح الرئيس الأمريكي وسام الصهيونية ، فيما وصفت صحيفة معاريف الصهيونية الرئيس بوش بأنه العضو الجديد في حزب الليكود الذي يتزعمه الإرهابي شارون ، الرئيس الأمريكي الذي ذهب بعيداً في دعمه

للكيان الصهيوني تجاهل وبشكل تام كافة المواقف العربية، بما في ذلك المبادرة السعودية التي اقترتها قمة بيروت داعيا ، الدول العربية الى البدء في التطبيع مع الكيان الصهيوني ، لكن أبرز ما جاء في الخطاب ، دعوة بوش المتكررة لإزاحة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات باعتباره داعما للإرهاب ، بل وتغيير السلطة الفلسطينية الحالية بالكامل أو بكامل طاقمها ، وهو ما دعا إليه رئيس وزراء الكيان الصهيوني .

أما أهم النقاط التي وردت في خطاب الرئيس الأمريكي بوش فيمكن تلخيصها بالتالي .

- التخلص من ياسر عرفات وقيادته وهذا ما بدا انه شرط مسبق لتطبيق أية بنود لاحقة .

- بناء مؤسسات فلسطينية ديمقراطية والتوصل الى ترتيبات أمنية مع إسرائيل لإنهاء الإرهاب على حد وصفه للمقاومة الفلسطينية التي شرعتها جميع المواثيق الدولية وذلك كشرط لقيام دولة فلسطينية مؤقتة .

- إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967 ف وانسحاب إسرائيل إلى حدود أمنة ومعترف بها استناداً إلى القرارين 242 - 338 .

- سحب القوات الإسرائيلية الى المناطق التي سبقت عمليات الاجتياح في 28 الفاتح سبتمبر 2000 ف

- وقف أعمال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية .

- على الدول العربية المساعدة في الترتيبات الأمنية وإنهاء أعمال التحريض الإعلامي وتوجيه إدانة علنية للعمليات الفدائية ، وعلى مصر والأردن تحديدا ان يكون لهما دورا مميزا في هذا المجال .

- على كل دولة ملتزمة بالسلام اعترض شحنات الأسلحة التي تصل إلى المنظمات الفلسطينية مركزا على شحنات إيرانية .

- على سوريا ان تختار الطرف الصحيح في الحرب ضد الإرهاب ، من خلال اغلاق مكاتب ، معسكرات المنظمات الفلسطينية الإرهابية على حد تعبيره وطردها خارج سوريا .

- على إسرائيل ان تسارع في الإفراج عن العائدات الفلسطينية المالية المجمدة لديها .

- المساعدة في إيجاد حل لمسألة اللاجئين .

وقد وصفت خطة بوش بأنها خطة كسيحة لا تمتلك آلية للتنفيذ ، خاصة وأن بنودها لم تتوافق بأية آلية ترغب الكيان الصهيوني على الرضوخ لإرادة المجتمع الدولي ، اما على الجانب العربي فقد أشار الرئيس الأمريكي إلى انه يمكن اعتماد فترة زمنية ثلاث سنوات لإقامة الدولة المؤقتة ، وذلك لإرضاء بعض من زواره العرب الذين طلبوا منه ذلك ، لكن كل ذلك ظل مرتبطاً بالرضوخ الفلسطيني بشروط إقامة هذه الدولة .

لقد كرس بوش بخطابه مجدداً واقع الاحتلال ، وهو الذي تمسك بتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ولكن بشكل مفضوح ودونما ضوابط ، مما يدل على نقص في الرؤية الأمريكية الحالية لما يجرى في المنطقة العربية وإمكانية تأثيره على المنطقة ، لكن الانحياز الأعمى للكيان الصهيوني فرض نفسه حتى على واقع خطة الرئيس الأمريكية ، وبالرغم من ان شخصيات فلسطينية قامت لاحقاً بمقابلة بعض كبار المسؤولين الأمريكيين لبحث ما جاء في خطة الرئيس الأمريكي ، إلا انه كان من الواضح ان لا أمل يرجى في ظل إدارة أمريكية تمثل حليفاً ثابتاً واستراتيجياً للكيان الصهيوني ، وليس شريكاً في عملية سلام ، أي سلام ؟ !! .

النص الكامل - [[خارطة الطريق]]

المرحلة الأولى أكتوبر (تشرين الأول) - 2002 مايو (أيار) 2003 :

المحلة الأولى : أكتوبر - ديسمبر (كانول الأول) ، 2002 تطور اللجنة الرباعية خطة عمل مفصلة بالتشاور مع الأطراف ، ويتم اعتمادها في ديسمبر / كانون الثاني خلال اجتماع اللجنة الرباعية ولجنة الدول المانحة . AHLC

- تعيين حكومة فلسطينية جديدة وإنشاء منصب رئيس وزراء (بصلاحيات) Empowered وبما يشمل أي إصلاحات قانونية لهذا الغرض .

- يعين المجلس التشريعي لجنة مكلفة لصياغة مسودة دستور فلسطيني للدولة الفلسطينية .

- تنشئ السلطة الفلسطينية لجنة انتخابات مستقلة ، ويراجع المجلس التشريعي ويحل قانون الانتخابات
- لجنة الدول المانحة الوزارية تطلق جهداً كبيراً للمساعدات من الدول المانحة .

- تصدر القيادة الفلسطينية بياناً لا يقبل التأويل يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن ، ويدعو إلى وقف فوري للانتفاضة وكافة أشكال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان ، وتوقف كافة المؤسسات الفلسطينية التحريض ضد إسرائيل .

- بالتنسيق مع اللجنة الرباعية يتم تنفيذ الخطة الأمريكية لإعادة البناء والتدريب واستئناف التعاون الأمني مع مجلس خارجي لإشراف مكون من الولايات المتحدة ومصر والأردن .

- تدمج جميع أجهزة الأمن الفلسطينية ضمن ثلاثة أجهزة وتكون مسؤولة أمام وزير داخلية صاحب صلاحيات .

● أجهزة الأمن الفلسطينية التي يعاد بناؤها ويعاد تدريبها وأجهزة الجيش الإسرائيلي المقابلة يبدآن إعادة مرحلة التعاون الأمني والالتزامات الأخرى ، كما تم الاتفاق عليه في خطة تينيت وبما يشمل اجتماعات عادية على مستوى عال ومشاركة مسؤولين أمنيين أمريكيين .

● حكومة إسرائيل تسهل عملية سفر المسؤولين الفلسطينيين لاجتماعات المجلس التشريعي ، وللترتيبات الأمنية التي تتم تحت إشراف دولي ، ولأعمال أخرى للسلطة الفلسطينية من دون قيود .

● تنفذ الحكومة الإسرائيلية توصيات تقرير بريتينى لتحسين الأوضاع الإنسانية ، وبما يشمل رفع منع التجول وتخفيف القيود المفروضة على الحركة بين المناطق الفلسطينية .

● توقف الحكومة الإسرائيلية الأعمال التي تقوض الثقة ، وبما يشمل الهجمات على المناطق المدنية ، وهدم البيوت ومصادرة الممتلكات والإبعاد كشكل من أشكال العقاب ، أو لتسهيل الإنشاءات الإسرائيلية .

● تبدأ الحكومة الإسرائيلية وبشكل فوري برنامج المقاصة الشهري للعائدات واستنادا إلى آلية مراقبة ذات شفافية ، وتنقل الحكومة الإسرائيلية جميع الأموال المحتجزة إلى وزارة المالية الفلسطينية حتى نهاية شهر ديسمبر 2002، وضمن جدول زمني محدد .

● تتحرك الدول العربية بشكل حازم لقطع أي تمويل حكومي أو خاص للجماعات المتطرفة ، وتقديم الدعم المالي للفلسطينيين عبر وزارة المالية الفلسطينية .

● تفكك الحكومة الإسرائيلية جمع المواقع الاستيطانية الصغيرة غير القانونية التي تم إنشاؤها منذ قيام الحكومة الإسرائيلية الحالية ، وبما يتماشى مع الحكومة الإسرائيلية الحالية (Guidelines) .

المحطة الثانية : يناير - مايو 2003 :

● استمرار الإصلاحات الفلسطينية السياسية لضمان صلاحيات ومسؤوليات المجلس التشريعي ، ورئيس الوزراء والحكومة .

● توزيع اللجان المستقلة مسودة الدستور الفلسطيني ، الذي سيكون على أساس الديمقراطية البرلمانية القوية للنقاش العام وإبداء الملاحظات .

● تحويل الصلاحيات إلى المجالس المحلية من خلال تعديل قانون البلديات .

● تنشأ آلية مراقبة من قبل اللجنة الرباعية .

● خطوات فلسطينية عملية بما يتفق في المجالات القضائية والإدارية

والاقتصادية كما يقرر من قبل مجموعة العمل . Task Force

وكما تقدم الأداء الفلسطيني الأمني بشكل شمولي ، تنسحب قوات الجيش

الإسرائيلي بشكل متسارع Progressively من المناطق الفلسطينية منذ 28

سبتمبر / أيلول 2000، وينتهي الانسحاب قبل إجراء الانتخابات الفلسطينية

، ويتم نشر قوات الأمن الفلسطيني في المواقع التي تنسحب منها قوات جيش

الدفاع الإسرائيلي .

● تسهل الحكومة الإسرائيلية المساعدة من قبل لجنة العمل الخاصة

بالانتخابات ، وتسجيل الناخبين ، وحركة المرشحين ومسؤولي التصويت .

● تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح غرفة التجارة في القدس الشرقية وباقي

المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية التي تم إغلاقها .

● لجنة صياغة الدستور تقترح وثيقة مسودة لتقديمها بعد الانتخابات

للمجلس التشريعي الجديد لإقرارها .

● يتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاقية جديدة بناء على خطة

تينيت ، وبما يشمل آلية أمنية فاعلة لوقف العنف والإرهاب والتحريض ، يتم

تنفيذها من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فاعلة أعيد بناؤها .

● تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية وبما يتوافق مع

تقرير ميتشل ، وبما يشمل النمو الطبيعي للمستوطنات .

● يجري الفلسطينيون انتخابات حرة وعادلة وشفافة للمجلس التشريعي

الفلسطيني .

الدعم الإقليمي : بعد الانتهاء من الخطوات الأمنية وانسحاب قوات الجيش

إلى مواقع 28 سبتمبر 2000 تعيد مصر والأردن سفيريهما إلى إسرائيل .

المرحلة الثانية: يونيو (حزيران) 2003 - ديسمبر (كانون الأول) 2003
الانتقال Transition التقدم نحو المرحلة الثانية سيكون على أساس حكم
اللجنة الرباعية وبمساعدة آلية مراقبة دائمة تم إقامتها على الأرض ، وإن كانت
الظروف تسمح للتحرك إلى الأمام ، ومع الأخذ في الاعتبار أداء كافة الأطراف
ومراقبة اللجنة الرباعية وتبدأ المرحلة الثانية بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهي
مع إمكانية إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في نهاية عام . 2003

● **المؤتمر الدولي :** تعقده اللجنة الرباعية وبالاتفاق مع الأطراف وبعد إنجاز
الانتخابات الفلسطينية بنجاح لدعم إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني لإطلاق
المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول إمكانية إنشاء دول فلسطينية
بحدود مؤقتة .

● هذا الاجتماع سيكون مفتوحا وعلى أساس هدف تحقيق السلام الشامل
في منطقة الشرق الأوسط (وبما يشمل السلام بين إسرائيل وسورية وإسرائيل
ولبنان) وعلى أساس المبادئ التي وردت في مقدمة هذه الوثيقة .

● إعادة الروابط العربية الأخرى مع إسرائيل والتي كانت قائمة قبل
الانتفاضة (المكاتب التجارية .. الخ) .

● إحياء المفاوضات متعددة الأطراف حول المواضيع الإقليمية (المياه ،
البيئة ، التطوير الاقتصادي ، اللاجئين ، مسائل الحد من التسليح) .

● المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد المنتخب سيقر دستور الدولة
الفلسطينية الديمقراطية المستقلة .

● استمرار تنفيذ التعاون الأمني ، استكمال جمع الأسلحة غير المشروعة ،
نزع أسلحة الجماعات العسكرية ، استنادا للمرحلة الأولى للاتفاق الأمني .

● مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية بهدف إنشاء دولة ذات حدود مؤقتة ،
لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة سابقا لتعزيز التواصل الجغرافي .

● إنجاز تفاهم انتقالي وإنشاء الدولة ذات الحدود المؤقتة بنهاية عام
2003 .

● تعزيز الدور الدولي في مراقبة التحول .

- المزيد من الخطوات في مجال المستوطنات بالتزامن مع إنشاء الدولة ذات الحدود المؤقتة .

المرحلة الثالثة : (2004 - 2005) الدولة :

تتضمن التقدم نحو المرحلة الثالثة ، بناء على حكم اللجنة الرباعية والأخذ في الاعتبار أعمال الأطراف ومراقبة اللجنة الرباعية .

- المؤتمر الدولي الثاني / تعقده اللجنة الرباعية وبالاتفاق مع الأطراف في بداية 2004، لإقرار الاتفاق على الدولة ذات الحدود المؤقتة ، ولإطلاق مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين نحو حل نهائي ووضع دائم عام 2005، وبما يشمل الحدود ، القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، ولدعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وسورية يتم التوصل إليها بأسرع وقت ممكن .

- استمرار التقدم الفعلي في جدول أعمال الإصلاحات المحددة من قبل مجموعة العمل TASK Force تحضيراً لاتفاق الوضع الدائم .
- تقبل الدول العربية بعلاقات طبيعية مع إسرائيل ، والأمن لكافة دول المنطقة بما يتوافق مع مبادرة قمة بيروت العربية .

التزامات التنفيذ :

الالتزامات الفلسطينية تتضمن خطوات منها :

- إصدار بيان تأكيد حق إسرائيل في الوجود ويطالب بإنهاء الانتفاضة المسلحة وكل أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان ، ووقف جميع المؤسسات الفلسطينية التحريض ضد إسرائيل .
- الاستمرار في الإصلاحات الفلسطينية السياسية
- عرض لجنة الدستور مسودة الدستور الفلسطيني للنقاش العام .
- تحويل صلاحيات من السلطة للمجالس المحلية .
- خطوات عملية في مجالات القضاء والاقتصاد والإدارة حسب ما يقرر من قبل مجموعة العمل الدولية للإصلاح السياسي الفلسطيني .

- نشر قوات أمن فلسطينية في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل .
- تقترح لجنة صياغة الدستور وثيقة مسودة لتقديمها للمجلس التشريعي الجديد لإقرارها .
- التوصل لاتفاق أمني مبني على خطة تينيت لضمان توقف العنف وبتنفيذ قوات أمن فلسطينية فاعلة ومدرية .
- إجراء انتخابات للمجلس التشريعي
- استمرار التقدم الفعال والشامل نحو الإصلاحات المحددة من قبل مجموعة العمل الدولية للإصلاح السياسي الفلسطيني .
- التعاون الأمني المستمر بناء على الاتفاقات الأمنية في المرحلة الأولى .
- بدء مفاوضات نهائية للتوصل لاتفاق نحو حل نهائي خلال عام 2005 .

أما الالتزامات الإسرائيلية فتتضمن :

- تسهيل تنقل المسؤولين الفلسطينيين وأعضاء المجلس التشريعي .
- رفع منع التجول وتخفيف القيود المفروضة على السفر بين المناطق الفلسطينية .
- وقف الهجمات على المدن وهدم البيوت ومصادرة الممتلكات والإبعاد .
- تعيد الحكومة الإسرائيلية جميع الأموال المحتجزة للسلطة الفلسطينية .
- إزالة جميع البؤر الاستيطانية التي تم إنشاؤها منذ قيام الحكومة الإسرائيلية الحالية .
- عودة متسارعة إلى خط 28 / 9 / 2000 .
- تسهيل تسجيل الناخبين وحركة المرشحين ومسؤولي التصويت للانتخابات .
- فتح الغرفة التجارية وباقي المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية التي تم إغلاقها في القدس الشرقية .
- الاتفاق على اتفاقية أمنية جديدة بناء على خطة تينيت .
- تجميد النشاطات الاستيطانية .

● اتخاذ خطوات إضافية حول المستوطنات بالتزامن مع إنشاء الدولة ذات الحدود المؤقتة .

● استمرار التعاون الأمني من المرحلة الأولى .

في حين تقضي الالتزامات العربية بالآتي :

● قطع التمويل عن الجماعات المتطرفة .

● تقديم الدعم المالي للفلسطينيين عبر وزارة المالية الفلسطينية .

فلسطين في زمن التحولات

ما لم تستطع عواصف شارون اقتلعه لن تستطيع عواصف عباس دفعه للانحناء.

المراهنة على أن الولايات المتحدة ، يمكن أن تمارس أية ضغوطات على الكيان الصهيوني ، فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني ، ومشروع خارطة الطريق ، هي مراهنة خاسرة ، ذلك أن المسألة تبدو معكوسة تماماً - أي أن الطرف الصهيوني ، هو الأوفر حظاً لممارسة مثل تلك الضغوطات لأسباب عدة ، أهمها: اقتراب موعد الدخول في المعركة الانتخابية الأمريكية ، والتي ستبدأ بعد شهرين على وجه التقريب ، وما لذلك من تأثيرات على سير هذه الحملة ، واللعبة الانتخابية التي تضم حسابات اللاعبين فيها - ربحاً أو خسارة - وفقاً لمعادلة كسب الأصوات - خاصة اليهودية منها - باعتبارها صاحبة نفوذ وتأثير، أو خسارة هذه الأصوات عبر تعارض المصالح ..

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، قد ألفت للعرب ، بطعم التعامل بجدية لإعادة المفاوضات بين الطرفين ، الفلسطيني والصهيوني ، إلى مسار الفعل ، ولإظهار سياسة متوازنة في التعامل مع القضايا الإقليمية في المنطقة ، فإن التوجه الرئاسي للإدارة الأمريكية يتحدث بلغة أخرى ، تكشف مدى زيف الحرص الأمريكي على إحداث مثل هذا التوازن ، استناداً إلى الرؤية التي تقول، أن خسارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب ، في الانتخابات الرئاسية كانت بسبب الضغوطات التي مارسها على الكيان الصهيوني بعد حرب الخليج الثانية ، والتي وصلت إلى حد تجميد مساعدات مالية بقيمة عشرة مليارات دولار ، والضغط المتواصل على الحكومة الصهيونية لوقف الاستيطان ، وإجبار رئيس وزراء الحكومة الصهيونية - الأسبق - إسحاق شامير على حضور مؤتمر مدريد ، وهذا ما لن يفعله الرئيس جورج بوش الابن،

بعد تلك التجربة التي لا يود تكرارها ، وبالتالي ، فإنه لن يمارس وحكومته أية ضغوطات تذكر على الكيان الصهيوني ، لفرض أية مشاريع تسوية لا يقبل بها هذا الكيان .

خارطة الطريق / النص

تضمنت خارطة الطريق ثلاث مراحل تطبق في موعد أقصاه العام 2005م، ففي المرحلة الأولى (من تشرين أول 2002 - أيار 2003) يطلب من السلطة الفلسطينية الوقف الفوري للانتفاضة والمقاومة في جميع أنحاء فلسطين ووقف ما يسمى بالتحريض ضد الاحتلال ، ومن ثم عودة التنسيق الأمني - الفلسطيني اليهودي - بالإضافة إلى تهيئة الأجواء انتخابياً ودستورياً لتعيين حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس وزراء دون عرفات (وهذا ما حدث بالفعل) ، في مقابل مطالبة الكيان الصهيوني بتحسين الظروف الإنسانية للفلسطينيين ، والكف عن المس بالمدنيين وأملاكهم ، وكذلك تجميد الاستيطان ، بالإضافة إلى انسحاب جيوش الاحتلال من المناطق التي احتلها منذ 28أيلول 2000وهذا مرتبط بقدر تقدم التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني .

المرحلة الثانية (حزيران 2003 - كانون أول 2003) .

تشهد هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي للبدء بمفاوضات حول احتمال إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة حتى نهاية 2003، وكذلك عودة واستئناف العلاقات بين العرب والكيان الصهيوني ، التي كانت قبل انتفاضة الأقصى .

المرحلة الثالثة (من 2004 / 2005) .

يعقد مؤتمر دولي للتفاوض بين السلطة الفلسطينية والاحتلال حول الاتفاق الدائم والنهائي ، الذي يفترض أن ينجز عام 2005ويتعلق بالحدود ، والقدس، والمستوطنات ومن ثم تنشأ علاقات طبيعية بين العرب والصهاينة .

هذه البنود التي نصت على المراحل الثلاث ، وبتفاصيلها وضعف في أربع صفحات ، فيما جاءت المطالب الصهيونية لتعديلها في اثنتي عشر صفحة ، حيث وصلت فقرات التعديل فيها إلى مائة تعديل تمت صياغتها في خمسة

عشر بنداً ، وبالعكس عن ذلك فإن الطرف الفلسطيني ، ومن خلفه الطرف العربي الذي فقد توازنه بعدما حدث في العراق أصبح من أشد المتحمسين لخارطة الطريق ، والبدء في تنفيذ بنودها ، وما التحرك المصري الممثل بوساطة رئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان لحل الخلافات التي نشأت بين محمود عباس المكلف بتشكيل الحكومة وياسر عرفات ، إلا تكريساً لهذا الاتجاه مع التأكيد على أن المفارقة التي تدعو إلى الرثاء ، هو أن النظام العربي الرسمي ، يعرف تماماً أن المطلوب أمريكياً وصهيونياً ، هو تغيير البرامج الفلسطينية والموقف الوطني الفلسطيني ، وليس تغيير القيادة الفلسطينية ، رغم أن كلا من عباس وعرفات لم يختلفا كثيراً حول كيفية إدارة الصراع ، بل كانا شريكين في اتفاق أوصلوا الذي أعاد القضية الفلسطينية إلى ثلاثة الموت لولا الانتفاضة المباركة التي فجرت الوعي الشعبي تجاه ما يحدث .

شارون بخطوات استباقية

يصف الكاتب الصهيوني تغى باخور في مقال له بـ " بديعوت احرنوت " ، خارطة الطريق بأنها أسطورة هوليودية غير ممكنة التطبيق ، رسمت على منوال الأفلام الخيالية التي تحظى بنهايات سارة ، فيما يطمأن الصحفي الأمريكي الصهيوني أورى دان والذي ينشر مقالاته في جيروزالم بوست شارون وعصابته معرباً عن ثقته بأن إدارة بوش لن تضغط على "إسرائيل" أبداً لوقف الاستيطان ، وقد وصف الذين يعتقدون بأن حكومة شارون تواجه اختباراً صعباً بأنهم يتعلقون بحبال الهواء .

فيما يذهب الكاتب جيفرسون موري من هيئة تحرير واشنطن بوست إلى أبعد من ذلك ليؤكد بقول قاطع : أن المفتاح هو الرئيس بوش ، فالمرء يمكن أن يعتمد على رجل مبادئ مثله ، فهو الذي ذهب لتدمير بغداد دون الاستماع للحلول الوسط ، فهو لن يكذب على نفسه ليطالب إسرائيل بتنازلات طالما أن ياسر عرفات مستمر في شن حملته الإرهابية من رام الله ، بينما خارطة القدس معلقة في مكتبة وفوق رأسه .

لكن كل هذه التطمينات ، لم تلغ الحركة الفعلية لرئيس وزراء الكيان

الصهيوني ، خاصة في مثل هذا التوقيت الذي يسبق حملة الانتخابات الأمريكية ، فقد بدأ شارون فعلياً ومنذ عدة أسابيع بالدخول مبكراً على خط الحملة الانتخابية وتوجيهها ، حين أوعز إلى عضو مجلس النواب الأمريكية روى بلنت أحد المقربين من الرئيس الأمريكي ، للمبادرة مع رئيس النواب الديمقراطي توم لينتوس ، لجمع التواقيع على عريضة تنسف الاحتمالات الضئيلة لنجاح خارطة الطريق ، وذلك بمساعدة أعضاء لجنة الشؤون الأمريكية - الإسرائيلية العامة (ايباك) الذين توافدوا على واشنطن لعقد مؤتمرهم السنوي والذي حضره وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ، أما العريضة فإنها تشدد على ضرورة إعفاء الكيان الصهيوني من أية مسؤولية عن تغيير الوضع في الأراضي الفلسطينية ، وحتى من أية مسؤولية تترتب عليها لتحسين حياة السكان المدنيين ووقف الاستيطان ، وذلك قبل ان يقوم الفلسطينيون بتنفيذ سلسلة من الشروط ، من بينها التطوير الجذري لأجهزة الأمن وعملها وإيقاف الإرهاب !! ، وتطالب العريضة الرئيس بوش ، بشطب الشرط المتعلق بالجدول الزمني المحدد لإعادة انتشار قوات الاحتلال (العريضة تتحدث عن إعادة انتشار وليس انسحاباً) ، وبإلغاء الفقرة الخاصة بإعلان الدولة الفلسطينية المؤقتة ، وكذلك المرحلة الملزمة بمفاوضات الوضع الدائم ، الآن ، ماذا بقي من خارطة الطريق ، أما عن المواقف الأخرى والشريكة في اللجنة الرباعية التي تبنت خارطة الطريق ، فإن النظرة الصهيونية لهذه المواقف ، تتلخص في أن هذا هو أفق خارطة الطريق ، وتوني بلير ، ليس من وزن الزعماء الذين يمكنهم فرض أي شيء عملياً ، والألمان والفرنسيون ، تم تصنيف آرائهم ومواقفهم ، من قبل الجماعات الطاغية في الكونغرس الأمريكي ، وفي إدارة بوش ، بأنها معارضة أو معادية ، وبأن إلحاق الخيبة بها ، بات من واجبات هذه الجماعات المنتفذة كما جاء على لسان أحد المعقلين على ما يحدث ! .

عرفات ،، العد التنازلي !!

الحكومة الفلسطينية ، ذات اللون الواحد ، والتي تم التوصل إلى تسوية بشأنها بعد الخلاف حول تشكيلها ، أطلقت العنان لعدد المراقبين ، لكي يبدأوا

برسم سيناريوهات مختلفة عن مرحلة مختلفة ، سوف تمضي بالقضية الفلسطينية إلى ما هو مرسوم لها من مخططات ، خاصة وأنها تجيء في زمن القوة والهيمنة التي خرجت للتو من بغداد الجريحة ، مزهوة بغطرسة القوة المنتصرة ، والمتطلعة إلى استكمال ما فعلت بالتوجه إلى ربما انتصارات أخرى حتى ولو كانت فلسطين ، هي الثانية في القائمة التي أعدت ، ورغم أن هذه الحكومة كأنما تحمل أزماتها في أسس تكوينها ، إلا أنها لقيت ترحيباً من الجانب الأمريكي الصهيوني إلى درجة السذاجة ، ففيما نشرت صحيفة لوس أنجلوس وتحت عنوان رئيسي " نزع مخالب عرفات " خرجت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية اليزابيث جونز لتطالب المجتمع الدولي ، المقصود الاتحاد الأوروبي تحديداً ، بعدم التعامل مع عرفات ، فيما جاء الرد الأوروبي سريعاً " إن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع من يحلو له " .

قال البعض ، بأن ياسر عرفات الذي انحنى أمام العاصفة ، إنما اتخذ الخطوة العملية الأولى نحو الخروج من السلطة إلى الذاكرة الفلسطينية . وقال آخرون ، لقد استعاد الأمريكيون نظرية الدومينو ، حيث حلت فلسطين في المرتبة الثانية بعد العراق ، وذلك في سياق التغيير الشامل في المنطقة . وهناك رأي آخر أن عرفات لم يسلم الراية لمن يود طعنه بالظهر ، لكنه ارتضى أن يكون آخر رئيس فلسطيني ينادي بالقدس وحق العودة ولاحظ أن الظرف العربي والدولي يفترض به أن تعود القضية الفلسطينية إلى أهل الداخل الفلسطيني ، حتى ولو تحولت معهم إلى قضية نقابية تخضع للمساومة المئوية مع رب العمل " الإسرائيلي " .

لكن كل هذه التوقعات والتأويلات ، لم ترتق إلى نبض الشارع الفلسطيني الذي يراهن إلى " أن لا أحد يستطيع تجاوز الثوابت الفلسطينية " ، وأن الانتفاضة ، ليست لقمة سائغة ليتم مضغها ثم إلقاؤها بعيداً ، ورغم تعدد ألوان الطيف الفلسطيني ، وتنوع اتجاهاته إلا أن الهدف الموحد ، يجعل من الصعب على أية حكومات ، أو أية ضغوطات ، أن تحظى بفرصة الخروج عن هذه الثوابت ، فالانتفاضة واقع معاش ، والاحتلال قائم بالفعل ، فماذا يمكن أن يحدث ، هل يأتي احتلال أمريكي مضاف لفرض شروط السقوط الأخير ؟ ..

فلسطين - الواقع ،، والمتغير

يروى أحد الصحفيين الفلسطينيين ، بأن دبلوماسياً غريباً له : هنالك مفارقة صارخة .. بريطانيا تطالبكم بصياغة دستور ، وأمريكا تطالبكم بتعيين رئيساً للوزراء ، و " إسرائيل " تشترط للتفاوض تغيير قيادتكم للتخلص من الإرهاب والفساد !!

ويواصل : المفارقة هنا ، أن بريطانيا لا يوجد لديها دستور ، وأن أمريكا تفتقد لمنصب رئيس وزراء ، أما " إسرائيل " فرئيس وزرائها مطلوب للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب ، وحزبها الحاكم يضم أعضاء كنيست لهم علاقة بالعالم السفلي ، ويحتمل تقديمهم للمحاكمة بتهمة الفساد والرشوة .

يضيف الكاتب : أننا إذا تمعنا في هذه الحملة ، نرى أنها تأتي في مناخ وواقع تشكله محددات ثلاثة :

الأول : أنها تأتي في عالم ما بعد 11 أيلول ، الذي سلح الجناح اليميني في الإدارة الأمريكية (وهو جناح الأغلبية الساحقة الذي يبني تحالفاً وثيقاً مع الأصولية المسيحية ، ومع اللوبي الصهيوني) بذخيرة ومنصات انطلاق لشن برنامج الذي لم يخفه منذ اليوم الأول لوصول بوش إلى المكتب البيضاوي في البيت الأبيض ، وهي تأتي في عالم يخفت فيه صوت الطامحين للعب دور الأقطاب التي تتضح مرحلة المخاض الحالية التي تقود فيها بعض أوروبا بشجاعة نضالاً لصياغة نظام عالمي أقل ظلماً وأقل وحشية ، وفي عالم يبدو فيه النظام العربي بشكله الحالي كرجل مريض وعاجز وبالتالي عن فعل أي شيء .. أي شيء ..

الثانية : أنها تأتي في واقع يتناساه الكثيرون في العالم ، وهو أن الأرض الفلسطينية تخضع لاحتلال عسكري مباشر ، ويفضل الكثيرون في دوائر صنع القرار في أمريكا وأوروبا تجاهل أن التجسيد العملي لاتفاقيات أوسلو قد تم شطبه وإن السلطة الفلسطينية لم تعد تسيطر على مقاليد الأمور .

الثالثة : أن هذه الاشتراطات ، أصبحت موقفاً أمريكياً معلناً عقب عملية إعادة احتلال مدن الضفة الغربية ، وهي تأتي مع طرح بوش الذي أعطى

الأولوية لغزو العراق ، ثم السعي لتثبيت الرؤية الأمريكية من خلال ما يراه أركان هذه الإدارة لصياغة نظام عالمي جديد ، وفق مواصفات تلبي مطامع التفرد والهيمنة بحكم العالم والتحكم بثرواته .

عباس / عرفات : التوافق والاختلاف ..

منذ أن خط أبو مازن بقلمه ما اعتبر أنه الخطوة الأولى لمسيرة الألف ميل في التسوية السياسية " أوصلو " تبين أن بعضاً من مجاهرته بأنه يقف إلى جانب المعارضة ما هي إلا تسويق رؤاه المستقبلية وطموحه المتزايد ، وبالعودة إلى ما نشرته شبكة المعلومات للإعلام العرب (أمين) الذي يثير جدلاً دائماً ، نرى أن أبا مازن يعبر عن آرائه بالشكل التالي :

- أن الانتفاضة لم تكن خطأ ، وأن الخطأ كان بتحويلها إلى معركة عسكرية.

- الأعمال التي أوصلتنا إلى نتائج مأساوية ، يجب إيقافها (والمقصود هنا العمليات الفدائية) .

- ينبغي علينا أن نعرف إلى أين نذهب ، وأين سنكون في ضوء غزو العراق.

وهو لا ينكر أنه يمثل نهجاً مختلفاً عن عرفات رغم نفس الينابيع ، إذ كان دائماً يقول بأنه يقف على يمين رئيسه ، ويتهم أبو مازن عرفات ، بأنه صاحب مدرسة (نضالية واقعية) في حين أن (الواقعية التصالحية) تكفي .. وهو لا يؤمن بفائدة بناء موازين قوى ، وجعل الاحتلال مكلفاً من أجل إرغامه على الانكفاء ، بل يجب طمأنة الخصم ، أي بالتحول إلى (صداقته) ، حيث يعتبر أن زمن السلاح قد ولى .. وأن العالم لن يكافئ المتمردين !! ..

وهو شديد التشاؤم بالقدرات الفلسطينية والعربية ويفضل غرف التفاوض عن لقاءات التعبئة الشعبية وفي مغامرته الكبرى ، والذي ظن البعض أنها انتصار في معركته مع عرفات ، كشف الورقة الأخيرة التي حددت لون البرنامج الذي يود المضي فيه ، وهو الذي قال في آخر تصريح له في العاصمة الروسية ، أنه سيعمل على نزع سلاح المقاومة الفلسطينية خلال عامين على الأكثر .

لكن الواضح ، ومنذ البداية أن ما لم يستطع عليه عرفات ، القائد التاريخي ، لن يستطيع فعله عباس ، فالجماهير الفلسطينية تجاوزت مرحلة الضغوطات ، ولعل الرد السريع الذي جاء على شكل عملية فدائية في قلب تل أبيب ، شكل رسالة أولية لما يمكن ان تكون عليه الأمور ، فيما لو أراد عباس تمرير برامجه التي صيغت بوحى التوجهات الأمريكية - الصهيونية .

فعلى الصعيد الوطني الفلسطيني ، وبعيداً عن تأثيرات السلطة ، ومتاهاتها ودهاليزها قال أحد القياديين الفلسطينيين ، علينا أن نمارس العقلانية الشامخة، مقابل الواقعية المستسلمة ، وأن نقاوم فكرة الدولة المؤقتة ، وأن تناضل لأن تكون هذه الحكومة حكومة انتقالية دون الذهاب إلى فخ الفتنة الداخلية .

وفي كل الأحوال ، فإن هذه الحكومة ، والتي كانت مطلباً فلسطينياً قبل أن تكون مطلباً أمريكياً صهيونياً لم تأت كما أريد لها ، أي لم تولد عبر حالة ديمقراطية ، وهذا ما يعني أنها لن تكون سوى حالة مؤقتة في مخاض طويل ، يخوضه شعب لن يلقي السلاح ، رغم آلة القتل والبطش ، ورغم محاولات الإبادة وتبديد الهوية ، ورغم الواقع العربي المريض والخائف ، ولعل في جنين وغيرها من عواصم الشهادة لأبلغ دليل على ذلك .. رحم الله أبا جندل ، شهيد جنين .

الفصل الحادي عشر

**بعيدا عن مزاد التسويات
كيف تقام دولة « اسراطين »**

إنهاء الصراع - رؤية مختلفة

■ منذ أن تبلورت أشكال الكفاح المسلح خاصة بعد حرب 1967 طرحت العديد من المبادرات كما رأينا دون أن تتمكن أي من هذه المبادرات من تحقيق مضمونها بسبب التعقيدات العديدة والمستعصية والتاريخية وغيرها في الصراع العربي الصهيوني .

ان جميع الطروحات أو المبادرات خاصة العربية منها بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص تمحورت حول الصراع بين مفاهيم عديدة لتختصر كل هذه المفاهيم بمفهومين أو بطرحين أساسيين .

الأول :-

قيام دولتين على أرض فلسطين - دولة فلسطينية - وأخرى إسرائيلية وتحديدًا ما قبل عام 1967 وما بعده بشرط أن تكون الدولتان متساويتان في السيادة والاستقلال والاعتراف الدولي

الثاني :-

تحرير كل فلسطين كاملاً من النهر إلى البحر بمعنى ان لا بديل عن فلسطين كدولة عربية قوية حيث لكل مواطن عربي الحق في العيش على تراب وطنه وأرضه بكرامة ويجب إبقاء هذا الهدف قائماً من جيل إلى آخر في السر والعلن.

العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر وعبر قراءة تأملية ومتأنية للوضع في المنطقة وفي العالم يرى رؤية أخرى للخروج من هذا الصراع التاريخي تتلخص بالتالي :-

1 - فلسطين هي وطن لكل من فيها بغض النظر عن الانتماء الديني أو الجنسي أو العرقي .

2 - هي دولة ديمقراطية تمارس الديمقراطية الشعبية في أعلى مستوياتها قولاً وعملاً .

يتطلب قيام هذه الدولة :

- 1 - إنهاء حالة العنف والاقত্তال بن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتطلع إلى العيش المشترك ضمن رؤية موحدة على أرض واحدة هي فلسطين بكل حدودها وعاصمتها الواحدة وليس مهما ماذا سيكون اسم هذه الدولة .
- 2 - عودة جميع اللاجئين والبالغ عددهم حوالي 8 مليون نسمة من أماكن اللجوء والشتات والمنافي إليها .
- 3 - نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الكيان الصهيوني
- 4 - يتساوى المواطنون فيها بالحقوق والواجبات
- 5 - تجرى فيها انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة على أن يعترف العرب بهذه الدولة التي ستشارك في كل المنظمات الإقليمية والدولية كدولة واحدة .
- 6 - هنالك نموذج سبق وان اعتمد هذه الصيغة وهو النموذج الجنوب أفريقي .

وقد قدم القائد معمر القذافي شرحا مفصلا لرؤيته في لقاء خاص مع قناة الجزيرة الفضائية عشية انعقاد مؤتمر القمة العربية في بيروت الربيع مارس 2002 مشيرا إلى أن هذه الرؤية سبقت وان قدمت في قمة عمان وتم تشكيل لجنة خاصة لدراستها .

وكان القائد معمر القذافي قد طرح مبادرته أمام مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية أثناء الاحتفالات بسلطة الشعب وقيام أول جماهيرية في التاريخ مشيرا إلى أن هذه المبادرة ستصدر على شكل كتاب أبيض بحيث تشكل تصورا واقعا لحل مشكلة الشرق الأوسط بصورة جذرية (137)

القائد قدم تحليلا للوضع في الشرق الأوسط أشار فيه إلى التداخل الكبير بين الإسرائيليين والفلسطينيين معتبرا أن الفصل بينهم يبدو مستحيلا وعدّ ما اعتبرها مصالح مشتركة بين الشعبين رغم المواجهة المستمرة بينهما .

كما اعتبر ان قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع غزة لن يكون حلا وقال ان الدولة التي حددها القانون الدولي تحتاج إلى إقليم وشعب وهما غير موجودين حاليا ، مما جعل السلطة الفلسطينية في مواجهة القوات الإسرائيلية التي تحاصر الرئيس ياسر عرفات .

وقال القائد معمر القذافي ان فلسطين احتلت عام 1948 ولم يعد هناك ما يسمى بهذا الاسم مضييفا ان من يعترف بإسرائيل لن يعترف بفلسطين بناء على هذه الوضعية .

وأشار القائد إلى ضيق المنطقة التي قال انها لن تتسع لقيام دولتين إسرائيلية وفلسطينية خاصة وان إسرائيل تمتلك أسلحة دمار شامل وهي غير متوفرة للفلسطينيين ولا حتى للعرب واعتبر ان قيام ما اسماه دويلة فلسطينية في ظل هذه الظروف يجعلها عرضة للتهديد المستمر من إسرائيل ، وتساعل عن سيمنع إسرائيل من اجتياح أراضي هذه الدولة اذا أقيمت على غرار ما تفعل حاليا مع أراضي السلطة الفلسطينية .

وأشار إلى أن هذه الرؤية موجهة للجميع سواء أكانوا عربا أم قوى غربية أو حتى يهودية وفي التفاصيل .

يقول القائد معمر القذافي :-

1 - ان المنطقة التي هي بين نهر الأردن والبحر المتوسط لا تسمح بقيام دولتين إطلاقا

2 - ان الفلسطينيين والإسرائيليين عمليا الآن ورغم القتال يقومون بعملية التكامل الاقتصادي الديموغرافي ، فالعمال الذين هم في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون داخل أراضي عام 1948 والتي تسمى إسرائيل ، والإسرائيليون يعتمدون على العمالة الفلسطينية ، وهناك مليون عربي يعيشون على أراضي عام 1948 خاصة في منطقة الجليل والمثلث وهم يحملون الجنسية الإسرائيلية . فماذا سيحدث لو تم خلع هذا المليون من العرب ، سيحدث زلزال بالتأكيد وهناك أكثر من 200 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الصعب إزالتها .

الإسرائيليون لا يوافقون على قيام دولة فلسطينية ، وجميع الدراسات الإسرائيلية تخلص إلى هذه النتيجة ، وذلك لصغر المساحة واقتراب المدن من بعضها بحيث نرى، عارضا خارطة فلسطين بكافة جوانبها، ان ناتانيا لا تبعد عن يافا تسعة أميال ، ويافا تتداخل مع تل أبيب ، واشدود لا تبعد عن أي خط

عربي مستقبلي اكثر من 22 ميلا ومن نابلس إلى بئر السبع كذلك ، أي انه يمكن لأسلحة تقليدية بسيطة كالمدافع من عيار 180مليمتر والتي مداها 26 ميلا وتلك التي مداها 14 ميل ان تستخدم في حرب قادمة بين الدولتين بشكل مؤثر ، حيث يرى الإسرائيليون انه لا يمكنهم العيش تحت رحمة المدافع الفلسطينية مستقبلا .

- هناك تداخل كبير بين المستوطنات وبين بقية أراضى قطاع غزة التي يسكنها الفلسطينيون ، وهناك تداخل أيضا مشابه في الضفة الغربية ، وهناك مناطق مختلطة وطرق مشتركة ، فهل سيكون من حق الإسرائيليين السير في طرق كهذه وهي تقع في حدود دولة أخرى .

- انن لا مكان لدولتين بين النهر والبحر **ويضيف القائد معمر القذافي**

- يجب عودة اللاجئين الفلسطينيين كشرط من شروط قيام هكذا دولة مشتركة ، ونزع أسلحة الدمار الشامل وإقامة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا ، وتقام دولة جديدة يمكن أن تسمى اسراطين أو أي اسم آخر ويتم الاعتراف بها .

وقد أشار القائد أيضا إلى أن هذه الرؤية تحقق سلاما استراتيجيا حقيقيا وليس حلولا تليفقية إذا كان اليهود يطلبون السلام .

- سلام فوق الأرض وتحت الشمس ، يجب أن يقبلوا بالعيش بسلام ويتخلوا عن السلاح .

وأشار العقيد معمر القذافي إلى ان لبنان كادت أن تكون ذات يوم كما هي فلسطين الآن ولكن الجميع هناك اختار العيش المشترك وانصهر الجميع في دولة واحدة هي عضو الآن في الجامعة العربية ولا توجد الأسلاك والحواجز، برلمان واحد ، رئيس واحد ، جيش واحد .

إذا كان الإسرائيليون رافضون لهذه الرؤية ويصرّون على دولة عبرية ، فانهم لا يريدون السلام ، انهم يريدون السيطرة اعتمادا على القوة الإمبريالية، ومن هنا ستظل المقاومة قائمة ، واليهود على المنحدر التاريخي سيكونون ضعفاء على المدى البعيد ، ولولا أمريكا الآن لانتهوا منذ زمن بعيد ، ليس من مصلحتهم رفض الدولة الواحدة .

ان جميع المشاريع الرسمية التي فرضت على المنطقة من كامب ديفيد ومدريد وحتى اوسلو ووادي عربة كانت دماء تسفك وحمامات من الدم ومقاومة يسمونها الآن إرهابا، لقد عملوا اكثر من 100 اتفاقية ، يجب الأخذ بعين الاعتبار الطرف الفلسطيني والطرف السوري والطرف العربي والطرف الإسلامي والطرف الفلسطيني ، الطرف السوري مسألة مختلفة له أراض احتلتها إسرائيل وهي الجولان ، يجب ان يخرج الإسرائيليون منها والعالم كله يشهد أن الجولان ارض سورية .

كيف يمكن أن تكون دولة فلسطين في الضفة والقطاع ، أين الكلام الذي كان ، أين الشهداء الذين قدموا دماءهم 48 - 56 - 67 وبعدها ومازالوا .
المبادرات الرسمية رفضتها الجماهير بما في ذلك الجماهير الفلسطينية والذي يفرض الأمر الواقع يجب أن يكون هو المواطن العادي وليس القرارات الرسمية .

ان الوجود العربي في خطر ما دام هناك أسلحة دمار شامل في تل ابيب، وحتى لو حلت مشكلة فلسطين سيبقى هذا الخطر قائما ، فنحن لا نستطيع العيش في ظل القنابل الذرية .

اما الطرف الإسلامي فانه سوف يرى انه وحتى لو قبل الرسميون بحل لفلسطين ، فان مسألة القدس وهي أولى القبلتين بالنسبة للعالم الإسلامي ، فان هذا الطرف لن يقبل بالتفريط ، وسيزحف المسلمون من كل العالم للموت في سبيل القدس .

تلك هي الرؤية الكاملة التي قدمها قائد ثورة الفاتح من سبتمبر لحل مشكلة ما يسمى الشرق الأوسط أو الصراع العربي الصهيوني بشكل أدق .

الكتاب الأبيض

الكتاب الأبيض للعقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر ... كتاب يحمل في طياته الحل التاريخي و النهائي لمشكل الشرق الأوسط. الكتاب يحمل رؤى و تصورات لعدد من المفكرين حول مشكل الشرق الأوسط و يقدم الحل النهائي و الأمثل الذي يقترحه المفكر معمر القذافي لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ... من خلال بناء الدولة الموحدة "إسراطين".

إن هذا الكتاب الأبيض يعرض المشكل بكيفية محايدة وعلمية وجادة من أجل حلّ عادل و نهائي لما يسمّى بمشكلة الشرق الأوسط المزمنة . ويجنب المنطقة مصائب العنف و الحرب و الدمار .

ويورد آراء و تصورات لعرب و يهود طرحوها من قبل ، و مشاريع دولية تزكى وتؤيد الحل الذي يقترحه الكتاب الأبيض هذا .. وأي تصور آخر لن يحلّ المشكل أبداً .

فلسطين :

هذا هو الاسم الذي ذكره التاريخ والكتب الدينية لهذه البلاد . وهو نسبة لسكانها الأصليين الفلسطينيين ، وهذا يعترف به العهد القديم في أسفار يوشع والتكوين والتثنية .. الخ . وتذكر الأسفار أسماء من عناقيين ورفائيين وكنعانيين، ويبوسيين وحثيين وفنيقيين .. الخ ، حيث يقول سفر الخروج صراحة : وكان لما أطلق فرعون الشعب أن الله لم يهدم في طريق أرض فلسطين.

وظل الاسم هو فلسطين طيلة فترة الانتداب ، ويذكر هذا في كل المشاريع والتسويات التي اقترحت . ويعترف بهذا حتى غلاة الحركة الصهيونية أمثال " شموئيل كاتس " مؤسس حركة " حيروت " الصهيونية . وأحد قادة منظمة الجيش القومي الصهيونية حيث يقول :-

كل المؤسسات الصهيونية في العالم كانت تحمل اسم فلسطين . و يضرب أمثلة على ذلك : " انجلو - بالستين " كان مصرفاً صهيونياً . وصندوق

التأسيس اليهودي كان اسمه صندوق التأسيس الفلسطيني، و كذلك صندوق عمال فلسطين كان يهوديا ، وكانت أناشيد فلسطين في المنفى أناشيد صهيونية، و يقول: كنا نحتفل بعيد الشجرة في المهجر باسم عيد الشجرة الفلسطيني . وإن صحيفة "بالستين بوست" كانت صحيفة صهيونية وهي الناطقة باسم الاتحاد الصهيوني . وكان اسمها " البريد الفلسطيني " ، ويقول : لم يستبدل اسم فلسطين إلا بعد قيام ما سُمّي "دولة إسرائيل".

و يعترف بأن اللغة " العبرية " بُدِئَ في استعمالها في طبرية في القرن العاشر فقط . وحتى روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في رده على رسالة الأمير عبد الله أمير الأردن في آذار 1944م يقول : فيما يختص بفلسطين فلي السرور أن أنقل إليكم التأكيدات أنه ليس في نظر الولايات المتحدة الأمريكية أخذ أي قرار بتغيير الوضع الأساسي في فلسطين بدون مشورة العرب واليهود التامة .

على العموم فإن تاريخ فلسطين بغض النظر عن اسمها ، مثلها مثل بقية أقطار المنطقة ، سكنتها أقوام مختلفة ، و تداولتها قبائل ، وأمم ، وشعوب كثيرة جدا ، بعضها مهاجر.. وبعضها غاز . وشهدت حروبا كثيرة .. وموجات بشرية من كل اتجاه .

فمن الناحية التاريخية لا أحد له الحق في أن يؤكد أنها أرضه هو. فذلك مجرد ادعاء . ولا يوجد ما يعطى الحق لطرف في جزء من فلسطين ، وأن ليس له الحق في الأجزاء الأخرى .

دولة لليهود :

هذه أول فكرة اعتقدها أصحابها لحماية اليهود "تيودور هرتزل مثلاً" في العصر الحديث . والدافع لها هو الاضطهاد الذي يتعرض له اليهود في أوروبا تحديدا و هذا قبل عهد هتلر .

ورُشِّحت قبرص و الأرجنتين .. وأوغندا .. والجبل الأخضر وفلسطين وسيناء لقيام دولة لليهود للتخلص منهم في أوروبا . إذن لم تكن فلسطين بالضرورة هي الوطن القومي لليهود ، كما يؤكد هذا التاريخ .

وعد بلفور :

الدافع وراءه هو التخلص من اليهود في أوروبا أكثر منه كونه تعاطفا معهم .
اضطهاد اليهود :

إن هذه الجماعة سيئة الحظ . وتعذبت كثيرا على أيدي قادة وحكومات وأقوام منذ القدم . لماذا ؟ تلك هي إرادة الله ، المذكورة في القرآن من فرعون مصر إلى ملك بابل إلى الرومان ، طيطوس ، وهديرين ، وإلى ملوك إنجلترا أمثال إدوارد الأول ، تعرضوا للنفي والأسر والذبح والغرامات والاضطهاد بكل أنواعه على يد المصريين ، والرومان ، والإنجليز ، والروس ، والبابليين ، والكنعانيين ، وأخيراً ما تعرضوا له في عهد هتلر .

العرب و اليهود :

ليست هناك أي عداوة بين العرب واليهود ، بل هم أبناء عمومة للعرب العدنانية ، نسل إبراهيم (عليه السلام) . وعندما تم اضطهاد اليهود استضافهم إخوانهم العرب ، وأسكنوهم معهم في المدينة ومنحوهم وادي القرى الذي سمى بهذا الاسم نسبة للقرى اليهودية . أما بعد ظهور الإسلام الحمدي فقد كره اليهود ألا يكون النبي منهم فأضمرُوا له العدا . ووقعت بعض الغزوات ضدهم ، شأنهم شأن الكفار من قريش ، ومن العرب المرتدين . اليهود طُردوا مع العرب من الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر . تم إيواءهم في البلاد العربية . ولذلك تجد ما يسمى بحارة اليهود في كل بلد عربي . وكانوا يعيشون في سلام وودّ مع إخوتهم العرب .

مشاريع حلول بإقامة دولة واحدة :

1. المشاريع البريطانية :

1 - مشروع واكهوب المندوب السامي البريطاني على فلسطين في بداية ثلاثينيات القرن العشرين ، بإقامة مجلس تشريعي لفلسطين يتكون من : أحد عشر عضوا من المسلمين وأربعة أعضاء من المسيحيين وسبعة أعضاء من اليهود . و ذلك حسب سكان فلسطين في تلك الفترة .

ب. مشروع نيو كومب:

- 1 - تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة .
- 2 - حرية الطوائف الواسعة .
- 3 - حرية البلديات الواسعة .
- 4 - لا مركزية .

ج. مشروع الكتاب الأبيض البريطاني 1939م :

- 1 - دولة فلسطينية مستقلة ذات نظام اتحادي .
- 2 - مجلس استشاري من العرب واليهود .
- 3 - مجلس تنفيذي من العرب واليهود .

د. مشروع اللورد مورسون :

- 1 - حكومة مركزية .
- 2 - أربع مناطق إدارية : عربية / يهودية / القدس / النقب .
- 3 - حكومة محلية و مجلس تشريعي لكل منطقة .

وقد رُفِضت هذه المشاريع لأسباب غير جوهرية : مثل عدم الرضا عن مساحة المناطق والبلديات لأحد الطرفين .. أو خلاف حول مدة الانتداب البريطاني، أو أمور تتعلق بعدد أفراد الهجرة .. الخ .

اقتراحات صهيونية :

- 1 - كان أولها دعوة ما يسمونه " اتحاد السلام " وعلى رأسهم الحاخام " بنيامين " الذين دعوا إلى دولة ذات قوميتين .
وحذروا اليهود من أن عدم قبول دولة واحدة ذات قوميتين سوف لن يحقق السلام لليهود . وقد تحقق ما تنبأ به أولئك .
- 2 - الحل الكونفدرالي أو الفدرالي وهو الحل الذي طرحه أحد أبرز القادة الصهاينة فهو أحد قادة منظمة " الهاجانا " ، و تولّى مناصب عسكرية هامة معروفة ، وكان عضواً في الكنيست ووزيراً ، كما تولّى مناصب أخرى ، هو " منير عميت " . فهو يرى أن التنازل من وجهة نظر استراتيجية عن أرض تمّ احتلالها - ويقصد طبعاً أرضاً مثل سيناء أو الجولان أو الضفة الغربية أو غزة

- يعتبر تخليا عن مكاسب ملموسة يقول إنها غير قابلة للتعويض . أما الأشياء الأخرى التي يقول رغم أن مصر قدمتها لكنها قابلة للتغيير في أي لحظة ، و يضرب أمثلة على جدوى قيام دولة فيدرالية ، بالاتحاد الأوروبي ، و الولايات المتحدة الأمريكية ، التي يقول إنها عاشت الـ 13 سنة الأولى في اضطرابات حتى سنة 1789 ، وكذلك نيجيريا المتعددة الأديان والقوميات حسب رأيه.

ويقول : إن الاعتبارات الاقتصادية و العسكرية والجغرافية والتاريخية هي التي تدعم مثل هذا الحل و هي متوفرة في فلسطين .

وهو يقول : إن قيام دولة فلسطينية مستقلة يمثل خطرا شديدا . ولتفادي هذه الأخطار التي يشكلها قيام دولة فلسطينية مستقلة من الضروري قيام دولة واحدة فيدرالية .

ويقول : إن مشكلة القدس تحلّ بذلك ببساطة وهي أن تكون عاصمة لهذا الاتحاد الفدرالي .

3 - أطروحة الصهيونية الألمانية : لقد قرر المؤتمر الثاني عشر للصهيونية الألمانية " المدرسة البنائية " المنعقد في 11/9/1921م تبني فكرة إقامة دولة واحدة للطرفين : أن نقيم في تحالف مع الشعب العربي الفلسطيني مكانا لاستقرارنا المشترك لجمهورية نامية يضمن بنيانها لكل فرد من شعبيها تطوره القومي بدون إزعاج .

مشاريع عربية :

مقترحات الملك عبد الله الأولى :

- 1 - مملكة واحدة .
- 2 - إدارات مختارة لليهود في المناطق التي يتواجدون بها .
- 3 - برلمان واحد يمثل فيه اليهود بنسبة عددهم .
- 4 - مجلس وزراء مختلط .

مقترحات الملك عبد الله الثانية :

تقسيم فلسطين بين كل من لبنان والأردن و مصر . و يترك الباقي لليهود .

مشروع نوري السعيد 1942م :

- 1 - دولة واحدة .
 - 2 - استقلال ذاتي لليهود داخل هذه الدولة .
- على أي حال كل المبادرات قبل 1948م كانت تدعو إلى دولة واحدة ..
وبعضها كان ينظر لليهود كالنظر إلى الفلسطينيين الآن .. حكم ذاتي .. تقسيم .. الخ ..

فعدم القبول بدولة واحدة هو الخطأ التاريخي الذي سبب مأساة اليوم .
وإعلان دولة من طرف واحد لمصلحة هذا الطرف هو الخطأ أيضاً .
والتقسيم فشل و سيفشل .

قبل 1948م كان ينظر إلى اليهود كالفلسطينيين الآن ، كانوا أقلية في فلسطين يلوحون لهم بالحكم الذاتي تارة . و مناطق يهودية تارة أخرى .. الخ
وكان الفلسطينيون أغلبية ، و من أجل هذا رفض الفلسطينيون قرار التقسيم المشهور عام 1947م . أما بعد 1948م فصار العكس تماماً أصبح الفلسطينيون أقلية نتيجة لحرب 48، 67م و اليهود أغلبية داخل ما سُمّي بإسرائيل ، و بهذا بدأ التلويح للفلسطينيين كما كان اليهود ، بالحكم الذاتي والمناطق العربية ، و التقسيم .. الخ .

الحلّ التاريخي والنهائي هو ما يقدمه الكتاب الأبيض هذا الغرض من التذكير بهذه المشاريع هو أن فكرة دولة واحدة فلسطينية كانت هي المطروحة . ورفض هذا الحلّ هو سبب المشكل المأساوي الذي تعيشه المنطقة الآن ، فالبديل عن الدولة الواحدة هو ما نراه اليوم .

خطأ و خطر إقامة دولتين :

يقول عميد باحث إسرائيلي كان قائدا عسكريا للضفة الغربية في عامي 74-76م : من غير الممكن قبول تقسيم فلسطين أو الموافقة على وجود حكم أجنبي في أرض إسرائيل . ويبرر هذا الرفض بحقائق لا يمكن تجاهلها لأنها مميتة منها :

إن الضفة الغربية عرضها 50 كم جواً وبمنطقة جبلية ارتفاعها 1000م

وهي تشرف على المنطقة الحيوية لإسرائيل المتمثلة في السهل الساحلي الذي يبلغ عرضه من 14-20 كم فقط . ويقع في هذه المنطقة 67٪ من سكان إسرائيل . وبها 80٪ من صناعاتها فلا يمكن قبول طرف آخر في الضفة الغربية يهدد المنطقة الحيوية تهديدا مباشرا للغاية .

ويقول العقيد " مئير بعليل " وهو أحد المتساهلين وينتمي لليسار الصهيوني ومن أعضاء مجلس السلام ، ومع هذا يقر ويؤكد " إن حقنا تاريخي في الضفة الغربية ، ويعتقد الكثيرون أنها " قلب الأمة اليهودية " . وإن حقنا في الاحتفاظ بها مقدس في الفرائض والتقاليد الدينية والتاريخية التي يؤمن بها شعب إسرائيل " .

ويأتي بنفس مبررات العميد الباحث " اريه شليف " في عدم التنازل عن الضفة الغربية لأسباب حيوية جداً حيث يقول : إذا فقدنا الضفة الغربية فسيكون عمق إسرائيل بين طولكرم وناتانيا 15 كم فقط . وبين قلقيلية وشاطئ هرتسليا 14 كم فقط . وهكذا تصبح إسرائيل مكشوفة بسبب عدم وجود عمق إستراتيجي أمام أي خطر ، وإذا وقعت حرب انطلاقاً من الضفة الغربية فستقسم إسرائيل إلى قسمين أو ثلاثة أقسام عندما يصل جيش عربي إلى شاطئ البحر .

ويقول : حتى بدون حرب فإن إسرائيل ستبقى تحت التهديد المستمر من الضفة الغربية . وسيكون المجال الجوي الإسرائيلي تحت سيطرة الضفة الغربية .

بل يقول : لابد لضمان أمن إسرائيل أن تقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة مواقع دفاعية ، غور ونهر الأردن / سفوح جبال السامرة وصحراء يهودا / القمم العالية في خط جنين - طوباس - نابلس - معاليه لافونا - رام الله - القدس - بيت لحم - تكواع ، إلى جانب خطوط دفاعية ثابتة في جنوبي قطاع غزة .

ويقول : إن أي منطقة فاصلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن تكون مصدر أمن لإسرائيل بل العكس تكون مصدر إزعاج أمني .

ومع هذا يقول : إن سياسات إسرائيل سمّمت الفكرة الصهيونية الداعية إلى تحويل البلاد إلى دولة ذات قوميتين .

ويقول البروفسور " شلومو افنيرى " : إن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي يختلف عن كل النزاعات التي شهدتها القرنان 19 ، 20 فهي نزاعات حدودية رغم استمرار بعضها لأكثر من قرن من الصراع . أما النزاع الفلسطيني الإسرائيلي فهو غير ذلك ، إنه صراع بين حركتين كل واحدة منهما تعتبر نفس الأرض ملكا لها أو جزءا من وطنها . أى أن الفلسطينيين يعتبرون ما يسمى الآن بإسرائيل جزءا من وطنهم حتى لو تحصلوا على الضفة الغربية وغزة . وبالمقابل فإن اليهود يعتبرون الضفة الغربية هي السامرة ويهودا وهي جزء من وطنهم حتى لو قامت فيها دولة للفلسطينيين ، ويقول : إنها بالنسبة لليهود هي أرضهم التاريخية ذات التراث المجيد وأرض الخلاص ، ويخص بذلك الضفة الغربية .

وهي بالنسبة للعرب - كما يقول هذا البروفسور - هي أرضهم التي حكموها كعرب ومسلمين منذ القرن السابع ، وإن غالبية سكانها من العرب المسلمين ، وهي - كما يقول - جزء من الوطن العربي الكبير الممتد من الخليج إلى المحيط الأطلسي . لا تختلف عن اليمن أو العراق ، ويقول أيضا : إن العرب يسمونها فلسطين ، بل يسمونها جنوب سوريا . والحركة الصهيونية تسميها أرض - إسرائيل . ويقول في مثل هذه الحالة : " إما أن تدمر إحدى الحركتين الأخرى أو التوصل إلى حل وسط " ، والحل الوسط هو قيام دولة واحدة للجميع بحيث يحس كل طرف أنه يعيش فوق كل الأرض المتنازع عليها ، وغير محروم من أى جزء منها . ويقول: إن الاعتراف بتقرير المصير للفلسطينيين لا يعنى إلا تحديد مجال النشاط المسموح به لهم من قبل إسرائيل وهو ضد هذا الحل لأنه ليس حلاً .

ويقول أيضا: إننى لا أؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لأنه من غير الممكن عزل مليون فلسطيني يقيمون في شرقي الأردن عن هويتهم الفلسطينية . وإن الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع لا تستطيع أن تكون حلاً لمشكلة اللاجئين حتى للذين في لبنان وسوريا . ويقول : إن أي حل يبقى غالبية الفلسطينيين في المخيمات ولا يقدم حلاً مشرفاً داخل حدود

أرض - إسرائيل / فلسطين التاريخية لا يمكن أن يكون حلاً ، حتى لو قامت دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومستعدة لأن تعيش بسلام مع إسرائيل حتى وإن كانت بزعامة مسالمة غير منظمة التحرير الفلسطينية فإنها لن تكون حلاً ، لأنها غير قادرة على مواجهة مشكلة اللاجئين وتوطينهم حتى من لاجئي لبنان في الضفة والقطاع ، لأن هذه المنطقة لا يمكنها استيعاب هذه الأعداد من السكان .

ويقول الباحث الإستراتيجي الصهيوني وهو محاضر في الجامعات ومتخصص في النزاع العربي - الإسرائيلي ومؤلف لعدة كتب ويدعي " يهو شفاط هركابي " : إن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بدولة فلسطينية في الضفة الغربية ما هو إلا " تكتيك " لتصفية حسابها مع إسرائيل وأنها ستطالب بالمزيد ، وستناضل من أجل تحقيق أهدافها ، وإن القبول بدولة في الضفة والقطاع ما هو إلا تأجيل فقط لمواصلة النضال إلى مرحلة تالية .

ويقول : أما وجود مناطق منزوعة السلاح فهي تجربة مريرة وفاشلة ، لأنها تجعل السيادة على تلك المناطق مائعة . وهي عامل صراع وليست عامل استقرار .

كما أن قيام دولة فلسطينية مستقلة يقضى على حلم دولة إسرائيل الكبرى بالنسبة للإسرائيليين ، ويفرض على الفلسطينيين التخلي عن بقية فلسطين . كما أن هذه الدويلة ستكون عرضة للتدخل المتزايد من قبل الأردن ، والإسرائيليين في شؤونها الداخلية . وهذا يؤدي حتماً إلى صراعات عنيفة .

ويقول " ماتى شتاينبرغ " المحاضر في الجامعة العبرية : إن الموافقة على الهدف المرحلي المتضمن إقامة دولة فلسطينية في الضفة - والقطاع يجب ألا يفسر بأي حال من الأحوال على أنه يشكل تنازلاً عن الهدف النهائي ، ويقول : إن التسوية ما هي إلا فترة مرحلية قصيرة في إطار النظرية التقليدية التي لم تتغير . ويخشى هذا المحاضر الصهيوني من أن الموافقة على تقرير المصير ستسري على ما يسميه عرب - إسرائيل وكذلك فلسطيني الأردن .

الحل الجذري والتاريخي هو :

1 - دولة واحدة للفلسطينيين واليهود إسرائيليين .

اشتراطاتها :

1 - عودة اللاجئين الفلسطينيين والنازحين أينما كانوا وحيثما رغبوا ، لأنه غير جائز جلب يهود لم يكونوا من سكان فلسطين . لا هم .. ولا أجدادهم . ومنع فلسطينيين التجأوا ونزحوا من فلسطين بعد عام 1948م الأمس القريب . خاصة وأن اليهود يؤكدون أنهم لم يطردوا الفلسطينيين ، بل الفلسطينيون هم الذين صدقوا الدعايات وفروا من ديارهم . ويكفي أن عضو أول كنيسة ، ومن قادة حركة " حيروت " وأحد قادة منظمة الجيش القومي ، وهو من أشهر المتطرفين يدعى " سموئل كاتس " وهو يستشهد بأقوال الجنرال كلوب باشا الذي يقول : " لقد أصيب المواطنون العرب بالهلع وهجروا قراهم بدون أن يتعرضوا لأي تهديد خلال الحرب " .

ويقول هذا الكاتب : هكذا نشأت الكذبة القائلة : إن اليهود طردوا العرب بالقوة من قراهم ، ويقول : لقد تحدث المراسلون الذين غطوا حرب 1948م بمن فيهم أكثرهم عداء لليهود عن فرار العرب . ولكن لم يقولوا إن هذا الفرار إجباري . ولم يلمحوا بذلك حتى التلميح .

ويعترف "السموئل" المذكور بحدوث ظاهرة غريبة ، وهي ظاهرة الفرار . ويعترف أيضا أنها وقعت على نطاق واسع . ويعترف بأنه فرار جماهيري لجموع الفلاحين من المفروض أن يبقوا منغرسين في أراضيهم الزراعية ويقول : إن الرجال فروا ولم يدافعوا عن منازلهم وإن هذه الظاهرة للفرار الجماعي الواسع لتلك الجموع الفلسطينية تحتاج إلى تفسير منطقي .

ويستشهد أيضا بما كتبه مراسل جريدة التايمز في عمان : إن سوريا ولبنان وشرقي الأردن والعراق قد امتلأت بالفارين القادمين من إسرائيل ، ويستغرب كيف فروا ولم يبقوا في إسرائيل ولم يقاتلوا .

ويستشهد كذلك بأقوال " أميل الغوري " سكرتير الهيئة العربية العليا في خطابه أمام اللجنة السياسية الخاصة بالأمم المتحدة في 17 تشرين الثاني

1960م حيث قال الغوري : " إن الأعمال الإرهابية الصهيونية التي رافقتها أعمال قتل جماعي هي التي تسببت في خروج العرب بجماهيرهم من فلسطين وكان ممكنا منع نشر هذه الأكاذيب وهي في مهدها " .

وهذا الاستشهاد يراد منه تأكيد شيئين أولهما الاعتراف بأن خروجاً جماهيرياً قد وقع بالفعل ، وثانيهما هو أن أسباب هذا الخروج هي نشر دعايات رهيبة كاذبة عن مذابح وهمية . وخاصة ما أشيع أنه وقع في قرية دير ياسين الشهيرة .

هذه الأقوال والشهادات وغيرها كثير تُعَرَّض هنا في هذا الكتاب الأبيض للاستفادة منها في الوصول إلى حلٍّ نهائي .

فهي تؤكد من جهة وعلى لسان صهاينة قادة وأساتذة ومراقبين محايدين .. ومراقبين منحازين - تؤكد شهاداتهم :

أولاً - أن الفلسطينيين كانوا يسكنون هذه الأرض ، ولهم فيها مزارع ومساكن حتى عام 1948 ، 1967.

ثانياً - أنهم خرجوا من هذه الأرض منذ 1948 وتركوا مزارعهم ومساكنهم خائفين من المذابح سواء أكانت هذه المذابح حقيقية أم كاذبة.

ثالثاً - يشهد قادة وأساتذة من أبرز أعضاء الحركة الصهيونية وممن شاركوا في نزاع 1948م أن اليهود لم يطردوا الفلسطينيين من فلسطين لا من مزارعهم .. ولا من مساكنهم ، بل الفلسطينيون هم الذين صدقوا الدعايات المرعبة . وخرجوا من فلسطين .

رابعا - إن الذين خرجوا كانوا جماهير غفيرة وأن الخروج كان على نطاق واسع.

وهذا شيء إيجابي جدا يساعد على حلّ المشكلة .

إنّ اليهود لا يكرهون الفلسطينيين ، ولا يريدون إخراجهم من أرضهم فلسطين ، ولم يقرروا ذبحهم كما كان يشاع .. وأنه حتى مذبحه دير ياسين ليست حقيقية ، وأن العرب من غير الفلسطينيين هم الذين هجموا على فلسطين وأعلنوا الحرب على اليهود .

لنصدق كل هذا ولنعد إلى المربع الأول.. ونقطة الأصل لكي نحلّ المشكل ألا وهو إرجاع أولئك الفلسطينيين الذين خرجوا من فلسطين منذ عام 48، وحتى 67 خاصة وأن اليهود يؤكدون أنهم لم يطردوهم . بل فروا للأسباب المذكورة . وهذا يعنى أنه لا اعتراض حتى من اليهود الذين احتلوا أرضهم على بقائهم فيها . وهذا أهم مفتاح لحلّ المشكل وهو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين . وهذا الإجراء فيه إعادة المياه إلى مجاريها ، وهو تنفيذ لقرار الأمم المتحدة الصادر في 11 كانون 1948م الذي ينص على عودة اللاجئين في بنده رقم " 11 " .

وليس هناك أي وجه حق .. و لا مشروعية في الاعتراض على هذا إطلاقاً . ولنأخذ الدروس المستفادة من التاريخ ، لحلّ المشكل ، حيث يؤكد العهد القديم من الكتاب المقدس كما ذكرنا ، ويسجل تاريخ المنطقة كذلك أن فلسطين كانت تتداولها قبائل وأقوام عديدة ، وكانت منطقة صراع بالكامل ، وليس صراعاً على جزء منها ، وأن الفلسطينيين كانوا هم السكان الأصليين ، وأنها سميت فلسطين نسبة للفلسطينيين ، وأن اليهود والحركة الصهيونية حتى عام 48 / كانوا يسمونها فلسطين . وكما ذكر سابقاً في هذا الكتاب فإن كل حركة صهيونية أو مصرف أو أي مؤسسة يهودية كانت تسمى فلسطينية واستمر هذا بشهادتهم هم أنفسهم حتى عام 1948م .

إذن ليس لأحد - كما ذكرنا وفقاً لتاريخ المنطقة - الحق في منح نفسه كل فلسطين ، أو الحق في منح غيره جزءاً منها .

حتمية فشل التقسيم دولتان متجاورتان :

1 - أولاً / هاتان الدولتان ليستا متجاورتين ، بل متداخلتان وممزقتان من الناحية السكانية والجغرافية أيضاً .

2 - إن عمق ما سمّي بإسرائيل عند قيام دولة أخرى في الضفة الغربية هو 14 كم فقط . ولا يمكن للإسرائيليين أن يسمحو لأنفسهم بأن يكون عمق دولتهم 14 كم .

3 - إن كل مدن الساحل تصبح تحت أي نيران من أي أسلحة ميدانية ومتوسطة من أي نقطة من حدود الضفة الغربية .

4 - ينبغي النظر إلى ما جاء سابقاً في هذا الكتاب تحت عنوان خطأ وخطر إقامة دولتين .

5 - إن أي منطقة عازلة ستكون مصدر إزعاج أمني وليس العكس ومحل تنازع على السيطرة عليها أو الاستفادة منها . والمناطق العازلة في تاريخ العالم كانت هي سبب الكثير من الحروب والنزاعات .

6 - ولن يقبل الفلسطينيون بدويلة ، بل دولة ومسلّحة لتدافع عن نفسها . وسيكون من حقها أن تتسلّح بنفس مستوى سلاح الدول المجاورة لها . وهذا حق طبيعي ومشروع ولا يجوز لأحد الاعتراض عليه .

7 - إن المنطقة كلها الواقعة بين النهر والبحر لا تتسع لدولتين إطلاقاً .

8 - إن الضفة والقطاع لا يسعان اللاجئين حتى الموجودين في لبنان وسوريا ناهيك عن اللاجئين الآخرين في أنحاء العالم .

9 - هناك مشكلة النازحين بالأمس القريب أين يذهبون ؟ الضفة والقطاع ليسا أرض النازحين من المناطق الأخرى .

10 - ما سمّي بإسرائيل لا تتسع لهجرات جديدة .

11 - هناك اندماج موجود الآن يكون نموذجاً لاندماج الطرفين في دولة واحدة وهو يشكل في الوقت الحاضر قاعدة لإتمام بناء دولة واحدة .

يوجد مليون فلسطيني فيما سمّي بإسرائيل يحملون جنسية إسرائيلية ويشاركون في الحياة السياسية مع اليهود، ويشكلون الأحزاب السياسية . وسيزيد عددهم من مليون إلى ملايين على مرّ الزمن وفي المقابل يوجد ما يسمّى بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وإذا كان عدد اليهود في المستوطنات مئات الآلاف الآن فسيصبحون مليوناً ثم أكثر مع مرور الزمن .

ما تسمّى بإسرائيل بعد عام 1948م ليست دولة لليهود فقط . هناك مسيحيون ويهود كاثوليك وهناك مسلمون ومسلمون دروز وعرب وإسرائيليون . وفلاشا .. الخ .

12 - الطرفان يعتمدان على بعضهما في حياتهما . فالمصانع الإسرائيلية

تعتمد على الفلسطينيين في تشغيلها ، والسلع متبادلة بين الطرفين وكذلك الخدمات .

13 - يقول الصهيوني " مئير بعليل " المعروف والذي تم الاستدلال بأرائه في هذا الكتاب، يقول مرة أخرى : " في كل عام يمرّ تندمج الطائفتان أكثر فأكثر ويقصد الفلسطينين واليهود " بعضهما ببعض . فمن جهة يتم الاندماج عن طريق الاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع .

ومن جهة أخرى يتعمق الاندماج بالاتساع الضخم في حجم العمل العربي في جميع أنحاء إسرائيل حسب قوله . ففي كل بناية تشاد وفي كل حقل يزرع، وفي كل مصنع يحتاج إلى أيد عاملة ، وفي كل المطاعم والفنادق وخدمات النظافة البلدية وفي كل المرافق يعمل يومياً عشرات الآلاف من الفلسطينيين من جميع أنحاء البلاد ، ويعمل هناك شباب فلسطينيون من نابلس وغزة والطيبة والجليل والخليل .

فمن غير المجدي والحال هكذا تقسيم فلسطين إلى دولتين بل غير ممكن عملياً . فبالتقسيم لن تكون هناك دولة اسمها إسرائيل ، ولن تقام دولة اسمها فلسطين . فالذين يشجعون تقسيم فلسطين إلى دولتين إما أن يكونوا جاهلين بطبيعة المنطقة وديمغرافيتها وإما أنهم يريدون التخلص من المشكلة كيفما كان ووضعها في رقبة اليهود والفلسطينيين ، ونظهر أننا حللنا المشكل ، ونكون في هذه الحالة غير مخلصين ، ونكون قد وضعنا حجر الأساس لصراع جديد .

أرض الأجداد وأرض الميعاد :

الفلسطينيون يعتبرون مدن الساحل عكا أو حيفا أو يافا .. الخ مدنهم وأرض أجدادهم جيلاً بعد جيل . وكانوا يعيشون فيها بالأمس القريب . والدليل على ذلك أنهم يعيشون في مخيمات لاجئين ، أين كان سكان المخيمات التي في الضفة والقطاع . إنهم ليسوا من أهل الضفة والقطاع بل نازحون إليها بعد ما يسمى بحرب 1948م .

هؤلاء لن يرضوا بغير أرض أجدادهم التي تركوها عام 48م . واللاجئون الذين في مخيمات في لبنان وسوريا أين أرضهم وأرض أجدادهم . إلى جانب

فلسطيني الشتات . أما اليهود فيؤمنون بأن الضفة الغربية هي أرضهم المقدسة بل هي قلب الأمة اليهودية ، وهم لا يسمونها الضفة الغربية بل يهودا والسامرة . فكيف يمكن ويجوز أن نحرم أناسا من أرض أجدادهم .. وأناساً من أرضهم المقدسة بالنسبة لهم .

يقول أحد البحاث الصهاينة ويدعى " ألوف هرابن " : إن المشكل هو صراع شعبين حول ملكيتهما لأرض واحدة ويقول : " حاييم وايزمان " في عبارته الشهيرة في سنوات الثلاثينيات : إن المشكلة هي أن كلا الجانبين على حق . كيف يمكن أن نستبدل هذه بتلك ! غير ممكن .. وغير جائز ، لأن اليهود لا يقبلون - خاصة المتدينين منهم - باستبدال الأرض المقدسة في اعتقادهم بأي شيء آخر ، والفلسطينيين - وخاصة المتشددين منهم - لا يقبلون هم كذلك باستبدال أرض الأجداد بأي شيء آخر .

وإذا قامت دولتان فإن الطرفين المذكورين سيواصلان الصراع ضد بعضهما للعيش في أرض الأجداد بالنسبة للفلسطيني .. وأرض الميعاد بالنسبة لليهودي .

الحل هو الاستفادة من هذه المعطيات الحالية والمسلمات التاريخية، وإقامة دولة " إسرطين " من الفلسطينيين والإسرائيليين ، حيث يعيش ويتحرك الفلسطيني واليهودي حيث يشاءان .. فالذي يعتبر الضفة الغربية أرضه المقدسة يمكنه أن يعيش فيها أو يتحرك فيها متى شاء .. وإذا كان يريد أن يسميها يهودا والسامرة فلا مانع .. وإذا أراد الفلسطيني أن يعيش أو يتحرك في المدن الساحلية عكا وحيفا ويافا وتل أبيب وجدول .. الخ فلا مانع، وهكذا تعود المياه إلى مجاريها ، وينتهي الغبن والحرمان خاصة وأن العرب واليهود ليس بينهما عداوة تاريخية ، بل العداوة بين اليهود والرومان .. في العصر السابق وبين اليهود والأوروبيين في العصر الحديث.

وإن العرب هم الذين استضافوا اليهود وحموهم من الاضطهاد بعد تنكيل الرومان .. وملوك إنجلترا بهم . وبعد الطرد من الأندلس .

يقول نفس الباحث الصهيوني " ألوف هرابن " :

"إن الفلسطينيين يقولون : لماذا نحن بالذات يجب علينا أن ندفع ثمن

اضطهاد اليهود في أوروبا " ؟! إذن الفلسطينيون لم يضطهدوا اليهود .
واليهود يقولون : إننا لم نطرد الفلسطينيين .

ويقولون : إن العرب من غير الفلسطينيين هم الذين شنّوا الحرب علينا عام 1948م .

هذه شهادات إيجابية تؤكّد بكل تأكيد لمصلحة الحلّ بقيام دولة مندمجة للطرفين .

ويقول نفس الشخص : " إن لقاء الإسرائيليين والفلسطينيين هو لقاء شعبين عاشا مآسي قاسية ومؤلمة مع التجاهل من قبل الآخرين " .

ويضيف أيضاً وذلك بعد أن ألقى باللوم على الفلسطينيين لرفضهم لليهود بعد كرههم من طرف الأوروبيين : " من المؤكّد أن للفلسطينيين مبرراتهم حيال هذه الظاهرة . متى سمع العالم أن شعباً ما فتح أبواب بلاده في وجه شعب آخر ، ويقلص بمحض إرادته أراضيه لتمكين شعب آخر من إقامة كيان خاص به " ؟!

ويقصد بذلك الشعب الفلسطيني في وجه هجرة اليهود إلى فلسطين، اليهود الذين لا يعرفون فلسطين ، بل كانت هناك أراض أخرى مرشحة لليهود مثل أوغندا والأرجنتين .. الخ .

الخلاصة :

- 1 - المنطقة ضيقة جداً لا تسع دولتين على الإطلاق .
- 2 - الدولتان ستتقاتلان ، لأن أرض كل واحدة منهما هي أرض للأخرى حسب اعتقادهما وكل دويلة تشعر أنها مهددة من طرف الأخرى .
- 3 - لن تستوعب كل منهما المهاجرين اليهود ، واللاجئين الفلسطينيين .
- 4 - تداخل استيطان بينهما . مليون فلسطيني على الأقل فيما سُمّي بإسرائيل . وقرابة النصف مليون إسرائيلي على الأقل الآن في الضفة والقطاع وطوائف أخرى درزية وكاثوليكية ومسيحية وإسلامية .. الخ . وهو نموذج للاندماج .

- 5 - عمال المصانع الإسرائيلية فلسطينيون .
 - 6 - اعتماد بل تكامل بين الطرفين في السلع والخدمات .
- أخيراً :
- 1 - عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم.
 - 2 - دولة واحدة .. مثل لبنان .
 - 3 - انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة للمرة الأولى أو الثانية أيضاً
 - 4 - نزع أسلحة الدمار الشامل منها ومن منطقة الشرق الأوسط إن وجدت.
 - 5 - بذلك ينتهي الصراع في الشرق الأوسط . وتصبح هذه الدولة مثل لبنان يعترف بها وتدخل حتى الجامعة العربية.
- قد يتم الاعتراض على الاسم . وهذا اعتراض غير مجدٍ وضار جداً .
وسطحي .. وأصحابه عاطفيون غير عقلانيين . علينا أن نقارن بين سلامة اليهود وأن يعيشوا في سلام مع الفلسطينيين ومندمجين معاً في دولة واحدة وبين التمسك بالاسم مع التضحية بسلام اليهود وبالسلام في الشرق الأوسط والعالم .
- ينبغي عدم الإصغاء لأصوات الحرس القديم ، وعقلية الحرب العالمية الثانية ، بل يجب سماع صوت الشباب .. جيل العولة .. جيل المستقبل .
- إن العقلية القديمة هي التي سببت المأساة الحاضرة ..
- إن دولة يهودية على حدة عرضة للخطر العربي والإسلامي ، أما دولة مختلطة من المسلمين واليهود والعرب والإسرائيليين فلن تهاجم إسلامياً ولا عربياً .
- منذ عام 1967م كان الوضع هو دولة واحدة إسراطينية وحتى العمليات الفدائية كانت تأتي من خارج هذه الدولة .
- وإن العمليات الفدائية الآن ليست من عرب 1948م كما يسمونهم بل من فلسطينيين خارج ما يسمى بعرب إسرائيل . وفي هذا مثال واضح على نجاح دولة واحدة مندمجة " إسراطين " .

جنوب إفريقيا والاستعمار العنصري

النموذج

شكل التواجد الاستعماري العنصري في جمهورية جنوب أفريقيا النموذج الأقرب لحالة الاستعمار في فلسطين أو تحديدا للحالة الصهيونية هناك ورغم الفروقات التي لا مجال لاستعراضها في هذا الكتاب إلا أن العديد من أوجه التشابه وهي كثيرة جمعت بين الصهاينة والمستوطنين البيض في أفريقيا من حيث الممارسة علما بأن هذا التشابه كان يشكل أساس التحالف بين البلدين قبل أن يتمكن أصحاب البلاد الأصليون في جنوب أفريقيا من إنهاء هذه الحالة العنصرية عبر نضال طويل وممرير كان من أبرز قاداته المناضل نيلسون مانديلا الذي قضى 25 عاما في السجن ورغم ذلك كان يقود النضال من هناك .

ان إنهاء الحالة العنصرية في جنوب أفريقيا ومشاركة السود أصحاب البلاد الأصليين في الممارسة للحقوق السياسية والحكم تستحق التأمل والبحث والتساؤل فيما إذا كان هذا النموذج يستطيع أن يشكل حلا للقضية الفلسطينية.

إذ أنه في إبان التكالب الاستعماري على أفريقيا وقعت أراضي (ازانيا) الاسم القديم لجنوب أفريقيا وذلك منذ منتصف القرن السادس عشر وما بعد⁽¹³⁸⁾ وقد استوطن البيض بجنوب أفريقيا واستولوا على الأراضي الصالحة للزراعة بعد أن طردوا أهلها الأصليين إلى معازل بعيدة وحرموهم من حق التملك والإقامة وممارسة الحقوق السياسية كما منعوهم من دخول الأحياء والشوارع والمطاعم والحافلات المخصصة للبيض وذلك بحكم قوانين جائرة عنصرية تفرق بين البشر حسب لونهم

ولعل ذلك يبرز من خلال أن 87 ٪ من الأرض خصصت لعدد 2 مليون ابيض فيما خصص 13 ٪ لثمانين ملايين أسود .

ولكن ومنذ أن وطأت أقدام المستعمرين البلاد ، والسكان يدافعون عن أنفسهم رغم الفروقات الهائلة في الإمكانيات.

لقد ارتكب النظام العنصري مئات المجازر تماما كما يحدث في فلسطين المحتلة من قبل الصهاينة الأمر الذي بلور مفهوم النضال على مدى عقود طويلة من الكفاح المختلف الوسائل ومع بروز قادة ومناضلين أفرقة أمثال مانديلا تطور النضال إلى مرتبة الكفاح المسلح وبالمقابل تزايد القمع والقتل والممارسات العنصرية وأيضا أمام بصر وسمع العالم .

بتاريخ 8 - 8 - 1962 اتهم المناضل مانديلا بالتحريض على العصيان المدني والإضرابات ومغادرة البلاد دون تصريح والانتماء إلى حركات وتنظيمات محظورة .

والقي القبض عليه فيما اعتبرت محاكمته (محاكمة روح الشعب الأفريقي) ⁽¹³⁹⁾ وقد أدين وسجن لكن الكفاح استمر مع ذلك .

ونظرا لهذا الكفاح الطويل الذي أذهل العالم وأيقظه من غفوته ونظرا لمساندة حركات التحرر العالمية لهذا الكفاح ازداد الضغط العالمي من أجل إطلاق سراح مانديلا وضرورة إقامة إصلاحات جذرية في جنوب أفريقيا إلى حين إطلاق سراحه بتاريخ 10 - 2 - 1990 .

بعد إطلاق سراح مانديلا وازدياد الضغط العالمي الرسمي والشعبي على الحكومة العنصرية وفرض ما يشبه الحصار الاقتصادي عليها ومقاطعتها قررت تلك الحكومة التقدم بخطوة باتجاه أصحاب الأرض الأصليين وبدأت المسألة تأخذ شكل المفاوضات بين الطرفين وبعد جولات عديدة من المفاوضات .

أثمرت المسألة الطبيعية هناك ، وهي العيش للجميع ضمن إطار دولة ديمقراطية واحدة يحكمها رئيس منتخب من الشعب وكان أن فاز المؤتمر الوطني الأفريقي في الانتخابات التي أعادت لجنوب أفريقيا وجهها الحقيقي فيما انتخب نيلسون مانديلا رئيسا للبلاد ويشارك الجميع الآن بيضا وسودا للوصول إلى حلول للمشاكل التي كانت قائمة قبل التوصل إلى هذه الصيغة .

على ضوء ذلك

حق العودة وإمكانية التطبيق (140)

■ إن الحجج الرائجة لعدم إمكانية تنفيذ حق العودة ، والخاصة بعدم القدرة الاستيعابية أو ضيق المساحة الجغرافية ليس ثمة ما يثبتها في الواقع ، بل على العكس من ذلك تماماً فالدراسات الديموغرافية والجغرافية أثبتت حقائق علمية تدحض هذه الحجج وتبرز أن الرفض الاسرائيلي لحق العودة يقوم على أسس عنصرية لا علاقة لها بالواقع الذي يؤكد على ما يلي :

1 - من الناحية الديموغرافية ، فإن إسرائيل مقسمة إلى 36 إقليماً طبيعياً . يعيش 70 ٪ من اليهود في 7 أقاليم فقط (من أصل 36) أو 80 ٪ من اليهود في 10 أقاليم على مساحة 12 ٪ فقط من مساحة إسرائيل (أي ما يعادل 2,458 كلم مربع فقط من المساحة التي كانت مملوكة لليهود أيام الانتداب البريطاني .

2 - ومن الناحية الجغرافية فإن توزيع السكان يدل على أن 80 ٪ من اليهود يتمركزون على السهل الساحلي حول تل أبيب وطريق تل أبيب القدس ومنطقة حيفا (وحتى في هذه المناطق تعيش أقلية فلسطينية تمثل 11 ٪ من اليهود في نفس المناطق) أما المناطق الأخرى (الجليل والمثلث والنقب) فهي إما غير مأهولة بأعداد كبيرة من اليهود أو شبه خالية منهم ، ويعيش فيها معظم الفلسطينيين وفي هذه المنطقة تعتبر كثافة السكان الكلية منخفضة جداً وتصل فقط إلى حوالي 100 شخص / كلم. 2

وتفيد الدراسات أن معظم مساحة إسرائيل ذات كثافة سكانية منخفضة بل تكاد تكون معدومة في الجنوب والمحاولات الإسرائيلية المكثفة لنقل المهاجرين اليهود الجدد إلى كافة أنحاء إسرائيل لم تنجح إذ لا تزال أغلبية المهاجرين تفضل السكن في المناطق الوسطى الحضرية .

ووفقاً لهذه الحقائق فإن الدراسات تشير إلى أن إمكانية استيعاب اللاجئين واردة جداً ، ولا تؤدي إلى أي مشكلات ديموغرافية أو جغرافية ذلك أن فرضية

عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين والمقدر عددهم بـ 6,569,000 نسمة سيعيشون في مساحة 18,350 كم² أي بكثافة 358 شخصاً / كم² وهي كثافة ليست عالية بل معقولة جداً وهي على أي حال أقل من الكثافة التي تشكل حوالي ثلث كثافة الضفة الغربية وواحد على 12 من كثافة قطاع غزة التي تصل إلى 3400 شخص / كم².

3 - وبخصوص حجة إسرائيل التي تدعي بصعوبة تحديد الأماكن والقرى والأحياء التي تم الاستيلاء عليها أو تدميرها أو هجرتها لتبرير صعوبة تنفيذ حق العودة فإن هذا الادعاء ترفضه الوثائق العلمية التي أكدت أنه لا يوجد بلد في البلدان العربية أو الإسلامية أكثر توثيقاً من فلسطين نظراً لأهميتها التاريخية والدينية.

● ففي عام 1871 أمضت بعثة صندوق اكتشاف فلسطين ثمان سنوات في مسح شامل للبلاد وأصدرت (26) خريطة مفصلة لفلسطين مع (10) مجلدات عن السكان والمدن والنبات والحيوان وأدرجت (15,000) اسماً لكل قرية ومدينة ونهر ومزار .. الخ من أصل (46) تصنيفاً لكل مكان .

● وفي زمن الانتداب البريطاني (1920 - 1948) أصدرت مصلحة المساحة خرائط مفصلة لفلسطين إلى جانب خرائط أعدت في زمن الاحتلال كما تملك بريطانيا وأمريكا معلومات مشابهة ولا تعيش القرى المحتلة والمدمرة في قلوب أهلها فقط ، بل قد تم تصويرها في مسح جوي شامل وأصبحت معروفة حتى على الصعيد الدولي .

(3) الحق والمآزق الإسرائيلي :

لا شك ان استحقاق تنفيذ حق العودة وضع إسرائيل أمام أحد الخيارين التاليين .

1 - إما أن تكون دولة ديمقراطية بحق ، وتطبق ذلك على الجميع كما تدعي سواء في معاملتها مع الفلسطينيين عام 1948 أو في ممارسة حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

2 - أو أن تكون دولة يهودية عنصرية ولن يكون لها بذلك مكان بين دول

العالم الحضارية ولا بين العرب إذا أرادت أن يوقعوا معها معاهدات سلام ..
ودائمة .

ووفق قوة المنطق ، فليس ثمة التزام قانوني أو أخلاقي أو أدبي من أن يبقى
الفلسطينيون في المنفى والشتات لكي يحققوا لإسرائيل دولة يهودية عنصرية
بل إنه على إسرائيل التزام قانوني واضح وسياسي صريح بأن تعيد الحقوق
لأصحابها لكي تصبح دولة ديمقراطية لكل سكانها وطبعا لكل من له حق
العودة إليها .

ووفق منطق القوة ، فقد طمس حق عودة الفلسطينيين إلى أرضه لصالح حق
عودة اليهودي إلى إسرائيل فالحق الأول محصن بالقانون الدولي وبما يشبه
إجماع الأسرة الدولية أما الحق الثاني فهو محصن بممارسة القوة المقرونة
بالإجبار والإكراه ولم يؤيده أحد إلا إسرائيل وهو ترف يستمتع به من يشاء من
اليهود على حساب الشعب الفلسطيني المعتدى عليه ، الأمر الذي يتناقض مع
حقوق الإنسان بعامة والشعب الفلسطيني بخاصة .

وهكذا جاء الرفض الإسرائيلي لحق العودة لاعتبارات أيديولوجية وسياسية
وأمنية حيث تجد في حق العودة للفلسطينيين ما يهدد ما يسمى نقاء الدولة
العبرية ، ويدفع باتجاه تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية وهو أمر
مرفوض من الأغلبية العظمى من التيارات والقوى والأحزاب الإسرائيلية بيد أن
هذا التوجه سيعمق من مأزق إسرائيل خاصة وأن العالم الحديث لا يستطيع
استيعاب دولة عنصرية قبلية ، وبالذات وأن ذلك سيزيد من عدم الاستقرار في
المنطقة وسيغلق الآفاق أمام تعاون اقتصادي وثقافي مع العرب .

على أن هذا المأزق سيجد ما يعززه داخليا خاصة بعد اتساع الهوة
الأيديولوجية والسياسية بين التيارات الصهيونية ذاتها ضمن رؤيتها المستقبلية
والتي تحمل تناقضات جمة يمكن تلمسها في التغييرات التاريخية التي تشهدها
الخارطة السياسية الإسرائيلية كما أن التركيبة الديموغرافية داخل المجتمع
الإسرائيلي تشهد تحولات مهمة استطاع من خلالها الفلسطينيون في مناطق
1948 أن يثبتوا قوتهم السياسية والديموغرافية بعد أن تجاوزت هذه نسبة

21 ٪ من السكان ومن المعروف تاريخيا أنه لا يمكن قهر أقلية في بلد ما إذا زاد تعداد تلك الأقلية عن 15 ٪ خاصة وأن قضية انتماء هذه الأقلية تتجسد مع عموم الشعب الفلسطيني حيثما كان ، والذي يملك قدرات وكفاءات وكنزا من الخبرات المتراكمة تجعله أكثر تفاؤلا في المستقبل ليأخذ مكانه بين الشعوب عن جدارة واستحقاق .

ثم .. ماذا بعد ؟

الخاتمة

إذا كان ما ورد في هذا الكتاب ، ينصب منذ مقدمته وحتى ما قبل كتابة هذه السطور على جوانب الصراع فان هذه الخاتمة وان كانت مختلفة بعض الشيء إلا أنها ومن المؤكد تتعلق بنفس السياق .

عالم جديد ما بعد سبتمبر 2001.

هكذا يخيل للعالم ، خاصة وان ما تخطط له الإدارة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر يتخطى على ما يبدو القدرات الأوروبية والعربية والإسلامية على مواجهته سياسيا وعسكريا واقتصاديا خاصة وان أخطر الانعكاسات التي رافقت عمليتي واشنطن ونيويورك تتجلى على أحسن ما يكون في سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن المشكوك بشرعية انتخابه واستراتيجيته المنفردة كنظام أقوى في معالجته للصراع العربي الصهيوني وتحديدا من خلال علاقته المميزة أو أكثر ربما .. مع رئيس وزراء الكيان ارييل شارون وتفاهمها المباشر والواضح حول ضرورة القضاء على السلطة الفلسطينية وأضعاف رئيسها ياسر عرفات وإنهاء مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال وفضلا عن ذلك ما خططت له واشنطن بحجة توجيه ضربة جديدة - قاضية - للعراق تحت ذرائع غير موجودة .

والسؤال هنا :

- إلى أين تسير منطقة الشرق الأوسط ؟
- ولماذا تتخوف الولايات المتحدة من استغلال عمق نفوذها في الصراع العربي الصهيوني وتدعم إرهاب شارون ؟
- لماذا تبقى الدول الأوروبية مشلولة بمجموعها وكذلك روسيا رغم أن هنالك ما يسمى اللجنة الرباعية وهي الولايات المتحدة والأمم المتحدة وأوروبا أو الاتحاد الأوروبي وروسيا هذه اللجنة التي تتحرك وتجتمع دونما أية نتائج ؟
- ألا تبدو مسألة الصراع العربي الصهيوني مخيفة بانعكاساتها على الأوروبيين وهي تطرق أبواب حدودهم؟

يلخص الأستاذ ميشيل كيلو في دراسة له حول استراتيجية أمريكا في القرن الواحد والعشرين #.

ثمة ملامح جلية في السياسات الأمريكية تشير إلى إنها تأخذ باستراتيجيات القوى العظمى في القرنين الثامن والتاسع عشر حيث كانت تتنافس على الإمساك بمفاتيح ومفاصل العالم البرية منها والبحرية التي يمكن أن تستخدم كنقاط عبور أو قفز إلى مناطق مجاورة أو تصلح للاستعمال كمواقع مراقب عن بعد ، لابد من أبعاد الخصوم والمنافين عنها ويمكننا بشيء من الشفافية ، اعتبار هذه الاستراتيجيات جغرافية الإرهاب كونية النتائج، ينطبق هذا على استراتيجية أمريكا القوة العالمية الوحيدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة . والتي بدت خلال الأعوام العشرة المنصرمة ، وكأنها ستكتفي بالحفاظ على الوضع القائم الذي أزاح جميع القوى العظمى المنافسة لها، خاصة الاتحاد السوفياتي ومعسكره الاشتراكي ، وجعلها تحتل موقعا حاكما في العالم النامي بعد انهيار حركات التحرر الوطني والقومي ، ثم ضرب العراق وقد أمسكت من خلاله بمدخل الوطن العربي ومخارجه وبقراره وثرواته، وسرعان ما تبين أنها بحاجة إلى احتلال بقية المناطق المفصلية استراتيجيا ، فالعالم أكثر تعقيدا عند وقوعه بين يديها عن بعد ، ومشكلاته إلى التعقيد اقرب منه إلى التلاشي المفعم بتحديات لابد من مواجهتها عن كثب ، ليس أهمها قطعا التحدي الأصولي الذي تعاضم بدءا من عام 1995 وتدرجت مخاطره صعودا إلى أن بلغت ذروتها في الحادي عشر من سبتمبر حين انهار على مرأى من البشرية كلها برج مركز التجارة الدولي واشتعل مبنى البنتاغون وبدأت القوة العظمى الجديدة بين يدي قوة غير منظورة تتلاعب بها كما تشاء ، وتسدد إليها الضربات حسبما تشاء وتؤكد أن السياسات الدولية تعيش فراغ قوة ، وان سيطرة القطب الواحد كارثة بالنسبة لأمن العالم وسلامته ما دام لا يقدر أن يضمن أمنه وسلامه الخاص .

لقد نجحت أمريكا وخلال أقل من عقد واحد في الانغراس بقوة في البلقان

وأفريقيا والوطن العربي وهما هي تتموضع بالقوة ذاتها في مناطق لم يكن لها وجود فيها خلال حقبة طويلة من التاريخ الحديث ، أو كانت معادية لها تماماً .

ان أدوات الصراع الجديد على ثروات العالم تقتضي السيطرة الجغرافية وفتح مفاصل حاكمة من العالم والإمساك بها ، أمريكا الآن في أوروبا البلقان وفي الوطن العربي وفي آسيا المطلة على المحيط الهندي أو القريبة منه ، المفتوحة نحو الشمال والشرق ونحو الجنوب والجنوب الشرقي ، وبهذه الإنجازات الجغرافية توسع أمريكا قدرتها على التحكم بالعالم والسيطرة على مقدراته .

ولهذا فان الولايات المتحدة الأمريكية عازمة كل العزم على إرهاب وترويع وتدمير كل من ليس حليفها عبر حرب لا تبقى ولا تدر ، وإذا كان الكيان الصهيوني يقوم بهذا العمل بالوكالة في فلسطين ، تماماً كما نلاحظ أن أمريكا لم تحارب منفردة في أي منطقة في حربها الجديدة ، وأنها لم ترسل جنودها إلى ميدان القتال بل قبلت مشاركة متفاوتة الحجم من حالة لأخرى أجبرت أوروبا على تقديمها لها ، وكذلك دولا تعتبر من العالم النامي وكأئنا استخدمت قوة الآخرين لإضعافهم حيث ان عائد هذه الحروب استفادت منه لوحدها .

بقول آخر ان على أمريكا ان تدمر آخر قلاع المقاومة في كل مكان وخاصة في فلسطين ، كذلك في لبنان ، وهذا ما يفسر جليا الإمكانيات الهائلة والمساعدات التي ليس لها حدود التي تقدمها أمريكا إلى الكيان الصهيوني ، ناهيك عن الموقف السياسي والمعنوي المساند مساندة ليس لها حدود .

ان الصراع العربي الصهيوني ليس صراعا عاديا ، بل هو حقيقة تؤكد في تفاصيلها انه صراع وجود بأكمله ، صراع وجود هذه الأمة أو نفيها إلى خارج التاريخ وأحكام السيطرة على ما تبقى من مقدراتها ، وتوجيه شعوبها كأسواق استهلاكية ممتلئة بالبشر لدعم الاقتصاد الأمريكي وتحويل هذه الشعوب إلى كم فارغ دون حاضر أو مستقبل .

من هنا تبدأ التحديات ، ومن هنا يبدأ الخيار الحقيقي واختيار أدوات الصراع وأهدافه .

الملاحق :

- 1 - الميثاق الوطني الفلسطيني -----
- 2 - فلسطين في العهد الكنعاني ----- خارطة
- 3 - فلسطين في عهد داود ----- خارطة
- 4 - فلسطين في العهد اليوناني ----- خارطة
- 5 - فلسطين في صدر الإسلام ----- خارطة
- 6 - فلسطين في العهد المملوكي ----- خارطة
- 7 - فلسطين في العهد العثماني ----- خارطة
- 8 - مشروع الأمم المتحد للتقسيم وتدويل القدس --- خارطة
- 9 - حدود المعاهدة بين رمسيس الثاني والحثيين --- خارطة
- 10 - حدود الوطن القومي اليهودي لمؤتمر الصلح --- خارطة
- 11 - حدود الكيان مطالب بن غوريون ----- خارطة
- 12 - خارطة القرار رقم 181 ----- خارطة

الميثاق الوطني الفلسطيني

المادة 1 - فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة 2 - فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ .

المادة 3 - الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره .

المادة 4 - الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وأن الاحتلال الصهيوني وتشيتت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانهما .

المادة 5 - الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 ف سواء من اخرج منها أو بقي فيها ، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني .

المادة 6 - اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين .

المادة 7 - الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة ، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف للتعريف بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بما له وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي .

المادة 8 - المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع

التناقضات الثانوية التي يجب ان تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فان الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وافراد جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح .

المادة 9 - الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه .

المادة 10 - العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها .

المادة 11 - يكون للفلسطينيين ثلاث شعارات : الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير .

المادة 12 - الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيّاً من المشروعات التي من شأنها إزابتها أو إضعافها .

المادة 13 - الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر ، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب .

المادة 14 - مصير الأمة العربية ، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير

فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس .

المادة 15 - تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين ، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طبيعتها الشعب العربي الفلسطيني .

ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين ، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطبيعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه .

المادة 16 - تحرير فلسطين ، من ناحية روحية ، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلالة جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين ، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصره جميع القوى الروحية في العالم .

المادة 17 - تحرير فلسطين ، من ناحية إنسانية ، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحرية ، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحرية في العالم .

المادة 18 - تحرير فلسطين ، من ناحية دولية ، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس . من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها ، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية .

المادة 19 - تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 ف وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه

الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير .

المادة 20 - يعتبر باطل كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما ، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح . وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنين في الدول التي ينتمون إليها .

المادة 21 - الشعب العربي الفلسطيني ، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية ، أو تدويلها .

المادة 22 - الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها ، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها ، وفاشية نازية في وسائلها ، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أمانى الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم .

إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع ، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط ، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه .

المادة 23 - دواعي الأمن والسلام ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها ، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاءً لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

المادة 24 - يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها .

المادة 25 - تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين .

المادة 26 - منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه ، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي .

المادة 27 - تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك ، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية .

المادة 28 - يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية .

المادة 29 - الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه .

المادة 30 - المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقى لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني .

المادة 31 - يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص .

المادة 32 - يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقة عليها بموجب هذا الميثاق .

المادة 33 - لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض .

الملاحق



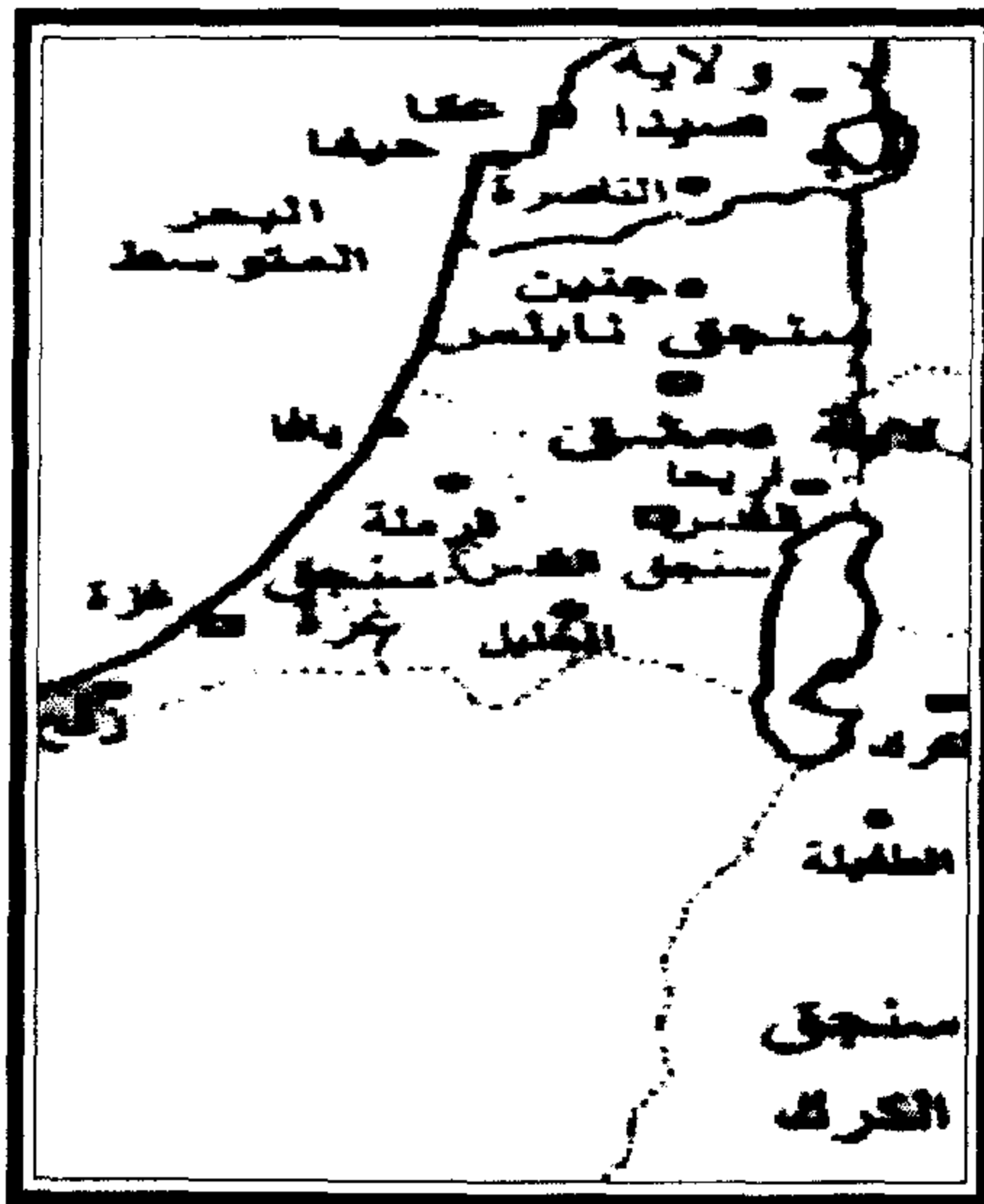
ملحق 2
فلسطين في
العهد الكنعاني



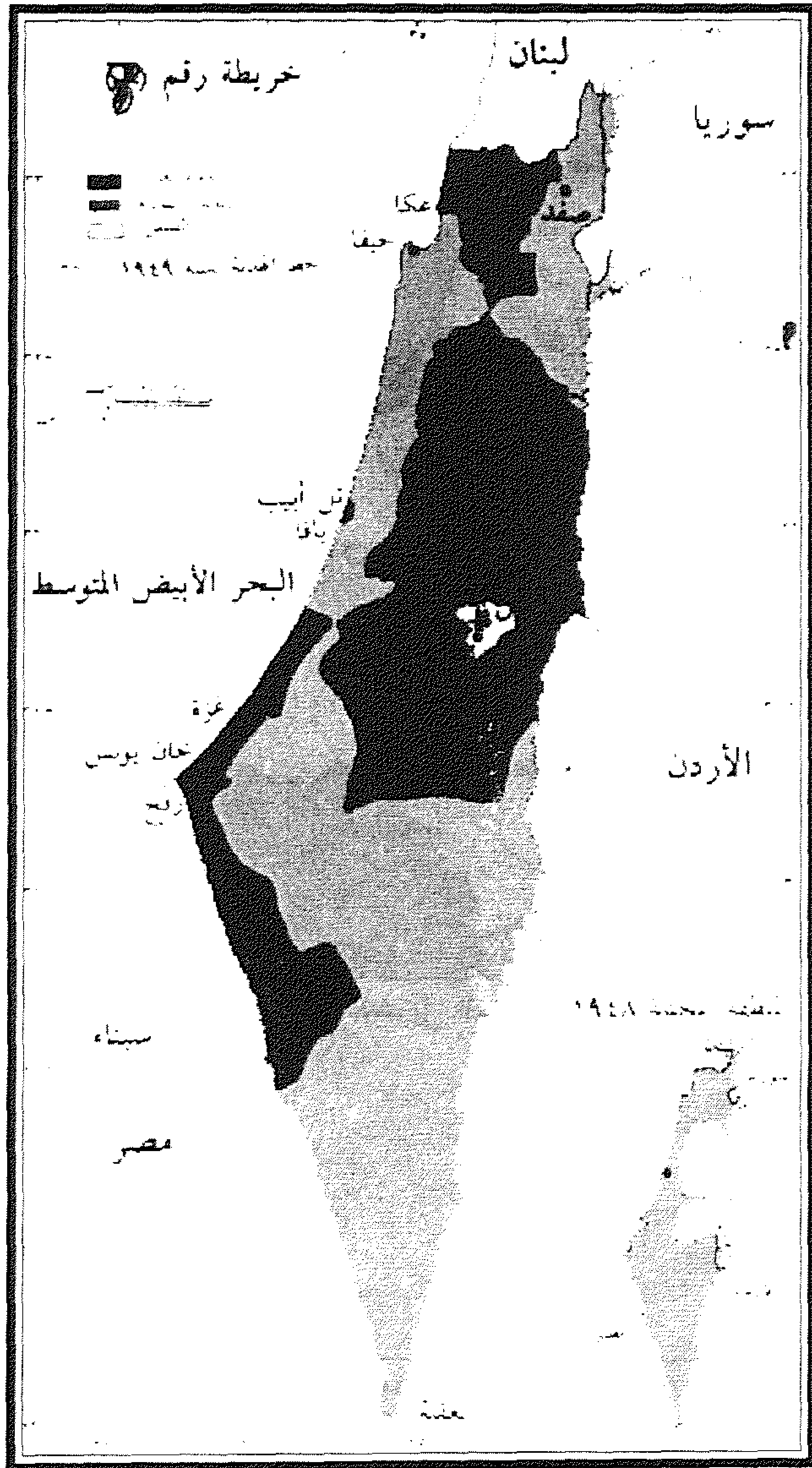
ملحق 3
عهد داود
علية السلام



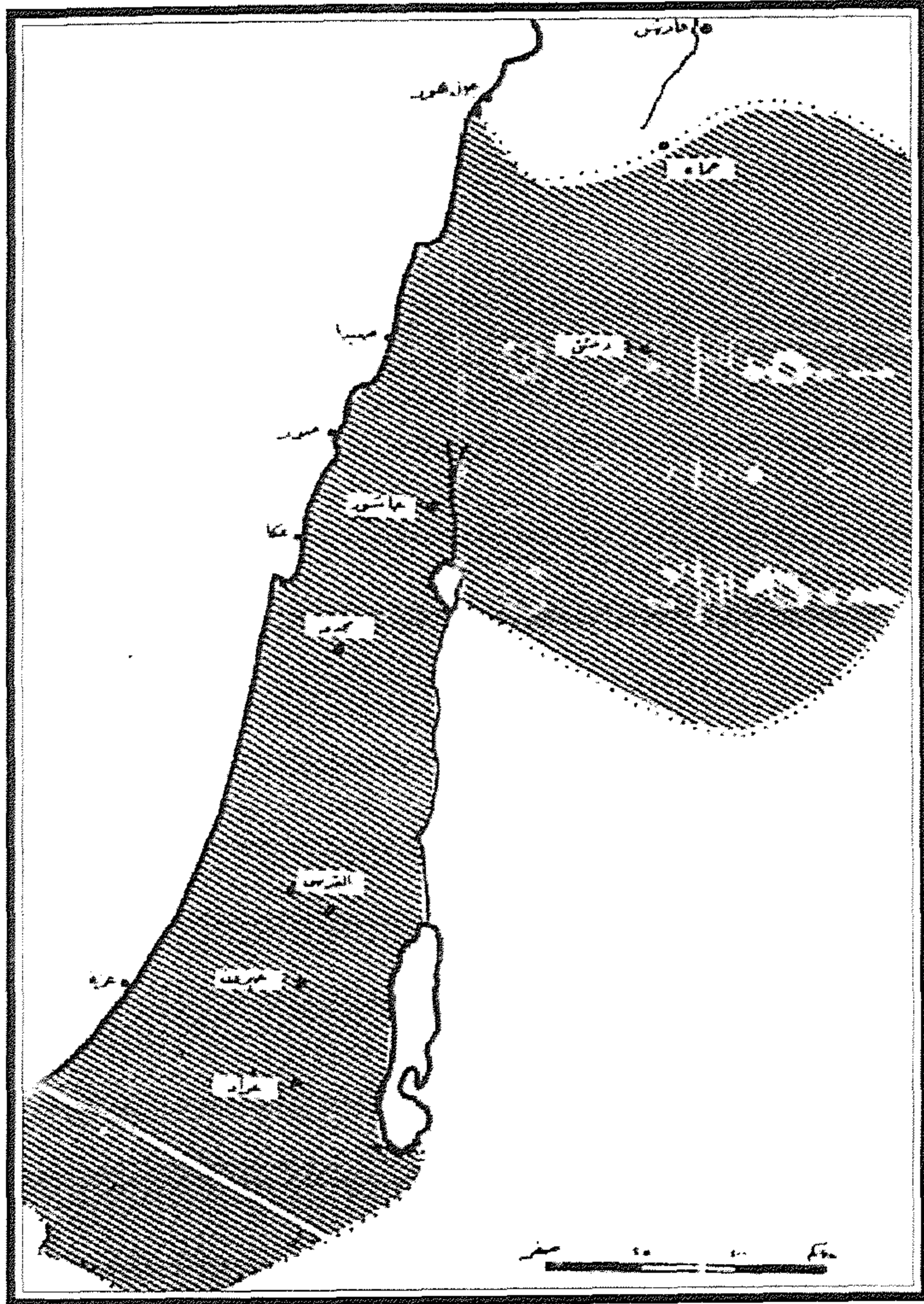
ملحق 6
العهد المملوكي



ملحق 7
العهد العثماني

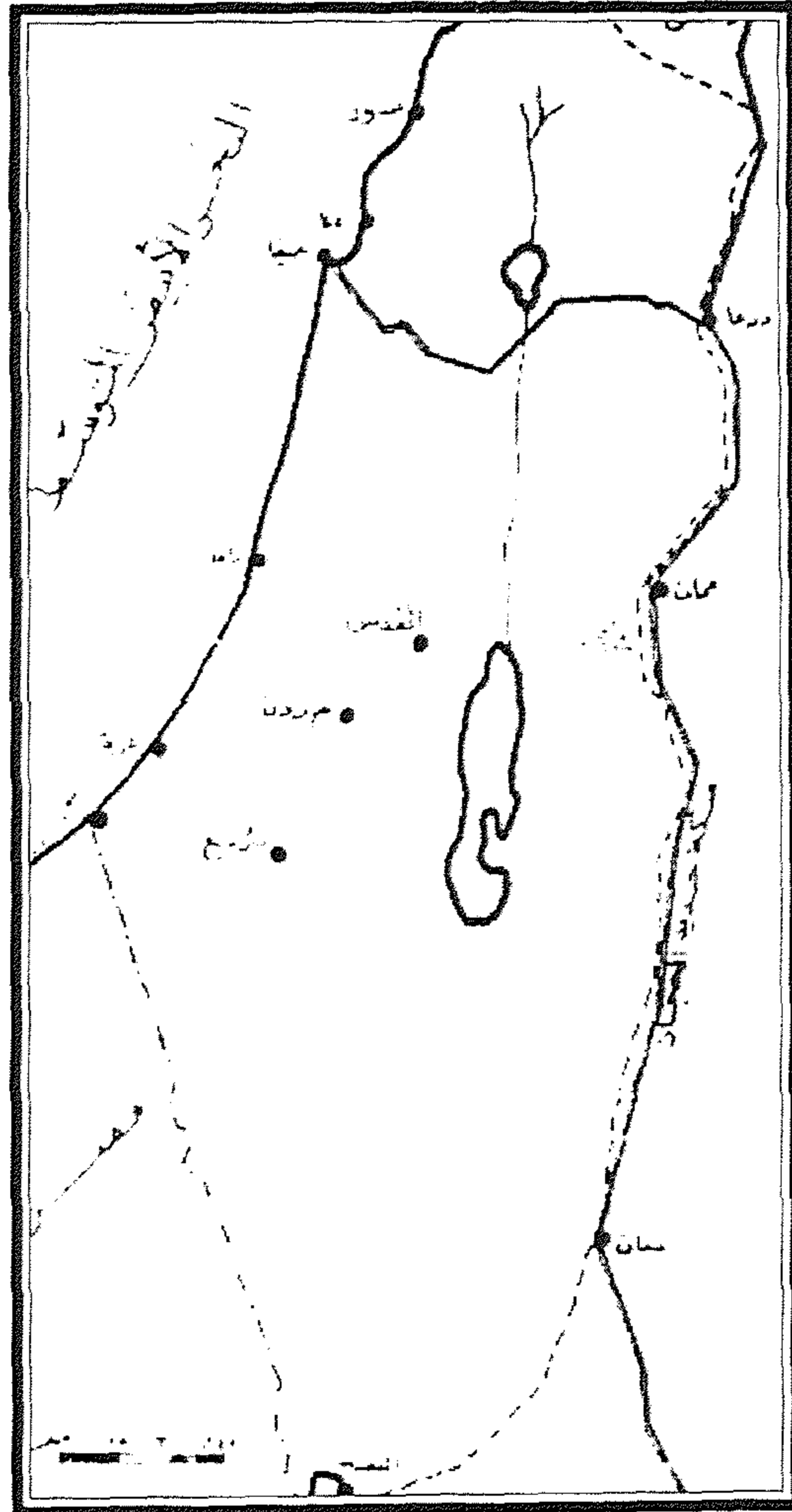


مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين وتحويل القدس 1947



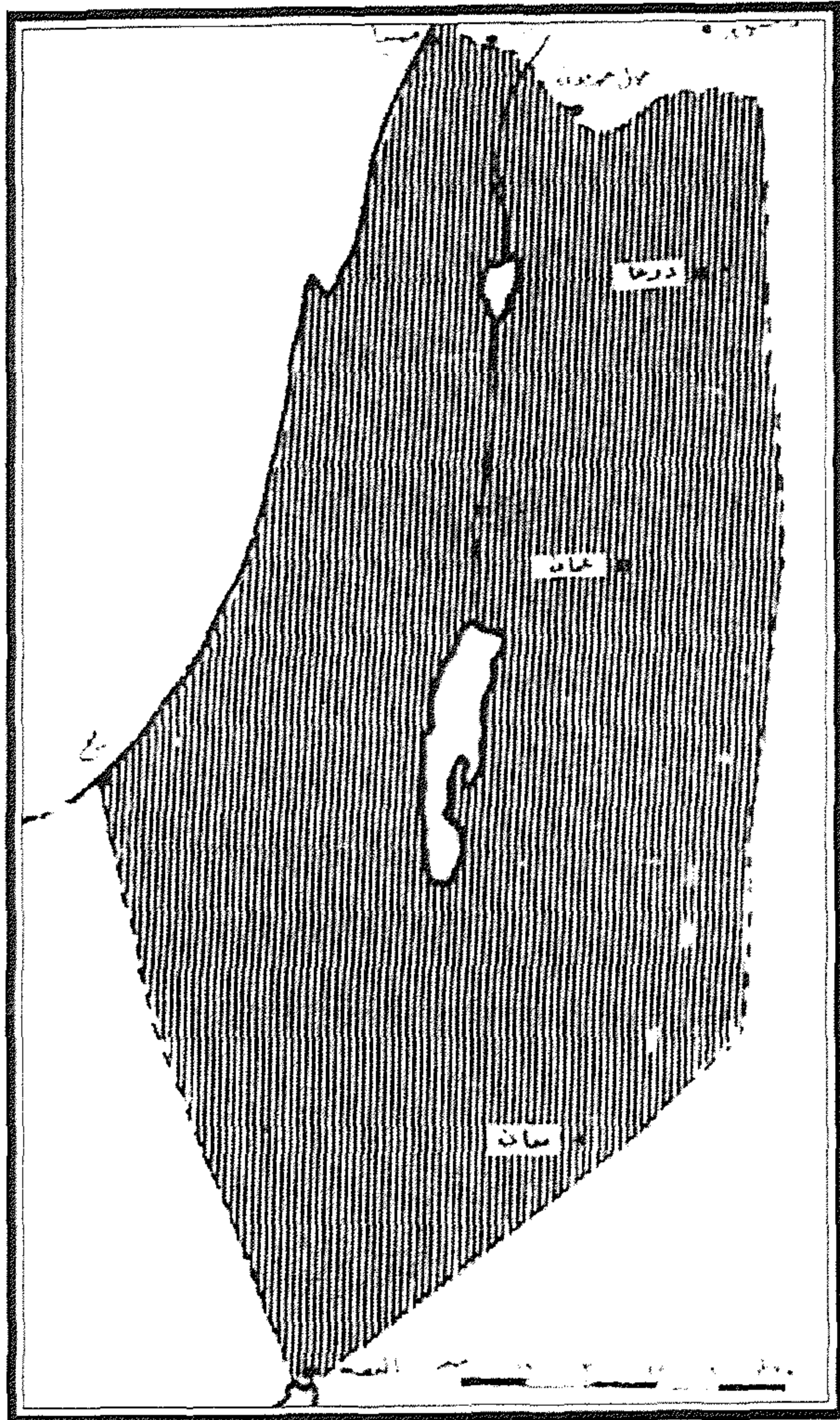
ملحق 9

حدود المعاهدة التي تمت بين رمسيس الثاني
مع الحثيين في القرن 13 ق م



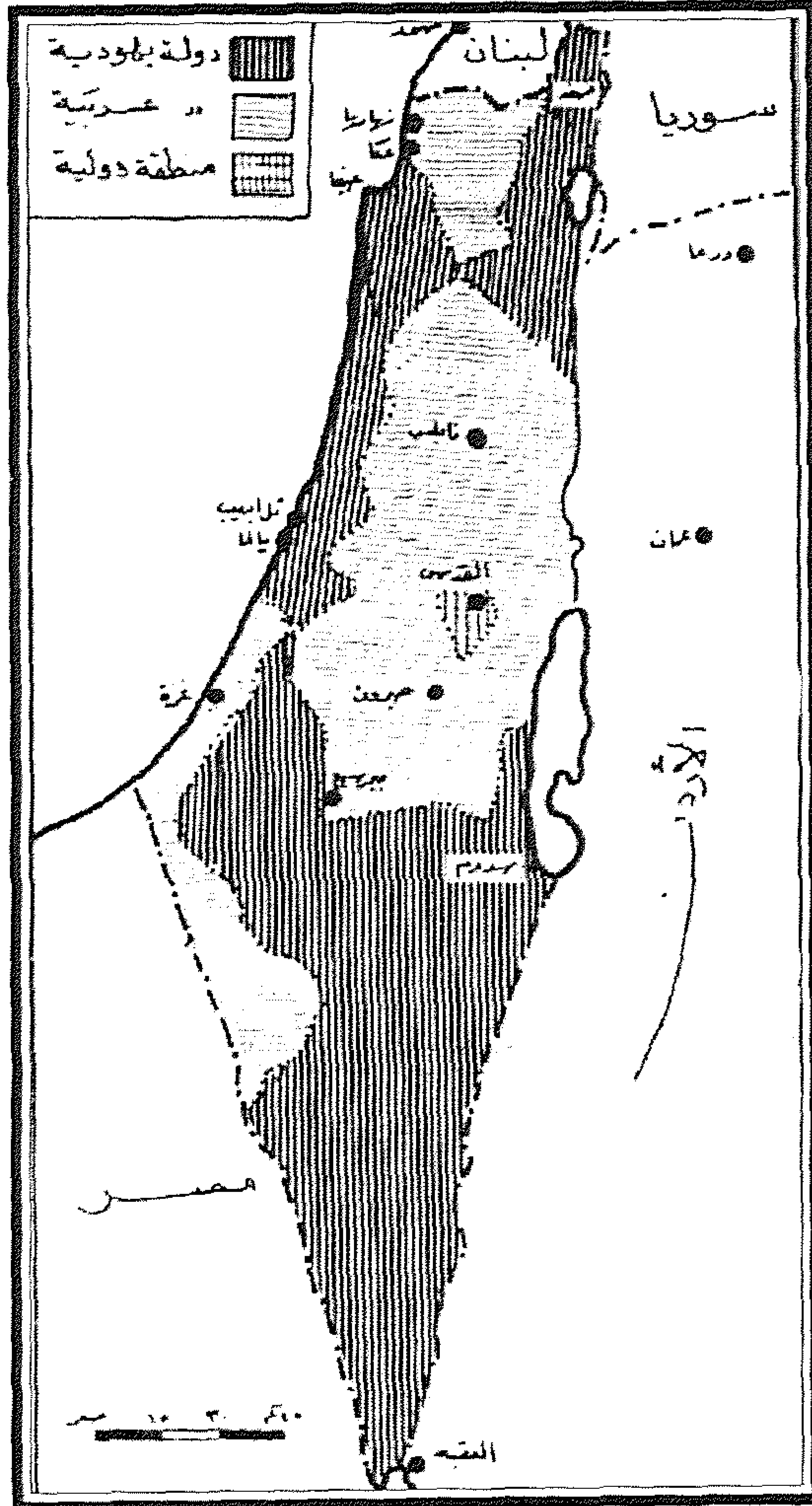
ملحق 10

حدود الوطن القومي اليهودي لمؤتمر الصلح
1919



ملحق 11

حدود دولة الكيان - مطالب بن غوريون 1918



ملحق 12
خارطة القرار رقم 181

مصادر البحث :

- 1 - وثائق فلسطينية - القاهرة - وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات الجزء الأول ، ص 314 و 318
- 2 - محمد أديب العامري ، " القدس العربية " - عمان ، دار الطباعة والنشر 1971 ص 9
- 3 - القدس - المخططات الصهيونية - سمير جريس - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - 1981 ص 114
- 4 - المصدر السابق ص 126
- 5 - المصدر السابق ص 127
- 6 - صبري جريس - تاريخ الصهيونية - بيروت مركز الأبحاث ، م . ت . ف الجزء الأول ص 10
- 7 - أميل الغوري " فلسطين " - بغداد 1962 ص 94
- 8 - محمد أديب العامري - مصدر سابق
- 9 - د. شفيق السامرائي - الصراع العربي - الصهيوني ، الجامعة المفتوحة 1999 ص 59
- 10 - سفر التكوين 1 : 12 ويتكرر هذا الوعد في سفر التكوين 17 : 15 : 13
- 11 - sami hadawi . Bitter harvest (new york :the new world llpress 1967 - p.32
- 12 - صبري جريس - مصدر سابق
- 13 - شمعون دوفنون " تاريخ اليهود (بالعبرية) تل أبيب : دفير 1969 ص 525 مترجم - دار الجليل - عمان
- 14 - المليون السابع - توم سيجيف - الناشر لياناليفي ، باريس 1993 ص 314
- 15 - ملف وثائق فلسطين - القاهرة - مصدر سبق ذكره
- 16 - القدس : سمير جريس - مصدر سبق ذكره
- 17 - مجلة الشاهد ، د. عفيف فرج - الغدر الصهيوني - العدد 201 - 2002 ف
- 18 - دولة اليهود - هرتسل بنيامين زئيف - تيودور ، بودابست 1895 ، نقلا عن معجم المصطلحات الصهيونية - دار الجليل - عمان 1988 ص 155

- 19 - المصدر السابق ص 155
- 20 - د . عفيف فرج - مصدر سبق ذكره
- 21 - المصدر السابق
- 22 - معجم المصطلحات - مصدر سبق ذكره ص 49، 114، 141، 217
- 23 - أميل الغوري ، مصدر سبق ذكره ص 37
- 24 - المصدر السابق ص 102
- 25 - موسوعة اليهود - نقلا عن مجلة العربي العدد 94 - 2002
- 26 - المصدر نفسه
- 27 - القدس ، سمير جريس - مصدر سبق ذكره ص 17
- 28 - نفس المصدر
- 29 - نص وعد بلفور وصك الانتداب في ملف الوثائق الفلسطينية - الجزء الأول ، القاهرة وزارة الإرشاد القومي 1969 ص 72 و 289
- 30 - نفس المصدر ص 461
- 31 - من المشاريع المتعددة التي طرحت ، مشروع عام 1929، 1936، مشروع لجنة بيل ، ومشروع موريون . 1936
- 32 - أميل الغوري ، مصدر سابق ص 96
- 33 - المصدر نفسه ص 97
- 34 - تم الاعتماد على سلسلة كتب " قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1980
- 35 - ابو إبراهيم يتذكر ، مجلة الحرية - 18 . 5 . 1986
- 36 - غسان كنفاني - ثورة 1936 - 1939 مجلة شؤون فلسطينية 1972 - العدد 18
- 37 - عوني الصادق ، قراءة في وثائق تاريخنا السياسي ، مجلة الوحدة السنة الرابعة شهر الماء - مايو 1988 ص 79
- 38 - الموسوعة الفلسطينية - الجزء الأول - - 1985 دار الموسوعات العربية ، بيروت
- 39 - دراسات فلسطينية - المجلد رقم - فلسطين تحت الانتداب ، سامي هداوي ، ص 114
- 40 - ناجي علوش، خط النضال والقتال ، وخط التسوية والتصفية - دار الطليعة بيروت 1976 ص 56

- 41 - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، مصدر سبق ذكره
- 42 - المصدر السابق ، وقد قبلت عضوية إسرائيل طبقا لقرار رقم 372
- 43 - تعتبر التبرعات التي تجمع وتقدم لمساعدة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للقهر والإبادة ، نوعا من دعم الإرهاب بالمفهوم الأمريكي ، يحدث ذلك عام 2002 ف في أن القرار المذكور صدر عام 1970 ، والذي يؤكد شرعية النضال من أجل الحرية ودحر الاحتلال .
- 44 - قرارات الأمم المتحدة ، المصدر السابق
- 45 - قرارات الأمم المتحدة ، المصدر السابق
- 46 - ناجي علوش - مصدر سابق ص 113
- 47 - نفس المصدر ، ص 122
- 48 - داني ليسبي - الثورة الأمريكية - دوافعها ومغزاها ، ترجمة سامي ناشد ، الناشر ، سجل العرب ، بيروت 1978 ص 266
- 49 - نفس المصدر السابق ، ص 269
- 50 - حسين علي الحبيشي - تقرير المصير - دراسة مقارنة - دار الكاتب العربي - 1988 ص 314
- 51 - ناجي علوش ، مصدر سبق ذكره ص 316
- 52 - تقرير المصير ، مصدر سبق ذكره ص 317
- 53 - اتفاقية سان ريمو ، عقدت عام 1920 وتحديدا ما بين 9 و 25 / 4 / 1920
- 54 - ناجي علوش ، مصدر سابق ص - 215 خط النضال والقتال
- 55 - هذه الدراسة التي نشرت على أربعة أجزاء في صحيفة الفاتح الليبية الأسبوعية ، نشرت في شهر الصيف - يونيو - 2001 ، وقد اعتمدت في مصادرها على بعض النصوص التوراتية لما ورد في داخل الدراسة ، بالإضافة إلى دراسة للدكتور محمد ناصر الخوالدة ، نشرت في صحيفة العرب الاردنية تحت عنوان (الإرهاب الصهيوني) ثم عممت على شبكة المعلومات على موقع الصحيفة المذكورة .
- 56 - إرهاب بلا أقنعة ، وهي تتمة للدراسة السابقة ، لكنها فصلت هنا لظروف التخصيص معتمدة على نفس المصادر السابقة .
- 57 - الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة - عادل محمد رياض - دار النهضة العربية ، بيروت 1980 ، ص 90
- 58 - نفس المصدر السابق ص 211
- 59 - نفس المصدر السابق ص 215

- 60 - نفس المصدر السابق ص 217
- 61 - أقوال دايان واشكول وأبا اييان وردت جميعها بنفس المصدر السابق ص 221
- 62 - وأخيرا تجرؤ على الكلام - د.علي إبراهيم ، مؤسسة المسيرة العربية للثقافة والنشر والإعلام ص 152
- 63 - المصدر السابق ص 153
- 64 - المصدر السابق ص 154
- 65 - أحمد عرابي ، قائد الثورة المصرية ضد الاحتلال البريطاني والتي سميت الثورة العربية .
- 66 - سبق وان ورد ذكر هذا المصدر ، بورود الخطاب تفصيليا في صفحات سابقة .
- 67 - وأخيرا تجرؤ على الكلام ، مصدر سابق ص 158
- 68 - عبد الرحمن أبو عرفة - الاستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية ، القدس وكالة أبو عرفة والنشر 1980 ص 24
- 69 - المصدر السابق ص 201
- 70 - محمد ابو شلباية " واحسرتاه يا قدس ، القدس ، مطبعة القدس العربية 1973 ص-112
- 71 - هذا التأييد ، كان أثناء زيارة شارون لواشنطن في 11 / 6 / 2002 في حين كان الجيش الصهيوني يجتاح مدن الضفة الغربية مجددا وللمرة العشرين في اقل من شهر واحد ، ثم يعيد محاصرته لمقر السلطة الفلسطينية في رام الله .
- 72 - التطبيق العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكره ص 90
- 73 - المصدر السابق ص 111
- 74 - مجلة الشاهد ، أي النار ، - 199 العدد 161 مشاريع الاستيطان
- 75 - نفس المصدر السابق .
- 76 - خط القتال والنضال ، مصدر سبق ذكره ص 123
- 77 - القدس العربية ، شبكة المعلومات ، مقالات 1998
- 78 - المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، إعداد وتحقيق وليد الجعفري ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1981 ص 76
- 79 - المركز الإعلامي الفلسطيني ، شبكة المعلومات - 2002
- 80 - عبد الرحمن عرفة ، مصدر سبق ذكره ص 304
- 81 - المركز الفلسطيني للإعلام - شبكة المعلومات
- 82 - لقد صدرت العديد من القرارات الدولية التي تدين الممارسات الصهيونية في فلسطين المحتلة والتي تجاوزت 112 قرارا

83 - المجلس العربي للعلوم والتكنولوجيا - المركز الفلسطيني للإعلام - شبكة

المعلومات

84 - ملف الوثائق الفلسطينية - مصدر سبق ذكره ص 74

85 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - مصدر سبق ذكره 1982

86 - نفس المصدر 1980

87 - دراسات فلسطينية ، مجلد رقم 1 ص 240

88 - نفس المصدر السابق

89 - ملف الوثائق الفلسطينية - القاهرة ، مصدر سبق ذكره

90 - مركز الإعلام الفلسطينية ، شبكة المعلومات

91 - القدس سمير جريس ، مصدر سبق ذكره ص 17

92 - سليمان أبو ستة ، مجلة العربي - الماء "مايو" 2000 ، مواطن الفلسطينين

التي أحلتها الغزو الصهيوني وطرد أهلها عام 1984 ، وجميع هذه المعلومات التي سترد سواء المتعلقة بالنزوح أو المجازر وأماكنها ، قد أعدها الكاتب أبو ستة على خارطة مرفقة بنفس عدد المجلة المذكور ، ويشير الكاتب إلى أن هذه المعلومات ، مأخوذة من مصادر إسرائيلية وفلسطينية وعلى الأخص من أعمال ، بني موريس ، وليد الخالدي ، بشير نجم وبشارة معمر ، مصطفى الدباغ ، عارف العارف وغيرها من المصادر التي توفرت له في فلسطين المحتلة .

93 - سلسلة كتب " قرارات الأمم المتحدة " مصدر سابق

94 - سليمان أبو ستة ، مصدر سابق

95 - بدأت مفاوضات الهدنة يوم 13 أي النار 1949 في جزيرة رودس بين الوفد

المصري والإسرائيلي ، تحت إشراف د . بانث ممثل الأمم المتحدة - أنظر - محمد رياض البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، 1948 - 1978 ، دار الكاتب العربي ص . 210

96 - من نصوص اتفاقيات الهدنة بين العرب والكيان الصهيوني ، سامي حكيم

طريق النكبة ، دار الطليعة لبنان 1980 ص 29

97 - النظام الدبلوماسي العربي ، أطروحة دكتوراه لمحمد الصوفي ، جامعة محمد

الخامس الرباط ، وقد نشر جزء منها في مجلة المستقبل العربي العدد 238 - 12 / 1998

98 - محمود رياض ، مصدر سابق ص 13

99 - نفس المصدر السابق ص 16 - 17

- 100 - هذه اللاءات هي لا صلح مع إسرائيل ، ولا اعتراف ولا مفاوضات معها ، وكان من الذين الحوا على تضمينها في قرارات المؤتمر رئيس الوزراء السوداني آنذاك محمود أحمد محجوب ، وكذلك أحمد الشقيري الذي أضاف لا رابعة رفض المؤتمر اقرارها ، وهي " ألا تنفرد أية دولة عربية بقبول اية تسوية للقضية الفلسطينية " .
- 101 - أسرار القرار - 242 محمد رياض - مصدر سبق ذكره ص 70
- 102 -العلاقات العربية الداخلية ، أدوارد هالي ، دار النهضة بيروت 1985 ص 176
- 103 - قرارات مؤتمرات القمة العربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص 189
- 104 - أعلن الرئيس بوش (الأب) في 6 . 3 . 1991 ، أنه حان الوقت لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي على أساس القرارين 242 و 338 استنادا إلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وقد جاء ذلك في جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب الأمريكي .
- 105 - يوميات مؤتمر السلام - أبو السعود إبراهيم - مجلة السياسة الدولية العدد 7 - 1992
- 106 - شمعون بيريز ، إمكانات بلا حدود ، صحيفة هارتس 4 . 11 . 1991 ن ترجمة دار الجليل عمان - اشتراك خاصة بالترجمة لافتتاحيات ومقالات الصحافة الإسرائيلية .
- 107 - ارييل شارون ، العمق أساس الأمن ، مقال في صحيفة ידיعوت احرنوت بتاريخ 11 . 6 . 1991 ، ترجمة دار الجليل - عمان - المصدر السابق .
- 108 - التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي - عبد الله السيد ولد اباه ، مجلة المستقبل العربي - عمان العدد 2 / 1995 ، ص 36
- 109 - المصدر السابق ص 37
- 110 - أحمد سالم الخالدي وحسين جعفر آغا ، المفهوم العمالي للحل وللمازق التفاوضي ، دراسات فلسطينية - العدد 13-1993
- 111 - خالد الحسن ، مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ، مجلة العلم ، عدد 114 المغرب . 1993
- 112 - خالد الحسن ، هذا الاتفاق واعترافه المستحيل ، مقالة في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية 15 / 10 / 1993 .
- 113 - عبد الله بلقزيز ، عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ، ليس بالإمكان أسوأ مما كان ، المستقبل العربي العدد 178 ، . 1993

- 114 - نبيل زكي ، حيرة العقل العربي أمام المجازفة الفلسطينية ، صحيفة الشرق القطرية 12/ 10 / 1993 .
- 115 - مشروع ألوان الدراسات الفلسطينية العدد 13- 1985
- 116 - نفس المصدر السابق ص 284
- 117 - مجلة الشاهد ، العدد 161- أي النار 1999 ف
- 118- نفس المصدر السابق
- 119 - ترجمان الصحف العبرية - دار الجليل يحمان الكانون " ديسمبر " 1993
- 120 - نفس المصدر السابق
- 121 - نفس المصدر السابق
- 122 - مكان تحت الشمس - بنيامين نتنياهو - ترجمة محمد عودة الدويري ، عمان درا الجليل ص 214
- 123 - نفس مصدر السابق - ص 310
- 124 - مجلة الشاهد ، العدد - 161 أي النار ، 1999 ف
- 125 - انظر نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني في ملحق الوثائق رقم 1
- 126 - كامب ديفيد - 2 شبكة المعلومات ، المركز الإعلامي الفلسطيني
- 127 - من مقالة نشرت للكاتب في صحيفة الفاتح الليبية ، تحت عنوان ، بين ليل الجنازات ، ونهار القصف ، الكانون " ديسمبر " 2000 ف
- 128 - المركز الإعلامي الفلسطيني - شبكة المعلومات
- 129 - المركز الإعلامي الفلسطيني - مصدر سابق
- 130 - اعتمد الملخص الذي جاء بالتقرير ، كاملاً دون أي تغيير
- 131 - جورج تينيت ، رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية (C . I . A)
- 132 - نص المبادرة في صفحات سابقة
- 133 - هذه الفقرة ، تم الاستفادة منها ، حيث وردت في ورقة بحث قدمها ، رديكس ريني من جامعة ماكغيل في كندا إلى ندوة العالم العربي واحتمالات التسوية ، مخاطر وتحديات والتي دعا إليها المركز اللبناني للدراسات في بيروت بتاريخ 5 / 8 / 1995 ، ثم نشرت ضمن دراسة تحت عنوان ، الوطن العربي - وتحديات التسوية ، الياس سابا ، المستقبل العربي - 195 ص 6 ، 1995
- 134 - العميد الركن ياسين سويد ، النظام الشرق أوسطي وخطره على الوجود القومي العربي ، رؤية مستقبلية مجلة الوحدة ، العدد 106 ، السنة العاشرة ، 1994 ، ص 72
- 135 - المركز الفلسطيني للإعلام ، شبكة المعلومات

- 136 - تم طرح المبادرة في شهر النوار - مارس 2002، أمام مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العظمى ثم نوقشت عبر فضائية الجزيرة مع القائد معمر القذافي في برنامج لقاء خاص عشية انعقاد القمة العربية في بيروت في مارس 2002 ف
- 137 - نيلسون مانديلا ، مناضل وقضية ، سالم عبد الفتاح الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1993 ص 29
- 138 - المصدر السابق ، ص 42
- 139 - دراسة من إعداد المركز الفلسطيني للإعلام ، شبكة المعلومات 2002 ف

الفهرس

المقدمة	ص 7
-مدخل . فلسطين الأرض ، فلسطين التاريخ	ص 11
-الفصل الأول :	
-الاستعمار والصهيونية وإنشاء الكيان	ص 17
1 -الجذور الحقيقية للصراع العربي - الصهيوني	ص 19
2 -المشكلة اليهودية والغرب	ص 24
3 -المؤامرة الكبرى	ص 35
- الفصل الثاني : الحقوق المشروعة بين مفهومين	
1 -الاحتلال البريطاني ، والحقوق المشروعة	ص 45
2 -مفهوم الحقوق القومية ، ومفهوم التسوية	ص 51
3 -تسوية .. أم تصفية ؟	ص 56
- الفصل الثالث :	
الفكر الصهيوني بين النظرية والممارسة	ص 65
1 -الإرهاب .. الظاهرة الصهيونية وجوهرها الأساسي	ص 67
2 -إرهاب بلا أقنعة	ص 101
3 -الحدود .. والرؤية الصهيونية لها	ص 111
- الفصل الرابع	
الأرض والمفهوم الصهيوني للتوسع	ص 117
1 -الأرض والاستيطان	ص 119
2 -الاستيطان .. قبل المستوطنات	ص 125
3 -الاستيطان .. التشريد والاقتلاع خطوة خطوة	ص 127
4 -التوسع الصهيوني على حساب الأراضي العربية	ص 135
5 -الشكل القانوني للاستيلاء على الأراضي	ص 140
- الفصل الخامس	
الأشكال والممارسات العنصرية للصهيونية	ص 143
1 -الصهيونية : شكل من أشكال العنصرية	ص 145
2 -أسلحة الدمار الشامل	ص 158
3 -جرائم الحرب	ص 163

-الفصل السادس

- اللاجئون الفلسطينيون _____ ص 169
- 1 - جذور المشكلة وتداعياتها _____ ص 171
- 2 - اللاجئين .. وحق العودة _____ ص 177
- 3 - اللجوء .. أسبابه ونتائجه _____ ص 181
- 4 - اللاجئين والمجتمع الدولي - القرارات الدولية _____ ص 185

- الفصل السابع

- التسويات : حدود الكارثة _____ ص 191
- 1 - من رودس إلى بيروت _____ ص 193
- 2 - تواريخ ومحطات _____ ص 194
- 3 - التسوية وحرب أكتوبر 1973 _____ ص 199
- 4 - مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط _____ ص 201
- 5 - اتفاق أوسلو : غزة اريحا أولاً _____ ص 204

- الفصل الثامن

- سلام الشجعان .. الثمرة المحرمة _____ ص 211
- 1 - اتفاقات واشنطن _____ ص 213
- 2 - السلام المشين _____ ص 219

-الفصل التاسع

- الانتفاضة الثانية _____ ص 233
- 1 - شارون في الحكم _____ ص 235
- 2 - توصيات لجنة ميتشيل _____ ص 240
- 3 - المبادرة السعودية / العربية _____ ص 253

- الفصل العاشر

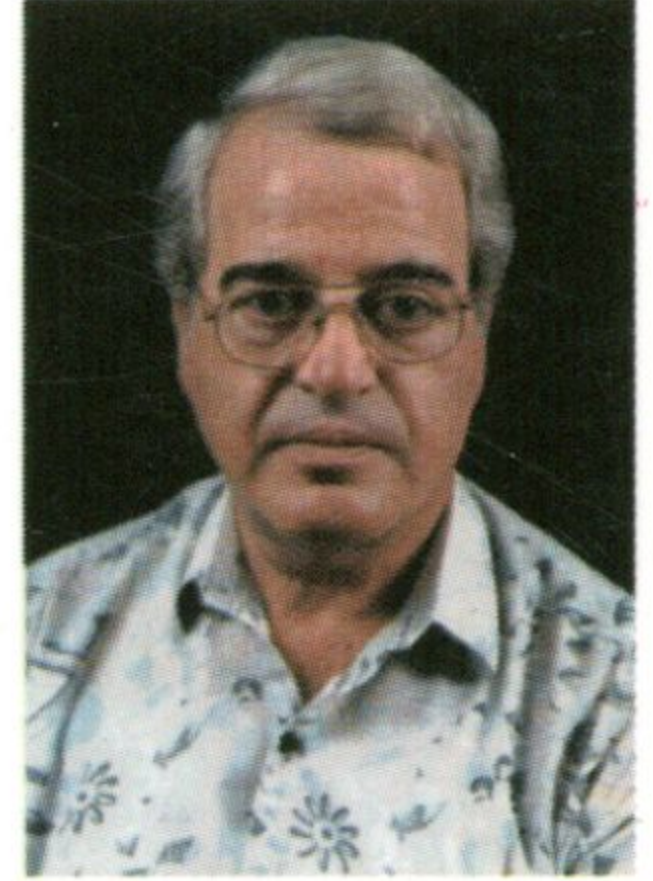
- الولايات المتحدة - شريك أم حليف _____ ص 255
- 1 - الولايات المتحدة .. والتسوية _____ ص 257
- 2 - الرئيس بوش ، ورؤيته للسلام _____ ص 265
- 3 - النص الكامل لـ «خارطة الطريق» _____ ص 269
- 4 - فلسطين في زمن التحولات _____ ص 277

- الفصل الحادي عشر

- بعيدا عن مزاد التسويات - كيف تقام دولة "أسراطين" _____ ص 285

- 1 -انهاء الصراع .. رؤية مختلفة _____ ص 287
- 2 - الكتاب الابيض _____ ص 293
- 3 -جنوب أفريقيا والاستعمار العنصري - النموذج _____ ص 311
- 4 -على ضوء ذلك ، حق العودة وإمكانية التطبيق _____ ص 313
- الخاتمة _____ ص 317
- الميثاق الوطني الفلسطيني _____ ص 323
- ملحق الخرائط _____ ص 329
- المراجع _____ ص 337

تم طبع هذا الكتاب في شهر ماي 2005
بشركة «أوربيس للطباعة» – قصر سعيد تونس
الهاتف : 71 547 701 – الفاكس : 71 546 235



زكريا محمد شاهين
من مواليد القدس 1945

صدر له:

- وثيقة إدانة (شعر)
- حين يختلف الرواة (شعر)

له تحت الطبع:

- المسافات الباردة (رواية)
- الرجل الذي لم يكن هناك (رواية)



- مارس العمل المسرحي المقاوم في مدينة القدس على امتداد السنوات 70 - 1974.
- رئيس تحرير مجلة إلى الأمام (لبنان ، 78 - 1984).
- مدير إذاعة القدس (1987).
- مدير تحرير مجلة أمواج (طرابلس ، 1990 - 2000).
- يواصل الكتابة في العديد من الصحف والدوريات العربية.

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



Bibliotheca Alexandrina



0751881